التدمرية

تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع

تأليف
شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية
(٦٦١-٧٢٨)

دراسة وتحقيق
طلال بن جميل بن محمد الحبيشي



طبعة محققة على عشر نسخ خطية
منها نسختان في زمن المصنف، على إحداهما خطه



التَّدْمُرِيَّةُ

تَحْقِيقُ ٱلإِثْبَاتِ لِلأَسْمَاءِ وَٱلصِّفَاتِ
وَحَقِيقَةُ ٱلجَمْعِ بَيْنَ ٱلقَدَرِ وَٱلشَّرْعِ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
ابن تيمية ، تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام
التدمرية تحقيق الإثبات للأسماء والصفات
وحقيقة الجمع بين القدر والشرع
تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد
السلام ابن تيمية – ط 1 – مكة المكرمة ، 1445 هـ
343 ص؛ 17×24 سم
ردمك: 978-603-8400-59-3
1- التوحيد 2- الألوهية 3- العقيدة الاسلامية أ. العنوان
ديوي 240 1445/2591

رقم الإيداع: 1445/2591
ردمك: 978-603-8400-59-3



الطبعة الأولى
(1445هـ – 2024م)

يمكنكم طلب الكتب عبر
متجرنا الإلكتروني

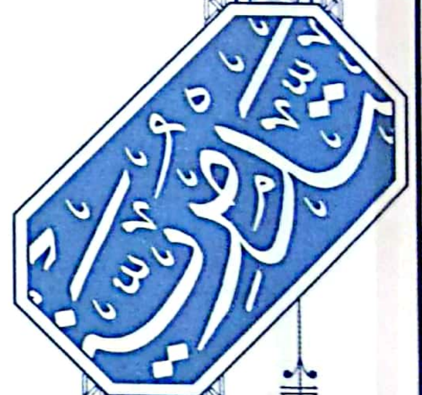


حيثما كنت يصلك طلبك

dar.taibagreen123
dar.taiba
@dar_tg
dar_tg
dartaibagreen@gmail.com
yyy.01@hotmail.com
012 556 2986
055 042 8992
مكة المكرمة - العزيزية - خلف مسجد فقيه

التدمرية

تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع



تأليف

شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية

(٦٦١-٧٢٨)

دراسة وتحقيق

طلال بن جميل بن محمد الحبيشي

طبعة محققة على عشر نسخ خطية

منها نسختان في زمن المصنف، على إحداهما خطه





بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

إنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيِّئات أعمالنا، مَن يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلَّا الله وحده لا شريكَ له، وأشهد أنَّ مُحَمَّدًا عبدُهُ ورسولُهُ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النِّساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أمَّا بعدُ:

فبين يدي القارئ الكريم «الرِّسالة التَّدمريَّة» لشيخ الإسلام ابن تيميَّة رحمه الله، وهذه الرِّسالة كمؤلِّفها أشهرُ من نارٍ على عَلَمٍ، وكفى «التَّدمريَّة» تقريظًا أنها لشيخ الإسلام ابن تيميَّة رحمه الله، الذي أفنى عُمُرَه في سبيل تقرير عقيدة السَّلَف الصَّالح والدِّفاع عنها من كلِّ شائبةٍ وشانيةٍ، وهذه الرِّسَالة -مع صِغَر حَجْمها- أصلٌ يَتكئُ عليه طالب العلم في بناء مَلَكَتِه العقديَّة وخاصَّةً في باب الأسماء والصِّفَات والشَّرْع والقَدَر، وكيفيَّة تثبيت

قواعد السَّلَف الماضين، والرَّدِّ علىٰ المخالفين المبتدعين علىٰ مُخْتَلَفِ أصنافِهِم وأوصافِهِم، وقد جَمَعَت هذه الرِّسَالة بين التَّحقيق الدَّقيق لمَا كان عليه السَّلَف الصَّالح في هذين البابين العظيمين وبين بيان ما عليه الفِرَق المُضِلَّة مع نقض شبهاتهم ومَحْق مناهجهم وأهوائهم، بأوضحِ حُجَّةٍ ودليلٍ، وأبْيَنِ مَحَجَّةٍ وسبيل، ناهيك عمَّا اشتملت عليه هذه الرِّسالة من الفوائد الفرائد في كثيرٍ من أبواب العقائد، والضَّوَابط التي هي لشوارد المسائل كقيد الأوابد[١]، وهي مع ذلك رسالةٌ حسنةُ الترتيب، بديعةُ الوَضْع العجيب، قد اقتلعت منارات البدعة من جذورها، وَخَلَعَت علىٰ عقائد السَّلَف من حُلَلِها ونورِهَا، فيالله كم سَرَّت قلوبَ قومٍ مؤمنين، وأغاظت قلوبَ قومٍ آخرين، وكم حلَّت من إشكالٍ، وأوضحت من مقالٍ، وكرَّت علىٰ أصول المبتدعة بالنَّقْض والإبطال، فكانت عليهم كالبرق الخَاطف، والرَّعْد القَاصِف، كما هي عادة «شيخ التَّحقيق، السَّالك بمن اتَّبعه أحسن طريقٍ، ذو الفضائل المتكاثرة، والحُجَج القاهرة، التي أقرَّت الأممُ كافَّةً أنَّ هِممها عن حصرِها قاصرةٌ، إمام الأئمَّة، بركة الأُمَّة، عَلَّامة العلماء، وارث الأنبياء، آخر المجتهدين، أوحد علماء الدِّين، شيخ الإسلام، حجَّة الأعلام، قدوة الأنام، برهان المتعلِّمين، قامع المبتدعين، سيف المناظرين، بحر العلوم، كنز المستفيدين، ترجمان القرآن، أُعجوبة الزَّمَان، فريد العَصْر والأوان، تقيُّ الدِّين، إمام المسلمين، حُجَّة الله علىٰ العالمين، اللَّاحق بالصَّالحين، والمشبه بالماضين، مفتي الفِرَق، ناصر الحقِّ، عَلَّامة الهُدَىٰ، عُمْدة الحفَّاظ، فارس المعاني والألفاظ، رُكْنُ الشَّريعة، ذو الفنون البديعة، أبو العبَّاس ابن تيميَّة رحمه الله»[٢].

(١) ينظر: «اللسان» (٣/ ٦٨).

(٢) هذا الثَّناء العَطِر من الحافظ صلاح الدِّين العلائي كما في «الدُّرر الكامنة» لابن حجر رحمه الله (١/ ١٨٦)، مع بعضِ اختصارٍ.

وقد يسَّر الله لي تدريس هذه الرسالة المباركة لمجموعةٍ من طلبة العلم الشرعي، فرأيت أنها بحاجةٍ إلىٰ تحقيقٍ يليق بجمالها، ويتناسب مع رَوْنقها وجلالها، لِيسهُلَ علىٰ قارئها ارتشافُ معين زُلالها، واجتناءُ ثمرها وتفيُّؤُ ظِلالِها، فبدأتُ بالبحثِ عن مخطوطاتها، فوقفتُ علىٰ مخطوطة (برنستون)، التي كُتِبَت في زمن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وعليها خَطُّه، فاعتمدتها أصلًا للتحقيق لنفاستها، ثمَّ بحثتُ عن بقية النُّسَخ حتىٰ اجتمع لي عشرُ نسخٍ خطيَّة، فقابلتها كُلَّها، ثمَّ وبعد إكمال التَّحقيق وقفتُ علىٰ مخطوطتين لم أجد فيهما كبيرَ فائدةٍ تدعو إلىٰ إثبات فوارقهما، فاكتفيت بالعشر المثبتة.

وقد حرصتُ علىٰ إيضاح أهمِّ المواضع المشكلة في الرِّسالة التدمرية، وخاصةً بمراجعة بقية كتب شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والنقل منها، والإحالة عليها.

فدونك أيُّها القارئ الكريم رسالةً كلها دُرَرٌ وفوائد، وضوابطُ وقواعد، والحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّىٰ الله وسلَّم علىٰ نبينا مُحَمَّدٍ وعلىٰ آله وصحبه، والسَّالكين لنهجه ودربه.

وكتب
طلال بن جميل بن محمد الحبيشي
٢٨/ شعبان/ ١٤٤٤
+٩٦٧ /٧٧١٥٥٠٨١٤
إيميل:
talal771550814@gmail.com



القســم الأول

دراســة الكــتاب، ومنهجي في تحقيقــه، ووصف ما اعتمدت عليه من نسخ خطية



المبحث الأول

دراسة الكتاب

وفيه تسعة مطالب:

المطلب الأول: نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

نسبة هذا الكتاب إلىٰ شيخ الإسلام ابن تيميَّة رحمه الله ممَّا لا يختلف فيها اثنان في الجملة[١]، حيث إنَّ الأدلَّة علىٰ صحَّة هذه النِّسبة كثيرةٌ جدًّا، **فمن ذلك:**

أولًا: ذَكَر هذا الكتاب جماعةٌ من المترجِمين لشيخ الإسلام ضمْن مصنَّفاته ورسائله، **فمن ذلك:**

(١) قال تلميذه ابن عبد الهادي (ت: ٧٤٤) رحمه الله: «وله قواعد كثيرةٌ في سائر أنواع العلوم، منها: قاعدةٌ في الصِّفَات والقدر، تُسمَّىٰ: تحقيق الإثبات للأسماء والصِّفَات، وحقيقة الجمع بين القدر والشَّرع، وهي المعروفة بالتَّدمريَّة»[٢].

(٢) وقال تلميذه وكاتب مُصَنَّفَاته ابن رُشَيِّق المغربي (ت: ٧٤٩) رحمه الله -وهو يعدِّد مصنَّفات شيخ الإسلام رحمه الله-: «تحقيق الإثبات في الأسماء والصِّفَات: التَّدمريَّة، بَحَثَ فيها في حقيقة الجمع بين القدر والشَّرْع»[٣].

---

(١) نعم، وقع الخلاف في نسبة القاعدة السَّابعة إلىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وسيأتي بسط الحديث عنها إن شاء الله تعالىٰ في المطلب التَّالي.

(٢) «العقود الدُّريَّة في مناقب ابن تيميَّة» (٦١-٦٢).

(٣) «أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية» (٢٠)، تحقيق: المنجد، وقد نُسبت خطأً لابن القيم رحمه الله، كما أوضحه جامعًا «الجامع» (٥٦-٦١).

ثانيًا: ذكره شيخ الإسلام ابن تيميَّة في بعض مُصَنَّفاته، فقال كما في «مجموع الفتاوىٰ»(١): «وقد ذكرنا في جواب (المسائل التَّدمريَّة)، المُلَقَّب بـ(تحقيق الإثبات للأسماء والصِّفَات وبيان حقيقة الجمع بين القدر والشَّرع) أنَّه لا يجوز الاكتفاء فيما يُنزَّه الرَّبُّ عنه علىٰ عدم ورود السَّمع والخبر به...»(٢).

ثالثًا: إجماع النُّسَخ الخَطية علىٰ نسبة الكتاب إلىٰ شيخ الإسلام ﵀.

رابعًا: نقولات أهل العلم مِن هذا الكتاب، معزوةً إلىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية ﵀، وسيأتي الإشارة إلىٰ بعض ذلك في المطلب الخامس.

المطلب الثاني: نسبة القاعدة السابعة إلى التدمرية

اختلف أهل العلم في صِحَّة نسبة القاعدة السَّابعة إلىٰ «الرِّسالة التَّدمُرِيَّة» **على ثلاثة أقوال:**

القول الأوَّل: أنَّ القاعدة السَّابعة من «التَّدمريَّة»، وهذا ضعيفٌ لما سيأتي.

القول الثَّاني: أنَّ القاعدة السَّابعة من إضافة بعض النُّسَّاخ، وليست لشيخ الإسلام ابن تيمية، وهذا ضعيفٌ أيضًا؛ لأنَّ طريقة القاعدة السَّابعة هي نفسها طريقة شيخ الإسلام ابن تيميَّة التي يعرفها من عانا كتبه ورسائله.

القول الثَّالث: أنَّ القاعدة السَّابعة ليست من «التدمرية»، وإنَّما أُلْحِقَت بنصِّها أو مختصرةً من بعض رسائل شيخ الإسلام ﵀.

قلت: الذي يظهر هو القول الثالث، وهو: أنَّ القاعدة السَّابعة ليست من أصل «التدمرية»، وإنَّما أُلْحِقَت من بعض مُصَنَّفات شيخ الإسلام الأخرىٰ،

(١) (١٦/ ٤٣٠).

(٢) والموضع المشار إليه في رسالتنا هذه (ص: ٢٢٧-٢٢٨).

والذي يرجِّح هذا الآتي:

(١) إجماع النُّسَخ الخطية العتيقة التي كُتِبَت في زمن شيخ الإسلام وبعد زمنه بيسيرٍ علىٰ عدم ذِكْر القاعدة السَّابعة.

(٢) إجماع النسخ الخطية المتأخِّرَة -سوىٰ واحدة- علىٰ عدم ذكر القاعدة السَّابعة.

(٣) انفردت مخطوطة مكتبة الأوقاف ببغداد علىٰ ذِكْر القاعدة السَّابعة، وأصل هذه المخطوطة كتاب «الكواكب الدراري» لابن عروة[١]، والمعروف عن ابن عروة أنَّه رَتَّب «مسند أحمد» علىٰ أبواب البخاري، وشرحه في نحو مائة وعشرين مجلدًا، وكان يصل إلىٰ بعض مسائل الشَّرح فيورد مُصَنَّفًا كاملًا لشيخ الإسلام في تلك المسألة، وكذا أورد كثيرًا من رسائله وفتاواه[٢]، فيحتمل أن يكون ابن عروة رحمه الله أدرج القاعدة السابعة ضمن «الرسالة التدمرية» من رسائل أخرىٰ لمَّا رآها تتناسب مع مضمون «الرسالة التدمرية».

(٤) جاء في هامش هذه القاعدة من مخطوطة مكتبة الأوقاف التي انفردت بها، ما نصُّه: «هذه القاعدة السَّابعة، أظنُّها من زيادات المؤلف رحمه الله»، والكلام للنَّاسخ.

(٥) كثرة السَّقط والتَّحريف في هذه القاعدة، بخلاف بقيَّة التَّدمريَّة، ممَّا يقوي الحكم بأنها ملفَّقَةٌ من بعض مُصَنَّفات شيخ الإسلام رحمه الله.

(٦) جاء في القاعدة السَّابعة مناقشة (شبهة العدم والملكة)، مع أنَّه قد سبق نقضها

---

(١) هو: أبو الحسن علي بن حسين بن عروة بن زَكنون الحنبلي الزاهد الورع، توفي سنة (٨٣٧)، له مصنفاتٌ، منها: «الكواكب الدراري»، وغير ذلك.

ينظر: «السلوك لمعرفة دول الملوك» (٧/ ٢٧٣)، «إنباء الغمر» (٣/ ٥٢٧).

(٢) **ينظر:** «الضوء اللامع» (٥/ ٢١٤)، «السحب الوابلة» (٢/ ٧٣٥)، **قلت:** ويوجد من هذا الكتاب مجلداتٌ كثيرةٌ في الظاهرية، ودار الكتب المصرية، ولم يُطبَع إلىٰ ساعتنا هذه.

أكثر من مَرَّة، إضافةً إلىٰ عدم الإحالة إلىٰ المواضع التي سبقت في «التدمرية».

(٧) نَقَلَ ابن الوزير (ت: ٨٤٠) رحمه الله في كتابه «العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ﷺ»[١] جزءًا كبيرًا من التدمرية، بل جميع ما يتعلّق بمناقشة مسألة الأسماء والصِّفات، ابتدأه من الأصل الأول إلىٰ نهاية القاعدة السَّادسة، ولم يذكر القاعدة السَّابعة.

وأيًّا كان، ففيها من الفوائد ما يحتاج إليه، ولهذا أثبتُّها، ولمَّا لم تتوفَّر بين يديَّ مخطوطة مكتبة الأوقاف اعتمدت في إثبات القاعدة السابعة علىٰ نسخة السَّعوِي رحمه الله، فقد أثبتها عن نسخة مكتبة الأوقاف، وقابلها علىٰ ما في «مجموع الفتاوىٰ»، وبالله التَّوفيق.

المطلب الثالث: ضبط عنوان الكتاب:

بيَّن لنا شيخ الإسلام رحمه الله ضبط عنوان هذه الرِّسالة، فقال كما في «مجموع الفتاوىٰ»[٢]: «وقد ذكرنا في جواب (المسائل التَّدمريَّة)، المُلَقَّب بـ(تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وبيان حقيقة الجمع بين القدر والشَّرْع) أنَّه لا يجوز الاكتفاء فيما يُنَزَّه الرَّبُّ عنه علىٰ عدم ورود السَّمع والخبر به»، وقال تلميذه ابن عبد الهادي (ت: ٧٤٤) رحمه الله: «وله قواعد كثيرة في سائر أنواع العلوم منها: قاعدة في الصِّفات والقدر، تُسمَّىٰ: تحقيق الإثبات للأسماء والصِّفات، وحقيقة الجمع بين القدر والشَّرع، وهي المعروفة بالتَّدمرية»[٣]، وهكذا جاء مطولًا أو مختصرًا في جميع النُّسخ الخطية لهذا الكتاب، عدا مخطوطة مسجد البدوي، ففي الصَّفْحة الأولىٰ

---

(١) (٤/ ١٢٠-١٦٨).

(٢) (١٦/ ٤٣٠).

(٣) «العقود الدرية في مناقب ابن تيمية» (٦١-٦٢).

منها: (كتاب: تقرير دلائل التَّوحيد من كلام شيخ الإسلام أفضل المتأخِّرين المحقِّقِين تقي الدِّين أبي العَبَّاس أحمد بن تيميَّة الحَرَّاني قدَّس الله روحه)، وهذا لعلَّه من عبارات بعض المتأخِّرين، والصَّواب ما سبق بإجماع.

والخلاصة: أنَّ هذا الكتاب قاعدةٌ في الصِّفَات والقدر باعتبار مضمونه، ورسالةٌ إلىٰ أهل تدمر، باعتبار بلد السَّائل[١]، ويسمَّىٰ بالمسائل التَّدمرية، أو الرِّسالة التدمرية، أو التَّدمرية؛ علىٰ سبيل الاختصار، وتفريع ذلك كلِّه: «تحقيق الإثبات للأسماء والصِّفات، وحقيقة الجمع بين القدر والشَّرع».

المطلب الرابع: عرض لمضمون الكتاب:

افتتح شيخ الإسلام ابن تيميَّة ﵀ هذا الكتاب بحمد لله والصَّلاة علىٰ نبيِّه ﷺ، كما هي العادة في افتتاح الكتب والرَّسائل، ثمَّ بيَّن ﵀ موضوع الكتاب، وسبب تأليفه، فذكر أنَّ بعضهم سأله كتابةَ ما سمعوه منه في بعض المجالس من الكلام في التَّوحيد والصِّفَات، وفي الشَّرع والقدر، ورأىٰ أنه قد تعين عليه ذلك، لعللٍ ذكرها، فأجاب ﵀، وجعل مدار جوابه علىٰ أصلين عظيمين، وهما:

الأصل الأول: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات.

الأصل الثاني: حقيقة الجمع بين القدر والشرع.

وبيَّن ﵀ قبل تفصيل هذين الأصلين العظيمين أنَّ الكلام في الأصل الأول، وهو: (التَّوحيد والصِّفَات) من باب الخبر، كما أنَّ الكلام في الأصل الثاني، وهو: (الشَّرع والقدر) من باب الإنشاء، ثمَّ شرع ﵀ في بيان الأصل الأول، المتعلق

---

(١) وتَدْمُر، مدينةٌ قديمةٌ مشهورةٌ في برية الشام، **ينظر:** «معجم البلدان» (٢/ ١٧).

بالتوحيد والصِّفَات، فذكر أنَّ الأصل في باب التوحيد والصِّفَات أن يوصف الله بما وَصَف به نفسه، وبما وصفته به رُسُلُه نفيًا وإثباتًا، وتحدَّث ﵀ عن طريقة السَّلَف الصَّالح في وصف الرَّبِّ ﷻ، وأنَّها الطَّريقة المتضمِّنة للإثبات بلا تمثيل، والتَّنزيه بلا تعطيل، إثباتًا مُفَصَّلًا، وتنزيهًا مُجْمَلًا، وَسَرَدَ بعد ذلك جملةً من الآيات المقتضية لهذا المنهج العظيم الذي سار عليه سلفنا الصَّالح رضوان الله عليهم.

ثمَّ عَرَّج ﵀ إلىٰ ذكر شيءٍ من طريقة مَن زاغ عن نهج السَّلف وطريقهم، وإلىٰ بيان بعض ما دخلهم في ذلك من الضَّلالات في باب الأسماء والصِّفَات، وردَّ عليهم من صريح العقل الذي يَدَّعون الانتساب إليه زورًا وبهتانًا.

ويعزِّز شيخ الإسلام ﵀ ما قَرَّره في هذا الباب بآياتٍ كثيرةٍ من كتاب الله ﷻ، تقتضي أنَّه لا بد من الجمع بين النَّفي والإثبات في صفات الرب سبحانه، وأنَّ هذا الإثبات لا يقتضي مماثلةً لصفات الخالق الكامل بصفات المخلوق النَّاقص.

وبعد هذه المقدِّمة العظيمة، يزيد شيخ الإسلام ﵀ الأصل الأوَّل إيضاحًا بأصلين شريفين، ومثلين مضروبين، ولله المثل الأعلىٰ، وخاتمةٍ جامعةٍ.

فأمَّا الأصلان الشريفان فهما:

الأصل الأوَّل: القول في بعض الصِّفات كالقول في بعضٍ؛ حيث إنَّ جميع الصِّفات من بابٍ واحدٍ، فإمَّا أن تُثبَت كُلُّها كما هي طريقة السَّلَف الصَّالح، وإمَّا أن تُنفَىٰ كُلُّها كما فعل الجهمية، وبين الحالتين يقع التَّناقض والاضطراب والخلل، وفي غضون ذلك مناقشاتٌ مهمَّةٌ، ومباحث جَمَّةٌ تجدها في موضعها إن شاء الله تعالىٰ.

الأصل الثَّاني: القول في الصِّفات كالقول في الذَّات، فمن أثبت الذات لزمه إثبات الصِّفَات، وكما أنَّ إثبات الذَّات إثباتُ وجودٍ لا تحديدٍ، فكذلك الصِّفَات،

والله ليس كمثله شيءٌ، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فإذا كان له ذاتٌ حقيقة لا تماثل الذَّوات، فالذَّات مُتَّصفةٌ بصفاتٍ حقيقة لا تماثل صفات سائر الذَّوات.

وأمَّا المثلان، فهما:

المثل الأوَّل: ما أخبرنا الله عنه في الجنَّة، وخلاصة هذا المثل ما بيَّنه شيخ الإسلام ﵀ بقوله: «الحقائقُ التي أخبر الله عنها [أي: في الجنَّة]، هي موافقةٌ في الأسماء للحقائق الموجودة في الدُّنيا، وليست مماثلةً لها، بل بينهما من التَّباين ما لا يعلمه إلَّا الله تعالىٰ = فالخالق ﷻ أعظم مباينةً للمخلوقات من مباينة المخلوق للمخلوق، ومباينته لمخلوقاته أعظم من مباينة موجود الآخرة لموجود الدُّنيا، إذ المخلوق أقرب إلىٰ المخلوقِ الموافقِ له في الاسم من الخالق إلىٰ المخلوق».

المثل الثَّاني: الرُّوح، والمقصود من هذا المثل يبيِّنه لنا شيخ الإسلام ﵀ فيقول: «والمقصود أنَّ الرُّوح إذا كانت موجودةً حيَّةً عالمةً قادرةً، سميعةً بصيرةً، تصعد وتنزل، وتذهب وتجيء، ونحو ذلك من الصِّفَات، والعقولُ قاصرةٌ عن تكييفها وتحديدها؛ **لأنَّهم لم يشاهدوا لها نظيرًا، و«الشَّيءُ إنَّما تُدرَك حقيقته إمَّا بمشاهدته أو بمشاهدة نظيره»**، فإذا كانت الرُّوح متَّصفةً بهذه الصِّفَات مع عدم مماثلتها لما يُشاهد من المخلوقات، فالخالق ﷻ أولىٰ بمباينته لمخلوقاته مع اتِّصافه بما يستحقُّه من أسمائه وصفاته».

ثمَّ يزيد شيخ الإسلام ﵀ الأصل الأوَّل إيضاحًا وتأصيلًا بسبع قواعد عظيمةٍ نافعةٍ، ألخصها مع ذكر بعض كلامه في هذه القواعد ليتبيَّن للقارئ من نصِّ كلام شيخ الإسلام ﵀ مضمون القاعدة، ومفادها، وأهمِّيتها، فإلىٰ بيان شيءٍ من ذلك:

القاعدة الأولى: «صفات الله ﷻ إثباتٌ ونفيٌ».

يبيِّن شيخ الإسلام ﵀ في هذه القاعدة أنَّ الله ﷻ جمع لنفسه في الوصف بين النَّفي والإثبات، فهنالك صفات نفاها، وصفات أثبتها، فلا يجوز الاقتصار على النَّفي دون الإثبات؛ ولا على النَّفي المجرَّد عن إثبات الكمال، إذ إنَّ نفي النَّقص لا يكون مدحًا إلَّا إذا تضمَّن إثبات الكمال، أمَّا النَّفي المُجرَّد فليس بكمالٍ، وليس ممَّا وصف الله به نفسه، ثمَّ يذكر شيخ الإسلام ﵀ أنَّ نفي الكمال يستلزم النَّقص، فمَن قال: إنَّه ليس بحيٍّ ولا سميعٍ ولا بصيرٍ ولا متكلِّمٍ؛ لزمه أن يكون ميِّتًا أصمَّ أعمىٰ أبكمَ، وبعد ذلك يذكر ﵀ اعتراضَ طائفةٍ من المتكلِّمين علىٰ هذا اللازم باعتراض العدم والملكة، وينقضه من أربعة أوجهٍ.

ثمَّ عقد شيخ الإسلام ﵀ مقارنةً بين نفاة الكمال ونفاة النَّقيضين، فمَن نفىٰ الكمال، قال: ليس بحيٍّ، ومَن نفىٰ النَّقيضين، قال: ليس بحيٍّ ولا ميِّتٍ، فالأوَّلون أكفر مِن جهة لزوم النَّقص مِن قولهم، ونفاة النقيضين أكفر من جهة نفيهم لقبول اتِّصاف الرَّبِّ بصفات الكمال رأسًا.

ومِن نفيس ما قاله ﵀ تحت هذه القاعدة الآتي:

- قال ﵀: «النَّفي ليس فيه مدحٌ ولا كمالٌ، إلَّا إذا تَضَمَّن إثباتًا، وإلَّا فمجرَّد النَّفي ليس فيه مدحٌ ولا كمالٌ؛ لأنَّ النَّفي المحض عدمٌ محضٌ، والعدم المحض ليس بشيءٍ».
- وقال ﵀: «كل نفيٍ لا يستلزم ثبوتًا ليس هو ممَّا يصفِ الله به نفسه، فالذين لا يصفونه إلَّا بالسُّلوب لم يثبتوا في الحقيقة إلهًا محمودًا، بل ولا موجودًا».
- وقال ﵀: «الذي لا يقبل الاتِّصاف بهذه الصِّفات أعظم نقصًا ممَّا يقبل الاتِّصاف بها مع اتِّصافه بنقائضها، فالجماد الذي لا يُوصَف بالبصر ولا العمىٰ، ولا الكلام ولا الخرس، أعظم نقصًا من الحيِّ الأعمىٰ الأخرس».

القاعدة الثَّانية: «ما أخبر به الرَّسول ﷺ عن ربِّه ﷻ فإنَّه يجب الإيمانُ به، سواءً عرفنا معناه أو لم نعرف».

هذه القاعدة بيَّن فيها شيخ الإسلام رحمه الله وجوبَ الإيمان بجميع ما أخبر به الرَّسول عن ربِّه، سواءً عرفنا معناه، أم لم نعرف، بخلاف ما أحدثه المتكلِّمون من الألفاظ المجملة التي تحتمل حقًّا وباطلًا، فإنَّه يجب أن يُتوَقَّف فيها، حتَّىٰ يُعلَم مرادُ القائل بها، فإن أراد حقًّا قُبِلَ، وإن أراد باطلًا رُدَّ، وإن اشتمل علىٰ حقٍّ وباطلٍ، قُبِلَ حَقُّه، ورُدَّ باطلُه، مع التَّوقُّف في إثبات اللفظ رأسًا، والاكتفاء بالألفاظ الشَّرعيَّة.

ثمَّ مثَّل رحمه الله علىٰ ذلك بما تنازع فيه المتأخِّرون في لفظ الجهة، والتَّحيُّز، وبيَّن وجه الصَّواب في ذلك كلِّه.

ومِن نفيس ما قاله رحمه الله تحت هذه القاعدة الآتي:

- قال رحمه الله: «هذا الباب يوجد عامَّتُه منصوصًا في الكتاب والسُّنَّة، متَّفَقًا عليه بين سلف الأُمَّة».

- وقال رحمه الله: «ما تنازع فيه المتأخِّرون نفيًا وإثباتًا، فليس علىٰ أحدٍ بل ولا له أنْ يوافق أحدًا علىٰ إثبات لفظٍ أو نفيه، حتَّىٰ يَعرِف مرادَه، فإنْ أراد حقًّا قُبِل، وإنْ أراد باطلًا رُدَّ، وإنِ اشتمل كلامُه علىٰ حقٍّ وباطلٍ لم يُقبَل مطلقًا ولم يُرَدَّ جميع معناه، بل يوقف اللفظ ويُفسَّر المعنىٰ».

القاعدة الثَّالثة: «القول بأنَّ ظاهر نصوص الصِّفَات مرادٌ أو ليس بمرادٍ يحتاج إلى تفصيلٍ».

في القاعدة الثَّالثة يحدِّثنا شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن ظواهر النُّصوص هل هي مرادةٌ، أم ليست بمرادةٍ، ثمَّ يبيِّن رحمه الله أنَّ لفظ (الظَّاهر) لفظٌ مجملٌ، فإن أريد

بالظَّاهر منها ما يليق بالله ﷻ من الكمالات، فهذا هو عين مراد النُّصوص، وإن أريد بالظَّاهر ما هو من خصائص المخلوقين، فهذا ليس بمرادٍ، ثم يعرج قائلا: «ولكنَّ السَّلفَ والأئمَّةَ لم يكونوا يُسمُّون هذا ظاهرها»، وذلك لأنَّ القرآن مُنزَّه عن أن يظهر منه الكفر والضَّلال، وهو أعظم كتابٍ أنزله الله تعالىٰ لهداية الخلق.

ثمَّ بيَّن رحمه الله أنَّ الذين يجعلون هذا ظاهرها يغلطون من وجهين، فتارةً يجعلون المعنىٰ الفاسد ظاهر اللفظ، وتارةً يردُّون المعنىٰ الحقَّ الذي هو الظَّاهر حقيقةً؛ لاعتقادهم أنَّه باطلٌ.

ويزيد رحمه الله المسألة إيضاحًا وشرحًا بالتَّمثيل لذلك ببعض النُّصوص التي جعل المعطِّلة ظاهرها كفرًا وضلالًا، نسأل الله السَّلامة والعافية.

ويستطرد رحمه الله بذكر ما يشبه هذا، وهو أن يجعل اللفظ نظيرًا لما ليس مثله في الحقيقة، وذلك كما إذا قيل في قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، فقيل: هو مثل قوله تعالىٰ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾ [يس: ٧١]، فيبين رحمه الله الفوارق بين الآيتين من وجوهٍ كثيرةٍ.

ثمَّ يستدلُّ عليهم بأنَّ النُّصوص من بابٍ واحدٍ، فكما أنهم يُسلِّمون في كثيرٍ من النصوص التي يثبتونها أنها علىٰ ظاهرها، فكذلك ما نفوه من النُّصوص هي علىٰ ظاهرها اللائق بها؛ إذ إنَّ النُّصوص من بابٍ واحد.

ومن نفيس ما قاله رحمه الله تحت هذه القاعدة الآتي:

- قال رحمه الله: «صفاتنا منها ما هي أعيانٌ وأجسامٌ، وهي أبعاضٌ لنا، كالوجه واليدين؛ ومنها ما هي معانٍ وأعراضٌ، وهي قائمةٌ بنا، كالسَّمع والبصر والكلام والعلم والقدرة».

- وقال ﵀: «فإذا كانت نفسه المقدَّسة ليست مثل ذوات المخلوقين، فصفاته كذاته ليست كصفات المخلوقين، ونسبة صفات المخلوق إليه، كنسبة صفة الخالق إليه، وليس المنسوب كالمنسوب، ولا المنسوب إليه كالمنسوب إليه».

القاعدة الرَّابعة: «المحاذير التي يقع فيها من يتوهَّم أنَّ مدلول نصوص الصِّفات هو التَّمثيل».

يبيِّن شيخ الإسلام ابن تيمية ﵀ في هذه القاعدة المحاذير التي يقع فيها من يزعم أنَّ نصوص الصِّفات تدلُّ عل التَّمثيل، وفائدة هذا تنبيه المعطِّل علىٰ ما يقع فيه من اللوازم الباطلة لقوله الفاسد الذي يظنُّه غاية التَّنزيه، **وهذه المحاذير كالآتي:**

المحذور الأول: كونه مثَّل ما فهمه من النُّصوص بصفات المخلوقين، وظنَّ أنَّ مدلول النُّصوص هو التَّمثيلُ.

المحذور الثَّاني: أنَّه إذا جعل ذلك هو مفهومها وعطَّله بقيت النُّصوص معطَّلةً عمَّا دلَّت عليه من إثبات الصِّفَات اللائقة بالله.

المحذور الثَّالث: أنَّه ينفي تلك الصِّفَات عن الله بغير علمٍ، فيكون معطِّلًا لما يستحقُّه الرَّبُّ ﷻ.

المحذور الرَّابع: أنَّه يصف الرَّبَّ بنقيض تلك الصِّفَاتِ من صفات الموات والجمادات، أو صفات المعدومات.

ثمَّ يزيد شيخ الإسلام ﵀ القاعدة إيضاحًا وشرحًا بالتَّمثيل لذلك بصفتي: (العلو والاستواء)، وهما مِن أجلِّ الصِّفات التي كثر خوض المتكلِّمين فيها بما يخالف ظواهر الآيات والأحاديث المتضمِّنة لإثبات هاتين الصِّفتين الكريمتين.

ومِن نفيس ما قاله رحمه الله تحت هذه القاعدة الآتي:

- قال رحمه الله: «فأمَّا عُلوُّه ومباينتُه للمخلوقات فيُعلَم بالعقل الموافق للسَّمع، وأمَّا الاستواء علىٰ العرش فطريق العلم به هو السَّمع».
- وقال رحمه الله: «مُسمَّىٰ القعود والاستقرار، يُقال فيه ما يقال في مُسمَّىٰ الاستواء، فإن كانت الحاجة داخلةً في ذلك فلا فرق بين الاستواء والقعود والاستقرار، وليس هو بهذا المعنىٰ مستويًا ولا مستقرًّا ولا قاعدًا، وإن لم يدخل في مُسمَّىٰ ذلك إلَّا ما يدخل في مُسمَّىٰ الاستواء فإثبات أحدهما ونفي الآخر تحكُّمٌ».
- وقال رحمه الله: «حرف «في» متعلِّقٌ بما قبله وما بعده، فهو بحسب المضاف والمضاف إليه».

القاعدة الخامسة: «نعلم ما أُخبرنا به من وجهٍ دون وجهٍ».

يبيِّن شيخ الإسلام رحمه الله في هذه القاعدة أنَّ ما أخبرنا الله به نعلمه من وجهٍ دون وجهٍ، فأمَّا الوجه المعلوم مِن هذه النُّصوص فهو معانيها التي تدلُّ عليها، وأمَّا الوجه الذي لا نعلمه، فهو نفس حقائق الأسماء والصِّفات، فهذا لا يعلمه إلَّا الله سبحانه وتعالى، ويستدلُّ رحمه الله علىٰ ذلك بقوله سبحانه: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران:٧]، ويستطرد رحمه الله بذكر الخلاف الحاصل في الوقف علىٰ لفظ الجلالة في قوله سبحانه: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، فعن جماهير سلف الأُمَّة وخلفها الوقف، وعن غيرهم الوصل، وبناءً علىٰ مذهب الجمهور فالرَّاسخون في العلم لا يعلمون تأويله، وعلىٰ قول مَن وصل فهم يعلمون تأويل ذلك، وهل هنالك منافاةٌ بين القولين أم لا توجد؟، شيخ الإسلام رحمه الله لا يجعل هذا

الخلاف حقيقيًّا، ويبرهن علىٰ ذلك بأنَّ لفظ التَّأويل له اصطلاحاتٌ متعدِّدةٌ، فعلىٰ أنَّ معنىٰ التَّأويل هو التَّفسير، فالرَّاسخون يعلمون تفسيره، وعلىٰ أنَّ معنىٰ التَّأويل حقيقة الشَّيء التي يؤول إليها الكلام فلا يعلم حقيقة الصفات إلَّا الله، فصحَّ الوقف علىٰ معنىٰ، والوصل علىٰ معنىٰ.

ثمَّ يقرِّر شيخ الإسلام ﵀ مسائل أخرىٰ، اشتملت علىٰ نفائس عقديَّة عظيمة، **فمِن نفيس ما قاله ﵀ تحت هذه القاعدة الآتي:**

- قال ﵀: «ما يجيءُ في الحديث نعمل بمحكمه ونؤمن بمتشابهه».
- وقال ﵀: «الأسماء كلُّها اتَّفقتْ في دلالتها علىٰ ذات الله، مع تنوُّع معانيها، فهي متَّفقةٌ متواطئةٌ من حيث الذَّات، متباينةٌ من جهة الصِّفَات».
- وقال ﵀: «ما مِن شيئين إلَّا ويجتمعان في شيءٍ، ويفترقان في شيءٍ، فبينهما اشتباهٌ من وجهٍ وافتراقٌ من وجهٍ».
- وقال ﵀: «التَّأويل الخطأ إنَّما يكون في الألفاظ المتشابهة، والقياس الخطأ إنَّما يكون في المعاني المتشابهة».

القاعدة السَّادسة: «بيان ضابطٍ يُعرَف به ما يجوز على الله تعالى ممَّا لا يجوز عليه في النَّفي والإثبات».

يبين شيخ الإسلام ابن تيميَّة ﵀ في هذه القاعدة ضوابط عظيمةً في مسألتَي: (النَّفي والإثبات)، وما يجوز علىٰ الله تعالىٰ وما يمتنع؛ لأنَّ كثيرًا ممَّن ضلَّ في هذا الباب وضع لنفسه ضوابط فاسدةً، فانبنىٰ علىٰ ذلك إمَّا إثبات ما نفاه الله عن نفسه، أو نفي ما أثبته الله لنفسه، فلا بدَّ من ضابطٍ في هذا الباب العظيم الخَطِر.

فمن الضَّوابط الفاسدة التي نبَّه عليها شيخ الإسلام ﷺ الآتي:

(١) «الاعتماد في النَّفي علىٰ مجرَّد نفي التَّشبيه»، ويترتب علىٰ هذا الضَّابط الفاسد نفي ما أثبته الله لنفسه، بدعوىٰ نفي التَّشبيه عن الرَّبِّ ﷻ.

(٢) «الاعتماد في النَّفي علىٰ عدم مجيء السَّمع»، ويترتَّب علىٰ هذا الضَّابط الفاسد نفي ما قد يكون ثابتًا لله تعالىٰ في نفس الأمر ولم يرد به السَّمع.

(٣) «الاعتماد في الإثبات علىٰ مطلق الإثبات من غير تشبيه»، ويترتب علىٰ هذا الضَّابط الفاسد إثبات ما لم يثبته الله لنفسه، بدعوىٰ أنَّ هذا المثبِت أثبتها من غير تشبيهٍ كما يليق بالله تعالىٰ، مع أنَّ هذه الصِّفَات ليست ثابتةً أصلًا.

وفي ثنايا تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ لهذه القاعدة العظيمة تجد تنبيهاتٍ عظيمةً، وفوائدَ نفيسةً، **فمِن نفيس ما قاله ﷺ تحت هذه القاعدة الآتي:**

- قال ﷺ: «من النَّاس من يجعل التَّشبيه مفسَّرًا بمعنًىٰ من المعاني، ثُمَّ كلُّ مَن أثبت ذلك المعنىٰ قالوا: إنَّه مشبِّهٌ».
- وقال ﷺ: «والعاقل إذا تأمَّل وجد الأمر فيما نفَوه كالأمْر فيما أثبتوه لا فرق».
- وقال ﷺ: «ولا ريب أنَّ قولهم بتماثل الأجسام قولٌ باطلٌ».
- وقال ﷺ: «الاعتماد علىٰ نفي النَّقص والعيب، ونحو ذلك ممَّا هو سبحانه مقدَّسٌ عنه...، طريقةٌ صحيحةٌ».
- وقال ﷺ: «القدر المشترك الكلي لا يُوجَد في الخارج إلَّا معيَّنًا مقيَّدًا».
- وقال ﷺ: «وقد كثر من أئمَّة النُّظَّار الاضْطراب والتَّناقض في هذه المقامات، فتارةً يقول أحدهم القولين المتناقضين، ويحكي عن النَّاس مقالاتٍ ما قالوها، وتارةً يبقىٰ في الشَّكِّ والتَّحيُّر».

القاعدة السَّابعة: «كثيرٌ ممَّا دل عليه السَّمع يُعلَم بالعقل أيضًا».

في هذه القاعدة أراد شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1] أن يبيِّن دلالة العقل علىٰ كثيرٍ ممَّا دلَّ عليه النَّقل، فالعقل والنَّقل يأتلفان ولا يختلفان، والأدلَّة النَّقليَّة مليئةٌ بالأدلَّة العقليَّة الدَّالة علىٰ وحدانيَّة الرَّبِّ وقدرته وعلمه، وكذلك علىٰ صحَّة النُّبوَّات، وإمكان المعاد وما يتَّصل بذلك، ثم بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما حصل لجماعةٍ من المتكلِّمين من الخلط والخبط في الأصول العقليَّة التي يتوقَّف عليها إثبات النُّبوَّات، وصحَّتُها، مع بُعدِهم عن الاستدلال بالكتاب والسنة لظنِّهم وجوبَ تقديم العقل علىٰ النَّقل، مع دعوىٰ التَّعارض.

ثمَّ يبيِّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ هؤلاء قد ضلُّوا من وجوهٍ كثيرةٍ، فمن ذلك:

(١) ظنُّهم خلو السَّمع من الأدلَّة العقليَّة، وليس الأمر كذلك.

(٢) ظنُّهم توقُّف العلم بصدق الرَّسول ﷺ علىٰ الطُّرق المعينة التي سلكوها، مع أنَّ طرق العلم بذلك كثيرةٌ جدًّا.

(٣) ظنُّهم صحة الطرق التي سلكوها، وقد تكون باطلةً.

(٤) ظنُّهم أن ما عارضوا به السَّمع صحيحٌ معلومٌ بالعقل، وهم غالطون في ذلك، فما عارض السَّمع فهو من المجهولات لا المعقولات.

ثمَّ يعود شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلىٰ تقرير ما بدأ به، وهو أنَّ العقل يدلُّ علىٰ كثيرٍ ممَّا دل عليه السمع، ويمثل علىٰ ذلك بإمكان إثبات كثيرٍ من الصِّفَات بالعقل.

ثمَّ يذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعض الطُّرق العقليَّة الصَّحيحة التي تَثبت بها

(١) ينظر: المطلب الثاني من المبحث الأول.

الصِّفَات، فمن ذلك:

(١) «لو لم يكن موصوفًا بإحدىٰ الصِّفتين المتقابلتين للزم اتِّصافه بالأخرىٰ، فلو لم يُوصَف بالحياة لوصف بالموت، ولو لم يُوصَف بالقدرة لوصف بالعجز...».

(٢) «هذه الصِّفَات صفاتُ كمالٍ يتَّصف بها المخلوق فالخالق أولىٰ».

ثمَّ يذكر شيخ الإسلام رحمه الله اعتراض طائفةٍ من النُّفاة علىٰ الطَّريقة الأولىٰ بالاعتراض المشهور، وهو: (اعتراض العدم والمَلَكَة)، فيذكر الاعتراض، مع بعضِ نقلٍ عن الآمدي، ثمَّ ينقضه من سبعةِ أوجه.

ومِن نفيس ما قاله رحمه الله تحت هذه القاعدة الآتي:

- قال رحمه الله: «الأمثال المضروبة في القرآن هي أقيسةٌ عقليَّةٌ».
- وقال رحمه الله: «كثيرٌ ممَّا دل عليه السَّمع يُعلَم بالعقل أيضًا».
- وقال رحمه الله: «إمكان الرُّؤية يُثبَت بالعقل».

وغير ذلك من غُرَر الفوائد والقواعد.

ثمَّ انتقل شيخ الإسلام رحمه الله إلىٰ بيان الأصل الثَّاني، وهو: (التوحيد في العبادات، المتضمن للإيمان بالشرع والقدر جميعًا)، فذكر رحمه الله أنَّه لا بدَّ من الإيمان بخلق الله وأمره، ثمَّ بيَّن أنَّ هذا هو دين الإسلام الذي لا يقبل الله دينًا غيره، وأنَّ هذا ما عليه جميع الأنبياء والمرسلين، ثمَّ عرَّج علىٰ مسألة النِّزاع الحاصل في إطلاق اسم الإسلام علىٰ من تقدَّم من أُمَّة موسىٰ وعيسىٰ، وبيَّن أنَّه نزاعٌ لفظيٌّ؛ وذلك أنَّ الإسلام الخاصَّ الذي بعث الله به مُحَمَّدًا ﷺ لا يتناولهم، بخلاف الإسلام العامِّ، فإنَّه يتناول كلَّ أمَّةٍ متَّبعةٍ لنبيٍّ من الأنبياء.

وينبِّه شيخ الإسلام رحمه الله علىٰ أمرٍ في غاية الأهمِّيَّة، وهو أنَّ التَّوحيد الذي بعث الله بها رسله، هو: (توحيد العبادة)، وأنَّ (توحيد الربوبية) لم يكن ينازع فيه عامَّة المشركين، وإنَّما وقع النزاع في (توحيد العبادة).

وينبَّه رحمه الله علىٰ ما دخل علىٰ المتكلمين من غلطٍ في مُسمَّىٰ التَّوحيد، وأنَّ ما جعلوه هو التَّوحيد لم يكن ينازع فيه المشركون، ومع هذا لم ينفعهم ذلك.

وبعد انقضاء الحديث عن فهم المتكلمين للتوحيد، انتقل رحمه الله إلىٰ الحديث عن توحيد الصُّوفيَّة، وما دخل عليهم فيه من الوهم والغلط.

ويشير شيخ الإسلام رحمه الله -بعد الحديث عن التَّوحيد والمعنىٰ المراد من مُسمَّىٰ التَّوحيد- إلىٰ بعض الفِرَق، وكذلك بعض المنتسبين إليها، ويبين مدىٰ موافقتهم للحق ومفارقتهم، ويعيد الحديث لتأكيد ما نبه عليه سابقًا من أنَّ توحيد الرُّبوبيَّة إن لم يقترن به توحيد العبادة لا ينجي صاحبه من العذاب.

وبعد الحديث عن التوحيد إجمالًا يتحدث شيخ الإسلام عن الشهادتين بشيءٍ من التَّفصيل، ويبيِّن أنَّ مِن تحقيق شهادة (أن لا إله إلا الله) البعدَ عن الشرك بجميع صوره وأشكاله، كالشِّرك في التوكل، والخوف، والخشية، والتقوىٰ، ونحو ذلك.

وعن شهادة (أنَّ مُحَمَّدًا رسول الله) تحدَّث شيخ الإسلام رحمه الله، وبيَّن أنَّ علينا أن نؤمن به ﷺ، ونتبعه، ونحبَّه، ونسلِّمَ لحكمه.

وبعد أن تحدَّث رحمه الله عن التَّوحيد إجمالًا وتفصيلًا عقد فصلًا للحديث عن القدر، وقسَّم فرق الضَّلال الخائضة فيه إلىٰ ثلاثة أقسام، المجوسية: الذين كذبوا بالقدر، وإن آمنوا بالأمر، والمشركية: الذين أقروا بالقدر، وأنكروا الأمر، والإبليسيَّة: الذين أقروا بالأمرين معًا، ولكنهم جعلوا هذا تناقضًا من الرب عز وجل.

وعن أهل السُّنَّة يحدِّثنا شيخ الإسلام رحمه الله، أنهم آمنوا بالأمرين، مع اعتقاد أنَّ الله

تعالىٰ خالق كل شيء ومليكه، وإثبات الأسباب، والتسليم للرب ﷻ في شرعه وقدره.

وفي ذكر الأسباب، فقد بيَّن رحمه الله ضلالَ مَن أنكرها، وشرْكَ مَن جعلها هي المبدعة للحوادث، وجهلَ مَن زعم أنَّ الواحد لا يصدر عنه إلَّا واحد.

ويذكر رحمه الله خلاصة الأصل الثاني، التي عقده من أجلها، قائلًا: «لا بدَّ من الإيمان بالقدر، فإنَّ الإيمان بالقدر من تمام التَّوحيد، ولا بدَّ من الإيمان بالشَّرع، وهو الإيمان بالأمر والنَّهي، والوعد الوعيد، كما بعث الله بذلك رسله وأنزل كتبه»، ويستطرد رحمه الله إلىٰ الحديث عن مسألة التَّحسين والتَّقبيح العقليين، ويبيِّن ما وقع فيها من الانحراف، ويستطرد أيضًا إلىٰ الحديث عن معنىٰ الفناء الذي يتداوله كثيرٌ من الصُّوفيَّة، وما فيه من مدحٍ وذمٍّ.

ويبيِّن رحمه الله أنَّ العبد مأمورٌ بفعل المأمور، وترك المحظور، والصَّبر علىٰ المقدور، ويتَّصل بذلك أن يعلم أنَّ ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه.

وفي الأخير يذكر رحمه الله شرطَي العبادة، وهما: (الإخلاص، والمتابعة)، ويبيِّن أقسام النَّاس في عبادة الله والاستعانة به، ويؤكد ختامًا معنىٰ الدِّين الذي بعث الله به رسله وأنزل به كتبه، وهو الصِّراط المستقيم، وهو طريق أصحاب رسول الله ﷺ، فهم أفضل الأُمَّة، بل أكرم الخلق علىٰ الله بعد النبيين، ويورد من النُّصوص الشَّرعية، وكلام بعض السَّلف الصالح ما يدلُّ علىٰ ذلك، ويزيد المسألة إيضاحًا بذكر آيتين من كتاب الله تدلان علىٰ وجوب اتِّباع الصِّراط المستقيم، وهو ما كان عليه الصَّحابة رضي الله عنهم، فنسأل الله العظيم أن يهدينا وسائر إخواننا صراطه المستقيم: صراطَ الذين أنعم عليهم من النَّبيِّين والصِّدِّيقين والشُّهداء والصَّالحين وحَسُنَ أولئك رفيقًا، ولا حول ولا قوَّة إلَّا بالله العليِّ العظيم، وصلَّىٰ الله علىٰ خير خلقه عبدِهِ ورسوله محمَّدٍ وآله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا إلىٰ يوم الدِّين، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

المطلب الخامس: إفادة أهل العلم من هذا الكتاب:

كان لهذا الكتاب أثرُهُ في مُصَنَّفات جماعةٍ من أهل العلم، وكتبهم، ورسائلهم، وكان مِن أعظم مَن أفاد مِن هذه الرسالة نقلًا فيما وقفت عليه: العَلَّامة الكبير مُحَمَّد بن إبراهيم بن الوزير (ت: ٨٤٠) رحمه الله، فقد نقل في كتابه «العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ﷺ»(١) من بداية الأصل الأوَّل إلىٰ نهاية القاعدة السَّادسة، وكذلك نقل قطعةً كبيرةً من القاعدة الخامسة في كتابه «ترجيح أساليب القرآن علىٰ أساليب اليونان»(٢)، ويليه العَلَّامة مُحمَّد بن أحمد السفاريني (ت: ١١٨٨) رحمه الله في مواضع كثيرة من كتابه «لوامع الأنوار البهية»(٣)، وكذلك أيضًا العَلَّامة جمال الدِّين القاسمي (ت: ١٣٣٢) في «تفسيره»(٤)، ومحمود الألوسي (ت: ١٣٤٢) في «غاية الأماني في الرَّدِّ علىٰ النبهاني»(٥).

المطلب السادس: اعتراضات بعض المبتدعة على الكتاب:

اعترض بعض المبتدعة كعادتهم علىٰ «الرسالة التدمرية» لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وهذا إن دلَّ علىٰ شيءٍ فإنَّما يدل علىٰ عظمة هذه الرِّسالة؛ حيث إنها قد أقضَّتْ مضاجع المبتدعة، ودكَّت عروشهم، ولمَّا علم المدعو (سعيد فودة) حقيقة ذلك، وأنَّ «التدمرية» تُدمِّر عليهم بِدَعهم وأهواءهم، سعىٰ في تأليف: «نقض التَّدمرية»، ومن تأمَّل هذا النَّقض علم أنَّه ينقض نفسه بما حواه من مغالطاتٍ فوديَّةٍ،

---

(١) (٤/١٢٠-١٦٨).

(٢) (١٢٢-١٢٥).

(٣) ينظر: «لوامع الأنوار البهية» (١/١١٨-١١٩، ٢٠٨-٢٠٩، ٢١٣-٢١٥، ٢٢٣-٢٢٤، ٢٣٧-٢٣٨).

(٤) ينظر: «تفسير القاسمي = محاسن التأويل» (١/٣٥٠-٣٥١، ٢/٨٨-٩٠، ٨/٣٥٦-٣٥٨).

(٥) ينظر: «غاية الأماني» (١/٦٢٨-٦٣٠).

وقد كفانا مؤنة الرَّدِّ علىٰ هذا (الفودة) جماعةٌ من الباحثين، وَصَدَرَ في ذلك كتبٌ ورسائلُ، منها: «نقد نقض التدمرية»، و«الانتصار للتَّدمريَّة»، وممَّا أشير إليه في هذا المقام أنَّ هؤلاء الجُهَّال يظنُّون أنهم إذا افتروا علىٰ شيخ الإسلام ابن تيميَّة، ولبَّسوا علىٰ العامَّة أنَّه يقول كذا، أو يعتقد كذا، ونفروهم عنه، أنهم قد ربحوا المعركة، ودارت الدائرة لهم!، ولم يدرِ هؤلاء المساكين أنَّ ما قرَّره شيخ الإسلام ﵀ هو عين ما نُقِلَ عن السَّلَف، وهم إن عَمُّوا جماهير المسلمين عمَّا نُقِلَ عن السَّلَف، فكيف يصنعون بآياتٍ تصدح في مساجد المسلمين بإثبات صفات ربِّ العالمين، وأنَّه ليس كمثله شيءٌ وهو السَّميع البصير، فالمبتدعة في الحقيقة ما صنعوا شيئًا سوىٰ أن أظهروا لنا جليًّا بُعدَهم عن السَّلَف جملةً، لا بل عن نصوص الكتاب والسنة!.

المطلب السابع: جهود العلماء والباحثين في خدمة الكتاب:

تصدَّىٰ جماعةٌ من أهل العلم لتسهيل فهم «الرِّسالة التدمرية» وخدمتِها بما يكشف غوامضها، ويوضح مقاصدها، بمختلف أنواع الشَّرح والبسط والإيضاح، فمن ذلك:

(١) «التُّحفة المهديَّة شرح العقيدة التدمريَّة»، للشيخ فالح بن مهدي الدَّوسري (ت: ١٣٩٢) ﵀، وهو أقدم الشُّروح، ويعتبر من أنفسها.

(٢) «شرح الرسالة التدمرية»، للعَلَّامة مُحمَّد بن صالح العثيمين (ت: ١٤٢١) ﵀.

(٣) «تقريب التدمرية»، له أيضًا.

(٤) «شرح الرسالة التدمرية»، لعبد الرحمن البراك.

(٥) «شرح الرسالة التدمرية»، لمُحَمَّد بن عبد الرحمن الخميس.

(٦) «توضيح مقاصد المصطلحات العلمية في الرسالة التدمرية»، له أيضًا.

(٧) «تقريرات ابن تيمية في بيان ما يشكل من التدمرية»، لعبد العزيز آل عبد اللطيف.

(٨) «نظم مقاصد الرسالة التدمرية»، لسامي بن عبد الله السَّلمان.

(٩) «التَّوضيحات الأثرية علىٰ متن الرسالة التدمرية»، لفخر الدِّين المحسي.

(١٠) «الانتصار للتدمرية»، لماهر بن أمير عبد الكريم.

(١١) «نقد نقض التدمرية»، لأحمد بن عبد الرحمن القاضي.

(١٢) «شرح التدمرية»، لمحمد بن خليفة التميمي.

المطلب الثامن: ذكر الطبعات السابقة للكتاب:

لهذه الرسالة عدة طبعات، أذكر منها الآتي:

(١) طبعة الشيخ محمد زهري النجار سنة (١٣٨٦)، عن مطبعة الإمام في مصر.

(٢) طبعة المطبعة السلفية بمصر سنة (١٣٩٧).

(٣) طبعة مكتبة السنة المحمدية بدون تاريخ.

(٤) طبعة المطبعة الحسينية بمصر سنة (١٣٢٥)، وبذيلها سؤالٌ وجه لشيخ الإسلام من أبي القاسم المغربي رحمه الله[١]، ومعها «الحيدة» لعبد العزيز الكناني، و«عقيدة السلف» لأبي عثمان الصابوني.

(٥) طُبعَت ضمن «مجموع الفتاوىٰ» الذي قام بجمعه وتحقيقه ابن قاسم.

(٦) طبعة دار المعارف بمصر، ضمن مجموعة رسائل في مجلد عنوانه «من الروائع»، بتصحيح أحمد شاكر، وعلي شاكر.

---

(١) وهذا السؤال ضمن «مجموع الفتاوىٰ» (١٠/ ٦٥٣-٦٦٥).

(٧) طبعة دار البصيرة بالإسكندرية، بتحقيق: نبيل بن صلاح سليم، وذيلها بـ«تقريب التدمرية» للشيخ العثيمين رحمه الله.

(٨) طبعة مكتبة العبيكان بالرياض، سنة: (١٤٠٥)، تحقيق: محمد بن عودة السعوي[١].

المطلب التاسع: مميزات هذه الطبعة على الطبعات المذكورة:

تميَّزت هذه الطبعة على الطبعات المذكورة بمميزاتٍ كثيرة، من أهمها الآتي:

(١) هذه الطبعة محققةٌ علىٰ (١٠) نسخ خطية، ولله الحمد والمِنَّة.

(٢) اشتملت هذه الطبعة علىٰ (٦) نسخ خطية لم يعتمدها السعوي في تحقيقه، وهذه النسخ هي: (برنستون، مسجد البدوي، دارة الملك عبد العزيز، شهيد باشا، جامعة الإمام، الأزهرية)[٢].

(٣) أصل هذه الطبعة نسخةٌ خطية نفيسة، كُتِبَت في زمن المُصَنِّف، وعليها خَطُّه، وهي نسخة: (برنستون).

(٤) احتوت هذه الطبعة علىٰ أربع نسخٍ خطية، جميعها أجود من النُّسخة التي اعتمدها السَّعوي أصلًا لتحقيقه لكتابه، وهذه النُّسخ هي: (برنستون، مسجد البدوي، دارة الملك عبد العزيز، شهيد باشا).

(١) وممَّا يلاحظ علىٰ السعوي أنه اعتمد مخطوطة مكتبة الأوقاف ببغداد أصلًا للكتاب مع أن هنالك أكثر من نسخة أولىٰ منها، خاصة نسختَي (برنستون)، و(مسجد البدوي)، فكلتاهما كتبتا في زمن المؤلف، وعلىٰ الأولىٰ خطُّه، ويعتذر له بعدم توفر سبل الوصول إلىٰ المخطوطات كما هو الآن، وقد بذل جهدًا يشكر عليه، فجزاه الله خيرًا.

(٢) يأتي الحديث عن هذه النسخ في موضعه إن شاء الله تعالىٰ.

(٥) اشتملت هذه الطبعة علىٰ تخريج جميع الأحاديث والآثار الواردة في الكتاب، وربط أهم مسائلها ببقية كتب المصنف رحمه الله.

إلىٰ غير ذلك من الفوائد التي ستجدها في موضعها إن شاء الله تعالىٰ، ولا ننسىٰ أنَّ الفضل للمتقدِّم، خاصَّة وأنَّ مَن سبق ذكرهم ممَّن قام بطبع الرِّسالة قد ساهموا في نشرها علىٰ نطاقٍ واسعٍ في الفترة التي كان النَّاس في أمسِّ الحاجة إلىٰ مثل ذلك، وبالله التَّوفيق.



المبحث الثاني

منهجي في التحقيق، ووصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق، ونماذج منها

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: عملي في التحقيق

يتلخص عملي في تحقيق هذا الكتاب في الخطوات التالية:

(١) قمتُ بإثبات النَّصِّ، علىٰ وفق القواعد الإملائية، وعلامات الترقيم كالفواصل، والاستفهام، ونحو ذلك.

(٢) جعلتُ نسخة (برنستون) أصلًا للكتاب، ولم أعدل إلىٰ غيرها إلا للحاجة.

(٣) أثبتُّ القاعدة السابعة من نسخة السعوي[١].

(٤) لم ألتفتْ إلىٰ الفوارق غير المؤثرة، كالاختلاف في العبارات الدعائية التابعة للأعلام، وكذا ما يتبع لفظ الجلالة، أو الأنبياء، وما يقع في الآيات من التصحيفات، والنقص أو الزيادة علىٰ مخطوطة الأصل[٢].

(٥) اعتمدتُ العناوين الجانبية التي وضعها السعوي عناوين أصلية للكتاب.

(٦) علقتُ علىٰ أهمِّ المسائل الواردة في الكتاب.

---

(١) ينظر: المطلب الثاني من المبحث الأول.

(٢) ولمَّا أسقطت ذكر هذه الفوارق سقطت عشرات الصفحات من حجم الكتاب، ولا يخفىٰ أن في هذا من المصلحة ما يربو علىٰ إثبات مثل هذه الفوارق.

(٧) قمتُ بربط كثيرٍ من مسائل الكتاب ببقية كتب المصنف رحمه الله.

(٨) خَرَّجتُ الأحاديث والآثار الواردة في الكتاب مع الحكم عليها، وما كان منها في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بالعزو إليهما دون توسع.

(٩) خَرَّجتُ النصوص والأشعارَ وما يتبع ذلك، وعزوتها إلىٰ مظانها.

(١٠) ترجمتُ للأعلام غير المشهورين.

(١١) قمتُ بالتعريف بالفرق الواردة في الكتاب.

ملاحظة: لم أترجم لشيخ الإسلام رحمه الله؛ لشهرته وإمامته، وقد ذكرت طرفًا من سيرته العطرة في مقدمة رسالتي: «ثناء أئمة اليمن الأعلام علىٰ ابن تيمية شيخ الإسلام».

المطلب الثاني: النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق

(١) **نسخة: (برنستون) (الأصل).**

مصدر النُّسخة: هذه النُّسْخة من محفوظات مكتبة جامعة (برنستون) بولاية نيوجرسي بأمريكا، مجموعة (يهودا)، رقم الحفظ: (٣٩٤٧).

وصف النُّسخة: تقع هذه النُّسْخة في (١٣٢) صفحة، متوسط عدد الأسطر (١٧) سطرًا، وهي بخط النسخ المعتاد.

وقد جاء في الصفحة الأولىٰ، مقدمة للناسخ، عنوانها: «قاعدة في الصفات والقدر»، وقد أثبتُّ هذه المقدِّمة في بداية الكتاب، قبل النَّصِّ المحقَّق، وفوق هذه المقدِّمة، كتب بخطٍّ معاكسٍ لاتِّجاه الصَّفحة: «تُسمَّىٰ: تحقيق الإثبات للأسماء والصِّفات وحقيقة الجمع بين القدر والشَّرع»، وبجانب عنوان المقدِّمة كُتبَ:

«تُعرَف بالتَّدمريَّة».

وفي الصَّفحة الثَّانية يبتدأ الكتاب، بقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم، ربِّ يسِّر وأعن، الحمد لله نستعينه، ونستغفره...».

وينتهي بقوله: «ولا حول ولا قوَّة إلَّا بالله العليِّ العظيم، وصلَّىٰ الله علىٰ خير خلقه عبدِهِ ورسوله محمَّدٍ وآله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا إلىٰ يوم الدِّين، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

نجزت العقيدة المباركة التَّدمرية، ولله الحمد في كلِّ بكرةٍ وعشيةٍ، علىٰ يد الفقير موسىٰ بن عبد الله الحلبي غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين، في عاشر [...][١] تسعة عشر وسبعمائة».

وفي صفحة الغلاف الأخيرة، كتب: «تملُّك الحقير إليه تعالىٰ: عثمان الخطيب الدُّوماني[٢]، سنة (١٣٠٩)»، وفي صفحةٍ أخرىٰ تليها: عنوان المكتبة، وما يتبع ذلك باللغة الإنجليزية، وفي أعلاها جهة اليمين، كتب (٣٩٤٧)، إشارة إلىٰ رقم الحفظ، وتحت الرقم، كتب ما نصه: «قاعدة في الصفات والقدر، لابن تيمية، بخطِّ موسىٰ بن عبد الله الحلبي»، وتحت الحلبي كتب: (٧١٩) إشارةً إلىٰ تاريخ النسخ، ما يفيدنا أن هذه النُّسخة كتبت في حياة شيخ الإسلام ابن تيميَّة ﵀ سنة (٧١٩)، أي: قبل وفاته بتسع سنين، إضافةً إلىٰ قول النَّاسخ في نهاية الكتاب: «في عاشر [...][٣] تسعة عشر

(١) كلمة غير مقروءة، وقد وضعت ما ليس بمقروء أو أصابه طمسٌ ونحو ذلك في وصف النسخ بهذه الصورة [...] دون التنبيه في الحاشية اختصارًا.

(٢) هو: عثمان بن عباس بن مُحمَّد الحوراني، الرحيباني، ثمَّ الدوماني، لقب بالخطيب؛ لأنَّه كان خطيبًا ومدرِّسًا في دوما، ودوما قرية من قرىٰ غوطة دمشق، وهو والد مُحمَّد الحوراني الدوماني (ت: ١٣٠٨) ﵀، ومُحمَّد هذا له ترجمةٌ في «مختصر طبقات الحنابلة» (٢٠٠).

(٣) كلمة غير مقروءة، وقد وضعت ما ليس بمقروء أو أصابه طمسٌ ونحو ذلك في وصف النسخ بهذه=

وسبعمائة» كما سبق، وأيضًا علىٰ هذه النُّسْخة خطٌّ شيخ الإسلام ابن تيمية ﵀ في سقط حصل في النُّسْخة، فألحقه بيده[١]، وناسخها، هو: (موسىٰ بن عبد الله الحلبي)[٢]، كما سبق.

وهي نسخةٌ جيِّدةٌ، وفيها خلطٌ في كتابة بعض الآيات، وقد جعلتها أصلًا للكتاب لقدمها وصحتها، ولأنَّ عليها خطَّ مصنف الكتاب، وبالله التوفيق.

(٢) **نسخة مسجد البدوي (ب).**

مصدر النُّسْخة: هذه النُّسْخة من محفوظات (مسجد البدوي) بطنطا، نُشرَت في قناة: (كناش النفائس) علىٰ برنامج (التيليجرام)، ومنها أخذتها.

وصف النُّسْخة: تقع هذه النُّسْخة في (١٠٩) صفحة، في الصَّفحة (١٥) سطرًا، بخطٍّ النسخ المعتاد.

وقد جاء في صفحة الغلاف: «كتاب تقرير دلائل التوحيد من كلام شيخ الإسلام، أفضل المتأخرين المحققين، تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية الحراني، قدس الله روحه»، وتحت هذا من جهة اليمين: «ملكه الفقير الحقير إلىٰ الله ﷻ/ الحاج أحمد بن الحاج محمد الطويل القتال في سنة (١١٨٤)».

وتحته بخطٍّ حديث: «في التوحيد، زمن المؤلف».

وفي الجهة المقابلة: «من كتب الفقير إلىٰ رحمة الله القدير محمد بن محمد النعماوي العمري بحلب غفر الله له ولأمَّة مُحمَّد ﷺ أجمعين، آمين [...]، للشيخ

= الصورة [...] دون التنبيه في الحاشية اختصارًا.

(١) وقد أثبت صورة الصفحة التي فيها خطه في نماذج المخطوطات.

(٢) لم أجد له ترجمةً، ويبدو من سياقة مقدمته التي أثبتها قبل نص الكتاب، أنَّه من تلامذة شيخ الإسلام ﵀، وهذا لا يستبعد، إضافةً إلىٰ وجود خطٍّ شيخ الإسلام علىٰ نسخته كما تقدَّم.

مُحمَّد [...] الكردي بمبلغ، فبلغ سنة (٨١٣)، ثم إلىٰ الفقير حسين الوفاء».

وفي الصَّفحة الثَّانية يبتدأ الكتاب بقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم، وما توفيقي إلَّا بالله، الحمد لله نستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا...».

وينتهي الكتاب، بالتَّالي: «ولا حول ولا قوة إلَّا بالله العليِّ العظيم، وصلَّىٰ الله علىٰ نبينا مُحَمَّد [...]».

وتحت ذلك: «نقلها محمد بن شكر الشافعي[1] حامدًا مصليًا شهر ربيع الأول من سنة خمس عشرة وسبعمائة»، إشارة إلىٰ تاريخ النسخ، وتحته: «قوبل بحسب الإمكان، والحمد لله رب العالمين»، وتحته: «أصل هذا الكتاب إلىٰ من دونه والدي، وهو الموقف [...] رحمه الله، وهو ملكٌ من أملاكي [...]، وذلك في [...] سنة خمس وسبعين وسبعمائة، والحمد لله، وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وسلم».

وهذه النُّسخة جيدةٌ؛ لقدمها وصحتها فهي مكتوبة في زمن المؤلف سنة (٧١٥) كما سبق، وأصابتها رطوبة في بعض الكلمات، أشرت إليها في مواضعها.

(٣) نسخة الرشيد، بـ(دارة الملك عبد العزيز) (ر).

مصدر النُّسْخة: هذه النُّسْخة من محفوظات (دارة الملك عبد العزيز) بالرياض، مجموعة الرشيد، رقم الحفظ (٢٦٣٣).

وصف النُّسْخة: تقع هذه النُّسْخة في (١٠٦) صفحة، في الصَّفحة (١٦) سطرًا، بخطِّ النَّسخ المعتاد.

يبتدأ الكتاب بقوله: «بسم الله الرَّحمن الرحيم، قال الشَّيخ الإمام العالم العَلَّامة

---

(١) هو: محمد بن شكر الديري، الشافعي، الدمشقي، قال الصفدي: «كتب ما لا يحصىٰ كثرةً، وكان مقرئًا بالسبع، وكان يعرف علم الحرف ويتكلم عليه جيدًا إلىٰ الغاية»، توفي سنة (٧٥٣).
ينظر: «أعيان العصر» (٤/ ٤٧٢)، «مسالك الأبصار» (١٠/ ٢٤)، «الدرر الكامنة» (٥/ ٢٠٠).

شيخ الإسلام تقي الدين أبو العبَّاس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السَّلَام بن تيميَّة الحَرَّاني رضي الله عنه وأرضاه، الحمد لله نستعينه ونستغفره...».

وينتهي الكتاب، بالتالي: «ولا حول ولا قوَّة إلَّا بالله العليِّ العظيم، وحسبنا الله ونعم الوكيل، والحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّىٰ الله علىٰ سيدنا مُحَمَّد وعلىٰ آله وصحبه وسَلَّم تسليمًا كثيرًا».

وكتب تحت ذلك: «علَّقها لنفسه كاتبها علي [...] الشهير بالبعلي، حامدًا لله مصلِّيًا علىٰ رسوله، وكان الفراغ من تعليقها رابع شهر رجب الفرد، سنة خمس وسبعين وسبعمائة (٧٧٥)».

وتحته: «سمعها عليَّ الفقيه شهاب الدين أحمد بن أحمد بن محمد الفندقي، عن مصنفها الإمام تقي الدين في مجالس آخرها في جمادىٰ الآخرة، سنة ثمان وثمانين وسبعمائة، كتبه محمد بن عبد الله بن المحب»، وبجانب «المحب» في الهامش: «يلقب بالصامت»(١).

وتحته: «الحمد لله، قرأها عليَّ الفقيه المذكور في مجالس آخرها في [...] صفر، سنة تسعين وسبعمائة، كتبه علي بن العز الحنبلي، غفر الله له، آمين، وصلِّ اللهمَّ علىٰ سيدنا مُحَمَّد وعلىٰ آله وصحبه وسلِّم»

وهذه النُّسْخة جيدة، وهي مكتوبة بعد وفاة المؤلف، سنة (٧٧٥)، ومقروءةٌ علىٰ جماعةٍ من أهل العلم، كما سبق.

---

(١) هو: محمد بن عبد الله بن أحمد الصالحي، المقدسي، الحنبلي، المعروف بالصَّامت؛ لكثرة صمته ووقاره، كتب الأجزاء والطباق، وكان معتنيًا بشيخ الإسلام، وبيض كثيرًا من مصنفاته، ولد سنة (٧١٢)، وتوفي سنة (٧٨٩)، وله مصنفات، منها: «صفات رب العالمين».
ينظر: «المعجم المختص» (٢٣٥-٢٣٦)، «إنباء الغمر» (١/ ٣٤٤)، «الدرر الكامنة» (٥/ ٢١٠).

(٤) نسخة: (شهيد باشا) (ش).

مصدر النُّسخة: هذه النُّسخة من محفوظات (خزانة شهيد علي باشا) بـ(استنبول - تركيا)، رقم: (١٦٩٥).

وصف النُّسخة: تقع هذه النُّسخة في (١٢٩) ورقة، في الصفحة (١١) سطرًا، وهي مكتوبة بخطٍّ النسخ.

وقد جاء في صفحة العنوان ما نصُّه: «القاعدة التَّدمريَّة في أصول الدِّين، تأليف: الشيخ الإمام حبر العلوم، بقية المجتهدين، قدوة المتأخِّرين، رحلة الطَّالبين، ناصر السُّنَّة، وقامع البدعة، تقيُّ الدِّين، أبو العبَّاس، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السَّلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية، الحَرَّاني، نفعنا الله بعلومه الفاخرة، وأثابه في الدُّنيا والآخرة، وأسبغ عليه نعمه باطنةً وظاهرةً، بمنه وكرمه، والحمد لله ربِّ العالمين، وحسبنا الله ونعم الوكيل».

وتحت هذا ختم وقف شهيد باشا، ونصُّه: «ممَّا وقفه الوزير الشهيد علي باشا رحمه الله، بشرط: أن لا يخرج من خزانته»، وبجانب الختم بالخطِّ العريض (١٦٩٥)، إشارة إلىٰ رقم الحفظ، وعن يسار الصفحة من أعلاها، كتب: «مِن كُتُب الفقير محمد هبة الله[1] المعروف [...]»، وتحته: «ثمَّ دخل في [...] الفقير إليه سبحانه وتعالى حفيد ابن الصدر محمد صادق عفا الله عنه».

ويبتدأ الكتاب في الصفحة الثالثة بقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه توفيقي»، وبعد ذلك: «الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستهديه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا...».

(١) هو: محمد هبة الله بن محمد بن يحيىٰ التاجي البعلي الحنفي، اشتهر بجمع الكتب وتملكها، ولد سنة (١١٥١)، وتوفي سنة (١٢٢٤)، له تصانيف.
ينظر: «هدية العارفين» (٢/ ٣٥٦)، «الأعلام» (٨/ ٧٥)، «معجم المؤلفين» (١١/ ٣١٠).

وينتهي بقوله: «ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلىٰ الله علىٰ خير خلقه، عبده ورسوله محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، وحسبنا ونعم الوكيل، والحمد لله رب العالمين»، وتحت ذلك خمسة أبيات شعرية يبدو أنها مختلة الوزن، ولذا أعرضت عنها.

وهذه النُّسْخة جيدةٌ في الجملة، ولا تخلو من سقطٍ أشرت إليه في موضعه.

(٥) **نسخة: (التَّيمورية) (ت).**

مصدر النُّسْخة: هذه النُّسخة من محفوظات الخزانة التيمورية (٢٠٢)، التي ورَّثها العلامة أحمد تيمور باشا رحمه الله.

وصف النُّسْخة: تقع هذه النُّسْخة في (١١٤) صفحة، متوسِّط عدد الأسطر في الصفحة (٢١) سطرًا، وهي بخطِّ النَّسخ المُعْتاد.

جاء في صفحة العنوان: «هذه العقيدة التدمرية، للشيخ الإمام، والحبر الهمام، شيخ الإسلام، تقي الدين، أحمد بن تيمية رضي الله عنه»، وجاء تحته ما نصُّه: «عقائد تيمور، طالعناه إجمالًا في شوال سنة (١٣١٨)».

وجاء في الصفحة الثانية ختم وقف العلامة أحمد تيمور رحمه الله، ونصُّه: «وقف أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور بمصر»، وتاريخه لم يتبين.

وفي الصفحة الثالثة يبتدأ الكتاب بقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم، قال الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام تقي الدين...»، وينتهي بقوله: «ولا حول ولا قوة إلا بالله، وصلىٰ الله علىٰ خير خلقه عبده ورسوله محمد، وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا إلىٰ يوم الدِّين، والحمد لله ربِّ العالمين، تمَّت القاعدة التَّدمريَّة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه»، وتحت هذا كُتِبَ: «وهذه الأبيات للزمخشري...»، وذكرها، وهي خمسة عشر بيتًا، مطلعها:

يا من يرىٰ مدَّ البعوض جناحها ... في ظلمة الليل البهيم الأليلِ

وآخرها:

ثمَّ الصَّلاة علىٰ النَّبي مُحَمَّد ... عدد النُّجوم وضِعْفَ قَطْرٍ وابلِ

وتحت الأبيات: «تمَّت، وكان الفراغ من نسخها في غاية! ربيع الأول لسنة ثلاثمائة وسبعة عشر بعد الألف علىٰ يد أفقر الورىٰ وأحوجهم إلىٰ الله تعالىٰ: إسماعيل بن الشيخ محمد الشاش[1]، غفر الله لهما، وللمسلمين أجمعين، آمين، آمين، آمين».

وهذه النُّسْخة جيدةٌ، والنَّاسخ لها، هو: (إسماعيل بن الشَّيخ محمد الشَّاش) كما سبق، وهو من نُسَّاخ القرن الثالث عشر وبداية الرَّابع عشر.

(٦) **نسخة: (جامعة الإمام) (م).**

مصدر النُّسْخة: هذه النُّسخة من محفوظات (مصورات جامعة الإمام) بالرياض، عن الخيرية بحائل، رقم الحفظ: (٦٥٩٨).

وصف النُّسْخة: تقع هذه النُّسْخة في (٦١) صفحة، متوسط عدد الأسطر (٢٩) سطرًا، وهي بخطٍّ النَّسخ المعتاد.

وقد جاء في صفحة الغلاف: «الخيرية بحائل»، وفوقها: (٢١)، وتحتها: «الرسالة التدمرية»، والصفحة الثانية فارغة، والصفحة الثالثة فيها: «هذا الرسالة المسماة بالتدمرية، تصنيف: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن

---

(١) لم أقف له علىٰ ترجمةٍ، وهو ناسخ لكثيرٍ من الكتب والرسائل، من ذلك: «شرح طيبة النشر» لأبي الفتح الجزري، نسخها سنة (١٣١٩)، كما في «فهارس علوم القرآن الكريم للظاهرية» (١/ ٤٠٣)، و«مختصر في أصول الفقه» لابن اللحام، كما في «فهرس آل البيت» (٧/ ١٥٣).

تيمية، أسكنه الله وإيَّانا الغرف العلية، آمين، يا رب العالمين»، وكتب تحتها: «يَعلم به مَن يراه بأنَّ راشد بن عبد الله العنزي ﵀ وعفىٰ عنه[١] وَقَفَ هذا الكتاب المبارك لوجه الله تعالىٰ رجاء ثوابه وخوف عقابه، وذلك في سنة (١٣٠٧)»، وتحتها: (١١ ري)، وفي يسار الصفحة من أعلاها كتب ما نصُّه: «بسم الله الرحمن الرحيم، هذه النُّسخة من جملة كتب راشد العَنَزي المُوقَفَة ﵀، وهي مكتوبة بيد عيسىٰ آل مهوس[٢]، كتبها عليه وكيل راشد حماد، والله خير الشاهدين في سنة (١٣٢١)».

وفي الصفحة الرابعة يبتدأ الكتاب بقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم، قال الشيخ الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام تقي الدِّين أبو العبَّاس...».

وينتهي الكتاب، بالتَّالي: «ولا حول ولا قوة إلَّا بالله العليِّ العظيم، وحسبنا الله ونعم الوكيلُ، والحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّىٰ الله علىٰ مُحَمَّد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، وسلم تسليمًا كثيرًا»، وكتب بعد ذلك: «آخر ما ذكره شيخ الإسلام قَدَّس الله روحه، والحمد لله أولًا وآخرًا وظاهرًا وباطنًا»، وعن يمين هذا الكلام كُتب: سنة (١٣٠٣).

وفي الصفحة المقابلة للأخيرة بدأ النَّاسخ في رسالةٍ أخرىٰ لشيخ الإسلام ابن تيمية ﵀، وهي: «جواب في أحوال أهل الصُّفَّة»[٣].

---

(١) هو: راشد بن عبد الله العنزي المهاجري، نسخ عددًا من الرسائل، منها: «قاعدة في الفناء والبقاء» لشيخ الإسلام، وهي بـ(حائل) (٦٠)، و«عدة الصابرين» لابن القيم، في مكتبة الملك فهد (١/ ٢٢٣)، توفي بعد: (١٣٠٧) ببضع سنين، ولم أجد مَن ترجم له، وهذه الترجمة استخلصتها من خلال ذكر اسمه في بعض المخطوطات.

(٢) هو: عيسىٰ بن حمد بن مهوس النجدي، الحنبلي، الفقيه، الأديب، القاضي، كان علامة عصره، وكانت لديه مكتبةٌ عظيمةٌ تضمُّ أكثر من عشرة آلاف كتاب، ولد بحائل سنة (١٢٥٤)، وتوفي سنة: (١٣٥١)، وقيل: بعدها بسنة، **ينظر**: «تسهيل السابلة» (٣/ ١٧٩٩).

(٣) وهي مطبوعة ضمن «مجموعة الرسائل والمسائل» (١/ ٥٢).

وهذه النُّسْخة نسخةٌ متقنةٌ، والنَّاسخ لها: الشَّيْخ عيسىٰ آل مهوس كما سبق، وتاريخ النسخ: (١٣٠٣) كما في آخر النُّسْخة، فلله الحمد والمنَّة.

(٧) نسخة: (برلين) (ن).

مصدر النُّسخة: هذه النُّسخة من محفوظات (مكتبة برلين) بألمانيا، رقم الحفظ: (١٩٩٥).

وصف النُّسخة: تقع هذه النُّسْخة ضمن مجموع يحتوي علىٰ ستِّ رسائل، ورسالتنا هي الرِّسالة الأولىٰ منها، وتقع في (٤٠) ورقة، في الصَّفحة (٢٣) سطرًا، وهي بخطِّ النَّسخ المعتاد.

وقد جاء في الصفحة الأولىٰ: (ختم المكتبة)، وفي الصَّفْحة الثَّانية ما نَصُّه: «فهرست ما في هذا المجموع رحم الله مؤلفيه: ١- عقيدة التدمرية لابن تيمية طيب الله ثراه، ٢- رسالةٌ لابن أبي زيد القيرواني رحمه الله، ٣- وفائدةٌ مختصرةٌ للحافظ الذهبي رحمه الله، ٤- وسؤالٌ لابن تيمية فأجاب عنه وأحسن، ٥- وبعض مسائل منقولة من حادي الأرواح لابن القيم، ٦- وكتاب العلو للعلي الأعلىٰ الغفار في إيضاح صحيح الأخبار، للحافظ الذهبي رحمه الله»، وتحت هذا ختمٌ آخر.

وفي الصفحة الثالثة كُتبَ: (عقيدة التدمرية)، وتحته يبتدأ الكتاب بقوله: «عقيدة التدمرية، بسم الله الرحمن الرحيم، ربِّ يسِّر وأعن، قال الشيخ الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام تقي الدِّين أبو العبَّاس...».

وينتهي الكتاب، بالتَّالي: «ولا حول ولا قوَّةَ إلَّا بالله العليِّ العظيم، وصلَّىٰ الله علىٰ خير خلقه عبده ورسوله محمَّد، وآله وصحبه، وسلَّم تسليمًا كثيرًا إلىٰ يوم الدِّين، والحمد لله ربِّ العالمين، وكان الفراغ من كَتْبِ هذه القاعدة المباركة، يوم الأحد ثاني شهر شعبان سنة (١١٨٠) مِن هجرة مَن لا نبيَّ بعده ﷺ، علىٰ يد الفقير

الحقير، المقرِّ بالذَّنب والتَّقصير، راجي عفو ربِّه العليِّ الكبير، إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن يوسف، غفر الله له ولوالديه، ولمن دعا له بالمغفرة ولجميع المسلمين، وصلىٰ الله علىٰ مُحَمَّد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، والحمد لله ربِّ العالمين».

وهذه النُّسْخة متقنةٌ، نسخها إبراهيم بن أحمد سنة (١١٨٠)، كما سبق.

(٨) نسخة: (الأزهرية) (ز).

مصدر النُّسْخة: هذه النُّسْخة من محفوظات (المكتبة الأزهرية)، رقم الحفظ الخاص: (٦٢٢٤)، توحيد.

وصف النُّسْخة: يقع هذا الكتاب ضمن مجموعٍ في (١٩٨) صفحة، ورسالتنا هذه تقع في (٢١) صفحة، من بداية الرِّسالة إلىٰ قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «ولو فسَّر ذلك بمفعولاته -وهو ما يخلقه من الثَّواب والعقاب- فإنَّه يلزمه في ذلك...»[1]، ثمَّ خَلَطَها النَّاسخ عفا الله عنه ببعض كتاب «العرش» للذَّهبي، ثم ببعض كتاب «تهافت الفلاسفة» للغزالي، وكتبٍ أخرىٰ، وهذه النُّسخة جيدةٌ، ولكن قدَّر الله وما شاء فعل، فقد انقطعت في الموضع المشار إليه آنفًا، ومتوسِّط عدد السُّطور في الصَّفحة الواحدة (٢١) سطرًا، والنُّسخة بخطٍّ نسخٍ متقنٍ مشكولٍ.

وقد جاء في صفحة الغلاف: «مجموع داخله نسختين!»، وكتب فوقها: (١٧٥٦)، وفي الصفحة الثانية: «هذا كتاب القاعدة التدمرية في أصول الدِّين، للشَّيخ الإمام العالم العَلَّامة والحبر الفَهَّامة، مفتي الفرق، تقي الدِّين، أبي العَبَّاس أحمد بن عبد الحليم بن تيميَّة الحَرَّاني الحنبلي رحمه الله ورضي عنه، ونفعنا بعلومه، وأعاد علينا من بركاته وكراماته، آمين، وصَلَّىٰ الله علىٰ سيِّدنا مُحمَّد، وعلىٰ آله وصحبه وسلَّم»،

---

(١) (ص: ١٢٩).

وكتب تحت ذلك: «وقفٌ لله برواق المغاربة بالأزهر» وكرَّرها بنصِّها، وأشار في رأس الصَّفْحة بخطٍّ حديثٍ إلىٰ وجود خرمٍ وتقطيعٍ ورطوبةٍ في هذه النُّسْخة.

وفي الصفحة الثالثة يبتدأ الكتاب بقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم»، وبجانبها: «عونك اللهمَّ يا رب»، وفي السَّطْر الثاني: «قال الشَّيخ الإمام العالم العَلَّامة شيخ الإسلام تقي الدِّين...».

وينتهي الكتاب في الصَّفْحة رقم (٢١) عند قوله ﷺ: «ولو فسَّر ذلك بمفعولاته -وهو ما يخلقه من الثَّواب والعقاب- فإنَّه يلزمه في ذلك...».

وهذه النُّسخة أضعف النُّسخ المعتمدة لمَا سبق.

(٩) نسخة: (المحمودية) (مح).

مصدر النُّسْخة: هذه النُّسْخة من محفوظات (المكتبة المحمودية) بالمدينة المنوَّرة، رقم الحفظ: (٢٦٩٢).

وصف النُّسْخة: تقع هذه النُّسْخة ضمن مجموعٍ في (٢٩١) ورقة، وفيه ثلاث رسائل، الأولىٰ: «الرَّدُّ علىٰ الزَّنادقة والجهميَّة» للإمام أحمد، والثَّانية: «الرِّسالة التَّدمرية» لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، والثالثة: «بيان الدَّليل علىٰ إبطال التَّحليل» له أيضًا، ورسالتنا هذه تقع في (٨٣) ورقة من المجموع، في الصَّفْحة (١٣) سطرًا، بخطٍّ نسخٍ متقنٍ ومشكولٍ.

وقد جاء في الصَّفْحة الثَّانية من رسالتنا هذه ما نصُّه: «كتاب الرِّسالة التدمرية، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة».

وفي الصَّفْحة الثالثة يبتدأ الكتاب بقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم، قال الشيخ الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام تقي الدين...».

وينتهي الكتاب، بالتالي: «ولا حول ولا قوَّة إلَّا بالله العليِّ العظيم، وصلَّىٰ الله علىٰ خير خلقه عبدِهِ ورسوله محمَّدٍ وآله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا إلىٰ يوم الدِّين، تمَّت القاعدة التَّدمريَّة في أصول الدِّين بحمد الله وحسن التَّوفيق، والحمد لله ربِّ العالمين»، وتحتها: «وذلك فرغ بعون الله غُرَّة شهر شعبان المبارك من سنة (١٢٢١)، الحادية والعشرين بعد المائتين والألف من هجرته ﷺ، بقلم الرَّاجي عفو ربِّ العباد: عبد الله بن إبراهيم رحمه وعفىٰ عنه».

وعلىٰ اليمين في هامش الورقة، كتب: «بلغ مقابلةً في يوم السَّبت، (٢٤) ربيع أوَّل سنة (١٢٢٣)». وهي نسخةٌ جيدةٌ متقنةٌ.

(١٠) نسخة: (المحمودية) (د).

مصدر النُّسْخة: هذه النُّسْخة من محفوظات (المكتبة المحمودية) بالمدينة المنورة، رقم الحفظ (١٨٦٩)، توحيد، رقم التصنيف: (٢٤٠).

وصف النُّسْخة: تقع هذه النُّسْخة ضمن مجموعٍ فيه خمس رسائل، في (١٠٠) ورقة، الرِّسَالة الأولىٰ: «الواسطية» لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، والثَّانية: «الحمويَّة» له أيضًا، والثَّالثة: «الرَّدُّ علىٰ الزَّنادقة والجهميَّة» للإمام أحمد، والرَّابعة: «مسألةٌ في هل يلزم المبتدئين الترقي إلىٰ معرفة الدليل، أم لهم التقليد» لشيخ الإسلام ابن تيمية، والخامسة: «الرسالة التدمرية» له أيضًا، ورسالتنا هذه تبدأ من ورقة (٦٥) إلىٰ (١٠٠)، في (٣٥) ورقة من المجموع، في الصَّفحة (١٣) سطرًا، بخطِّ النَّسْخ المعتاد.

وقد جاء في الورقة الأولىٰ من «الرِّسَالة التَّدمريَّة» ما نصُّه: «كتاب الرِّسالة التَّدمرية، لشيخ الإسلام ابن تيميَّة»، وتحته يبتدأ الكتاب بقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم، قال الشيخ الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام تقي الدين...».

وينتهي الكتاب بالتالي: «ولا حول ولا قوة إلَّا بالله العليِّ العظيم، وصلَّىٰ الله علىٰ خير خلقه عبدِهِ ورسوله محمَّدٍ وآله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا إلىٰ يوم الدِّين، تمَّت القاعدة التَّدمريَّة في أصول الدِّين بحمد الله وحسن توفيقه، والحمد لله ربِّ العالمين».

وعلىٰ يمين هذا في الهامش، كُتبَ: «بلغ كتبًا ومقابلةً نهار الأربعاء الذي هو الثَّالث من شهر عاشوراء سنة (١٢٣٣) من الهجرة النبوية علىٰ مهاجرها أفضل الصلاة والتسليم علىٰ يد الفقير إلىٰ الله عبد المحسن بن أحمد بن فارس، غفر الله له ولوالديه والمسلمين، آمين».

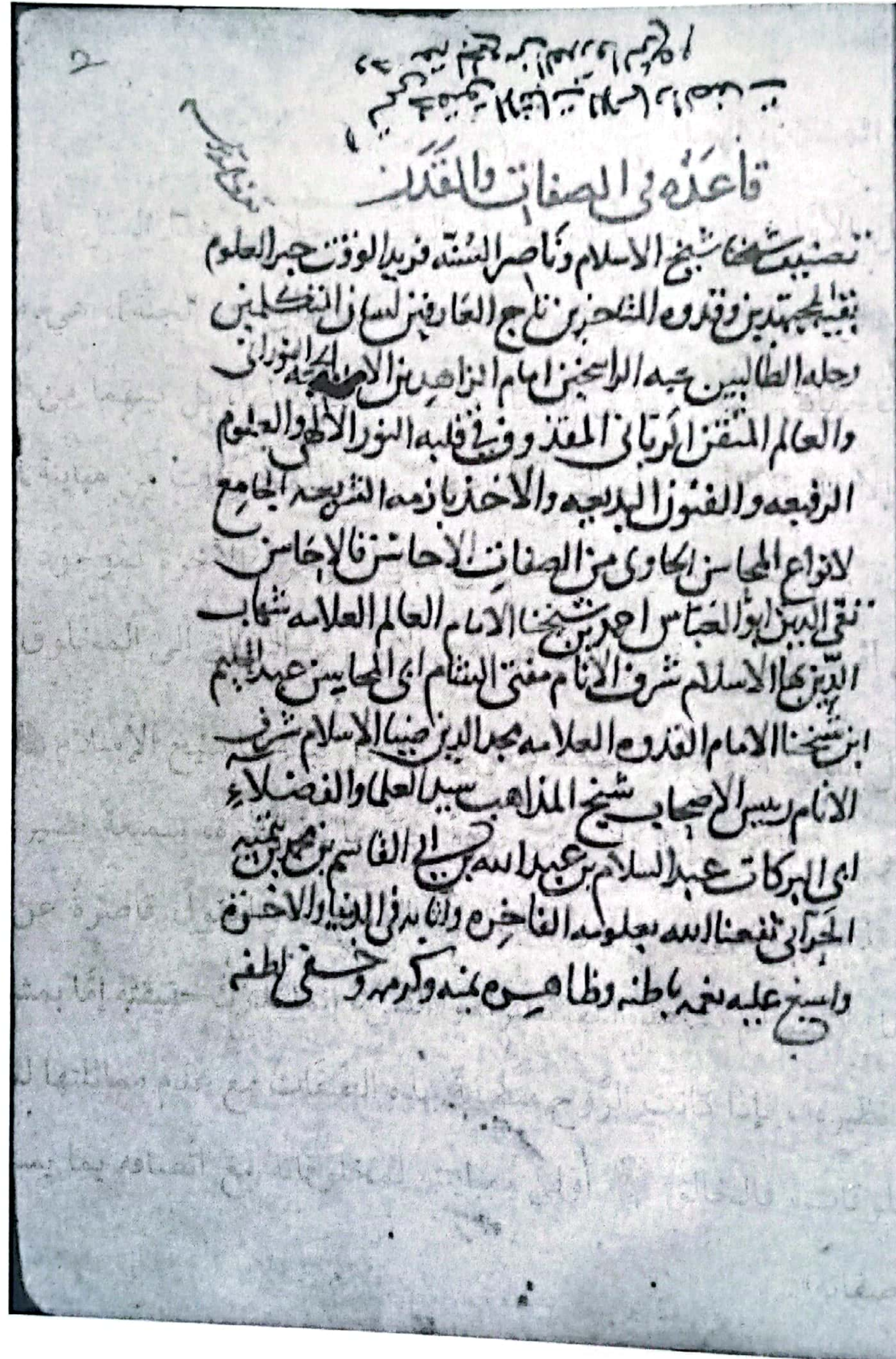
وهذه النُّسخة نسخةٌ متقنةٌ، ويبدو أنها منسوخةٌ مَن التي قبلها[١].



(١) وبقي لهذه الرسالة عندي مخطوطتان لم أعتمدهما اكتفاءً بما سبق، وبالله التوفيق.

المطلب الثالث: نماذج المخطوطات

الصفحة الأولى من برنستون (الأصل)



قاعدة في الصفات والقدر

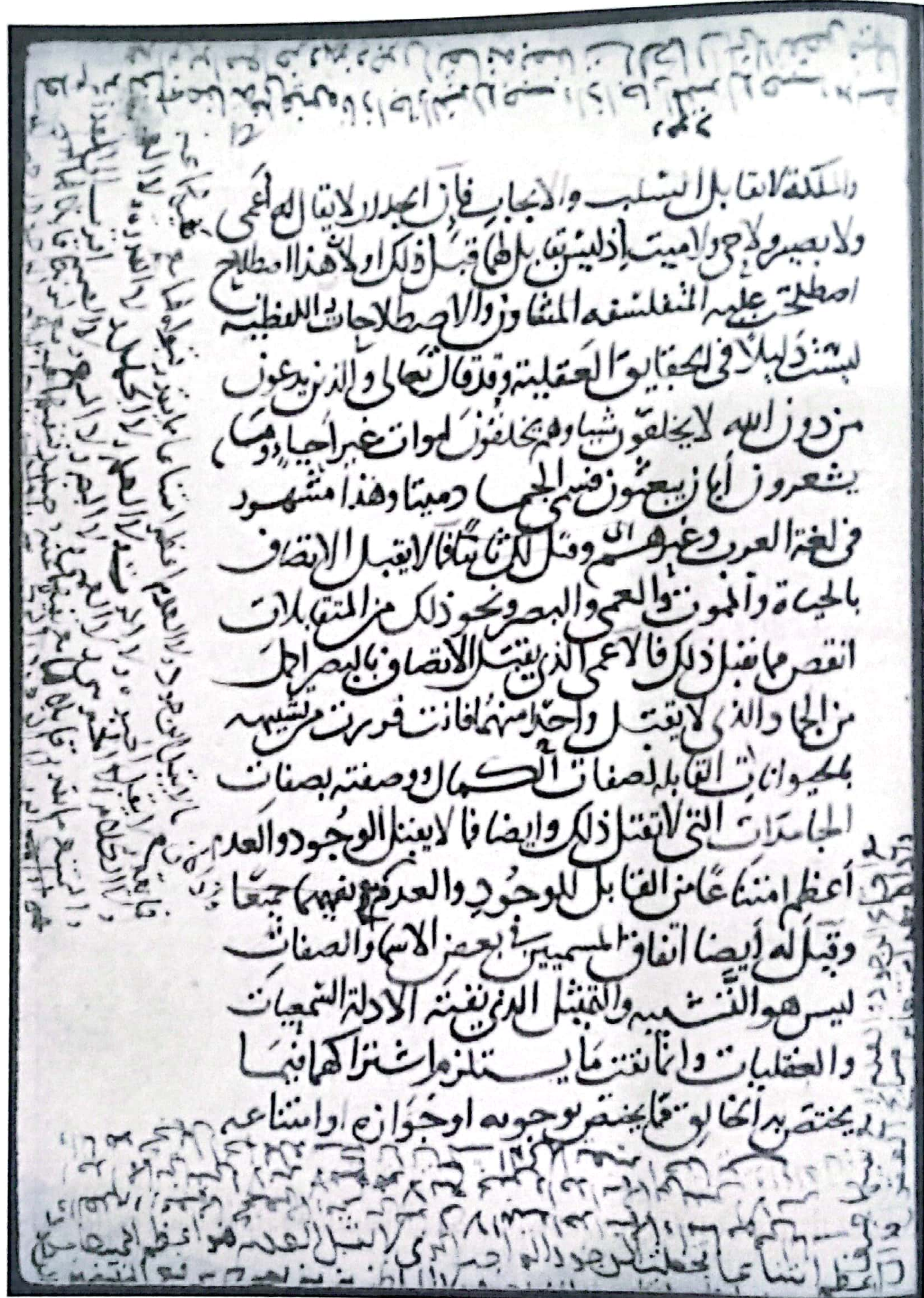
تصنيف الشيخ شيخ الاسلام وناصر السنة فريد الوقت حبر العلوم
بقية المجتهدين وقدوة المتبحرين تاج العارفين لسان المتكلمين
رحلة الطالبين عمدة الراسخين امام الزاهدين الابرار الحجة الرباني
والعالم المتقن الرباني المقتدي وقرت في قلبه النور الالهي والعلوم
الرفيعة والفنون البديعة والآخذ بازمة الشريعة الجامع
لانواع المحاسن الحاوي من الصفات الاحاسن فالاحاسن
تقي الدين ابو العباس احمد بن شيخنا الامام العالم العلامة شهاب
الدين بهاء الاسلام شرف الانام مفتي الشام ابي المحاسن عبد الحليم
ابن شيخنا الامام القدوة العلامة مجد الدين ضياء الاسلام شرف
الانام رئيس الاصحاب شيخ المذاهب سيد العلما والفضلاء
ابي البركات عبد السلام بن عبد الله بن ابي القاسم بن محمد بن تيمية
الحراني نفعنا الله بعلومه الفاخرة وانا بدلي الدنيا والاخرة
واسبغ عليه نعمه باطنة وظاهرة بمنه وكرمه وحسبي لطفه

الصفحة الثانية من برنستون (الأصل)

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وأعن

الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا
ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي
له ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ونشهد أن محمدا
عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليما أما بعد
فقد سألني من تعينت إجابتهم أن أكتب لهم مضمون ما سمعوه مني في
بعض المجالس من الكلام في التوحيد والصفات وفي الشرع والقدر
لمسيس الحاجة إلى تحقيق هذين الأصلين وكثرة الاضطراب فيهما
فإنهما مع حاجة كل أحد إليهما وأن أهل النظر والعلم والإرادة
والعبادة لا بد لهم أن يخطر لهم في ذلك من الخواطر والأقوال ما يحتاجون
معه إلى بيان الهدى من الضلال لا سيما مع كثرة من خاض في ذلك بالحق
تارة وبالباطل تارات وما يعتري القلوب في ذلك من الشبه
التي توقعها في أنواع الضلالات فالكلام في باب التوحيد والصفات
هو من باب الخبر الدائر بين النفي والإثبات والكلام في الشرع والقدر
هو من باب الطلب والإرادة الدائر بين الإرادة والمحبة وبين الكراهة
والبغض نفيا وإثباتا والإنسان يجد في نفسه الفرق بين النفي
والإثبات والتصديق والتكذيب وبين الحب والبغض والحض

صفحة عليها خط شيخ الإسلام من برنستون (الأصل)



والسلكة لا تقابل السلب والايجاب فإن الجدار لا يقال له أعمى
ولا بصير ولا حي ولا ميت إذ ليس بقابل لها قيل ذلك أولاً هذا اصطلاح
اصطلحت عليه المتفلسفة المشاؤون والاصطلاحات اللفظية
ليست دليلاً في الحقائق العقلية وقد قال تعالى والذين يدعون
من دون الله لا يخلقون شيئا وهم يخلقون أموات غير أحياء وما
يشعرون أيان يبعثون فسمى الجماد ميتا وهذا مشهور
في لغة العرب وغيرهم وقيل لك ثانيا ما لا يقبل الاتصاف
بالحياة والموت والعمى والبصر ونحو ذلك من المتقابلات
أنقص مما يقبل ذلك فالأعمى الذي يقبل الاتصاف بالبصر أكمل
من الجماد الذي لا يقبل واحدا منهما فأنت فررت من تشبيهه
بالحيوانات القابلة لصفات الكمال ووصفته بصفات
الجمادات التي لا تقبل ذلك وأيضا فما لا يقبل الوجود والعدم
أعظم امتناعا من القابل للوجود والعدم بل ومن نفيهما جميعا
وقيل له أيضا اتفاق المسميين في بعض الأسماء والصفات
ليس هو التشبيه والتمثيل الذي نفته الأدلة السمعيات
والعقليات وإنما نفت ما يستلزم اشتراكهما فيما
يختص به الخالق مما يختص بوجوبه أو جوازه أو امتناعه

الصفحة الأخيرة من برنستون (الأصل)

فإن فتنتهما فتنة لكل مفتون وقال تعالى فإما يأتينكم
مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى قال
ابن عباس رضي الله عنه تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل
بما فيه أن لا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة وقرأ هذه
الآية وكذلك قوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه
هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما
رزقناهم ينفقون والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل
من قبلك وبالآخرة هم يوقنون أولئك على هدى من ربهم
وأولئك هم المفلحون فأخبر أنهم مهتدون مفلحون وذلك
خلاف المغضوب عليهم والضالين فنسأل الله العظيم
أن يهدينا وسائر إخواننا صراط المستقيم صراط الذين
أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين
وحسن أولئك رفيقا ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم
وصلى الله على خير خلقه عبده ورسوله محمد وآله وصحبه وسلم
تسليما كثيرا إلى يوم الدين وحسبنا الله ونعم الوكيل
[illegible] الرسالة
ولله الحمد في كل [illegible]
[illegible]

الصفحة الأولى من نسخة مسجد البدوي (ب)

كتاب
تعزيز دلائل التوحيد
من كلام شيخ الإسلام أفضل المتأخرين المحققين تقي الدين أبي العباس
أحمد بن تيمية الحراني قدس الله روحه

ملكه الفقير الحقير إلى الله سبحانه وتعالى [illegible]
الحاج أحمد ابن الحاج محمد [illegible]

[illegible]

٣

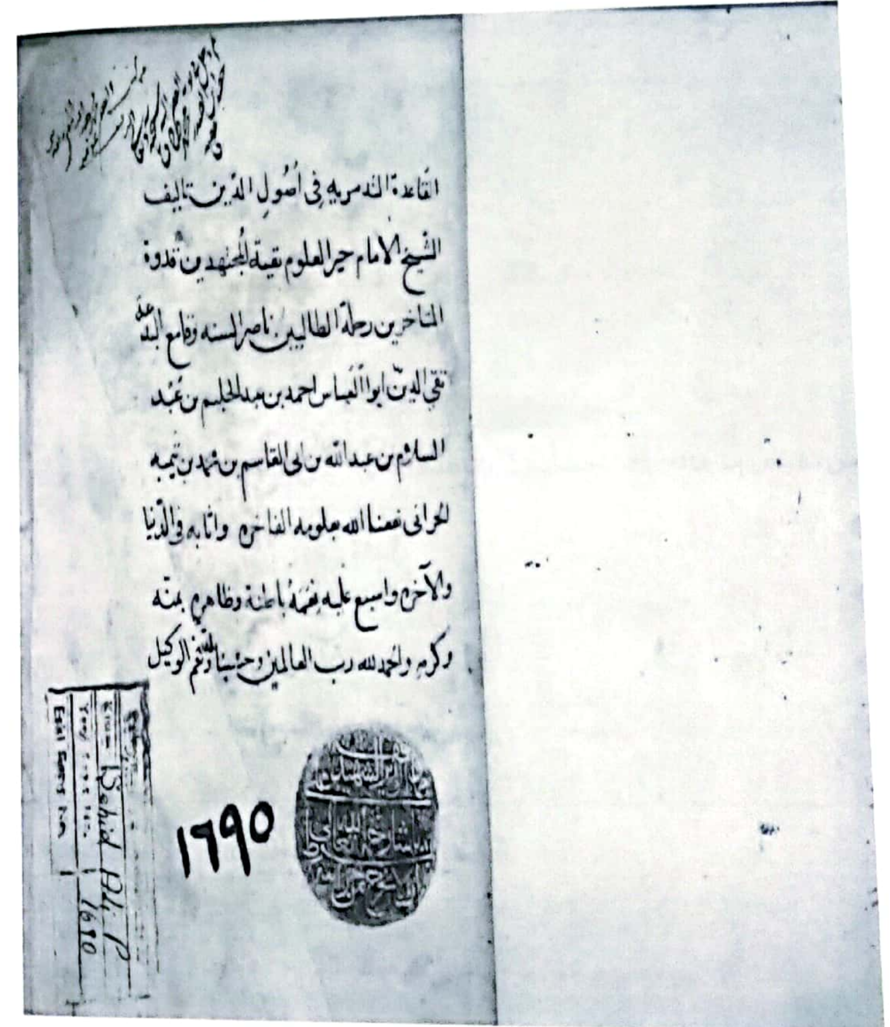
الصفحة الثانية من نسخة مسجد البدوي (ب)

الصفحة الأخيرة من نسخة مسجد البدوي (ب)

الورقة الأولى من (دارة الملك عبد العزيز) (ر)

الورقة الأخيرة من (دارة الملك عبد العزيز) (ر)

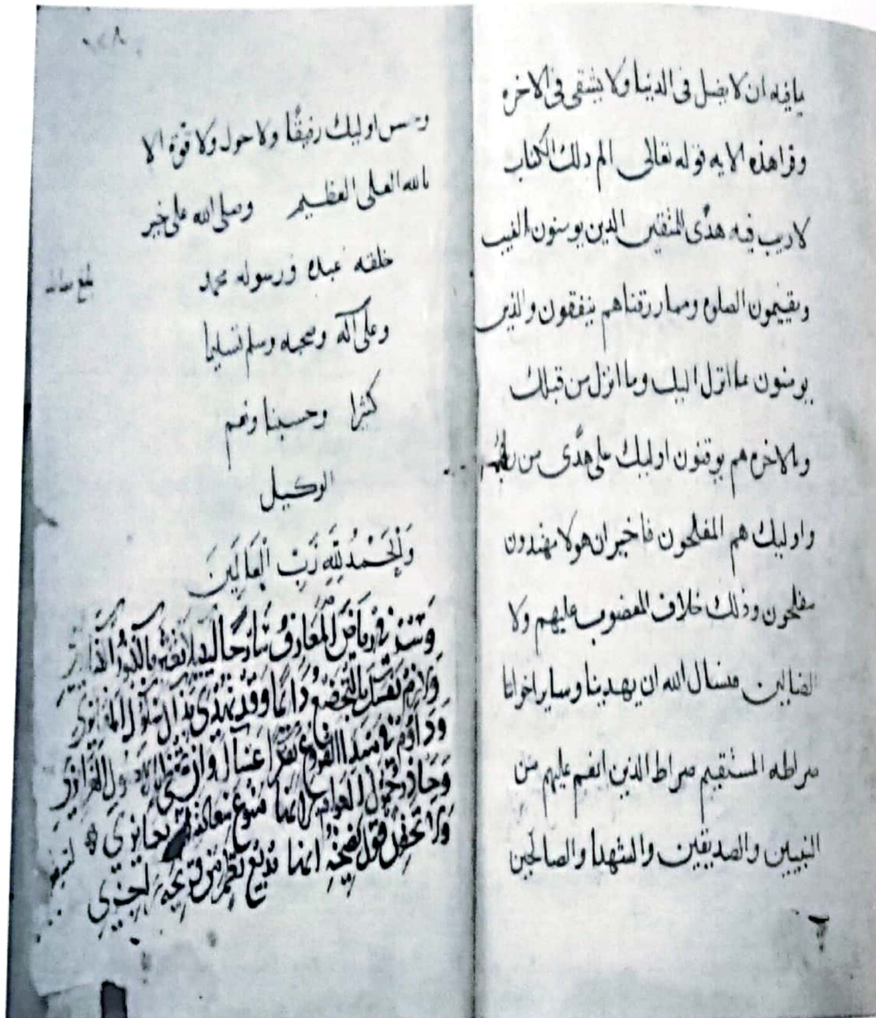
الورقة الأولى من شهيد باشا (ش)



القاعدة التدمرية في أصول الدين تأليف
الشيخ الامام حبر العلوم بقية المجتهدين قدوة
المتأخرين رحلة الطالبين ناصر السنة وقامع البدعة
تقي الدين ابو العباس احمد بن عبد الحليم بن عبد
السلام بن عبد الله بن ابي القاسم بن محمد بن تيمية
الحراني نفعنا الله بعلومه الفاخرة واثابه في الدنيا
والآخرة واسبغ عليه نعمه باطنة وظاهرة بمنه
وكرمه والحمد لله رب العالمين وحسبنا الله ونعم الوكيل

١٦٩٥

الورقة الأخيرة من شهيد باشا (ش)



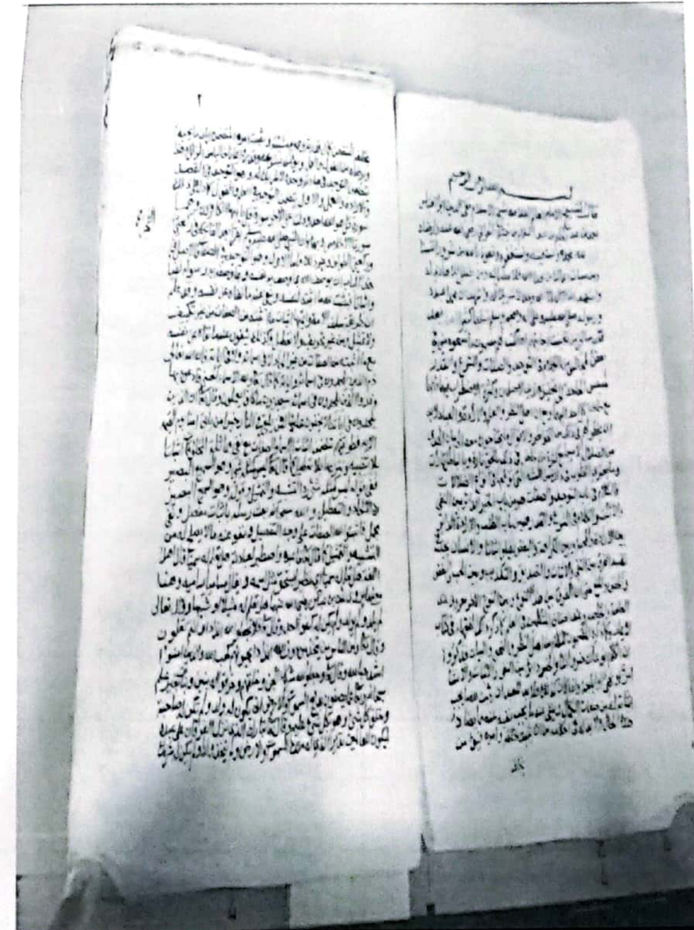
بما فيه ان لا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة
وقرا هذه الآية قوله تعالى الم ذلك الكتاب
لا ريب فيه هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب
ويقيمون الصلوة ومما رزقناهم ينفقون والذين
يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك
وبالآخرة هم يوقنون اوليك على هدى من ربهم
واوليك هم المفلحون فاخبر ان هولاء مهتدون
مفلحون وذلك خلاف المغضوب عليهم ولا
الضالين فنسال الله ان يهدينا وساير اخواننا
صراطه المستقيم صراط الذين انعم عليهم من
النبيين والصديقين والشهدا والصالحين

وحسن اوليك رفيقا ولا حول ولا قوة الا
بالله العلي العظيم وصلى الله على خير
خلقه عبده ورسوله محمد
وعلى آله وصحبه وسلم تسليما
كثيرا وحسبنا ونعم
الوكيل
والحمد لله رب العالمين

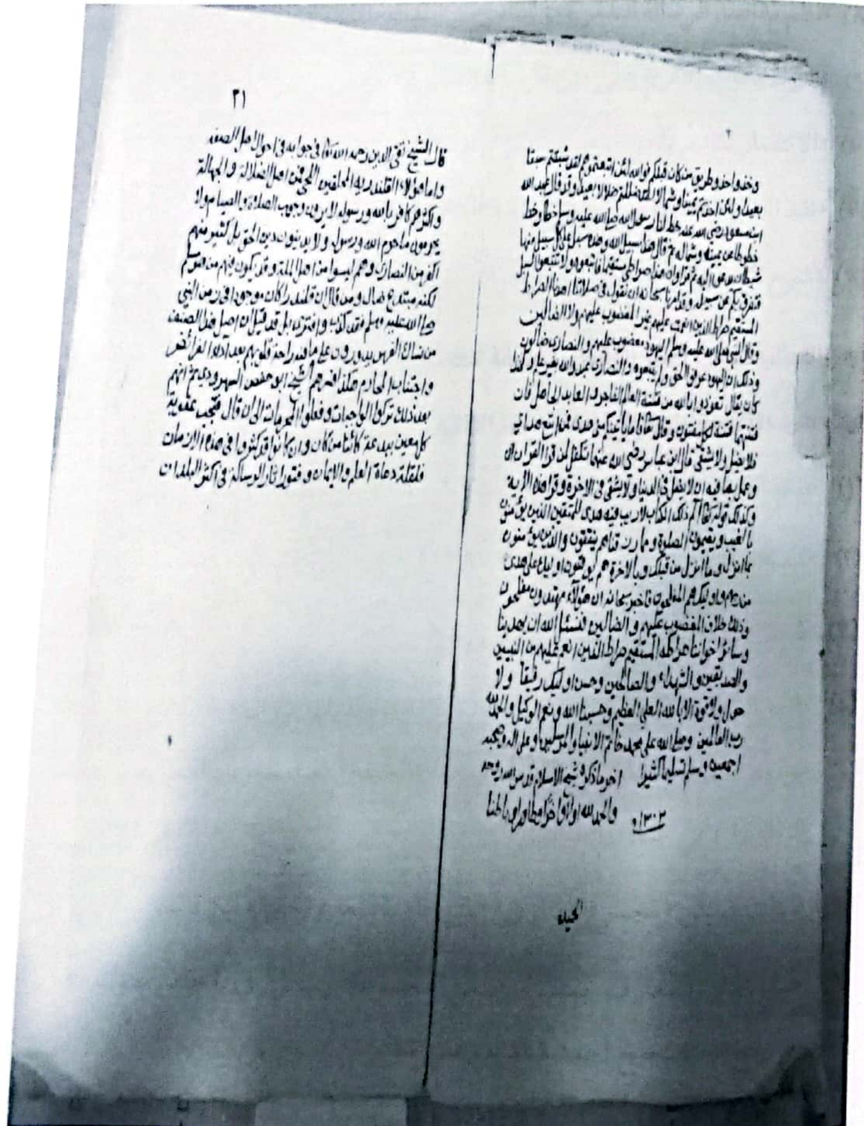
الورقة الأولى من التيمورية (ت)

الورقة الأخيرة من التيمورية (ت)

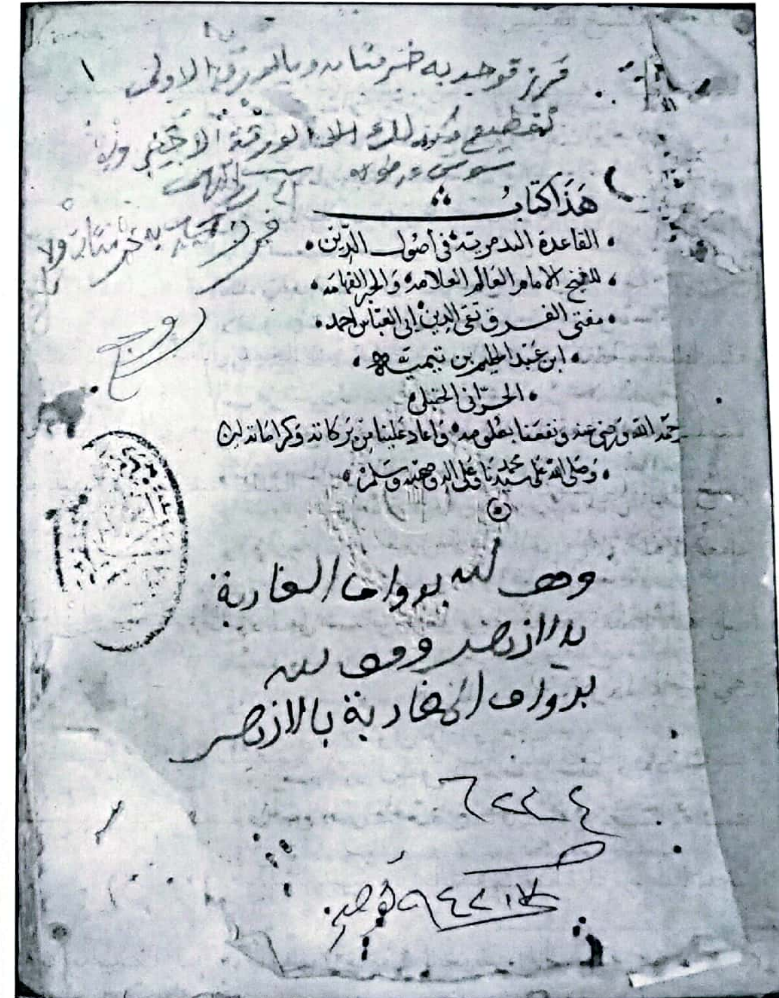
الورقة الأولى من جامعة الإمام (م)



الورقة الأخيرة من جامعة الإمام (م)



الصفحة الأولى من الأزهرية (ز)



هذا كتاب

القاعدة التدمرية في أصول الدين

للشيخ الإمام العالم العلامة والحبر الفهامة

مفتي الفرق تقي الدين أبي العباس أحمد

ابن عبد الحليم بن تيمية

الحراني الحنبلي

رحمه الله ورضي عنه ونفعنا بعلومه وأعاد علينا من بركاته وكرامته آمين

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

وقف لله برواق المغاربة بالأزهر وقف لله برواق المغاربة بالأزهر

الورقة الثانية من الأزهرية (ز)



بسم الله الرحمن الرحيم

الصفحة الأخيرة من الأزهرية (ز)

لا يوجد لنفات بعض الصفات دون بعض الذين يوجبون فيما نفوه
اما التفويض واما التاويل المخالف لمقتضى اللفظ قانون مستقيم فإذا
قيل لهم لم تأولتم هذا وأقررتم هذا والسؤال فيهما واحد لم يكن
لهم جواب صحيح هذا يناقضهم في النفي وكذلك يناقضهم في
الإثبات فان من تأول النصوص على معنى من المعاني التي يثبتها
فانهم اذا صرفوا النص عن المعنى الذي هو مقتضاه الى معنى آخر لزمهم في
المعنى المصروف اليه ما يلزمهم في المعنى المصروف عنه فاذا قال
قائل تأويل محبته ورضاه وغضبه وسخطه هو ارادته الثواب
والعقاب كان ما يلزمه في الارادة نظير ما لزمه في الحب والمقت
والرضا والسخط ولو فسر ذلك بمفعولاته وهو ما يخلقه
من الثواب والعقاب فانه يلزمه في ذلك واشباه قوله تعالى
الرحمن على العرش استوى رواه الخلال في السنة له عن حرب وقال
ابو طالب سألت احمد بن حنبل عن رجل قال ان الله معنا وتلى
ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم قال قد تجهم هذا يأخذون
باخر الاية ويدعون اولها قرأت عليه الم تر ان الله يعلم فالعلم معهم
وقال في ق ونعلم ما توسوس به نفسه ونحن اقرب اليه من
حبل الوريد فعلمه معهم رواه ابن بطة في الابانة وقال
المروذي قلت لابي عبد الله احمد بن حنبل ان رجلا قال اقول كما قال الله
ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم اقول هذا ولا اجاوزه الى غيره
فقال ابو عبد الله هذا كلام الجهمية قلت فكيف يقول قال
ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم

الورقة الأولى من برلين (ن)



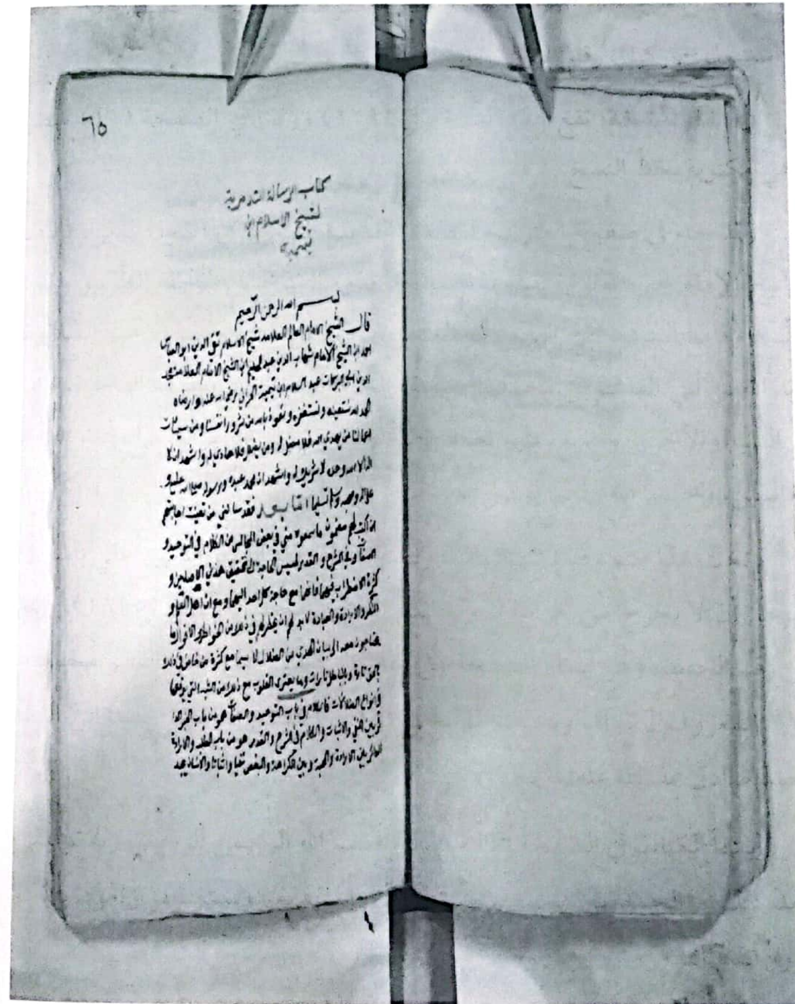
الورقة الثانية من برلين (ن)

الورقة الأخيرة من برلين (ن)

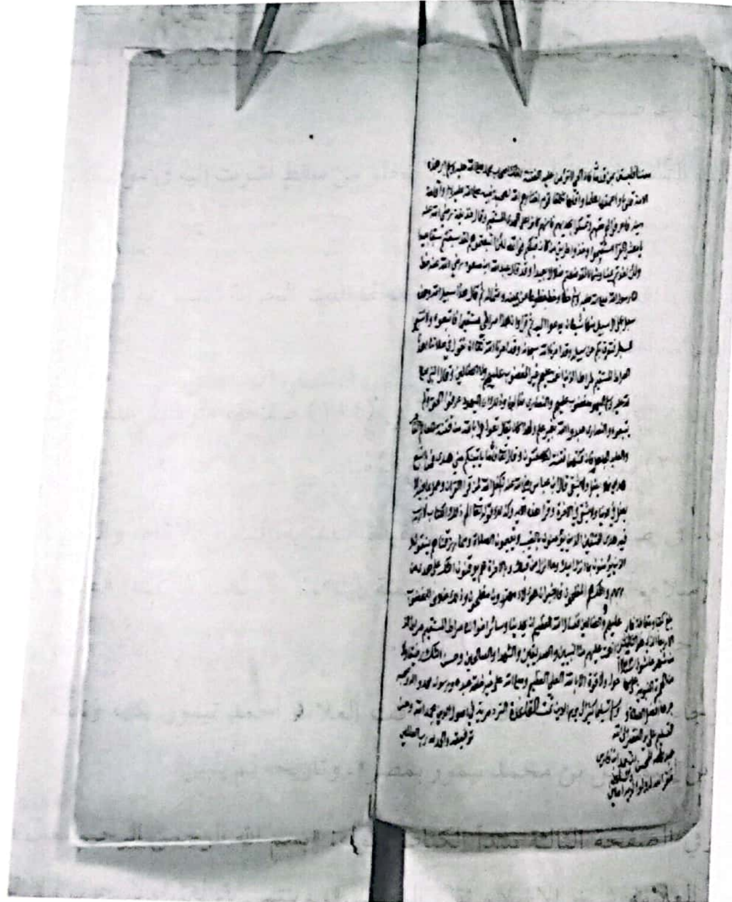
الورقة الأولى من المحمودية (مح)

الورقة الأخيرة من المحمودية (مح)

الورقة الأولى من المحمودية (د)



الورقة الأخيرة من المحمودية (د)





القسم الثاني

مقدمة الناسخ، ثم: النص المحقق



مقدمــة الناسخ

قاعدةٌ في الصِّفات والقدر

تصنيف شيخنا شيخ الإسلام، وناصر السُّنة، فريد الوقت، حَبر العلوم، بقية المجتهدين، وقدوة المتأخِّرين، تاج العارفين، لسان المتكلِّمين، رحلة الطَّالبين، إمام الزَّاهدين، الإمام الحجَّة النَّوْراني، والعالم المتقن الرَّبَّاني، المقذوف في قلبه النُّور الإلهي والعلوم الرَّفيعة، والفنون البديعة، والآخذ بأزمَّة الشَّريعة، الجامع لأنواع المحاسن، الحاوي من الصِّفاتِ الأحاسنِ فالأحاسن، تقيُّ الدِّين أبو العبَّاس أحمد بن شيخنا الإمام العالم العلَّامة شهاب الدين، بهاء الإسلام، شرف الأنام، مفتي الشَّام، أبي المحاسن عبد الحليم، ابن شيخنا الإمام القدوة العلَّامة مجد الدين، ضياء الإسلام، شرف الأنام، رئيس الأصحاب، شيخ المذاهب، سيّد العلماء والفضلاء، أبي البركات عبد السَّلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن تيميّة الحرَّاني، نفعنا الله بعلومه الفاخرة، وأثابه في الدُّنيا والآخرة، وأسبغ عليه نعمه باطنةً وظاهرةً بمنِّه وكرمه وخفيِّ لطفه[1].



(١) هذه المقدِّمة مثبتةٌ من الأصل فقط، ولم ترد في بقيَّة النُّسَخ.

النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

[ربِّ يَسِّرْ وأعِنْ][(١)]

[قال الشَّيخ الإمام العالم العلَّامة شيخ الإسلام تقيُّ الدِّين أبو العبَّاس أحمد بن الشَّيخ الإمام شهاب الدِّين عبد الحليم ابن الشَّيخ الإمام العلَّامة مجد الدِّين أبي البركات عبد السَّلام ابن تيميَّة الحرَّاني رضي الله عنه وأرضاه][(٢)]:

[خطبة الكتاب]

الحمد لله نستعينه[(٣)] ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيِّئات أعمالنا، مَن يهده[(٤)] اللهُ فلا مضلَّ له، ومن يُضْلل فلا هادي له، وأشهد[(٥)] أن لا إله إلَّا

(١) ما بين المعكوفين ليس في (ر، م، مح، د)، ووقع في (ب): «وما توفيقي إلَّا بالله»، و(ش): «وبه توفيقي»، و(ز): «عونك اللهمَّ يا ربِّ».

(٢) ما بين المعكوفين ليس في (الأصل، ش، ب)، وهو مثبتٌ من (ت، ز، مح، د، ن)، ووقع في (ت): «محي! الدِّين أبي البركات»، وكلمة: «الحَرَّاني» ليست في (ن)، ووقع فيها: «شهاب الدِّين بن! عبد الحليم»، وفي (ر، م): «قال الشَّيخ الإمام العالم العلَّامة شيخ الإسلام تقيُّ الدِّين أبو العبَّاس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السَّلام ابن تيميَّة الحرَّاني رضي الله عنه وأرضاه».

(٣) (ش): «نحمده، ونستعينه، ونستهديه»، (ن، ت): «نستعينه، ونستهديه»، (م): «نحمده، ونستعينه».

(٤) (ر): «يهد»، (مح، د، ن، ت): «يهدي».

(٥) (ب، ن، ت): «ونشهد»، وكذا في الموضع الثاني.

اللهُ وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ مُحَمَّدًا عبدُه ورسولُهُ، صلَّىٰ الله عليه وعلىٰ آله وسلَّم تسليمًا[١]، **أمَّا بعدُ:**

[موضوع الكتاب وأسباب تأليفه (توحيد الله)]

فقد سألني مَن[٢] تعيَّنت إجابتهم أن أكتب لهم مضمون ما سمعوه منِّي في بعض المجالس من الكلام في التَّوْحيد والصِّفات، وفي الشَّرع[٣] والقدر، لمسيس الحاجة إلىٰ تحقيق هذين الأصلين، وكثرة الاضطراب فيهما[٤]، فإنَّهما معَ حاجةِ كلِّ أحدٍ إليهما[٥]، وأنَّ أهل النَّظر والعلم، والإرادة والعبادة[٦]، لا بدَّ لهم من أن يخطر لهم[٧] في ذلك من الخواطر والأقوال ما يحتاجون معه إلىٰ بيان الهدىٰ من الضَّلال، لا سيما مع كثرة مَن خاض في ذلك بالحقِّ تارةً، وبالباطل تاراتٍ[٨]، وما يعتري القلوب في[٩]

(١) (ر): «صلَّىٰ الله عليه وسلَّم تسليمًا كثيرًا»، (ن، ت، م): «صلَّىٰ الله عليه وعلىٰ آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا»، (ش): «صلَّىٰ الله عليه وسلَّم تسليمًا»، (د، ز): «صلَّىٰ الله عليه وعلىٰ آله وصحبه وسلَّم تسليمًا»، (مح): «صلىٰ الله عليه وسلَّم وعلىٰ آله وصحبه وسلَّم تسليمًا».

(٢) (ش): «بعض من».

(٣) (ر، م): «والشَّرع».

(٤) (ز): «منهما».

(٥) هذه الجملة شُطبَت من الأصل، وكُتبَ في هامشها: «فإنهما ممَّا تدع الحاجة إليهما»، وهي مثبتةٌ مِن بقيَّة النُّسخ.
فائدة: العلم بالله وبأسمائه وصفاته أجل العلوم، **ينظر:** «مفتاح دار السعادة» (٢٣٨).

(٦) (ب، ز، م، مح، د): «ومع أنَّ أهل النَّظَر...»، (ر، ن): «مع أنَّ أهل النَّظر...»، (ش): «ومع أنَّ أهل العلم والنَّظر والإرادة والعبادة»، (ت): «ومع أهل النَّظر والعلم والإرادة والعباد».

(٧) (ب، مح، د): «لا بدَّ لهم أن يخطر لهم»، (ر، ن، ت، م، ز): «لا بدَّ أن يخطر لهم»، (ش): «لا بد أن يخطب لهم».

(٨) (ز): «في الحقِّ تارةً، وفي الباطل تاراتٍ».

(٩) (مح، د): «مع».

ذلك من الشُّبَه التي توقعها(١) في أنواع الضَّلالات.

[الكلام في توحيد الربوبية والصفات من باب الخبر، وفي الشرع والقدر من باب الطلب]

فالكلام في باب التَّوحيد والصِّفَات هو من باب الخبر الدَّائرِ بين النَّفي والإثبات، والكلامُ في الشَّرع والقدر هو من باب الطَّلَب والإرادة الدَّائر بين الإرادة والمَحَبَّة، وبين الكراهة والبغض نفيًا وإثباتًا.

والإنسان يجد في نفسه الفرقَ بين النَّفي والإثبات، والتَّصْديق والتَّكذيب، وبين الحبِّ والبغض، والحضِّ والمنع(٢)، حتىٰ إنَّ الفرق بين هذا النَّوع وبين النَّوع الآخر(٣) معروفٌ عند العامَّة والخاصَّة، معروفٌ عند(٤) أصناف المتكلِّمين في العلم، كما ذكر الفقهاء ذلك في كتاب الأيمان(٥)، وكما ذكره المقسِّمون للكلام، من أهل النَّظر والنَّحو والبيان، فذكروا أنَّ الكلام نوعان: خبرٌ وإنشاءٌ، والخبر دائرٌ بين النَّفيِّ والإثبات، والإنشاءُ: أمرٌ أو نهيٌ أو إباحةٌ.

---

(١) (ش، مح، د): «يوقعها».

(٢) (ن، ت): «وبين الحض والمنع».

(٣) يعني: الفرق بين الخبر والإنشاء.

(٤) (ر، م): «وعند».

(٥) بقية النسخ سوىٰ (ش): «كما ذكر ذلك الفقهاء في كتاب الأيمان»، قلت: يذكر الفقهاء تقسيم الكلام إلىٰ خبر وإنشاء في كتاب الأيمان؛ لأنَّ اليمين علىٰ الأخبار إن كان الحالف كاذبًا فليس فيها كفَّارةٌ، ولا تكفِّرُها إلا التَّوبة النَّصوح، وأمَّا الحلف علىٰ إنشاء فعلٍ أو تركِهِ في المستقبل، فإنَّ الحالف إن حنث لزمته الكفَّارة، قال ابن عبد البر ﷺ: «... فأمَّا التي فيها الكفَّارة بإجماعٍ من علماء المسلمين فهي اليمين بالله علىٰ المستقبل من الأفعال».

ينظر: «المبسوط» (٨/ ١٢٦)، «التمهيد» (٢١/ ٢٤٧)، «البناية شرح الهداية» (٦/ ١١٤).

[الواجب على العبد في توحيد الله]

وإذا كان كذلك فلا بدَّ للعبد أن يثبت لله ما يجب[١] إثباته له من صفات الكمال، وينفي عنه ما يجب نفيه عنه ممَّا يضادُّ هذه الحال، ولا بدَّ له في أحكامه من أن يُثبِت خلقَهُ وأمرَهُ، فيؤمن بخلقه المتضمِّنِ كمالَ قدرته، وعمومَ مشيئته، ويثبت أمرَه المتضمِّنَ بيان ما يحبُّه ويرضاه من القول والعمل، ويؤمن بشرعه وقدره إيمانًا خاليًا من الزَّلل.

وهذا يتضمَّن التَّوحيد في عبادته وحده لا شريك له، وهو التَّوحيد في القصد والإرادة والعمل[٢]، والأول يتضمن التَّوحيد في العلم والقول[٣]، كما دلَّت علىٰ هذا[٤] سورة: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[٥]، ودلَّت علىٰ الآخر[٦] سورة: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾، وهما سورتَا الإخلاص، وبهما كان يقرأ النَّبيُّ ﷺ بعد الفاتحة في

---

(١) (ن): «يحب».

(٢) «القصد» سقطت من (ن)، ووقع فيها: «والعمل والإرادة»، **قلت**: هذا هو توحيد الألوهية، ويُسمَّىٰ أيضًا بتوحيد العبادة والتَّوحيد العملي والتَّوحيد الطَّلبي الإرادي. **وينظر في نوعَي التَّوحيد، والاستدلال عليهما بالسُّورتين الآتيتين**: «مجموع الفتاوىٰ» (١٥/ ١٦٤)، (١٧/ ١٠٧-١٠٨)، «بيان تلبيس الجهميَّة» (١/ ٤٣٠-٤٣١)، «الصَّفدية» (٢/ ٢٢٨-٢٢٩)، «زاد المعاد» (١/ ٣٦٩-٣٧١)، «اجتماع الجيوش الإسلامية» (٨٤-٨٥)، «الصَّواعق المرسلة» (١/ ١٨٦-١٨٧).

(٣) الأول، هو: (التوحيد والصِّفَات)، وهو: توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصِّفات، ويُسمَّىٰ أيضًا بتوحيد المعرفة والإثبات والتَّوحيد القولي العلميّ.

(٤) (ر، م): «كما دلَّ علىٰ ذلك».

(٥) في هامش (ر) ما نصُّه: «تعدل ثلث القرآن؛ لأنَّ القرآن ثلاثة أنواعٍ: أحكامٌ، ووعدٌ ووعيدٌ، وأسماء وصفات، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ فيها الأسماء والصِّفات».

(٦) وهو التَّوحيد في القصد والإرادة والعمل.

فائدة: كلُّ آيةٍ في القرآن متضمنةٌ للتوحيد، **ينظر**: «مدارج السالكين» (٤/ ٤٤٩-٤٥٠)، «إرشاد الثقات» للشوكاني (٤).

ركعتَي الفجر وركعتَي الطَّوَاف وغيرِهما(١).

[الأصل الأول: توحيد الصِّفَات]

فأمَّا الأوَّل، وهو التَّوحيد في الصِّفَات، فالأصل في هذا الباب أن يُوصَف الله تعالىٰ بما وصف به نفسه، وبما وصفه(٢) به رسله نفيًا وإثباتًا، فيُثبَت لله تعالىٰ ما أثبته لنفسه، ويُنفَىٰ عنه ما نفاه عن نفسه(٣).

[طريقة السلف فيه]

وقد عُلِمَ أنَّ طريقة سلف(٤) الأُمَّة وأئمَّتِها إثباتُ(٥) ما أثبته من الصِّفَات من غير تكييفٍ ولا تمثيلٍ، ومن غير تحريفٍ ولا تعطيلٍ، وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه

---

(١) بقية النسخ: «وغير ذلك»، وينظر في قراءته ﷺ لهما في ركعتَي الفجر: «صحيح مسلم» (٧٢٦)، وفي ركعتي الطواف: «صحيح مسلم» أيضًا (١٢١٨)، وغيرُ ركعتَي الفجر والطَّواف مواضع، منها:

١. **سنَّة المغرب**، كما في حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أخرجه أحمد (٤٧٦٣)، والترمذي (٤١٧)، والنسائي (٩٩٢)، وابن ماجه (١١٤٩)، وهو حديثٌ صحيحٌ.

٢. **الركعتان الأخيرتان من الوتر**، كما في حديث أبي بن كعب رضي الله عنه، أخرجه أبو داود (١٤٢٣)، والنَّسائي (١٦٩٩)، وابن ماجه (١١٧١)، وهو حديثٌ صحيحٌ، وكذلك حديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما، أخرجه أحمد (٢٧٢٠)، والترمذي (٤٦٢)، والنَّسائي (١٧٠٢)، وابن ماجه (١١٧٢).

(٢) (ر، مح، د): «وبما وصفته»، (ن، ت): «ووصفه»، ووقع في (ب، م): «به رسوله».

(٣) (ن، ت، ز، مح، د): «فنثبت لله ما أثبته لنفسه، وننفي عنه ما نفاه عن نفسه»، ووقع في (ن): «ما يثبته»، وفي (ت): «ما ثبته».

(٤) (ب): «السلف».

(٥) «إثبات» ليست في (ت)، ووقع في الأصل: «ما أثبته لنفسه»، ثم رسم فوق «لنفسه» خطًّا؛ إشارةً إلىٰ إلغائها، وفي (ز): «ما أثبته الله».

-مع [إثبات][١] ما أثبته من الصِّفَات- من غير إلحادٍ لا[٢] في أسمائه ولا في الآيات، فإنَّ الله ذمَّ الذين يُلحدون[٣] في أسمائه وآياته، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَـٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ۗ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۚ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ۖ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤٠﴾﴾ [فصلت: ٤٠].

فطريقتهم تتضمَّن[٤] إثبات الأسماء والصِّفَات، مع نفي مماثلة[٥] المخلوقات، إثباتًا بلا تشبيهٍ[٦]، وتنزيهًا بلا تعطيلٍ، كما قال تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ

---

(١) لم ترد في جميع النسخ المتوفرة بين يديَّ، وإثباتها ضرورة، وقد اعتمدها ابن قاسم ﵀ ضمن «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٣).

(٢) ليست في (ز)، ووقع (ر، م): «... ولا في آياته».

(٣) (ب، ن، ت، ز، مح، د): «ذم الملحدين»، **وينظر في أنواع الإلحاد:** «بدائع الفوائد» (١/ ٢٩٨).

(٤) (ز، مح، د): «فطريقهم يتضمَّن».

(٥) (ت): «مماثلة مشابهة»، (ز، مح، د): «مشابهة».

(٦) لم يرد في الكتاب ولا في السُّنَّة نفيُ التَّشبيه، وإنَّما ورد نفي التَّمثيل، وشيخ الإسلام ﵀ لمَّا كتب «الواسطية» نفىٰ التَّمثيل دون التَّشبيه، وعلل ذلك بقوله كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ١٦٦): «ذكرت في النَّفي التَّمثيل ولم أذكر التَّشبيه؛ لأنَّ التَّمثيل نفاه الله بنصِّ كتابه حيث قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورىٰ: ١١]، وقال: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، وكان أحبَّ إلي من لفظٍ ليس في كتاب الله ولا في سنَّة رسوله، وإن كان قد يُعنَىٰ بنفيه معنًىٰ صحيحٌ كما قد يُعنىٰ به معنًىٰ فاسدٌ»، **وينظر:** «الجواب الصحيح» (٣/ ٤٤٤-٤٤٦)، «بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٤٨٤، وما بعدها).

قلتُ: نفي التَّشبيه هو نفيُ عموم المشابهة، ولو من بعض الوجوه، ولا شكَّ أنَّ بين أسماء الخالق والمخلوق شَبَهًا من حيث اللفظ وأصل المعنىٰ دون حقيقته وكماله، فنفيُ التَّشبيه قد يتعدَّىٰ إلىٰ نفي هذا التَّشابه، وهذا هو المعنىٰ الفاسد الذي قد يُعنَىٰ به نفي التَّشبيه.

قال أبو منصور الماتريدي (ت: ٣٣٣) في «تفسيره» (٩/ ٥٥١): «التشبيه لا يقتضي العموم»، وقال =

﴿ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ففي قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ردٌّ للتَّشبيه والتَّمثيل[١]، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ردٌّ للإلحاد والتَّعطيل[٢].

[طريقة الرسل في الإثبات والنفي، وشواهد ذلك من القرآن]

والله ﷻ بعث رسله[٣] بإثباتٍ مفصَّلٍ، ونفيٍ مُجْملٍ[٤]، فأثبتوا له الصِّفَاتِ علىٰ وجه التَّفصيل، ونفَوا عنه ما لا يصلح له من التَّشبيه والتَّمثيل، كما قال تعالىٰ: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ۝٦٥﴾ [مريم: ٦٥]، قال أهل اللغة: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾، «أي: نظيرًا يستحقُّ مثل اسمه، ويقال: مساميًا يساميه»[٥]، وهذا معنىٰ ما

= الكاساني في «بدائع الصنائع» (٣/ ١٦٧): «التشبيه لا يقتضي المساواة في جميع الصفات»، وقال ابن الهمام في «المسايرة» كما في شرحها «المسامرة» (٣٢١): «المثلية تقتضي المساواة في كل الصفات والتشبيه لا يقتضيه»، وينظر: «المحيط البرهاني» (٤/ ٩)، «المنتقىٰ من منهاج الاعتدال» (٤٦٨)، «فتح الباري» لابن حجر (٢/ ٤٠).

(١) (م): «ردُّ التشبيه والتمثيل»، ووقع في (ب): «...، وفي قوله».

(٢) (م): «ردُّ الإلحاد والتعطيل»، قلت: وطريقة السَّلَف في إثبات ما أثبته الله لنفسه من غير تكييفٍ ولا تمثيل، ولا تحريفٍ ولا تعطيل، أكثر من أن تُذكَر، وأشهر من أن تُسَطَّر، فمَن وقف علىٰ مُصَنَّفاتهم عَرَف طريقتهم في ذلك، وقد ذكرت طرفًا مِن آثارهم في هذا الباب في كتابي «المباحث المفيدة» (٢٧-٣٥)، فلتنظر هنالك.

(٣) (ب): «رسوله ﷺ».

(٤) قال في «النبوات» (٢/ ٦٤٣): «وأعداؤهم جاءوا بنفيٍ مُفصَّلٍ، وإثباتٍ مُجملٍ».
وينظر: «درء تعارض العقل والنَّقل» (٥/ ١٦٣-١٦٤)، (٦/ ٣٤٨)، «الجواب الصَّحيح» (٤/ ٤٠٦)، «الصَّفدية» (١/ ١١٦-١١٧)، «بيان تلبيس الجهميَّة» (١/ ٢٢٠)، «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٤٧٩)، (٦/ ٣٧).

(٥) ينظر: «مجاز القرآن» (٢/ ٩)، «الصِّحاح» (٦/ ٢٣٨٣)، «لسان العرب» (١٤/ ٤٠٣).

يُرْوَىٰ عن ابن عبَّاسٍ: «هل تعلم له مثلًا[1] أو شِبْهًا».

(١) (ر، م): «مثيلًا»، ووقع في (مح، د، م): «أو شبيهًا»، ووقع في (ن، ت): «هل تعلم له سميًّا، مثيلًا أو شبيهًا»

والأثر ضعيفٌ: أخرجه ابن جريرٍ في «تفسيره» (١٥/ ٥٨٥)، والبيهقي في «الشُّعَب» (١٢١)، و«الأسماء والصِّفات» (٦١٠) من طريق عبد الله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما به، وهذه نسخةٌ معروفةٌ، وعليُّ بن أبي طلحة، قال فيه الحافظ في «التَّقريب» (٤٧٥٤): «أرسل عن ابن عبَّاس، ولم يره...، صدوقٌ قد يُخطِئ»، وقال الخليلي في «الإرشاد» (١/ ٣٩٤): «أجمع الحُفَّاظ علىٰ أنَّ ابن أبي طلحة لم يسمعه من ابن عبَّاس» يعني: التَّفسير، **قلتُ**: لا يختلف أهلُ العلم كما ذكر الخليلي وغيره أنَّ ابن أبي طلحة لم يسمع نسخة التَّفسير من ابن عبَّاس رضي الله عنهما، ولكن ذهب جماعةٌ مِن أهل العلم كالطَّحَاوي، والنَّحَّاس، والحافظ ابن حجرٍ إلىٰ أنَّ عليَّ بن أبي طلحةَ أخذ تفسير ابن عبَّاسٍ عن ثقات أصحابه، **ينظر**: «شرح معاني الآثار» (٣/ ٢٨٠)، «النَّاسخ والمنسوخ» (١/ ٤٦١)، «العُجَاب في بيان الأسباب» (١/ ٢٠٧)، «تهذيب التَّهذيب» (٧/ ٣٤٠)، «فتح الباري» (٨/ ٤٣٩).

والحاصل أنَّ هذه النُّسخة ضعيفةٌ صالحةٌ في الشَّواهد، ولا يتَّسع المقامُ لبسطِ مرجِّحات ذلك.

طريق آخر: والأثر أخرجه ابن جريرٍ أيضًا (١٥/ ٥٨٥)، قال: حدثني سعيد بن عثمان التَّنوخي، قال: ثنا إبراهيم بن مهدي، عن عَبَّاد بن عوام، عن شعبة، عن الحسن بن عمارة، عن رجلٍ، عن ابن عبَّاسٍ في قوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ [مريم: ٦٥]، قال: «شبيهًا».

والحسن بن عُمارة متروكٌ لا يُحتجُّ بحديثه، ولا يُستَشهد، وشيخه مبهمٌ.

وبنحو هذا التَّفسير رُوِيَ عن مجاهد وقتادة وابن جريج، أسندها ابنُ جريرٍ (١٥/ ٥٨٦) وغيرُه.

رواية أخرى عن ابن عبَّاس: وجاء عن ابن عبَّاس في تفسيرها روايةٌ أخرىٰ، أخرجها ابن أبي حاتمٍ في «تفسيره» (١٥٣٠٤)، والحاكم في «المستدرك» (٣٤٢٠)، (٣٧٦٧) -وعنه البيهقي في «الأسماء والصِّفَات» (٨٦)- من طريق سِماك، عن عكرمة، عن ابن عبَّاس، قال: «ليس أحدٌ يُسمَّىٰ الرحمن غيره».

والأثر صحَّحَه الحاكم، **والظَّاهر ضعفه**؛ لأنَّ رواية سماكٍ عن عكرمةَ مضطربةٌ كما نصَّ علىٰ ذلك أئمَّة الجرح والتَّعديل، **ينظر**: «تهذيب الكمال» (١٢/ ١١٥).

وقال تعالىٰ: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾ ﴾ [الإخلاص: ٣-٤]، وقال تعالىٰ: ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾ [البقرة: ٢٢]، وقال تعالىٰ: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ۗ ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وقال تعالىٰ: ﴿ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ۖ وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٠٠﴾ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ ۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٠١﴾ ﴾ [الأنعام: ١٠٠-١٠١]، وقال تعالىٰ: ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴿١﴾ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ ﴾ [الفرقان: ١-٢]، وقال تعالىٰ: ﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ ﴾ إلىٰ قوله: ﴿ إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿١٦٠﴾ ﴾، إلىٰ قوله: ﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٨٢﴾ ﴾ [الصافات: ١٤٩-١٨٢].

فسبَّح نفسه عمَّا يصفه(١) المفترون المشركون، وسلَّم علىٰ المرسلين؛ لسلامة ما قالوه من الإفك والشِّرك، وحمد نفسه سبحانه إذ هو المستحِقُّ للحمد بما له من الأسماء والصِّفَات وبديع(٢) المخلوقات.

وأمَّا الإثباتُ المُفَصَّل، فإنَّه ذَكَرَ من أسمائه وصفاته ما أنزله(٣) في محكم آياته، كقوله: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] الآيةَ بكمالها(٤)،

(١) (ب، ر، ن، ت، مح، د): «يصف».
(٢) (ز): «في بديع».
(٣) في (ن): «ما أنزل».
(٤) (ز): «الآية»، فقط، (ن، ت): «بكماله»، فقط.

وقوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ [الإخلاص: ١-٢] السُّورةَ، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ۝٢﴾ [التحريم: ٢][(١)]، ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ ۝٥٤﴾ [الروم: ٥٤]، ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝٤﴾ [إبراهيم: ٤]، ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ۝١٠٧﴾ [يونس: ١٠٧]، ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ۝١٦﴾ [البروج: ١٤-١٦]، ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝٣ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۝٤﴾ [الحديد: ٣-٤]، وقوله: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]، وقوله: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ﴾ [المائدة: ١١٩]، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ ۝٢٨﴾ [محمد: ٢٨][(٢)]، وقوله: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ۝٩٣﴾ [النساء: ٩٣]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ ۝١٠﴾ [غافر: ١٠]، وقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ ۚ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ۝١١﴾ [فصلت: ١١][(٣)]، وقوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ۝١٦٤﴾ [النساء: ١٦٤]،

---

(١) آية التحريم ليست في (ب).

(٢) هذه الآية كتبت في (ر، م) قبل آيتي المائدة.

(٣) الاستواء في هذه الآية ومثلها آية البقرة بمعنى العلوِّ والارتفاع، وهو المعروف المتواتر عن السَّلَف، =

وقوله[١]: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنِ وَقَرَّبۡنَٰهُ نَجِيّٗا ﴿٥٢﴾﴾ [مريم: ٥٢]، وقوله: ﴿وَيَوۡمَ يُنَادِيهِمۡ فَيَقُولُ أَيۡنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [القصص: ٦٢]، وقوله: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس: ٨٢][٢]، وقوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلۡمُؤۡمِنُ ٱلۡمُهَيۡمِنُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡجَبَّارُ ٱلۡمُتَكَبِّرُۚ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُۖ لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿٢٤﴾﴾ [الحشر: ٢٣-٢٤] إلىٰ أمثال هذه الآيات والأحاديث الثَّابتة عن النَّبي ﷺ في أسماء الرَّبِّ تعالىٰ وصفاته، فإنَّ في[٣] ذلك من إثبات ذاته وصفاته علىٰ وجه التَّفصيل، وإثبات وحدانيَّته بنفي التَّمثيل ما[٤] هدىٰ الله به عباده إلىٰ سواء السَّبيل، فهذه طريقة الرُّسل صلىٰ الله عليهم أجمعين.

[طريقة مخالفي الرسل]

وأمَّا مَن زاغ وَحَاد عن سبيلهم من الكُفَّار والمشركين[٥] والذين

= وقد ذَهَبَتْ طائفةٌ من متأخِّري أهل اللغة - وخاصةً مَن تأثر منهم بالاعتزال - إلىٰ تفسير الاستواءِ هنا بالقَصْد والإقبال، وهذا القولُ لا يُعرَف في اللغة ولا هو قول أحدٍ من مفسِّري السَّلَف رحمهم الله تعالىٰ، فليتنبه!

ينظر: «تفسير ابن جرير» (١/ ٤٥٧)، «التمهيد» (٥/ ١٤٣)، «تفسير البغوي» (١/ ٧٨)، «مجموع الفتاوىٰ» (٥/ ٤٠٩، ٥٢٠-٥٢٢)، «تفسير الشوكاني» (١/ ٧٢).

(١) ليست في (ت).

(٢) آية يس ليست في (ت).

(٣) سقطت من الأصل، وهي مثبتةٌ من بقية النُّسَخ.

(٤) الأصل: «ممَّا»، والمثبت من بقية النسخ.

(٥) (ب): «من المشركين».

أوتوا الكتاب، ومن دخل في[١] هؤلاء من الصَّابئة[٢] والمتفلسفة[٣]، والجهميَّة[٤]، والقرامطة الباطنية[٥] ونحوهم؛ فإنَّهم علىٰ ضدِّ ذلك، فإنَّهم[٦] يصفونه بالصِّفات

---

(١) (ت): «من»، (ز): «مع».

(٢) (ز): «الصِّفاتيَّة!»، والصَّابئة في تعريفهم خلافٌ، وأقرب الأقوال: أنهم القوم الذين بُعثَ إليهم إبراهيم ﷺ بحَرَّان، وهم في الأصل يؤمنون بالله واليوم الآخر، ثم دخلهم -إلا قليلًا منهم- تعظيم الكواكب وعبادتها، وكذا تعظيم الفلاسفة، وغير ذلك من الضلالات.

ينظر: «الملل والنحل» (٢/ ٦٣)، «تفسير القرطبي» (١/ ٤٣٥)، «درء تعارض العقل والنَّقل» (٧/ ٣٣٤)، «الحموية» (٢٤٠)، «الرد علىٰ المنطقيين» (٢٨٧)، (٤٥٦)، «تفسير ابن كثير» (١/ ٢٨٥-٢٨٧).

فائدة: أرسطو ممَّن بدل دين الصابئة فيما قيل، **ينظر:** «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٤٧١-٤٧٣)، (٥/ ٤٧٣)، «الانتصار لأهل الأثر» (١٧٠، ١٩٦، ٢٨٨).

(٣) **الفلسفة:** كلمةٌ يونانيةٌ أصلها (فيلو سوفيا)، ويُعنَىٰ بها مُحِبُّ الحكمة، والفلاسفة هم حكماء اليونان، وعنهم انتشرت، ومن مذهبهم: (قدم العالم، إنكار علم الله)، ونحو ذلك.

ينظر: «الملل والنحل» (٢/ ١١٦)، «اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» (٩١)، «الصفدية» (٢/ ٣٢٥).

(٤) **الجهميَّة:** فرقةٌ تُنسب إلىٰ الجهم بن صفوان (ت: ١٢٨) الذي أخذ التَّجهم عن الجعد بن درهم، من أشهر مقالاتهم: (نفي الأسماء والصِّفات، حصر الإيمان في المعرفة، خلق القرآن).

ينظر: «مقالات الإسلاميين» (١/ ٢١٩)، «الفَرْق بين الفِرَق» (١٩٩)، «الملل والنحل» (١/ ٨٦).

فائدة: الجهمية علىٰ ثلاث درجات، **ينظر:** «التسعينية» (١/ ٢٦٥-٢٧١).

(٥) (ت، ز): «والقرامطة والباطنية». **والباطنية:** فرقة من فرق الزنادقة، تسترت بالتشيع لآل البيت، يدعون أن للنصوص بواطن، فيجحدون الشريعة، ويحرفون العقيدة، ويستبيحون المحرمات، وهي فرق كثيرة، منها: (القرامطة، الإسماعيلية، الدروز)، وغير ذلك.

والقرامطة: إحدىٰ فرق الباطنية، تنتسب إلىٰ حمدان قرمط (ت: ٢٩٣)، الذي سعىٰ في الدعوة إليها إلىٰ أن أقام للباطنيين دولةً في البحرين، وجعل عاصمتها (الإحساء!).

ينظر: «مقالات الإسلاميين» (١/ ٤٠)، «الفَرْق بين الفِرَق» (٣٦٩-٤٤٣)، «فضائح الباطنية» (١٢)، «الملل والنحل» (١/ ١٩١).

فائدة: أول القرامطة الباطنية هم الخُرَّميَّة الذين ظهروا في أواخر المائة الثانية، **ينظر:** «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٤٧٣)، «مجموع الفتاوىٰ» (٢٨/ ٤٩٠-٤٩١)، «الفَرْق بين الفِرَق» (٢٦٨).

(٦) ليست في (ب، ش، ت، م، مح، د).

السَّلبيَّة علىٰ وجه التَّفصيل، ولا يثبتون إلَّا وجودًا مطلَقًا(١) لا حقيقة له عند التَّحصيل، وإنَّما يرجع إلىٰ وجودٍ في الأذهان يمتنع تحقُّقُه في الأعيان، فقولهم يستلزم غاية التَّعطيل وغاية التَّمثيل، فإنَّهم يمثِّلونه بالمُمْتنعات والمعدومات والجامدات(٢)، ويعطِّلون الأسماء والصِّفَات تعطيل الباطنية للذَّات(٣).

[مذهب الباطنية]

فغاليتهم يسلُبُون(٤) عنه النَّقيضين، فيقولون: لا موجود ولا معدوم، ولا حيّ

(١) **المطلق**: هو الذي يدل علىٰ الحقيقة بلا قيدٍ، **والمُقيَّد**: هو الذي يدلُّ علىٰ الحقيقة بقيدٍ، **والمطلق ثلاثة أنواع**:

الأول: مطلقٌ بشرط الإطلاق، أي: بشرط عدم إضافته إلىٰ غيره، كالسَّمع المطلق، فهذا لا وجود له إلا في الذِّهن، أمَّا في الخارج - أي: الواقع - فإنَّا لا نعلم السَّمع إلا مضافًا مُقيَّدًا، فيقال: سمعُ زيدٍ، وسمعُ عمرو، ونحو ذلك.

الثَّاني: مطلق بشرط التَّقييد، كسمع زيد، وهذا له وجود في الخارج.

الثَّالث: مطلق بلا شرطٍ، أي بلا شرطِ الإطلاق ولا شرط التَّقييد، كالسَّمع مثلًا، وهذا أيضًا لا وجود له إلَّا في الذِّهن أمَّا في الواقع فلا يُوجَد إلا مُقيَّدًا، والفرق بين هذا النَّوع وبين النَّوع الأول أنَّ النَّوع الأول شُرطَ فيه الإطلاق فليس قابلًا للتَّقييد، وأمَّا النَّوع الثَّالث فلم يشرط فيه شرطٌ لا الإطلاق ولا التَّقييد فهو قابلٌ لأحدهما، فإنْ شُرطَ فيه الإطلاق أُلحِق بالنَّوع الأول، وإن شُرطَ فيه التَّقييد أُلحِق بالنَّوع الثَّاني.

ومعنىٰ قولهم في وجود الله أنَّه وجودٌ مطلقٌ، يعنون به وجودًا لا يُقيَّد بذاتٍ ولا أسماءَ ولا صفاتٍ.

ينظر: «الجواب الصَّحيح» (٤/ ٣٠٧)، «درء تعارض العقل والنَّقل» (١/ ٢١٦، ٢٨٥-٢٨٨)، (٣/ ٣٦٢-٣٦٣)، (٥/ ٩٢)، (٦/ ٩٦)، «الصَّفدية» (١/ ٢٩٧)، «بيان تلبيس الجهميَّة» (٢/ ٣٥٩)، (٥/ ٢٧٤)، «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٢٦، ١٦٤-١٦٧، ٢٩٥)، (٥/ ٢٠٤، ٣٤١)، (٦/ ٥١٧).

(٢) (ر، ن، ت، ز، م، مح، د): «والجمادات».

(٣) كذا في الأصل، وفي بقية النسخ: «تعطيلًا يستلزم نفي الذَّات»، وهنالك احتمال يسير أنها كانت في (ش) كالأصل، ثمَّ صُحِّحت كالبقية.

(٤) الأصل كالمثبت، ثم عُدِّلت إلىٰ: «فغايتهم أن يسلبوا»، (ن، ت، مح، د): «فغالبهم يسلبون»، (ز): «فغايتهم يسلبون»، (ر، م): «فغلاتهم يسلبون»، والمثبت من (ش، ب).

ولا ميِّت، ولا جاهل ولا عالم[١]؛ لأنَّهم -بزعمهم- إذا وصفوه بالإثبات شبَّهوه[٢] بالموجودات، وإذا وصفوه بالنَّفي شبَّهوه بالمعدومات، فسلبوا النَّقيضين، وهذا ممتنعٌ في بدائه العقول، وحرَّفوا ما أنزل الله تعالىٰ من الكُتُب[٣]، وما جاء به الرَّسول ﷺ، ووقعوا في شرٍّ ممَّا فرُّوا منه[٤]، فإنَّهم شبَّهوه بالممتنعات، إذ سلبُ النَّقيضين كجمع النَّقيضين، كلاهما من الممتنعات.

وقد عُلِمَ بالاضْطرار أنَّ الوجود لا بدَّ له من موجِدٍ[٥] قديمٍ واجبٍ غنيٍّ بذاته[٦] عمَّا سواه، قديمٍ[٧]، أزليٍّ، لا يجوز عليه الحدوث ولا العدم، فوصفوه بما يمتنع وجوده، فضلًا عن الوجوب أو الوجود أو القدم.

[مذهب ابن سينا وأتباعه]

وقاربهم طائفةٌ من الفلاسفة وأتباعهم، فوصفوه بالسُّلوب والإضافات[٨]، دون

(١) بقية النسخ سوىٰ (ش): «ولا عالم ولا جاهل»، ووقع في (ب): «لأنهم يزعمون أنهم...».

(٢) في (ن): «يشبهوه».

(٣) (ر، ن، ز، م، مح، د): «وحرَّفوا ما أنزل الله من الكتاب».

(٤) (ت): «ممَّا كانوا فرُّوا فيه».

(٥) (ز، مح، د، ت): «موجود»، و«قديم» ليست في (ر، م، مح، د، ز).

(٦) ليست في (ب، ر)، ووقع في (ز، مح، د، م): «واجب بذاته غني».

(٧) ليست في (ن).

(٨) وهذا قول ابن سينا في كتابه «الشِّفاء» وغيره، ومضمون صفات السُّلوب: (سلب الأمور الثُّبوتية كلِّها عنه ﷻ)، فيصير عدمًا شُرِطَ فيه العدم، وهذا معنىٰ قولهم: (أنَّ وجود الله مطلقٌ بشرط الإطلاق)، أي: بشرط إطلاقه عن كلِّ قيدٍ وصفةٍ؛ لئلا يتكثَّر -زعموا-.
وأمَّا الأمور الإضافية فهي التي لا يُتصوَّر وجود أحدها إلا مع وجود مقابله، كالأبوَّة والبنوَّة، فلا يُتصوَّر وجودُ أبٍ إلَّا مع وجود أبناء والعكس، ومثلها: (القبليَّة والبعديَّة، والأوليَّة والآخريَّة، والفوقيَّة والتَّحتيَّة، وطرفا الزوجية) ونحو ذلك، فيصفون الله بالصِّفات الإضافية باعتبار ما تعلَّق بالخلق لا بالخالق، فمثلًا يصفون الله بالرَّزْق باعتبار أنَّ هنالك من يُرزَق لا أنَّ صفةً قامت به ﷻ، =

صفات الإثبات، وجعلوه هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق.

وقد عُلِمَ بصريح العقل أنَّ هذا لا يكون إلَّا في الذِّهن، لا فيما خرج عنه من[١] الموجودات، وجعلوا الصِّفَة هي[٢] الموصوف، فجعلوا العلم عين العالِم، مكابرةً للقضايا البديهيَّات[٣]، وجعلوا هذه الصِّفَة هي الأخرىٰ، فلم يميِّزوا بين العلم والقدرة والمشيئة جحدًا للعلوم[٤] الضَّروريَّات.

[مذهب المعتزلة وأتباعهم]

وقاربهم طائفةٌ ثالثةٌ من أهل الكلام من المعتزلة[٥] ومن اتَّبعهم[٦]

= قال شيخ الإسلام ابن القيم ﷺ في «شفاء العليل» (٦٦٩): «وحقيقة هذا أنَّ أسماءه تعالىٰ ألفاظٌ فارغةٌ عن المعاني، لا حقائق لها، وهذا من الإلحاد فيها»، وقال المقبلي ﷺ في «الأرواح النوافخ» حاشية علىٰ «العلم الشامخ» (٨٤) عن إبليس اللعين: «فأوصل من أوصل من المتصوفة إلىٰ درجة ابن عربي، وهي رتبة فوق رتبة إبليس، فزاد الفرع علىٰ أصله، وأوصل من نزه الله عن الشريك إلىٰ نفي كونه خالقًا ونفي صفاته، لئلا يتكثر بذلك، كما قالته الفلاسفة».

وينظر: «الصفدية» (١/ ٢٩٩-٣٠٠)، «درء تعارض العقل والنَّقل» (١/ ٢٨٥)، (٣/ ٣٦٣-٣٦٤، ٣٩٠-٣٩١)، (٦/ ٧٠)، (١٠/ ٢٨٢، ٢٩١)، «الجواب الصَّحيح» (٣/ ٢١١)، «بيان تلبيس الجهميَّة» (٣/ ٥٠٩، ٥٦٤)، (٤/ ٣٣٨)، «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٢٩٥)، (٣/ ٣٧)، «العذب النمير» (٤/ ٢١)، «أضواء البيان» (٢/ ٣٦٠-٣٦١).

(١) ليست في (ت).

(٢) (ز): «عين».

(٣) ينظر في البديهيات: «مجموع الفتاوىٰ» (٩/ ٧١).

(٤) أصابتها رطوبة في (ب).

(٥) **المعتزلة**: فرقة تُنسب إلىٰ واصل بن عطاء الغزَّال (ت: ١٣١) الذي اعتزل مجلس الحسن البصري (ت: ١١٠) في مسألة صاحب الكبيرة، ولهم أصولٌ خمسةٌ سمَّوها زورًا: (التَّوحيد، العدل، الوعد والوعيد، المنزلة بين المنزلتين، الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر)، ومن أشهر ضلالاتهم: (نفي الصفات والقدر، القول بخلق القرآن)، والمعتزلة فرقٌ شَتَّىٰ.

ينظر: «الفَرْق بين الفِرَق» (٩٣)، «الفِصَل» (٤/ ١٤٦)، «المِلَل والنِّحَل» (١/ ٤٣).

(٦) (د): «تبعهم».

فأثبتوا له[١] الأسماء دون ما تضمَّنته[٢] من الصِّفَات، فمنهم من جَعَلَ العليم والقدير والسَّميع والبصير كالأعلام المحضة[٣] المترادفات[٤]، ومنهم من قال: عليمٌ بلا علمٍ، قديرٌ بلا قدرةٍ، سميعٌ بلا سمعٍ، بصيرٌ بلا بصرٍ[٥]، فأثبتوا الاسم دون ما يتضمَّنه[٦] من الصِّفَات.

والكلامُ علىٰ فساد مقالة هؤلاء وبيان تناقضها[٧] بصريح المعقول المطابق لصحيح[٨] المنقول مذكورٌ في غير هذه الكلمات[٩].

[ضلال أصحاب هذه المذاهب وجهلهم]

وهؤلاء جميعهم يفرُّون من شيءٍ ويقعون[١٠] في نظيره وفي شرٍّ منه،

---

(١) (ر، م): «لله».

(٢) (ر، م): «تتضمَّنه»، (ت): «تضمنه».

(٣) العَلَم المحض هو الذي لا يتضمَّن صفة، **ينظر**: «جامع الرَّسائل لابن تيميَّة» [رشاد سالم] (١/ ١٧١)، «منهاج السُّنَّة النَّبويَّة» (٢/ ١٦٠)، «بدائع الفوائد» (١/ ٢٨٥)، «جلاء الأفهام» (١٨٤-١٨٦، ١٩٠)، «مدارج السَّالكين» (١/ ٤٣-٤٥).

(٤) أسماء الله مترادفةٌ باعتبار الدَّلالة علىٰ الذَّات، ومتباينةٌ باعتبار الدَّلالة علىٰ الصِّفات، فجميع أسمائه تدلُّ علىٰ ذاته، ثُمَّ كلُّ اسمٍ يدلُّ علىٰ الصِّفة التي يتضمَّنها.
ينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٧/ ١٨٥، ٥٧٠)، (١٣/ ٣٣٤، ٣٨٣)، (٢٠/ ٤٢٤)، «جامع المسائل» [عزير شمس] (٤/ ٤١٤)، «الإيمان لابن تيمية» (١٤٨-١٤٩).

(٥) (ب، ر، ن، ز، م، مح، د): «سميعٌ بصيرٌ، بلا سمعٍ ولا بصرٍ».
فائدة: سمع بعض الأعراب هذا المذهب الباطلَ، فاستنكره بأبياتٍ جميلة، **تنظر في**: «الكافي شرح أصول البزدوي» (١/ ٢٥٢)، «جلاء العينين في محاكمة الأحمدين» (١٥١).

(٦) بقية النسخ: «تضمَّنه».

(٧) (ن، ت): «نواقضها»، (م): «تناقضهم».

(٨) (ز): «لصريح».

(٩) (م): «هؤلاء الكلمات»، **ينظر**: «الجواب الصَّحيح» (٣/ ٢١٥)، «الرَّد علىٰ الشَّاذلي» (٢٢٠)، «الصَّفدية» (١/ ١٢٧).

(١٠) بقية النسخ: «فيقعون».

مع[١] ما يلزمهم من التَّحريفات والتَّعطيلات[٢]، ولو أمعنوا النَّظر لسوَّوا بين المتماثلات، وفرَّقوا بين المُختلفات، كما تقتضيه المعقولات، ولكانوا[٣] من الذين أوتوا العلم الذين يرون أنَّما أنزل الله[٤] إلىٰ الرَّسول هو الحقُّ من ربِّه ويهدي إلىٰ صراط العزيز الحميد، لكنَّهم[٥] من أهل المجهولات المشبَّهة[٦] بالمعقولات، يُسَفْسطون في العقليَّات، ويُقَرْمطون في السَّمعيَّات[٧].

[الموجود إما الخالق وإما المخلوق ولكل منهما وجود يخصُّه]

وذلك أنَّه قد[٨] عُلمَ بضرورة العقل أنَّه لا بدَّ من موجودٍ[٩] قديمٍ غنيٍّ عمَّا[١٠]

(١) ليست في (د).

(٢) (ر، م): «من التَّحريف والتَّعطيل».

(٣) (مح، د): «وكانوا».

(٤) (ب، ر، ن، ت، ز، مح، د): «يرون أنما أُنزِل»، (م): «يزعمون أنما أُنزِل».

(٥) (ر، ش، ن، ت، مح، د، ز، م): «ولكنهم».

(٦) في (ن): «المشتبهة».

(٧) **السَّفسطة**: قياسٌ مركَّبٌ من الوهميات، الغرض منه تغليط الخصم وإسكاته، وتُطلَق أيضًا علىٰ كلِّ من أنكر الحقَّ ودفعه بقياسٍ أو بغيره، **ينظر**: «التَّعريفات» (١١٨-١١٩)، «درء تعارض العقل والنقل» (٥/ ١٣٠)، «بيان تلبيس الجهميَّة» (١/ ٤٥٧)، «منهاج السُّنَّة» (١/ ٢٣١)، (٢/ ٥٢٥).
والقرمطة: نسبةٌ إلىٰ القرامطة الذين يجعلون للنُّصوص ظاهرًا وباطنًا، وقد سبق ذكرها، وكلُّ من صرف اللفظ عن ظاهره إلىٰ معنًىٰ يخالف الظَّاهر فهو مقرمطٌ، وهذان النَّوعان هما مجمع الكذب والبهتان، ومنتهىٰ كلِّ مبتدعٍ خالف شيئًا من الكتاب والسُّنَّة حتَّىٰ في المسائل العمليَّة والقضايا الفقهيَّة، **ينظر**: «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٧٩)، (٢/ ١٥).

(٨) ليست في (ز).

(٩) الأصل: «وجود»، والمثبت من بقية النسخ.

(١٠) (ز): «عمَّن».

سواه، إذ نحن نشاهد حدوث المُحدَثات(١) كالحيوان والمعدن والنَّبات، والحادثُ ممكنٌ(٢) ليس بواجبٍ ولا ممتنعٍ(٣)، وقد عُلمَ بالاضطِرار أنَّ المُحدَثَ لا بدَّ له من مُحدِثٍ(٤)، والمُمْكنَ لا بدَّ له من واجبٍ، كما قال تعالىٰ: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ

(١) (ش، ن، ت): «المخلوقات».

(٢) (ن): «ممن».

(٣) ليس بواجبٍ بدليلِ كونه بعد أن لم يكن، فيسبق وجودَهُ عدمٌ ويلحقه موتٌ وفناءٌ، وليس بممتنعٍ بدليلِ وجوده، والممتنع لا يوجد.

(٤) قال ﷺ كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٥/٣٥٨): «وهذه قضيةٌ ضروريةٌ معلومةٌ بالفطرة حتَّىٰ للصِّبيان؛ فإنَّ الصَّبيَّ لو ضربه ضاربٌ وهو غافلٌ لا يبصره لقال: مَن ضربني؟ فلو قيل له: لم يضربك أحدٌ؛ لم يقبل عقله أن تكون الضَّربة حدثت من غير محدِثٍ؛ بل يعلم أنه لا بدَّ للحادث من مُحدِثٍ»، **قلت**: المُحدَث الذي هو المخلوق لا بدَّ له من مُحْدِثٍ وهو الخالق ﷻ، والممكن الوجود لا بدَّ له من موجدٍ واجبِ الوجود لكي لا يلزم التَّسلسل في الفاعلين؛ لأنَّنا لو قلنا أوجده مخلوقٌ لاحتجنا أن نسأل عن هذا المخلوق: من الذي أوجده؟، ثُمَّ نسأل الذي أوجد هذا المخلوق من الذي أوجده فيلزم التَّسلسل في المؤثر، وهو باطلٌ؛ لأنَّه يمنع تحقُّق الأثر، فلا بدَّ أن تنتهي جميع المخلوقات إلىٰ خالقٍ غير مخلوقٍ، وهو الله ﷻ، وهذه طريقة المتكلِّمين التي ساروا عليها، ولا يكادون يذكرون سواها، وهي وإن كانت صحيحةً ولها دلالاتٌ من الشَّرع، إلَّا أن إثبات وجود الله أظهر من أن يُستدلَّ لإثباته بها، فوجوده سبحانه أظهر من كلِّ دليلٍ، وإذا كان المدلول أظهر من الدَّليل فلمَ الدَّليل؟ قال شيخ الإسلام كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٢/١١-١٢): «أما قولنا: (كلُّ ممكنٍ فله مُرجِّحٌ وكلُّ مُحدَثٍ فله مُحدِثٌ): فإنَّما يدلُّ علىٰ مُحدِثٍ ومُرجِحٍ، وهو وصفٌ كليٌّ يقبل الشُّركة؛ ولهذا القياس العقلي لا يدلُّ علىٰ تعيينٍ وإنَّما يدلُّ علىٰ الكُلِّيِّ المطلق فلا بدَّ إذًا من التَّعيين. فالقياس دليلٌ علىٰ وصفيَّةٍ مطلقةٍ كلِّيَّةٍ.

وأيضًا فإذا استُدلَّ علىٰ الصَّانع بوصف إمكانها أو حدوثها (أي: المخلوقات) أو هما جميعًا لم يفتقر ذلك إلىٰ قياسٍ كلِّيٍّ؛ بأن يقال: (وكلُّ مُحدَث فلا بدَّ له من مُحدِثٍ) أو: (كلُّ ممكنٍ فلا بدَّ له من مُرجِّحٍ)، فضلًا عن تقرير هاتين المقدِّمتين، بل علمُ القلب بافتقار هذا الممكن وهذا المُحدَث كعلمه بافتقار هذا الممكن وهذا المُحدَث.

فليس العلم بحكم المعيَّنات مستفادًا من العلم الكُلِّيِّ الشَّامل لها؛ بل قد يكون العلم بحكم المعيَّن في العقل قبل العلم بالحكم الكُلِّيِّ العامِّ. =

﴿ٱلْخَٰلِقُونَ ٣٥﴾ [الطور: ٣٥]، فإذا لم يكونوا خُلِقوا من غير خالقٍ[١] ولا هم الخالقون لأنفسهم تعيَّن أنَّ لهم خالقًا خَلَقَهم.

[اتفاق الأسماء لا يوجب تماثل المسميات]

وإذا كان من المعلوم بالضَّرورة[٢] أنَّ في الوجود ما هو قديمٌ واجبٌ بنفسه، وما هو مُحْدَثٌ ممكنٌ، يقبل الوجود والعدم، فمعلومٌ أنَّ هذا موجودٌ وهذا موجودٌ، ولا يلزم من اتِّفاقهما[٣] في مُسمَّىٰ «الوجود» أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا،

= كما أنَّ العلم بأنَّ العشرة ضعف الخمسة: ليس موقوفًا علىٰ العلم بأنَّ كلَّ عددٍ له نِصفيَّةٌ فهو ضعف نِصفِيِّه.

وعلىٰ هذا جاء قوله: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ٣٥﴾ [الطور: ٣٥]، قال جبير بن مطعم: «لمَّا سمعتها أحسست بفؤادي قد تصدَّع»، وهو استفهام إنكارٍ، يقول: أوجدوا من غير مُبدِعٍ؟ فهم يعلمون أنهم لم يكونوا من غير مُكوِّنٍ ويعلمون أنهم لم يُكَوِّنوا نفوسهم، وعِلْمُهم بحكم أنفسهم معلومٌ بالفطرة بنفسه لا يحتاج أن يُستَدل عليه بأنَّ: (كلَّ كائنٍ مُحدَثٍ) أو: (كُلَّ مُمكِنٍ لا يوجد بنفسه ولا يوجد من غير موجِدٍ)، وإن كانت هذه القضيَّة العامَّة النَّوعية صادقةً؛ لكنَّ العلم بتلك المعيَّنة الخاصَّة؛ إن لم يكن سابقًا لها فليس متأخرًا عنها؛ ولا دونها في الجلاء، وقد بسطتُ هذا المعنىٰ في غير هذا الموضع؛ وذكرتُ دعوة الأنبياء ﷺ أنَّه جاء بالطَّريق الفطريَّة كقولهم: ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠]؟ وقول موسىٰ: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الشعراء: ٢٤]، وقوله في القرآن: ﴿ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ٢١ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾ [البقرة: ٢١-٢٢]، بيَّن أنَّ نفس هذه الذَّوَات آيةٌ لله؛ كما أشرنا إليه أولًا من غير حاجةٍ إلىٰ ذينك المقامين؛ ولمَّا وبَّخهم بين حاجتهم إلىٰ الخالق بنفوسهم؛ من غير أن تحتاج إلىٰ مقدِّمةٍ كُلِّيَّةٍ: هم فيها وسائر أفرادها سواء؛ بل هم أوضح. وهذا المعنىٰ قرَّرْته مبسوطًا في غير هذا...».

وينظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٧/ ٢١٩-٢٢٤).

(١) (الأصل، ش): «الخالق»، والمثبت من بقية النسخ.

(٢) (ش): «وإذا كان من المعلوم معلومًا بالضَّرورة».

(٣) (مح، د، ت): «فلا يلزم من اتفاقهما»، (ش): «ولا يلزم من اتِّفاقهم».

Scanned with CamScanner

بل وجود هذا[١] يخصُّه ووجود هذا يخصُّه، واتِّفاقهما في اسمٍ عامٍّ لا[٢] يقتضي تماثُلَهما في مُسمَّىٰ ذلك الاسم عند الاضافة والتَّقييد والتَّخصيص[٣] ولا في غيره، فلا يقول عاقلٌ إذا قيل[٤]: إنَّ العرشَ شيءٌ موجودٌ وإنَّ البعوضَ شيءٌ موجودٌ أنَّ هذا مثل هذا[٥] لاتِّفاقهما في مُسمَّىٰ «الشَّيء» و«الوجود»، لأنَّه ليس في الخارج شيءٌ موجودٌ غيرُهما يشتركان فيه[٦]، بل الذِّهن يأخذ معنىٰ مشتركًا كلِّيًّا هو مُسمَّىٰ الاسم المُطلق[٧]، وإذا قيل[٨]: هذا موجودٌ وهذا موجودٌ،

(١) ليست في (م).

(٢) ليست في (ب).

(٣) (م): «عند الإضافة والتَّخصيص والتَّقييد».

(٤) «إذا قيل» ليست في (ز)، ووقع في الأصل: «إذا قيل له»، والمثبت من البقية.

(٥) (م): «أنَّ وجود هذا مثل وجود هذا».

(٦) أي لا يوجد شيءٌ في الخارج يشتركان فيه سوىٰ مسمَّىٰ الشَّيء والوجود، فالبعوضة شيءٌ موجودٌ والعرش شيءٌ موجودٌ، فاتَّفقا في أصل هذين الأمرين، ولا يشتركان فيما عدا ذلك ككيفية الوجود أو في ذاتٍ واحدة ونحوِ هذا.

(٧) (ز): «للاسم المطلق»، فإذا قلنا: سمع الخالق وسمع المخلوق، أخذ الذِّهن من هذا: (المعنىٰ العامَّ للسَّمع)، وهو: (إدراك الأصوات)، وهو مُسمَّىٰ الاسم المطلق، فأثبته مشتركًا لكليهما، ثُمَّ لكلٍّ منهما من المعنىٰ العام ما يخصُّه ويليق به، وهذا هو ما يُسمَّىٰ بالاشتراك التَّواطئي.

والاشتراك علىٰ قسمين:

الأوَّل: الاشتراك اللفظي، وهو: الاشتراك في مُجرَّد اللفظ دون المعنىٰ، كالعين مثلًا، تطلق علىٰ الجاسوس وعلىٰ العين الباصرة وعلىٰ العين الجارية والمعنىٰ مختلفٌ البتَّة.

الثَّاني: الاشتراك التَّواطئي، وهو: الاشتراك في اللفظ والمعنىٰ، سواءً تفاوت المعنىٰ أو تساوىٰ، والمستعمل في هذا الباب هو الاشتراك التواطئي في أصل المعنىٰ مع التَّفاوت، ويُسمُّونه: (المُشكِّك)، فنثبت لله السَّمع وللمخلوقات السَّمع من قبيل المشترك التَّوَاطئي: في أصل المعنىٰ للاسم الكلِّي قبل الإضافة، مع التفاوت بين حقيقة الصفات وكمالها كالتفاوت بين الذاتين.

ينظر: «الجواب الصَّحيح» (٣/ ٢٩٥)، (٤/ ٤٢٥-٤٢٦)، «درء تعارض العقل والنَّقل» (٥/ ٣٢٥)، «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٧٧)، (٥/ ٢١٠، ٣٣١-٣٣٢)، (٩/ ١٤٧).

(٨) (ز): «وإذا مثل!».

فوجود كلٍّ(١) منهما يخصُّه لا يَشرَكُه فيه(٢) غيره، مع أنَّ الاسم حقيقةٌ في كلٍّ منهما.

[أسماء الله وصفاته مختصة به وإن اتفقت مع ما لغيره عند الإطلاق]

ولهذا سمَّىٰ الله نفسه بأسماء وسمَّىٰ صفاتِهِ بأسماء، وكانت تلك الأسماءُ مختصَّةً به إذا أُضيفتْ إليه لا يَشْرَكُه فيها(٣) غيرُه، وسمَّىٰ بعض مخلوقاته بأسماء مختصَّةٍ بهم مضافةٍ إليهم توافق تلك الأسماءَ إذا قُطعَتْ عن الإضافة والتَّخصيص(٤)، ولم يلزم من اتِّفاق الاسمين وتماثل مسمَّاهما واتِّحاده عند الإطلاق(٥) والتَّجريد عن الإضافة والتَّخصيص اتِّفاقُهما(٦)، ولا تماثل المسمَّىٰ عند الإضافة والتَّخصيص، فضلًا عن أن يتَّحد(٧) مُسَمَّاهما عند الإضافة والتَّخصيص(٨).

فقد سمَّىٰ الله نفسه حيًّا، فقال: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وسمَّىٰ بعض عباده حيًّا، فقال: ﴿ يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَيُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ ﴾ [الروم: ١٩]، وليس هذا الحيُّ مثلَ هذا الحيِّ، لأنَّ قوله: ﴿ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ﴾ اسمٌ لله

(١) (ز): «فوجود كلٍّ واحدٍ».
(٢) الأصل: «في»، (ن، ت): «فيه شيءٌ»، والمثبت من بقية النسخ.
(٣) (د): «فيه».
(٤) (ب): «إذا قُطعَت الإضافة عن التَّخصيص»، ووقع في (مح، د): «ولم يلزم عند...».
(٥) (ب): «أو اتِّحاده علىٰ الإطلاق»، (ز): «أو اتِّحاده عند الإطلاق»، ووقع في (ش): «والتجريد عند...».
(٦) (ر، ز): «لا اتِّفاقهما»، (م): «من اتِّفاقهما»، ووقع في الأصل: «ولا يماثل»، والمثبت من بقية النسخ
(٧) (ش): «فضلًا أن يتحد»، (ت): «فضلًا عن أن يتخذ».
(٨) خلاصة هذا أنَّ صفة السَّمع مثلًا بدون إضافةٍ يشترك في الاتِّصاف بها الخالق والمخلوق، فيقال: سمع الخالق وسمع المخلوق، ولا يلزم من هذا أنَّ يتماثل السَّمعان فضلًا عن أن يتَّحدا فيصيران سمعًا واحدًا؛ ولا أن تتماثل الذاتان الموصوفتان بالسمع، فضلًا عن أن يصيرَا ذاتًا واحدةً.

مختَصٌّ به(١)، وقوله: ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ ﴾ اسمٌ للحيِّ المخلوق مختَصٌّ به(٢)، وإنَّما يتَّفقان إذا أُطلِقا وجُرِّدا عن التَّخصيص، ولكنْ ليس للمطلق(٣) مسمًّىٰ موجودٌ في الخارج، ولكنَّ العقل(٤) يفهَم من المطلق قدرًا مشتركًا بين المسمَّيين، وعند الاخْتصاص يُقيَّد ذلك بما يتميَّز به الخالق عن المخلوق، والمخلوق عن الخالق.

ولا بدَّ مِن هذا في جميع أسماء الله وصفاته، يُفهَم منها ما دلَّ عليه الاسْم بالمواطأة والاتِّفاق، وما دلَّ عليه بالإضافة والاخْتصاص(٥) المانعة من مشاركة المخلوق للخالق في شيءٍ من خصائصه ﷻ.

وكذلك(٦) سمَّىٰ الله نفسَه عليمًا حليمًا، وسمَّىٰ بعض عباده عليمًا، فقال(٧): ﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ ﴿٢٨﴾﴾ [الذاريات: ٢٨] يعني إسحاق، وسمَّىٰ آخر حليمًا، فقال: ﴿ فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ ﴿١٠١﴾﴾ [الصافات: ١٠١]، يعني: إسماعيل، وليس العليم كالعليم، ولا الحليم كالحليم.

وسمَّىٰ نفسه سميعًا بصيرًا، فقال: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا

---

(١) (الأصل): «لأنَّ قوله: ﴿ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ اسمٌ الله مختصٌّ به»، (ت): «لأنَّ ﴿ٱلْحَىَّ﴾ اسمٌ مختصٌّ به»، (ر، م): «لأنَّ قوله: ﴿ٱلْحَىُّ﴾ اسمٌ لله مختصٌّ به»، (مح، د): «لأنَّ قوله: ﴿ٱلْحَىُّ﴾ اسمٌ مختصٌّ به»، (ز): «لأنَّ قوله: ﴿ٱلْحَىُّ﴾ اسمٌ لله تعالىٰ يختصُّ به»، (ن): «لأنَّ قوله: ﴿ٱلْحَىُّ﴾ اسمُ الله مختصٌّ به»، والمثبت من (ب).

(٢) (ز): «يختصُّ به».

(٣) (ش): «المطلق».

(٤) (ز): «وإنَّما الفعل».

(٥) يدلُّ بالمواطئة والاتِّفاق علىٰ أصل المعنىٰ، وبالإضافة والاختصاص علىٰ حقيقة المعنىٰ وكماله.

(٦) (ر، ش): «ولذلك».

(٧) من هنا إلىٰ قوله: «حليمًا» سقط من الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ، وقوله: «يعني إسحاق» سقط من (ن)، ووقع في (ب): «وسمىٰ الآخر حليمًا».

﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾﴾ [النساء: ٥٨] وسمَّىٰ بعض خلقه[١] سميعًا بصيرًا فقال: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٢﴾﴾ [الإنسان: ٢]، وليس السَّميع كالسَّميع، ولا البصير كالبصير[٢]، وسمَّىٰ نفسه بالرَّءوف الرَّحيم، فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٣﴾﴾ [البقرة: ١٤٣]، وسمَّىٰ بعض عباده[٣] بالرَّءوف الرَّحيم، فقال: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾ [التوبة: ١٢٨]، وليس الرَّءوف كالرَّءوف، ولا الرَّحيم كالرَّحيم.

وسمَّىٰ نفسه بالمَلِك، فقال: ﴿ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ﴾ [الحشر:٢٣]، وسمَّىٰ بعض عباده بالمَلِك، فقال: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴿٧٩﴾﴾ [الكهف: ٧٩]، ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِى بِهِۦ﴾ [يوسف: ٥٠]، وليس المَلِك كالمَلِك، وسمَّىٰ نفسه بالمؤمن، فقال: ﴿ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ﴾ [الحشر: ٢٣]، وسمَّىٰ بعض عباده بالمؤمن، فقال: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا ۚ لَّا يَسْتَوُۥنَ ﴿١٨﴾﴾ [السجدة: ١٨]، وليس المؤمن كالمؤمن.

وسمَّىٰ نفسه بالعزيز، فقال: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ﴾ [الحشر: ٢٣]، وسمَّىٰ بعض عباده بالعزيز، فقال: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١]، وليس العزيز كالعزيز.

وسمَّىٰ نفسه الجبَّار[٤] المتكبِّر، وسمىٰ بعض خلقه بالجبَّار المتكبِّر، فقال:

(١) (ب، ر، ش، م): «عباده».

(٢) (ن): «وليس السمع كالسمع ولا البصر كالبصر».

(٣) (ز): «وسمىٰ رسوله».

(٤) (ب): «بالجبَّار».

﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴿٣٥﴾﴾ [غافر: ٣٥]، وليس الجبَّار كالجبَّار، ولا المتكبِّر كالمتكبر[١]. ونظائر هذا متعدِّدَةٌ.

وكذلك سمَّىٰ صفاته بأسماء، وسمَّىٰ صفات عباده بنظير ذلك، فقال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦][٢]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿٥٨﴾﴾ [الذاريات: ٥٨]، وقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥].

وسمَّىٰ صفة المخلوق علمًا وقوَّةً، فقال: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾﴾ [الإسراء: ٨٥]، وقال[٣]: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾﴾ [يوسف: ٧٦]، وقال: ﴿فَرِحُوا۟ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾ [غافر: ٨٣]، وقال: ﴿۞ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ [الروم: ٥٤]، وقال: ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ﴾ [هود: ٥٢]، وقال: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْي۟دٍ﴾ [الذاريات: ٤٧]، أي: بقوَّةٍ[٤]، وقال تعالىٰ: ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلْأَيْدِ﴾ [ص: ١٧]، أي[٥]: ذا القُوَّة، وليس العلم كالعلم، ولا القوَّة كالقوَّة.

وكذلك وصف نفسه بالمشيئة[٦]، ووصف عبده بالمشيئة، فقال: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ

(١) (ر): «والمتكبر كالمتكبر».
(٢) (ن، ت، م): «وقال: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾».
(٣) (ر، ش): «فقال».
(٤) (ز): «أي: معنىٰ بقوَّةٍ»، والأيد: مِن آد يئيد أيدًا، فهو مصدرٌ للفعل، لا جمعًا لليد، فإنَّ جمعها أيدي، وأيادي، ومنه قوله تعالىٰ لعيسىٰ ﷺ: ﴿إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾ [المائدة: ١١٠]، أي: قوَّيْتك. ينظر: «المصباح المُنير» (١/ ٣٢)، «لسان العرب» (٣/ ٧٦)، «القاموس المحيط» (٢٦٦).
(٥) ليست في (د).
(٦) ليست في (ن، ت)، ووقع في (ر، م): «ووصف نفسه» فقط.

أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٨-٢٩]، وقال: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا ﴿٢٩﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾﴾ [الإنسان: ٢٩-٣٠].

وكذلك وصف نفسه بالإرادة، وعبده[١] بالإرادة، فقال: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٦٧﴾﴾ [الأنفال: ٦٧].

ووصف نفسه بالمحبَّة، وعبده[٢] بالمحبَّة، فقال: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]، وقال: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

ووصف نفسه بالرِّضا، ووصف عبده بالرِّضا، فقال[٣]: ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩]، ومعلومٌ أنَّ مشيئة الله ليست مثل مشيئة العبد[٤]، ولا إرادته مثل إرادته، ولا محبَّته مثل محبَّته، ولا رضاه مثل رضاه.

وكذلك وصف نفسه بأنَّه يمقت الكفَّار، ووصفهم بالمَقْت[٥]، فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ ﴿١٠﴾﴾ [غافر: ١٠]، وليس المَقْت مثل المَقْت.

وهكذا وصف نفسه بالمكر والكيد، كما وصف عبده بذلك[٦]، فقال:

(١) (ت، ز): «ووصف عبده».
(٢) (ب، ن، ت، مح، د، ز، هامش ش): «ووصف عبده».
(٣) (د): «وقال».
(٤) في (ن): «ليست مثل مشيئته».
(٥) سقطت من الأصل، وأثبتت من بقية النسخ.
(٦) سقطت من الأصل، وأثبتت من بقية النسخ.

﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال: ٣٠]، وقال: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا ﴿١٦﴾﴾ [الطارق: ١٥-١٦]، وليس المَكْر كالمَكْر، ولا الكَيد كالكَيد.

ووصف نفسه بالعمل، فقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا فَهُمْ لَهَا مَـٰلِكُونَ ﴿٧١﴾﴾ [يس: ٧١]، ووصف عبده بالعمل، فقال[1]: ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٧﴾﴾ [السجدة: ١٧]، وليس العمل كالعمل.

ووصف نفسه بالمناداة والمناجاة في قوله[2]: ﴿وَنَـٰدَيْنَـٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَـٰهُ نَجِيًّا ﴿٥٢﴾﴾ [مريم: ٥٢]، وقوله: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ﴾ [القصص: ٦٢]، وقوله: ﴿وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ﴾ [الأعراف: ٢٢]، ووصف عباده بالمناداة والمناجاة، فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٤﴾﴾ [الحجرات: ٤]، وقال: ﴿إِذَا نَـٰجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المجادلة: ١٢]، وقال: ﴿إِذَا تَنَـٰجَيْتُمْ فَلَا تَتَنَـٰجَوْا۟ بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ [المجادلة: ٩]، وليس المناداة كالمناداة، ولا المناجاة كالمناجاة.

ووصف نفسه بالتَّكليم في قوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾ [النساء: ١٦٤]، وقوله: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَـٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وقوله: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ووصف عبده بالتَّكليم[3] في مثل قوله: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِى بِهِۦٓ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِى فَلَمَّا كَلَّمَهُۥ قَالَ إِنَّكَ ٱلْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ ﴿٥٤﴾﴾ [يوسف: ٥٤][4].

---

(١) (مح، د): «كقوله».
(٢) (ر، م): «فقال».
(٣) (ب): «بالكلام»، ووقع في (م): «في قوله».
(٤) زاد في (ز): «وليس التكليم كالتكليم».

ووصف نفسه بالتَّنبئة، ووصف بعض الخلق بالتَّنبئة، فقال: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا قَالَ نَبَّأَنِىَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ۝٣﴾ [التحريم: ٣]، وليس الإنباء كالإنباء.

ووصف نفسه بالتَّعليم[1]، فقال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ۝٤﴾ [الرحمن: ١-٤]، ووصف عبده بالتَّعليم، فقال[2]: ﴿تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٤]، و[3]﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، وليس التَّعليم كالتَّعليم[4].

ووصف[5] نفسه بالغضب، فقال[6]: ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ﴾ [الفتح: ٦]، ووصف عبده بالغضب في قوله: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا﴾ [الأعراف: ١٥٠]، وليس الغضب كالغضب.

ووصف نفسه بأنَّه استوىٰ علىٰ عرشه[7]، فذكر في سبعة مواضع في[8] كتابه أنَّه استوىٰ علىٰ العرش[9]، ووصف بعض

(١) زاد في بقية النسخ: «ووصف عبده بالتَّعليم»، وهي في الأصل كما هو مثبتٌ في المتن.

(٢) (ب): «ووصف قال»، (ر، ش، ن، ت، ز، م، مح، د): «وقال».

(٣) ليست في (ن)، وفي (ب، ز، م، مح، د): «وقال».

(٤) سقطت من (ت).

(٥) (ر، م، مح، د): «وهكذا وصف».

(٦) من هنا إلىٰ قوله: «بالغضب» سقط من (ت)، ووقع في (ب): «... ووصف عباده».

(٧) (ب، ز): «غيره»، ووقع في (ر): «وذكر».

(٨) (الأصل، ش، ت): «سبع مواضع في كتابه»، (ر، ن، م): «سبع مواضع من كتابه»، (مح، د): «سبع آيات من كتابه»، والمثبت من (ب، ز).

(٩) «علىٰ العرش» ليس في (ن)، والسبعة المواضع هي قوله تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ =

خلقه(١) بالاستواء على غيره، في مثل(٢) قوله: ﴿ لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ﴾ [الزخرف: ١٣]، وقوله: ﴿ فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ ﴾ [المؤمنون: ٢٨]، وقوله: ﴿ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ ﴾ [هود: ٤٤]، وليس الاستواء كالاستواء.

ووصف نفسه ببسط اليدين، فقال: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ ﴾ [المائدة: ٦٤]، ووصف بعض خلقه ببسط اليدِ(٣)، في قوله: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ ﴾ [الإسراء: ٢٩]، وليس اليد كاليد، ولا البسط كالبسط، وإذا كان المراد بالبسط الإعطاء والجود فليس إعطاء الله كإعطاء خلقه، ولا جوده كجودهم، ونظائر هذا كثيرةٌ.

[نتيجة ما تقدم]

فلا بدَّ من إثباتِ ما أثبته اللهُ لنفسه، ونفيِ مماثلته لخلقه(٤)، فمن قال: ليس لله علمٌ ولا قوَّةٌ ولا رحمةٌ(٥) ولا كلامٌ، ولا يُحِبُّ ولا يَرْضَىٰ، ولا نادىٰ ولا ناجىٰ(٦)، ولا استوىٰ = كان معطِّلًا، جاحدًا، ممثِّلًا له(٧) بالمعدومات والجمادات(٨).

= [طه:٥]، وقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ في: الأعراف (٥٤)، يونس (٣)، الرَّعد (٢)، الفرقان (٥٩)، السَّجدة (٤)، الحديد (٤).

(١) (ر): «ووصف بعض خلقه أنه استوىٰ»، (ن، ت): «ووصف بعض عباده بالاستواء».

(٢) ليست في (ن، ت).

(٣) (ن): «ببعض اليد».

(٤) (ر، م): «بخلقه».

(٥) (ن، ت): «علم ولا رحمة ولا قوة».

(٦) (ش): «ولا ينادي ولا يناجي».

(٧) (ر، ش، ن، ت، م): «لله».

(٨) (مح، د): «والجامدات»، وأشار في هامش (مح) إلىٰ المثبت في نسخةٍ أخرىٰ.

ومن قال: علمُه كعلمي، أو قوَّتُه كقوَّتي، أو حبُّه كحبِّي، أو رضاه كرضاي[١]، أو[٢] يده كيدي، أو استواءه كاستوائي = كان مشبِّهًا، ممثِّلًا لله بالحيوانات[٣]، بل لا بدَّ من إثباتٍ بلا تمثيلٍ، وتنزيهٍ بلا تعطيلٍ[٤].

[الأصول والأمثلة والقواعد لبيان مذهب السلف ومناقشة مخالفيهم]

ويتبيَّن[٥] هذا بأصْلين شريفين، ومَثَلَيْن[٦] مضروبين -ولله المثل الأعلىٰ، وبخاتمةٍ جامعةٍ.

فصــلٌ:

فأمَّا الأَصْلان:

[الأصل الأول: القول في بعض الصِّفَات كالقول في بعض]

فأحدهما[٧]، أن يُقال: القول في بعض الصِّفَات كالقول في بعضٍ[٨].

---

(١) بقية النسخ: «ومن قال: علمٌ كعلمي، أو قوَّة كقوَّتي، أو حبٌّ كحبِّي، أو رضًا كرضاي»، ووقع في (ن، ت، ر، م): «له علمٌ كعلمي».

(٢) سقطت من (ش)، ووقع في (ب): «أو يدان كيدي، أو استواء كاستوائي»، (ن، ت): «أو يد كيدي، أو استواء كاستوائي»، (ر، م، ز، مح، د): «أو يدان كيداي، أو استواء كاستوائي».

(٣) في (ن): «ممثلًا بالحيوانات».

(٤) والممثِّل يعبد صَنَمًا، والمُعَطِّل يعبد عدمًا، كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٥/ ١٩٦)، (٦/ ٥١٥).

(٥) (ش، ز): «وتبيين».

(٦) (ب، ن، ت، مح، د): «وبمثلين».

(٧) (ز): «أحدهما».

(٨) هذا الأصل يُردُّ به علىٰ الأشاعرة ونحوهم ممَّن أثبت بعض الصِّفات ونفىٰ بقيتها، وقد يُردُّ به علىٰ منكري الصِّفات بالكُلِّية كالمعتزلة والجهميَّة؛ لأنَّهم -ولا بدَّ- سيثبتون لله صفةً كالوجود ونحوها، فيقال لهم: القول فيما نفوه، كالقول فيما أثبتوه.

[مناقشة من يثبت الصِّفَات السبع دون غيرها]

فإن كان المخاطَب ممَّن يقرُّ بأنَّ[(١)] الله حيٌّ بحياةٍ، عليمٌ بعلمٍ، قديرٌ بقدرةٍ، سميعٌ بسمعٍ، بصيرٌ ببصرٍ، متكلِّمٌ بكلامٍ، مريدٌ[(٢)] بإرادةٍ، ويجعل ذلك كلَّه[(٣)] حقيقةً، وينازع في محبَّته ورضاه وغضبه وكراهيته[(٤)]، فيجعل ذلك مجازًا، ويفسِّره إمَّا بالإرادة[(٥)]، وإمَّا ببعض المخلوقات من النِّعَم والعقوبات[(٦)].

قيل له[(٧)]: لا فرق بين ما أثبتَّه وبين ما نفيتَهُ[(٨)]، بل القول في أحدهما كالقول في الآخر.

فإن قلتَ: إنَّ إرادته مثل إرادة المخلوقين، فكذلك[(٩)] محبَّتُه ورضاه وغضبُه،

= **وينظر في هذا الأصل المراجع التَّالية**: «مجموع الفتاوىٰ» (٦/ ٤٥-٤٧، ٧٥)، (١٣/ ١٦٥)، «عقيدة الحافظ تقي الدِّين المقدسي» (٥٠)، «قطف الجني الدَّاني شرح مُقدِّمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني» (٢٦)، «الصِّفات الإلهية» (٣٠١)، «مجموع فتاوىٰ ورسائل العثيمين» (٤/ ٤٢)، (٨/ ٤٠٤)، «تصحيح المفاهيم في جوانب العقيدة» (١٠٣).

(١) (م): «أن»، (ن): «بأنه»، وفي (مح، د): «يقول بأن الله»، وأشار في هامش (مح) إلىٰ المثبت في نسخة.

(٢) (ز): «ومريد».

(٣) ليست في (ن).

(٤) (ب، ر، ن، ت، ز، م، مح، د): «وكراهته».

(٥) الأشاعرة ونحوُهم يُفَسِّرون صفة المحبَّة والرِّضىٰ والغضبِ ونحوِ ذلك بإرادةِ الإثابة أو المعاقبة؛ لأنهم يثبتون لله إرادةً قديمةً تعلَّقتْ بجميع الحوادث، وأمَّا المعتزلة فيفسِّرُونها بنفس الثَّواب؛ لأنَّهم لا يثبتون الإرادة صفةً لله ﷻ.

ينظر: «شرح العقيدة الأصبهانيَّة» (٤١-٤٣)، «قاعدة في المحبَّة» (٥١)، «درء تعارض العقل والنَّقل» (١/ ٣٢٩-٣٣٠)، «مجموعة الرَّسائل والمسائل» (٥/ ٣٢)، «النُّبوات» (١/ ٣٥٨).

(٦) (ن): «والمعقولات».

(٧) (ر، م): «فيقال له».

(٨) (ب، ر، ن، ت، ز، م، مح، د) قدَّم النَّفي علىٰ الإثبات.

(٩) (الأصل، ن): «وكذلك»، والمثبت من البقية.

وهذا هو التَّمثيل.

وإن قلتَ: له[١] إرادةٌ تليق به، كما أنَّ للمخلوق إرادةً تليق به.

قيل لك[٢]: وكذلك له محبَّةٌ تليق به، وللمخلوق محبَّةٌ تليق به، وله[٣] رضًا وغضبٌ يليقُ به، وللمخلوق رضًا وغضبٌ يليقُ به.

وإن قال[٤]: الغضب غليان دمِ القلب لطلب الانتقام[٥].

قيل له[٦]: والإرادة ميل النَّفْس إلىٰ جلْبِ منفعةٍ أو دفعِ مضرَّةٍ.

فإن قلتَ[٧]: هذه إرادة المخلوق.

قيل لك[٨]: وهذا غضب المخلوق، وكذلك يُلزم بالقول[٩] في كلامه وسمعه وبصره وعلمه وقدرته[١٠]، إن نفىٰ عن[١١] الغضب والمَحبَّة والرِّضَا

(١) (ن، ت، م): «وإن قلت: إنَّ له»، و«قلت» كتب فوقها في الأصل: «قال».

(٢) بقية النسخ: «له».

(٣) (ت): «ولله»، ومن هنا إلىٰ نهاية الفقرة سقط من (ن).

(٤) في (ر): «قلت».

(٥) قال ﷺ كما في «مجموعة الرَّسائل والمسائل» (٥/ ٦٨): «وأمَّا قول القائل: الغضب غليان دم القلب بطلب الانتقام: فليس بصحيحٍ في حقِّنا، بل الغضب قد يكون لدفع المنافي قبل وجوده، فلا يكون هناك انتقامٌ أصلًا.
وأيضًا: فغليان دم القلب يقارنه الغضب ليس أنَّ مُجرَّد الغضب هو غليان دم القلب».

(٦) (ر): «فيقال لك»، (م): «فيقال له».

(٧) كتب فوقها في الأصل: «قال»، بمعنىٰ جواز الكلمتين علىٰ الخطاب أو الغيبة.

(٨) كتب في هامش الأصل: «له»، علىٰ تجويز إحدىٰ الكلمتين التي في: «فإنَّ قلت».

(٩) (ن، ز): «يَلزم القولُ».

(١٠) أي: يقال له في بقية السَّبع كما قيل له في الإرادة.

(١١) ليست في (ت، مح، د)، وفي (ن): «عنه»، وفي هامش الأصل: «فإن نفيت عنه».

ونحو ذلك ما[١] هو من خصائص المخلوقين، فهذا منتفٍ عن السَّمع والبصر والكلام وجميع الصِّفَات[٢].

وإن قال: إنَّه لا حقيقة لهذا[٣] إلَّا ما يختصُّ بالمخلوقين فيجب نفيُه[٤] عنه.

قيل له: وهكذا السَّمع والبصر والكلام والعلم والقدرة[٥].

فهذا المفرِّق[٦] بين بعض الصِّفَات وبعضٍ، يُقال[٧] له فيما نفاه كما يقوله هو لمنازعه فيما أثْبَتَهُ، فإذا قال له[٨] المعتزليُّ: ليس له إرادةٌ ولا كلامٌ قائمٌ به، لأنَّ هذه الصِّفَاتِ لا تقوم إلَّا بالمخلوقات، فإنَّه[٩] يُبيِّن للمعتزليِّ أنَّ هذه الصِّفَات يتَّصف بها القديم، ولا تكون كصفات المُحدَثات، فهكذا يقول له المثبتون لسائر[١٠] الصِّفَات من المحبَّة والرِّضا ونحو ذلك[١١].

---

(١) (الأصل، ش، ن، مح، د): «ممَّا»، والمثبت من بقية النسخ.

(٢) معنىٰ هذا أنَّ الأشعري عليه أن يثبت الصفات التي نفاها، وينفي عنها ما هو من خصائص المخلوقين، فإن فعل ذلك صحَّ له إثباته للسبع، وإن لم يفعل ذلك لزمه في السبع ما ألزم به نفسه فيما سوىٰ السبع.

(٣) أي: لما سوىٰ السَّبع، كالغضب والمحبة والرِّضىٰ ونحو ذلك، والمراد بذلك الأشعري كما سبق.

(٤) رطوبة في (ب).

(٥) وهذا علىٰ سبيل الإلزام للأشعري فيما نفاه بما أثبته.

(٦) في (ن): «الفرق».

(٧) (ز): «ويُقَال...»، (ن): «ما يقال له فيما نفاه عنه».

(٨) ليست في (ر، ن، م، مح)، ووقع في (د): «فإن قال المعتزلي».

(٩) أي: الأشعري.

(١٠) (ن): «فكذا نقول له كسائر».

(١١) فما كان جوابًا للأشعري علىٰ المعتزلي في سبعه، فهو جوابٌ لأهل السنة علىٰ الأشعري في بقية الصِّفَات، **وينظر نحو هذه المناظرة في** «مجموع الفتاوىٰ» (٥/ ٣٥٢-٣٥٣)، (٦/ ٤٤، وما بعدها)، (١٣/ ١٦٤، وما بعدها)، «شرح العقيدة الأصبهانيَّة» (٣٦-٣٨)، «جامع المسائل» [عزير شمس] (٣/ ١٧٤، وما بعدها)، «الصواعق المرسلة» (١/ ٢٢٢).

[الاحتجاج بإثبات العقل لهذه الصِّفات]

فإن قال[١]: تلك الصِّفَات أثبتها بالعقل، لأنَّ الفعل[٢] الحادثَ دلَّ على القدرة، والتَّخصيص دلَّ على الإرادة[٣]، والإحكام دلَّ على العلم[٤]، وهذه الصِّفَات مستلزمةٌ للحياة[٥]، والحيُّ لا يخلو عن السَّمع والبصر والكلام أو ضدِّ ذلك[٦].

[الجواب عنه]

قال له سائر أهل الإثبات:

لك جوابان:

أحدهما: أن يقال: «عدم الدَّليل المعيَّن لا يستلزم عدمَ المدلول المعيَّن»[٧]، فهبْ أنَّ ما سلكته[٨] من الدَّليل العقليِّ لا يُثبت ذلك فإنَّه لا ينفيه، فليس[٩] لك أن

---

(١) الأصل: «فإن قال المعتزلي»، وهو غلطٌ؛ لأنَّ الكلام هنا للأشعريِّ.

(٢) (ن، ت): «العقل»، و«الحادث» ليست في (مح، د)، **والفعل الحادث**: كإنزال المطر -مثلًا- بعد أنْ لم يكن؛ يدلُّ على قدرة الله على ذلك.

(٣) فإيجاد بني آدم -مثلًا- في صورةٍ مخصوصةٍ يدلُّ على إرادة الله ﷻ لذلك.

(٤) (ر، ش، ن، ت، م): «والإحكام دلَّت على العلم».

(٥) (ن): «المستلزمة للحياة».

(٦) (ز): «هو! ضدُّ ذلك».

(٧) أي أنَّ عدم وجود الدليل العقلي على ما عدا السبع لا يستلزم عدم وجودها، فقد تدل عليها أدلةٌ أخرى، كالسمع مثلًا، فالعقل ليس كل الدليل، حتى يستلزم انتفاؤه انتفاء المدلول.

وينظر في استعمال شيخ الإسلام لهذا الضَّابط في الصِّفات وغيرها: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٤٦، ٥٠)، (٧/ ٥٧١)، «درء تعارض العقل والنَّقل» (٤/ ٥٩)، (٥/ ٢٦٩، ٣٨٨)، «الجواب الصَّحيح» (٤/ ٤٦٠)، «الصَّفدية» (١/ ١٨٠)، «الفتاوى الكبرى» (٦/ ٥٣٣، ٦٢٤).

(٨) (م): «سلكت».

(٩) (ر، ز، ن، م، مح، د): «وليس».

تنفيه بغير دليلٍ؛ لأنَّ النَّافي عليه الدَّليل كما علىٰ المُثبِت، والسَّمعُ قد دلَّ عليه[١]، ولم يعارض ذلك معارضٌ عقليٌّ ولا سمعيٌّ، فيجب إثبات ما أثبته الدَّليل السَّالم عن المعارض المقاوِم[٢].

الثَّاني: أن يُقال: يمكن إثبات هذه الصِّفَات بنظير ما أثبت به[٣] تلك من العقليّات، فيقال: نفعُ العباد بالإحسان إليهم يدلُّ علىٰ الرَّحمة، كدلالة التَّخْصيص علىٰ المشيئة، وإكرامُ الطَّائعين يدلُّ علىٰ محبَّتهم، وعقابُ الكُفَّار[٤] يدلُّ علىٰ بغضهم، كما قد[٥] ثبت بالشَّهادة والخبر من إكرام أوليائه وعقاب أعدائه، والغاياتُ الموجودة[٦] في مفعولاته ومأموراته -وهي ما تنتهي[٧] إليه مفعولاته ومأموراته من العواقب الحميدة- تدلُّ علىٰ حكمته البالغة كما يدلُّ التَّخصيص علىٰ المشيئة أو أولىٰ؛ لقوة[٨] العلَّة الغائيَّة[٩].

(١) أي: علىٰ إثبات ما عدا السَّبع.

(٢) وقال كما في «مجموع الفتاوىٰ» (١٣/ ٢٩٩-٣٠٠): «والسَّمع دليلٌ مستقلٌّ بنفسه، بل الطمأنينة إليه في هذه المضايق أعظم، ودلالته أتمُّ، فلأيِّ شيءٍ نفيت مدلوله أو توقَّفتَ وأعدتَّ هذه الصِّفات كُلَّها إلىٰ الإرادة».

(٣) ليست في (ر، ت)، ووقع في (ن): «بنظير ما أثبته من العقليات».

(٤) (ر، م): «الكافرين».

(٥) ليست في (ز، م، مح، د).

(٦) (م): «المحمودة».

(٧) (ن): «وهو ما تنتهي»، (مح، د): «وهي ما ينتهي»، (ز): «وهي ما به تنتهي».

(٨) (ب، ش، ت، ز، م): «وأولىٰ، لقوة»، (ن): «وأولىٰ القوَّة»، (مح، د): «أو إلىٰ القوة».

(٩) العلة الفاعليَّة هي ما يكون بها الفعل، والغائيَّة ما يكون لأجلها الفعل، فالعلة الفاعلية لإيجاد الخلق هي: (المشيئة والقدرة)، والعلة الغائية من إيجادهم هي: (العبادة)، وهذه هي الحكمة، فالأشاعرة أثبتوا الفاعلية، ونفوا الغائية؛ زعمًا منهم أنها تستلزم أنْ يفعل الله لِغَرَضٍ، وأهل السُّنَّة والجماعة يثبتون لله حكمةً تليق بجلاله ﷻ. =

ولهذا كان ما[1] في القرآن من بيان ما في مخلوقاته من النِّعم والحِكَم أعظم ممَّا في القرآن من بيان ما فيها من الدَّلالة علىٰ محض المشيئة.

[مناقشة من يثبت الأسماء دون الصِّفَات]

وإن كان المخاطَب ممَّن يُنكر الصِّفَاتِ، ويقرُّ بالأسماء كالمعتزليِّ الذي يقول: إنه حيٌّ عليمٌ قديرٌ، ويُنكِر أن يتَّصف بالحياة والعلم والقدرة[2].

[شبهة التَّجسيم]

قيل له: لا فرق بين إثبات الأسماء وبين إثبات الصِّفَات[3]، فإنَّك إن قلتَ:

= والفلاسفة نفَوا العِلَّة الفاعليَّة؛ زعمًا منهم لقدم العالم، حيث إنَّ الله تعالىٰ - عندهم - موجبٌ بالذَّات لا فاعل بالاختيار والمشيئة؛ لئلَّا يلزم التَّغير والحدوث، وهذا هو التَّعطيل التَّام لفعل الرَّبِّ ﷻ.

ومن الفوارق بين العِلَّة الفاعليَّة والغائيَّة -فيما يتعلَّق بالرَّبِّ- الآتي:

١- العِلَّة الفاعلية لا تستلزم المحبَّة، بخلاف العِلَّة الغائيَّة فهي محبوبةٌ لله ﷻ.

٢- العِلَّة الغائيَّة متقدِّمةٌ علىٰ الفاعلية في التَّصَوُّر، وإنْ تأخَّرت عنها في الوجود.

٣- العِلَّة الغائيَّة هي المقصودة، فهي أعلىٰ وأشرف، بل هي علةٌ فاعليَّةٌ للعلة الفاعليَّة، ولهذا قُدِّمتْ في: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝﴾ [الفاتحة: ٥]، وقوله: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣].

٤- العِلَّة الغائيَّة تستلزم الفاعليَّة، فلا يتحقَّق المقصود من الشَّيءِ إلَّا بفعله.

وأنواع العِلَل عند المتكلِّمين أربعُ علل، ولكن حسبنا ما سبق؛ لاتِّصاله بما في المتن.

ينظر: «درء تعارض العقل والنَّقل» (١/ ٣٣٠)، (٩/ ١١١، ٢٧٨، ٢٨٣)، (١٠/ ٥١)، «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٣٠، ٣٧)، (٥/ ٥١٥)، (٦/ ٣٣٣، ٤٢٣)، (٨/ ٨٣-٨٨)، (١٠/ ١٩٤، ٢٨٤).

(١) ليست في (مح، د)، ومن هنا إلىٰ قوله: «أعظم ممَّا» سقط من (ز).

(٢) (ن، ت) قدَّم القدرة علىٰ العلم.

(٣) (ن): «وإثبات الصفات».

إثبات الحياة والعلم والقدرة يقتضي[١] تشبيهًا أو تجسيمًا، لأنَّا لا نجد في الشَّاهد متَّصفًا بالصِّفَات[٢] إلَّا ما هو جسمٌ.

قيل[٣] لك: ولا نجد في الشَّاهد ما هو مسمًّىٰ أنَّه[٤] حيٌّ عليمٌ قديرٌ إلَّا ما هو جسمٌ، فإن نفيتَ ما نفيتَ لكونك لم تجدْه في الشَّاهد[٥] إلَّا لجسمٍ فانفِ الأسماء، بل وكلَّ شيءٍ[٦] لأنَّك لا تجدُهُ في الشَّاهد إلَّا لجسمٍ.

فكلُّ ما يحتجُّ به من نفىٰ الصِّفَات[٧]، يحتجُّ به نافي الأسماء الحسنىٰ[٨]، فما كان جوابًا لذلك كان جوابًا لمثبتي الصِّفَات.

[مناقشة نفاة الأسماء والصِّفَات]

وإن كان المُخَاطَب من الغلاة -نفاةِ الأسماء والصِّفَات[٩]- وقال: لا أقول هو موجودٌ ولا حيٌّ ولا عليمٌ ولا قادرٌ[١٠]، بل هذه الأسماء لمخلوقاته، أو هي مجازٌ[١١]؛ لأنَّ إثبات ذلك يستلزم التَّشبيه بالموجود الحيِّ العليم.

---

(١) (ن، ز): «تقتضي».

(٢) (ن): «متَّصفًا بصفات»، (ز): «متَّصفًا بهذه الصِّفات».

(٣) كتب فوقها في الأصل: «له».

(٤) ليست في بقية النسخ، و«قدير» ليست في (ز).

(٥) «في الشاهد» مثبتةٌ من بقية النُّسخ، ووقع في (ن، مح، د): «إلا بجسم».

(٦) كالذَّات والوجود.

(٧) كالمعتزلة.

(٨) كالجهميَّة.

(٩) وهؤلاء هم الجهمية، ينظر في نقض مذهبهم: «درء تعارض العقل والنَّقل» (١/ ١٢٨)، (٥/ ٣٢٣)، «النُّبوات» (١/ ٢٦٢)، «مجموع الفتاوىٰ» (٦/ ٤٢).

(١٠) (ب، ر، ن، ز، م، مح، د): «قدير».

(١١) (ر، ت، ز، م، مح، د): «إذ هي مجازٌ»، (ن): «وهي مجاز»، (ش): «أو هي مجازيَّة».

قيل له: وكذلك إذا(١) قلتَ: ليس بموجودٍ ولا حيٍّ ولا عليمٍ ولا قديرٍ، كان ذلك تشبيهًا(٢) بالمعدومات، وذلك أقبحُ من التَّشبيه بالموجودات.

[مناقشة من ينفي النفي والإثبات]

فإن قال: أنا أنفي النَّفي والإثبات(٣).

[امتناع سلب النَّقيضين]

قيل له: فيلزمك التَّشبيهُ بما اجْتمع فيه النَّقيضان من الممتنعات، فإنَّه يمتنع أن يكون الشَّيءُ(٤) موجودًا معدومًا، أو لا(٥) موجودًا ولا معدومًا، ويمتنع أن يوصف باجتماع(٦) الوجود والعدم، [أو الحياة والموت، أو العلم والجهل، أو يوصف بنفي الوجود والعدم](٧)، ونفي الحياة والموت، ونفي العلم والجهل(٨).

---

(١) (ن): «إن».

(٢) (ز): «كان مشبَّهًا».

(٣) وهؤلاء هم القرامطة الباطنية المتفلسفة، ينظر: «درء تعارض العقل والنَّقل» (٦/ ١٥٩)، (٧/ ١١٩)، «بيان تلبيس الجهميَّة» (٤/ ٦٢٨)، (٥/ ١٢٤)، «مجموع الفتاوىٰ» (٥/ ٢٧٤)، (٦/ ٤٢، ٥١٦)، (١٧/ ١٠٦).

(٤) ليست في (ن).

(٥) (ش): «ولا».

(٦) (ب): «ويمتنع أن يوصف ذلك باجتماع»، (م): «ويمتنع أن يكون لوصف ذلك بإجماع» (ن، ر، ت): «ويمتنع أن يكون يوصف ذلك بإجماع»، ومن قوله: «ويمتنع» إلىٰ نهاية الفقرة سقط من (مح، د، ز).

(٧) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، وهو مثبت من (ش، ب)، وفي (ر، ن، م، ت): «والحياة والموت، والعلم والجهل، أو يوصف الوجود والعدم»، ووقع في (ن): «أو الحياة».

(٨) وقال ﵀ في «درء تعارض العقل والنَّقل» (٥/ ٣٢٤): «فهذا منتهىٰ كلام الملاحدة، وقد حكوا مثل هذا عن الحلَّاج وأشباهه من أهل الحلول والاتِّحاد، وأنهم لا يثبتونه ولا ينفونه، ولا يحبُّونه =

[اعتراض: العدم والمَلَكَة]

فإن قلتَ: إنَّما يمتنع نفي النَّقيضين عمَّا يكون قابلًا لهما، وهذان يتقابلان تقابل العدم والمَلَكَة(١)، لا تقابل السَّلْب والإيجاب، فإنَّ الجدار لا يقال له(٢): أعمىٰ ولا بصيرٌ، ولا حيٌّ ولا ميتٌ، إذ ليس بقابلٍ لهما.

[الرد عليه من وجوه: الوجه الأول]

قيل(٣) لك: أولًا: هذا لا يصحُّ في الوجود والعدم، فإنَّهما متقابلان تقابل السَّلْب

= ولا يبغضونه، فيقال لهذا الضَّال: كما أنَّ الجمع بين النَّقيضين ممتنعٌ، فَرَفْعُ النَّقيضين أيضًا ممتنعٌ، فإذا امتنع أنْ يكون موجودًا ليس بموجودٍ؛ امتنع أن لا يكون موجودًا ولا غير موجودٍ، فقد وقعت في شرٍّ ممَّا فَرَرْتَ منه.

وأمَّا التَّشبيه فإنَّك فَرَرْت من تشبيهٍ بموجودٍ أو معدومٍ فشبَّهته بالممتنع الذي لا حقيقة له؛ فإنَّ ما ليس بموجودٍ ولا معدومٍ لا حقيقة له أصلًا، وهذا شرٌّ ممَّا يقال فيه: إنَّه موجودٌ أو معدومٌ».

(١) المقابلة أحد قسمي التَّباين، وهي علىٰ أربعة أقسام:

١. **المقابلة بين النَّقيضين (السلب والإيجاب)**، وهما اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان، كالوجود والعدم.

٢. **المقابلة بين الضِّدَّين**، وهما اللذان لا يجتمعان لكن قد يرتفعان، كالبياض والسَّوَاد.

٣. **المقابلة بين المتضايفين**، وهما اللذان لا يعقل أحدهما إلَّا بإضافته إلىٰ مقابله، كالأُبوَّة والبنوَّة، والفوقيَّة والتَّحتيَّة، والقبليَّة والبعديَّة، وطرفَي الزَّوْجيَّة.

٤. **المقابلة بين العدم والمَلَكَة**، أي مَلَكَةُ الاتِّصاف، وهذان لا يجتمعان، لكن يرتفعان -زعموا- عن المحلِّ غير القابل، كالحياة والموت، يرتفعان عن الجماد مثلًا، وهذا هو منشأ الشُّبهة أنهم قالوا بأنَّ تقابل الصِّفات في الله ﷻ من هذا القسم الذي يجوز رفع طرفيه عن المحل؛ لعدم قبوله للاتصاف، وسيأتي نقض هذه الشبهة.

ينظر: «مذكرة فنِّ المنطق» (٢٧-٣٣)، «المنتقىٰ من فرائد الفوائد» (١٤-١٨). =

(٢) ليست في (ز).

(٣) من هنا إلىٰ قوله: «والعلم والجهل، فهذا» سقط من الأصل، وأثبته من بقية النسخ.

قلت: يحسُن ههنا أنْ أُلَخِّصَ لك أوجه الرَّدِّ علىٰ هذه الشُّبهة؛ لكي يسهل عليك قراءة كلام شيخ الإسلام مع تَصَوُّرٍ تامٍّ لهذه المسألة، هذه الشُّبهة حار فيها كثيرٌ من علماء الكلام الذين لم يبلغ بهم النَّفيُ إلىٰ هذه المرتبة كالآمدي -مثلًا-، مع أنَّ نقض هذه الشُّبهة من نحو تسعة أوجهٍ، تفصيلُها كالآتي:

الوجه الأوَّل: أنَّ ما سمَّوه: (تقابل العدم والمَلَكَة) مُجرَّد اصْطلاحٍ اصْطلحوا عليه، والاصْطلاحاتُ لا تغير الحقائق.

الوجه الثَّاني: لو سلمنا صحة ما قالوه، فما لا يقبل الاتِّصاف بصفات الكمال أنقص ممَّا يقبل الاتِّصاف بها، فيلزم من كون الخالق لا يقبل الاتِّصاف بها مطلقًا أن يكون المخلوق القابل لهذه الكمالات أكملَ منه!

الوجه الثالث: قد جاء في القرآن الكريم واللغة العربية وصف الجماد بالحياة أو الموت ونحو ذلك، كما قال تعالىٰ: ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلْأَرْضُ ٱلْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَٰهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ ﴾ [يس: ٣٣]، وقال تعالىٰ: ﴿ فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾ [طه: ٢٠]، وينظر: «لسان العرب» (٢/ ٩٣).

الوجه الرابع: أنَّ كلَّ صفةٍ من صفات الكمال إذا لم تستلزم نقصًا فالواجب أولىٰ بها من المُمْكن، واتِّصافه بها أولىٰ من اتِّصاف المُمْكن؛ لأنَّه أكمل، ولأنَّ كلَّ كمالٍ حصل للمُمْكن فهو من الواجب.

الوجه الخامس: أنَّ كلَّما أمكن اتِّصاف الرَّبِّ سبحانه به فهو واجبٌ له؛ لامتناع تَوَقُّفِ شيءٍ من صفاته علىٰ غيره، فبمجرَّد تجويز ثبوتها له تجب.

الوجه السَّادس: أنَّ مُجرَّد نفي صفات الكمال نقصٌ، وإن لم يقولوا: أصمُّ، أعمىٰ، جاهلٌ.

الوجه السَّابع: أنَّنا إذا قَدَّرنا ذاتين إحداهما تتَّصف بالكمال والثَّانية لا تقبله أصلًا؛ كانت الأولىٰ أكمل.

الوجه الثامن: أنَّ الوجود والعدم يتقابلان تقابل النَّقيضين -السَّلْب والإيجاب-، فلا يصحُّ أن يرتفعا أبدًا عن أيِّ محلٍ، فإذا أثبتوا له الوجود لزمهم ما ألزموا به أهل السُّنَّة من التَّشبيه والتَّجسيم ونحو ذلك، فإنْ قالوا نثبته وجودًا يليق بجلاله؛ لزمهم أن يثبتوا له جميع ما ورد من الأسماء والصِّفات كما يليق بجلاله، فإن نفوه لزمهم العدم؛ لأنَّه لا يمكن أن يرتفعا معًا.

الوجه التاسع: أنَّ قولهم بأنَّ الله ﷻ لا يقبل الاتِّصاف مطلقًا كالجدار -مثلًا- تشبيهٌ له بالجمادات التي لا تقبل الاتِّصاف مطلقًا كما يزعمون، فوقعوا -من التَّشبيه- في شرٍّ ممَّا فرُّوا منه.

والإيجاب(١)، باتِّفاق العقلاء، فيلزم من رفع أحدهما ثبوت الآخر.

وأمَّا ما ذكرته(٢) من الحياة والموت، والعلم والجهل، فهذا اصطلاحٌ اصْطَلَحَت عليه المتفلسفة المشَّاءون(٣)، والاصطلاحات اللفظيَّة ليست دليلًا في(٤) الحقائق العقليَّة، وقد قال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿٢١﴾﴾ [النحل:٢٠-٢١](٥)، فسمَّىٰ الجماد ميِّتًا، وهذا مشهورٌ في لغة العرب وغيرهم(٦).

[الوجه الثاني]

وقيل لك: ثانيًا: فما لا يقبل الاتِّصاف بالحياة والموت(٧) والعمىٰ والبصر، ونحو ذلك من المتقابلات أنقص ممَّا يقبل ذلك(٨)، فالأعمىٰ الذي يقبل الاتِّصاف بالبصر أكمل من الجماد الذي لا يقبل واحدًا منهما.

= ينظر: «درء تعارض العقل والنَّقل» (٢/ ٢٢٢-٢٢٣)، (٣/ ٣٦٧-٣٦٩)، (٤/ ٩-١٠، ٣٦-٤٠، ١٥٩-١٦٠)، (٥/ ٢٧٣-٢٧٤)، (٦/ ١٣٥-١٣٦)، «مجموع الفتاوىٰ» (٦/ ٨٨-٩٤، ٥٣٨-٥٣٩)، (١٢/ ٣٥٧-٣٥٨).

(١) (ن): «في الإيجاب».

(٢) (ن): «ذكره».

(٣) وهم أرسطو وأتباعه المشَّاؤون، قيل: سُمُّوا بهذا؛ لأنهم كانوا يدرسون الفلسفة وهم يمشون. ينظر: «إخبار العلماء بأخبار الحكماء» (٢٧).

(٤) (ر، ن، ت، ز، م، مح، د): «علىٰ».

(٥) وقال تعالىٰ: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلْأَرْضُ ٱلْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَٰهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ﴾ [يس: ٣٣]، وقال تعالىٰ: ﴿فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٢٠].

(٦) ليست في (ت)، ينظر: «لسان العرب» (٢/ ٩٣).

(٧) (ن): «بالموت والحياة».

(٨) (ز): «أنقص ممَّا لا! يقبل ذلك».

فأنت فررت من تشبيهه[1] بالحيوانات القابلة لصفات الكمال، ووصفته بصفات الجامدات[2] التي لا تقبل ذلك.

وأيضًا فما لا يقبل الوجود والعدم أعظم امتناعًا من القابل للوجود والعدم، بل ومن اجْتماع الوجود والعدم ونفيهما جميعًا[3]، فما نفيت عنه قبول الوجود والعدم كان أعظم امتناعًا ممَّا نفيت عنه الوجود والعدم، وإذا كان هذا ممتنعًا في صرائح العقول فذلك[4] أعظم امتناعًا، فجعلت الوجود الواجب الذي لا يقبل العدم هو أعظم الممتنعات[5]، وهذا غاية التَّناقض والفساد.

وهؤلاء[6] الباطنيَّة منهم من يُصَرِّح برفع النَّقيضين: الوجود والعدم، ورفعُهما كجمعهما، ومنهم من يقول: لا أثبت واحدًا منهما، وامتناعه عن إثبات أحدهما في نفس الأمر لا يمنع تحقُّقَ واحدٍ منهما في نفس الأمر، وإنَّما هو كجهل الجاهل، وسكوت السَّاكت، الذي لا يغير الحقائق[7].

---

(١) (ن): «تشبيه».

(٢) (ن، ت، ز): «الجمادات».

(٣) الأصل: «مع اجتماع الوجود والعدم، أو مع نفيهما جميعًا»، ومن قوله: «فما» إلىٰ: «والعدم» الموضع الثاني سقط من الأصل، والمثبت من بقية النسخ.

(٤) (ب، ر، ن، ت، ز، م، مح، د): «كان هذا».

(٥) (د): «وهو أعظم الممتنعات»، (ن): «هو أعظم من الممتنعات».

(٦) من هنا إلىٰ نهاية الوجه الثَّاني عند قوله: «بوجهٍ من الوجوه»، سقط من (ب، ر، ن، ت، ز، م).

(٧) (ش، مح، د): «الذي لا يعبر عن الحقائق»، وقال ﷺ كما في «مجموع الفتاوىٰ» (١٧/ ١٠٦): «قال أبو يعقوب السِّجستاني وغيرُه من الملاحدة: نحن لا ننفي النَّقيضين بل نسكت عن إضافةِ واحدٍ منهما إليه؛ فلا نقول هو موجودٌ ولا معدومٌ، ولا حيٌّ ولا ميتٌ، ولا عالمٌ ولا جاهلٌ. =

وإذا كان ما لا يقبل الوجود ولا العدم أعظم امتناعًا ممَّا يُقدَّر قبوله لهما[١] - مع نفيهما عنه- فما يقدَّر لا يقبل الحياة ولا الموت، ولا العلم ولا الجهل، ولا القدرة ولا العجز، ولا الكلام ولا الخَرَس، ولا العمىٰ ولا البصر، ولا السَّمع ولا الصَّمَم، أقرب إلىٰ المعدوم والممتنع ممَّا يُقَدَّر قابلًا لهما مع نفيهما عنه[٢].

وحينئذٍ فنفيهما مع كونه[٣] قابلًا لهما أقرب إلىٰ الوجود والممكن، **«وما جاز لواجب الوجود قابلًا وجب له»**، لعدم توقُّف صفاته علىٰ غيره، فإذا جاز القبول وجب، وإذا جاز وجود المقبول وجب.

وقد بُسطَ هذا في موضعٍ آخرَ[٤]، وبُيِّن وجوب اتِّصافه بصفات الكمال التي لا نقص فيها بوجهٍ من الوجوه[٥].

[الوجه الثالث]

وقيل له أيضًا: اتِّفاق المُسَمَّيَينِ في بعض الأسماء والصِّفَات ليس هو التَّشبيه

= فيقال لهم: إعراض قلوبكم عن العلم به وكفُّ ألسنتكم عن ذكره لا يوجب أن يكون هو في نفسه مُجرَّدًا عن النَّقيضين؛ بل يفيد هذا كُفرَكم بالله وكراهَتكُم لمعرفته وذكْره وعبادته، وهذا حقيقة مذهبكم».

(١) (د): «قبولهما».

(٢) ينظر: «الصَّفدية» (١/ ٩٠)، «مجموع الفتاوىٰ» (٦/ ٨٣، ٨٩-٩١).

(٣) (ش): «قوله».

(٤) بسطه في «الرسالة الأكملية»، وينظر: «بيان تلبيس الجهميَّة» (٤/ ٣٥٣)، «الصَّفديَّة» (١/ ٩٢)، «مجموع الفتاوىٰ» (٦/ ٧٧-٧٩، ٩٠، ٩٦، ١٠٠-١٠١، ١٠٧)، «درء تعارض العقل والنَّقل» (٤/ ٣٩)، وينظر أيضًا: «الصَّواعق المرسلة» (٢/ ٩٠٧-٩٠٨).

(٥) «بوجه من الوجوه» ليس في الأصل، وأثبت من (ش، مح، د).

والتَّمثيل، الذي نفته الأدلَّة السَّمعيَّات والعقليَّات، وإنَّما نفت ما يستلزم اشْتراكهما فيما يختصُّ به الخالق، ممَّا يختصُّ بوجوبه أو جوازه أو امتناعه[١]، فلا يجوز أن يشرَكَه فيه مخلوقٌ، ولا يشرَكَه مخلوقٌ[٢] في شيءٍ من خصائصه سبحانه وتعالى.

وأمَّا ما نفيته فهو ثابتٌ بالشَّرع والعقل[٣]، وتسميتك ذلك تشبيهًا وتجسيمًا تمويهٌ علىٰ الجُهَّال[٤]، الذين يظنُّون أنَّ كلَّ معنًىٰ سمَّاه مسمٍّ بهذا الاسم يجب نفيه.

ولو ساغ هذا لكان كلُّ مبطلٍ يُسَمِّي الحقَّ بأسماء يَنفُر عنها بعض النَّاس[٥]، ليُكذِّب النَّاس بالحقِّ المعلوم بالسَّمع والعقل.

وبهذه الطَّريق[٦] أفسدت الملاحدة علىٰ طوائف من النَّاس عقولَهم[٧] ودينَهم، حتَّىٰ أخرجوهم إلىٰ أعظم الكفر والجهالة، وأبلغِ الغيِّ والضَّلالة[٨].

(١) (ب، ن، ت، ز، مح، د): «فما يختص...»، ومثال ما يختصُّ الخالق بوجوبه: (الأزليَّة، والأبديَّة، والعلوُّ المطلق)، وبجوازه: (الاستواء علىٰ العرش)، وبامتناعه: (الحدوث).

(٢) (ب): «إذ لا يشركه مخلوق»، (ش): «ولا يشركه المخلوق».

(٣) (ن): «في الشرع والعقل».

(٤) (ز): «أو تجسيمًا تمويه علىٰ الجهال»، (ب): «وتجسيمًا تمويه علىٰ الجهلاء».

(٥) (ز): «الجُهَّال»، وكذا في الموضع الثاني.

(٦) (ر، ن، ت، ز، م، مح، د): «الطريقة».

(٧) بقية النسخ: «عقلهم».

(٨) قال العلَّامة المُعَلِّمي رحمه الله في «يسر العقيدة الإسلامية» ضمن «آثاره» (٥/ ٢٤) [حاشية] -وهو يعدِّدُ أسلحة الفلاسفة في تضليل العامَّة-: «السِّلاح العاشر: قد علموا أنَّ أعزَّ شيءٍ علىٰ المتديِّنين دينُهم، فيأتونهم من طريقه فيقولون لهم: لو صحَّ ما تقولونه لزم أن يكون الخالق محدثًا، أو أن يكون معدومًا، أو نحو ذلك من الأوصاف المنافية للدِّين.

هذا من أنفذ أسلحتهم، فإنَّ المتديِّن إذا سمع مثل هذا اضطرب ومُلِئ رُعبًا، ونفرت نفسه عن ذلك القول، وربَّما تمتنع من تدقيق النَّظر خوفًا أن يجرَّها ذلك إلىٰ الكفر».

[شبهة: التركيب][1]

وإن[2] قال نفاة الصِّفَات: إثبات العلم والقدرة والإرادة يستلزم تعدُّدَ الصِّفَات، وهذا تركيبٌ ممتنعٌ[3].

قيل: وإذا قلتم: هو موجودٌ واجبٌ، وعقلٌ وعاقلٌ ومعقولٌ، وعاشقٌ[4] ومعشوقٌ،

(١) شبهة التَّركيب هي أصل قول الجهميَّة والمتفلسفة في نفي الصِّفات، ومضمونها أنَّه تعالىٰ إذا كان متَّصفًا بالصِّفات كان مُرَكَّبًا منها، والمُرَكَّب يفتقر إلىٰ أجزائه، وأجزاؤه غيره، فيلزم أن يفتقر إلىٰ غيره، والمثبتون للصِّفات أو لبعضها مع مسألة التَّركيب علىٰ أربعة أصنافٍ، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام في «بيان تلبيس الجهميَّة» (١/ ٢٦٩-٢٧٢)، وهم كالآتي:
١- صنفٌ يثبتون الصِّفاتِ، وينفون التَّجسيم والتَّركيب والتَّبعيض مطلقًا، كما هي طريقة الكُلَّابية والأشعرية، وطائفةٍ من الكرَّامية، وهو قول طوائف من الحنْبليَّة، والمالكيَّة، والشَّافعية، والحنفيَّة، وأوَّل من عرف عنه ذلك أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كُلَّاب.
٢- صنفٌ يثبتون هذه الصِّفات، ولا يتعرضون للتَّركيب والتَّجسيم والتَّبعيض ونحو ذلك من الألفاظ المبتدعة، لا بنفيٍ ولا إثباتٍ؛ وينزهون الله عمَّا نزَّه عنه نفسه، وهو قول سلف الأُمَّة، وأئمَّتها.
٣- صنفٌ يثبتون هذه الصِّفات ويثبتون ما ينفيه النُّفاة لها، ويقولون: هو جسمٌ لا كالأجسام، وهذا قول طوائف من أهل الكلام المتقدِّمين والمتأخِّرين.
٤- صنفٌ يصفونه مع كونه جسمًا بما يُوصَف به غيره من الأجسام، فهذا قول المشبِّهة الممثِّلة.
وقد ردَّ شيخ الإسلام علىٰ شبهة التَّركيب في مواضع من كتبه، ينظر: «درء تعارض العقل والنَّقل» (١/ ١٠٠، ٢٨٠-٢٨١)، (٣/ ٩، ١٧، ٣٨٩، ٤٠٥ وما بعدها)، «بيان تلبيس الجهميَّة» (٧/ ٥٩٧-٦٠٠)، «مجموع الفتاوىٰ» (٥/ ٢٠٦، ٣٤٠، ٤٣٥).

(٢) (ن): «وإذا».

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيميَّة ﵀ في «بيان تلبيس الجهميَّة» (٣/ ٢١٣): «فسواء سَمَّىٰ المُسَمِّي هذا تعدادًا أو تركيبًا، أو لم يُسمِّه هو ثابتٌ في نفس الأمر لا يمكن دفعه، والحقائق الثَّابتة لا تُدفع بالعبارات المجملة المبهمة، وإن شنَّع بها الجاهلون».

(٤) من هنا إلىٰ قوله: «ولذة» انفردت به مخطوطة الأصل.

ولذيذٌ وملتذٌّ ولذةٌ، أفليس[١] المفهوم من هذا هو المفهوم من هذا؟، فهذه[٢] معانٍ متعدِّدَةٌ متغايرةٌ في العقل وهذا تركيبٌ عندكم، وأنتم تثبتونه وتسمُّونه توحيدًا[٣].

فإن قالوا: هذا توحيدٌ في الحقيقة وليس هذا تركيبًا ممتنعًا.

قيل لهم: واتِّصاف الذَّات بالصِّفَات[٤] اللازمة لها توحيدٌ في الحقيقة، وليس هذا تركيبًا ممتنعًا[٥].

وذلك أنَّه[٦] من المعلوم بصريح المعقول أنَّه[٧] ليس معنىٰ كون الشيء عالمًا هو معنىٰ كونه قادرًا، ولا نفس ذاته هو نفس[٨] كونه عالمًا قادرًا، فمن جوَّز أن تكون هذه الصِّفة هي الأخرىٰ، وأن تكون الصِّفة هي الموصوف فهو من أعظم النَّاس سفسطةً، ثمَّ إنَّه متناقضٌ، فإنَّه إن جوَّز ذلك جاز أن يكون وجودُ هذا هو وجودَ هذا، فيكون الوجود واحدًا بالعين لا بالنَّوع[٩].

وحينئذٍ، فإذا كان وجود الممكن هو وجودَ الواجبِ، كان وجودُ كلِّ مخلوقٍ -يُعدَم بعد وجوده، ويُوجَد بعد عدمه- هو نفسَ[١٠] وجودِ الحقِّ القديمِ

(١) مثبت من (ر، م)، وفي بقية النسخ: «فليس».
(٢) (الأصل، ش): «وهذه»، والمثبت من بقية النسخ.
(٣) «وتسمُّونه توحيدًا» سقط من الأصل، وأثبت من بقية النسخ.
(٤) (ن): «واتصاف الصفات بالذات!».
(٥) من بداية الفقرة إلىٰ هنا سقط من (ش، د)، ومن هنا إلىٰ نهاية قوله: «علىٰ كل تقدير»، قبل [نتيجة هذا الأصل] سقط من (ب، ر، ن، ز، م، ت).
(٦) (د): «أن».
(٧) (ش): «أنَّ».
(٨) (ش): «ليس».
(٩) (ش): «بنوعٍ».
(١٠) (ش): «ليس».

الدائمِ[١] الباقي، الذي لا يقبَلُ العدمَ[٢].

وإذا قُدِّر هذا[٣]، كان الوجود الواجب موصوفًا بكلِّ تشبيهٍ وتجسيمٍ[٤]، وكلِّ نقصٍ وكلِّ عيبٍ، كما يُصَرِّح بذلك أهل وحدة الوجود[٥]، الذين طردوا هذا الأصل الفاسد، وحينئذٍ فتكون[٦] أقوال نفاة الصِّفَات باطلةً علىٰ كلِّ تقديرٍ[٧].

(١) (ش): «للدَّائم».

(٢) (ش): «والذي لا يقبل العدم»، **ينظر:** «درء تعارض العقل والنَّقل» (١/ ٢٨٣-٢٨٤).

(٣) (ش، مح)، بعد «هذا» كلمة: «تشبيه»، وبيَّض لها في (د)، ووقع في (ش، مح، د): «كان وجود».

(٤) (مح، د): «بكلِّ تشبيهٍ باطلٍ وتجسيمٍ».

(٥) **أهل وحدة الوجود:** فرقة من ملاحدة الصوفية الذين يجعلون وجود الكائنات هو عين وجود الله تعالىٰ، من أعلامها: ابن عربي، وابن الفارض، والحلاج ونحوهم.
ينظر: «رسالة في حقيقة مذهب الاتحاديين» ضمن «مجموع الرسائل» (٤/ ١-١٠١).

(٦) (ش، د): «فيكون».

(٧) (ش): «باطل علىٰ كل تقدير»، وكتب بعد «تقدير» في (مح، د): «وهذا تركيب».
قلت: ومن أوجه الرَّدِّ علىٰ شبهة التَّركيب أنها من الألفاظ التي لم ترد في الشَّرع، فالواجب أن يستفصل في معناها، فما وافق الحقَّ قُبِلَ، وما لم فيُرَدُّ، ويُتَوقَّف في لفظه، قال شيخ الإسلام ابن تيميَّة ﵀ في «الدَّرء» (١/ ٢٣٩-٢٤٠): «وإذا قُدِّر أنَّ المعارض أصرَّ علىٰ تسمية المعاني الصَّحيحة التي ينفيها بألفاظه الاصْطلاحية المُحدَثة مثل أن يَدَّعي أنَّ ثبوت الصِّفات ومباينة المخلوقات يستحقُّ أن يُسمَّىٰ في اللغة تجسيمًا وتركيبًا ونحو ذلك، قيل له: هبْ أنَّه سُمِّيَ بهذا الاسم فنفيك له إمَّا أن يكون بالشَّرع وإمَّا أن يكون بالعقل.
أمَّا الشَّرع فليس فيه ذكر هذه الأسماء في حقِّ الله لا بنفيٍ ولا إثباتٍ، ولم ينطق أحدٌ من سلف الأُمَّة وأئمَّتها في حقِّ الله تعالىٰ بذلك لا نفيًا ولا إثباتًا، بل قول القائل: إنَّ الله جسمٌ أو ليس بجسمٍ أو جوهرٌ أو ليس بجوهرٍ أو متحيِّزٌ أو ليس بمتحيِّزٍ أو في جهةٍ أو ليس في جهةٍ أو تقوم به الأعراض والحوادث أو لا تقوم به ونحو ذلك، كلُّ هذه الأقوال محدثةٌ بين أهل الكلام المُحدَث لم يتكلَّم السَّلَف والأئمَّة فيها لا بإطلاق النَّفي ولا بإطلاق الإثبات، بل كانوا ينكرون علىٰ أهل الكلام، الذين يتكلَّمون بمثل هذا النَّوع في حقِّ الله تعالىٰ نفيًا وإثباتًا.
وإن أردتَ أنَّ نفي ذلك معلومٌ بالعقل، وهو الذي تدَّعيه النُّفاة، ويدَّعون أنَّ نفيهم المعلوم بالعقل عارض نصوص الكتاب والسُّنَّة، قيل له: فالأمور العقلية المحضة لا عبرة فيها بالألفاظ، فالمعنىٰ إذا كان معلومًا إثباته بالعقل لم يجز نفيه لتعبير المعبِّر عنه بأيِّ عبارةٍ عبَّر بها، وكذلك إذا كان معلومًا =

[نتيجة هذا الأصل]

وهذا بابٌ مطَّردٌ، فإنَّ كلَّ واحدٍ من النُّفاة لما أخبر به الرَّسول ﷺ من الصِّفَات، لا ينفي شيئًا -فرارًا ممَّا هو محذورٌ- إلَّا وقد أثبت ما يلزمه فيه نظير ما[1] فرَّ منه، فلا بدَّ[2] في آخر الأمر من[3] أن يثبت موجودًا واجبًا قديمًا متَّصفًا بصفاتٍ تميِّزُه عن غيره[4]، ولا يكون فيها مماثلًا لخلقه[5]، **فيقال له:** هكذا[6] القول في جميع الصِّفَات، وكلُّ ما تثبته[7] من الأسماء والصِّفَات فلا بدَّ أن يدلَّ علىٰ قدرٍ مشتركٍ[8] تتواطأ فيه المسمَّيَاتُ، ولولا ذلك لما فُهِمَ الخطابُ، ولكنْ نعلم[9] أنَّ ما اخْتصَّ الله به، وامتاز عن خلقه أعظمُ ممَّا يخطر بالبال أو يدور في الخيال[10].

[الأصل الثاني: القول في الصِّفَات كالقول في الذَّات]

وهذا يتبيَّن بالأصل الثَّاني، وهو أن يقال: «**القول في الصِّفَات كالقول في الذَّات**»، فإنَّ الله ليس كمثله شيءٌ، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فإذا كان له ذاتٌ

= انتفاؤه بالعقل لم يجز إثباته بأيِّ عبارةٍ عبَّر بها المُعبِّر، وبُيِّن له بالعقل ثبوت المعنىٰ الذي نفاه، وسمَّاه بألفاظه الاصْطلاحيَّة...».

(١) ليست في (ب).

(٢) «فلا بد» ساقط من (ت).

(٣) ليست في (ن).

(٤) حتَّىٰ الجهميَّة نفاة الأسماء والصِّفات.

(٥) (ز): «ولا يكون منها مماثلًا لخلقه»، (مح، د): «ولا يكون فيها مماثلًا خلقه».

(٦) (ز): «هذا»، (مح): «وهكذا».

(٧) (ب): «يثبته»، (ن): «نثبته».

(٨) ليست في (ب، ن، ر، م)، ووقع في (ب، ن، د): «يتواطأ».

(٩) (ب): «يعلم»، ووقع في (ز): «أن ما يختص».

(١٠) (ب، ش، ن، ت، ز، مح، د): «ويدور في الخيال»، **ينظر:** «مجموع الفتاوىٰ» (٥/ ٢٠٩-٢١٠).

حقيقة[١] لا تماثل الذَّوات، فالذَّات متَّصفةٌ بصفاتٍ حقيقة[٢] لا تماثل صفات سائر الذَّوات[٣].

[جواب من سأل عن كيفية صفة من صفات الله]

فإذا قال السَّائل: كيف استوىٰ علىٰ العرش؟

قيل له -كما قال ربيعةُ ومالكٌ وغيرُهُما-: «الاستواء معلومٌ، والكيف مجهولٌ، والإيمان به واجبٌ، والسُّؤَال عن الكيفيَّة بدعةٌ»[٤]؛ لأنَّه سؤالٌ عمَّا لا يعلمه البشر،

---

(١) (د): «فإن كان...»، (ر): «فإذا كان له ذات حقيقية».

(٢) (ز): «فالذَّوات متصفة...»، (ر) «فالذَّات متصفةٌ بصفةٍ حقيقيةٍ».

(٣) (م): «لا تماثل سائر الصِّفات».

قال الإمام أبو سليمان الخطَّابي (ت: ٣٨٨) ﵀ في «الغنية عن الكلام وأهله» (٧٦): «فالكلام في الصِّفات فرعٌ عن الكلام في الذَّات فكما أنَّ ذاته المُقَدَّسة لا تشبه ذوات المخلوقين فصفاته لا تشبه صفات المخلوقين».

وقال الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣) ﵀ في «رسالة في الصِّفات» (٧): «والأصل في هذا أنَّ الكلام في الصِّفات فرعٌ علىٰ الكلام في الذَّات، ويُحتَذَىٰ في ذلك حذوه ومثاله.

فإذا كان معلومًا أنَّ إثبات ربِّ العالمين ﷻ إنّما هو إثبات وجودٍ، لا إثبات كيفيةٍ، فكذلك إثبات صفاته، إنَّما هو إثبات وجودٍ، لا إثبات تحديدٍ وتكييفٍ».

قال شيخ الإسلام ابن تيميَّة ﵀ كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٣٣/ ١٧٧): «فقد أخبرك الخطَّابي والخطيب -وهما إمامان من أصحاب الشَّافعي متَّفقٌ علىٰ علمهما بالنَّقل، وعلم الخطابي بالمعاني- أنَّ مذهب السَّلَف إجراؤها علىٰ ظاهرها مع نفي الكيفية والتَّشبيه عنها. والله يعلم أني قد بالغت في البحث عن مذاهب السَّلف فما علمت أحدًا منهم خالف ذلك».

وينظر في هذا الأصل: «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٠٧)، (٤/ ٦)، (٥/ ٥٩، ٣٣٠)، (٦/ ٣٥٥)، (١٢/ ٥٧٥)، (٣٣/ ١٧٧)، «العرش» للذَّهبي (٢/ ٤٥٧-٤٥٩).

(٤) **صحيحٌ عن ربيعة ومالك: فأما أثر ربيعة،** فأخرجه الخلال في «السنة» كما في «الحموية» لشيخ الإسلام (٣٠٣-٣٠٤)، و«الدرء» (٦/ ٢٦٤) من طريق سفيان بن عيينة، قال: سئل ربيعة...، فذكره بنحوه، قال شيخ الإسلام ﵀: «بإسناد كلهم أئمة ثقات». =

ولا يمكنهم الإجابة عنه.

= **طريق آخر:** أخرجه العجلي في «الثقات» (ص: ١٥٨)، قال: حدثني أبي: عبدُ الله، قال: قيل لربيعة بن أبي عبد الرحمن: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، كيف استوىٰ؟ قال: «الاستواء منه غير معقول، وعلينا وعليك التسليم».

ومن طريق والد العجلي أخرجه البيهقي في «الأسماء والصِّفَات» (٨٦٨).

وهذا منقطع؛ لأنَّ عبد الله والد العجلي ولد سنة (١٤١)، بينما وفاة ربيعة سنة (١٣٦).

طريق آخر: أخرجه اللالكائي في «شرح الأصول» (٦٦٥) -ومن طريقه ابن قدامة في «العلو» (٧٤)- من طريق يحيىٰ بن آدم، عن ابن عيينة، قال: سئل ربيعة...، فذكره بنحوه.

وفي سنده: (عبد الله بن أحمد بن القاسم النهاوندي) شيخ اللالكائي، قال الذهبي في «الميزان» (٢/ ٣٩٠): «أخذ عنه الحاكم ببغداد، وقال: ليس بثقة».

طريق آخر: أخرجه الذهبي في «العلو» (٣٥٢) من طريق معاذ ابن المثنىٰ، حدثني محمد بن بشير حدثنا سفيان قال: كنت عند ربيعة بن أبي عبد الرحمن فسأله رجلٌ...، فذكره بنحوه، ومحمد بن بشير هو الدَّعَّاء، ضعيفُ الحديث، وهو هنا يروي قصةً عن شيخه وله متابعون، فلا يضر ذلك إن شاء الله تعالىٰ، وشيخه سفيان ذكر الشيخ الألباني في «مختصر العلو» (١٣٢) أنه الثوري، ولا أدري وجهه، والظاهر أنه ابن عيينة؛ لأن ابن عيينة هو المذكور في مشايخ محمد بن بشير كما في «تاريخ بغداد» (٢/ ٤٥٤) وغيره، وليوافق بقية الروايات التي ذُكِرَ فيها سفيان مصرحًا بأنه ابن عيينة ﷺ.

والحاصل أنَّ الأثر صحيح، وله طرق كثيرة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٥/ ٣٦٥): «هذا الجواب ثابت عن ربيعة شيخ مالك»، وقال الذهبي في «العلو» (٨١): «هذا القول محفوظ عن جماعة كربيعة الرأي».

وأما أثر مالك، فقد رواه عن مالك نحوًا من أحد عشر نفسًا، فهو صحيح عن مالك، بل تواتر عنه، وتلقاه العلماء بالقبول، **وأما تخريجه:** فأخرجه ابن ماجه في «التفسير» كما في «تهذيب الكمال» (٤/ ٩٠)، والدَّارمي في «الرد علىٰ الجهمية» (٤٨)، وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٢/ ٢١٤)، وابن المقرئ في «معجمه» (١٠٠٣)، واللالكائي في «شرح الأصول» (٦٦٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٢٥) -ومن طريقه الذهبي في «السير» (٨/ ١٠٠)-، والصابوني في «عقيدة السلف» (٢٤)، (٢٥)، (٢٦)، والبيهقي في «الأسماء والصِّفات» (٨٦٦)، (٨٦٧)، و«الاعتقاد» (١١٦)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ١٣٨، ١٥١) من طرقٍ عن مالك ﷺ.

فائدة: قال شيخ الإسلام كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ١٦٧) عن مقالة ربيعة ومالك: «تلقاها العلماء بالقبول»، وقال ﷺ (٥/ ٣٤٨): «وهذا قول سائر السَّلَف».

وينظر أيضًا: «مجموع الفتاوىٰ» (١٣/ ٣٠٩)، (١٧/ ٣٧٣)، (٣٣/ ١٧٨)، «الفتاوىٰ الكبرىٰ» (٦/ ٤٦٨)، «الفتوىٰ الحموية الكبرىٰ» (٣٠٦).

وكذلك إذا قال: كيف ينزل ربُّنا إلىٰ سماء[١] الدُّنيا؟

قيل[٢] له: كيف هو؟

فإذا قال: أنا[٣] لا أعلم كيفيَّته.

قيل[٤] له: ونحن لا نعلم كيفيَّة نزوله، إذ «**العلم بكيفيَّة الصِّفة يستلزم العلمَ بكيفيَّة الموصوف**»، وهو فرعٌ له، وتابعٌ له[٥].

فكيف تطالبني بالعلم بكيفيَّة سمعه وبصره وتكليمه واستوائه ونزوله، وأنت لا تعلم كيفيَّة ذاته! وإذا كنت تقرُّ بأنَّ له حقيقةً[٦] ثابتةً في نفس الأمر، مستوجبةً لصفات الكمال، لا يماثلها شيءٌ، فسمعُه وبصرُه، وكلامُه ونزولُه واستواؤُه هو[٧] ثابتٌ في نفس الأمر، وهو متَّصفٌ بصفات الكمال التي لا يشابهه فيها سمعُ[٨] المخلوقين وبصرُهُم، وكلامُهُم، ونزولُهُم، واستواؤُهُم.

[عودة لمناقشة من يثبت بعض الصِّفات دون بعض]

وهذا الكلام لازمٌ لهم في العقليَّات وفي تأويل السَّمعيَّات[٩]، فإنَّ مَن أثبت شيئًا ونفىٰ شيئًا بالعقل، إذا أُلزِم فيما نفاه من الصِّفات التي جاء بها الكتاب والسُّنَّة نظير ما

---

(١) (ش، ن، م): «السَّماء».
(٢) (ز): «قل».
(٣) ليست في (ر، م).
(٤) (ش): «قل»، (ز): «فقل».
(٥) ليست في (ن).
(٦) (م): «ذاتًا حقيقةً»، ووقع في (ب): «...في نفس الأمر، مشتق!».
(٧) ليست في (ر، م)، وفي (ز): «وهو».
(٨) (م): «صفات».
(٩) أي: يلزمهم فيما أثبتوه بطريق العقل أو السَّمع إمَّا تأويل الجميع أو قبول الجميع.

يلزمه فيما أثبته، وطولب[١] بالفرق بين المحذور في هذا وهذا = لم يجد بينهما فرقًا.

ولهذا لا يوجد لنفاة بعض الصِّفَات دون بعضٍ -الذين يوجبون فيما نفَوْه إمَّا التفويضَ[٢]، وإمَّا التأويلَ المخالفَ لمقتضىٰ اللفظ- قانونٌ مستقيمٌ، فإذا قيل لهم: لِمَ تأوَّلْتم هذا وأقررتم هذا، والسُّؤال فيهما واحدٌ؟ لم يكن لهم جوابٌ صحيحٌ.

فهذا تناقضهم في النَّفي، وكذلك[٣] تناقضهم في الإثبات، فإنَّ مَن تأوَّل[٤] النُّصوص علىٰ معنًىٰ من المعاني التي[٥] يثبتها، فإنهم إذا صرفوا النَّص من[٦] المعنىٰ الذي هو مقتضاه إلىٰ معنًىٰ آخرَ، لزمهم في المعنىٰ المصروف إليه ما كان يلزم[٧] في المعنىٰ المَصْروف عنه، فإذا قال قائلٌ: تأويل[٨] محبَّته ورضاه وغضبه وسخطه هو إرادته للثَّواب[٩] والعقاب، كان ما[١٠] يلزمه في الإرادة نظيرَ ما يلزمه[١١] في الحبِّ والمقت والرِّضا والسَّخَط.

---

(١) (ب، ر، ت): «... ولو طولب»، (ز): «... بنظير ما يلزمه فيما أثبته، وطولب»، (ن): «التي جاء بها من الكتاب والسنة نظير ما ألزمه فيما أثبته، ولو طولب».

(٢) **التفويض، هو:** الإيمان بنصوص الصِّفَات دون فهم معانيها، وهو من شرِّ أقوال أهل البدع والإلحاد، وليس مذهبًا للسَّلَف كما زعمه بعض المبتدعة، وإنما كان تفويض السَّلَف في الكيف لا في المعنىٰ.
ينظر: «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ١٠٤، ٢٠١-٢٠٢)، «النبوات» (٢/ ١٠٩٢).

(٣) (ر): «وكذا»، و«تناقضهم» في (الأصل، ز) كتبت بالياء في الموضعين، والمثبت من البقية.

(٤) (ن): «أول».

(٥) (ر، م): «الذي».

(٦) (ز): «في»، (ر، م): «عن».

(٧) (ز): «ما يلزمهم»، (م): «ما كان يلزمهم».

(٨) ليست في (ن).

(٩) (م): «الثَّواب».

(١٠) ليست في (ت، مح، د).

(١١) (ز): «لزمه».

ولو فسَّر ذلك بمفعولاته -وهو ما يخلقه من الثَّواب والعقاب- فإنَّه يلزمه في ذلك[١] نظير ما فرَّ منه، فإنَّ الفعلَ المعقولَ[٢] لا بدَّ أن يقوم أولًا بالفاعل، والثَّواب والعقاب المعقول[٣] إنَّما يكون علىٰ فعل ما يحبُّه ويرضاه، ويسخطه ويبغضه المثيب[٤] المعاقب، فهم إن أثبتوا الفعل علىٰ مثل الوجه المعقول في الشَّاهد للعبد مثَّلوا[٥]، وإن أثبتوه علىٰ خلاف ذلك، فكذلك سائر الصِّفَات[٦].

فصل:

وأمَّا المثلان المضروبان:

[المثل الأول - الجنة]

فإنَّ الله أخبرنا[٧] عمَّا في الجنَّة من المخلوقات، من أصناف المطاعم[٨] والملابس والمناكح والمساكن، فأخبرنا[٩] أنَّ فيها لبنًا وعسلًا وخمرًا وماءً

---

(١) هنا انقضت مخطوطة (ز)، ثم خلطها النَّاسخ ببعض كتاب «العرش» للذَّهبي، وكتب أخرىٰ ذكرتها في وصف مخطوطة (ز)، ومن هنا لن تدخل (ز) في قولنا: (بقية النسخ).

(٢) (ر، ن): «المفعول».

(٣) (ر، ن، م): «المفعول».

(٤) الأصل: «المثبت»، (د): «المغيب»، والمثبت من بقية النسخ.

(٥) (ن): «وجه المفعول الشاهد للعبد مثلوا»، (ت): «وجه المعقول في الشاهد للعبد مثلوا»، (مح، د): «الوجه المعقول في الشاهد للعبد مثَّلوه»، ووقع في (الأصل، ش): «وإن أثبتوا»، والمثبت من بقية النسخ.

(٦) (ب، ن، ر، ت، م): «فكذلك الصفات»، **قلت: فإذا قال المعطل**: معنىٰ محبَّته لأوليائه إثابتهم، ومعنىٰ بغضه لأعدائه معاقبتهم، لأنَّه يلزم من إثبات المحبَّة والبغض التَّمثيل بالمخلوق؛ لأنَّه يحبُّ ويبغض. **قيل له**: فأنت أثبت لله الإثابة والمعاقبة، والمخلوق أيضًا يثيب ويعاقب فلزمك التَّمثيل، فإن قال: أثبت له فعلًا يليق بجلاله، قلنا: كذلك إثباتنا لسائر الصفات.

(٧) (ر، م): «أخبر».

(٨) زاد في (مح، د): «والمشارب».

(٩) (ر، م): «فأخبر».

ولحمًا وفاكهةً[(١)] وحريرًا وذهبًا وفضَّةً وحُورًا وقصورًا.

وقد قال ابن عباس ﭭ: «ليس في الدُّنيا شيءٌ ممَّا في الجنَّة إلَّا الأسماء»[(٢)]، فإذا[(٣)] كانت تلك الحقائقُ التي أخبر الله عنها، هي موافقةٌ في الأسماء للحقائق[(٤)] الموجودة في الدُّنيا، وليست[(٥)] مماثلةً لها، بل بينهما من التَّباين ما لا يعلمه إلَّا الله = فالخالق ﷻ أعظم مباينةً للمخلوقات[(٦)] من مباينة المخلوق للمخلوق، ومباينته لمخلوقاته أعظم من مباينة موجود الآخرة لموجود الدُّنيا، إذ المخلوق أقرب إلىٰ المخلوقِ الموافقِ له في الاسم من الخالق إلىٰ المخلوق. وهذا بيِّنٌ واضحٌ[(٧)].

---

(١) كتبت في (ر، م) بعد قوله: «وفضَّة».

(٢) **صحيحٌ على شرط البخاري، وله حكم الرفع**: أخرجه وكيع في «نسخته عن الأعمش» (١) -وعنه هنَّاد في «الزُّهد» (٣)-، -ومن طريق وكيع أخرجه ابن حزم في «الفصل» (٢/ ٨٦)، والبيهقي في «البعث» (٣٣٢)-، ومسدد في «مسنده» كما في «المطالب» (٤٦١٧)، وهناد في «الزهد» (٨)، وابن جرير (١/ ٤١٦)، وابن أبي حاتم (٢٦٠)، وأبو الليث السمرقندي في «تفسيره» (١/ ٣٦) من طرقٍ عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عبَّاس به.

(٣) (م): «وإذا».

(٤) (ن): «للأسماء في الحقائق».

(٥) (ن): «ليست».

(٦) (ن): «فالخالق ﷻ مباين للمخلوقات أعظم».

(٧) فمثلًا: إذا قلنا يد النَّملة، ويد الفيل، لم يلزم أن تكون كيفيَّة يد النَّملة ككيفيَّة يد الفيل، فانتفىٰ التماثل والجميع مخلوقٌ، فمن بابٍ أولىٰ ألَّا يلزم التماثل إذا قلنا: يد الخالق ويد المخلوق.

قال شيخ الإسلام ﵀ في «الدَّرء» (٦/ ١٢٤-١٢٥): «وإذا كان بين المخلوق والمخلوق قدرٌ فارقٌ مع نوعٍ من إثبات القدر المشترك، الذي يقتضي التَّناسب والتَّشابه من بعض الوجوه، فمعلومٌ أنَّ ما بين الخالق والمخلوق من المفارقة والمباينة أعظم ممَّا بين المخلوق والمخلوق، فهذا ممَّا يوجب نفي مماثلة صفاته لصفات خلقه، ويوجب أنَّ ما بينهما من المباينة والمفارقة أعظم ممَّا بين مخلوقٍ ومخلوقٍ، مع أنَّه لولا أنَّ بين مُسمَّىٰ الموجود والموجود، والحيِّ والحيِّ، والعليم والعليم، والقدير والقدير، وأمثال ذلك من المعنىٰ المُتَّفق المتواطِئ المناسب والمتشابه، ما يوجب فهم المعنىٰ = لم يفهمه، ولا أمكن أن يفهم أحدٌ ما أخبر به عن الأمور الغائبة».

=

[افتراق الناس فيما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر]

ولهذا افترق النَّاس في هذا المقام ثلاثَ فرقٍ:

فالسَّلف والأئمَّة وأتباعهم: آمنوا بما أخبر الله به عن نفسه، وعن اليوم الآخر، مع علمهم بالمباينة التي بين ما في الدُّنيا وبين ما في الآخرة، وأنَّ مباينة الله لخلقه أعظم.

والفريق(١) **الثَّاني:** الذين أثبتوا ما أخبر به في الآخرة من الثَّواب والعقاب، ونفوا كثيرًا ممَّا أخبر به من الصِّفَات، مثل طوائف من أهل الكلام: المعتزلة ومن وافقهم(٢).

والفريق الثَّالث: نفوا هذا وهذا، كالقرامطة الباطنيَّة والفلاسفة أتباع المَشَّائين(٣) ونحوهم من الملاحدة الذين يُنكِرون حقائق ما أخبر الله به(٤) عن نفسه وعن اليوم الآخر.

[تأويل الباطنية للأمر والنهي]

ثُمَّ إنَّ كثيرًا منهم يجعلون الأمر والنَّهي من هذا الباب، فيجعلون الشَّرائع المأمور بها، والمحظورات المنهيَّ عنها، لها تأويلاتٌ باطنةٌ تُخَالف ما يعرفه

= **وينظر في هذا المثل:** «الفتوى الحموية الكبرى» (٥٤٤-٥٤٥)، «مجموع الفتاوى» (٥/ ١١٥، ٢٠٧-٢٠٨، ٢٥٧-٢٥٨)، (٩/ ٢٩٦)، (١١/ ٤٨٢-٤٨٣)، (١٣/ ٣٧٩-٣٨٠)، (١٧/ ٣٢٦).

(١) من هنا إلىٰ نهاية قوله: «ويهدم أساس الإلحاد والضَّلالات» قبل [قياس الأولىٰ] سقط من الأصل، وأثبته من بقية النسخ، وفي هامش الأصل كتب: «يتلوه...، والفريق الثَّاني».

(٢) «المعتزلة ومن وافقهم»، ليس في (ب، ر، ن، ت، م).

(٣) وهم أرسطو وأتباعه المشَّاؤون، قيل: سُمُّوا بهذا؛ لأنهم كانوا يدرسون الفلسفة وهم يمشون. **ينظر:** «إخبار العلماء بأخبار الحكماء» (٢٧).

(٤) (د): «ما أخبر به الله».

المسلمون منها، كما يتأوَّلون الصَّلواتِ[١] الخمسَ، وصيامَ شهر رمضان، وحجَّ البيت، فيقولون: إنَّ[٢] الصَّلواتِ الخمسَ معرفةُ أسرارهم، وإنَّ صيام شهر[٣] رمضان كتمان أسرارهم، وإنَّ حجَّ[٤] البيت السَّفرُ إلىٰ شيوخهم، ونحو ذلك من التَّأويلات التي يُعلَم بالاضْطرار أنَّها كذبٌ وافتراءٌ علىٰ الرُّسل صلوات الله عليهم، وتحريفٌ لكلام الله ورسوله عن مواضعه، وإلحادٌ في آيات الله[٥].

وقد يقولون: الشَّرائع تلزم العامَّة دون الخاصَّة، فإذا صار الرَّجل من عارفيهم ومحقِّقيهم وموحِّديهم رفعوا عنه الواجبات، وأباحوا له المحظورات.

وقد يدخل في المنتسبين إلىٰ التَّصوُّف والسُّلوك مَن يدخل في بعض هذه المذاهب.

وهؤلاء الباطنية هم الملاحدة، أجمع[٦] المسلمون علىٰ أنهم أكفر من اليهود والنَّصارىٰ.

وما يحتجُّ به أهل الإيمان والإثبات علىٰ هؤلاء الملاحدة[٧] يحتجُّ به كلُّ مَن كان مِن أهل الإيمان والإثبات علىٰ مَن يَشْرَك هؤلاء في بعض إلحادهم، فإذا أَثبتَ الله

(١) (ب، ر، ن، ت، مح، د): «من الصَّلوات».
(٢) ليست في (م).
(٣) ليست في (ب، ر، ن، ت، مح، د، م).
(٤) (ن): «وحج».
(٥) من هنا إلىٰ قوله: «رفعوا عنه»، سقط من (ب)، وينظر: «الانتصار لأهل الأثر» (٢٣٠)، «بيان تلبيس الجهمية» (٨/ ٣٦٦-٣٦٧)، «مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ١٦٣)، (٢٨/ ٤٧٤).
(٦) (ب، ر، ت، م): «... الذين أجمع»، (مح، د): «... الذين أجمعوا»، (ن): «وهؤلاء الباطنية الملاحدة هم الذين أجمع»، والمثبت من (ش).
(٧) (ب، ر، ش، مح، د، م): «وما يحتجُّ به علىٰ الملاحدة أهل الإيمان والإثبات»، والمثبت من (ن، ت)، ووقع في (ن): «... يحتج علىٰ كلِّ من يشرك هؤلاء في بعض إلحادهم».

الصِّفَاتِ، ونفىٰ(١) عنه مماثلة المخلوقات، كما دلَّ علىٰ ذلك الآيات البيِّنات = كان ذلك(٢) الحقَّ الذي يوافق المعقول والمنقول(٣)، ويهدم أساس الإلحاد والضَّلالات.

[قياس الأولى]

والله لا تُضرَب له الأمثال التي فيها مماثلةٌ لخلقه، فإنَّ الله لا مثل له، بل له المَثَلُ الأعلىٰ(٤)، فلا يجوز أن يشترك هو والمخلوق(٥) في قياس تمثيلٍ، ولا في قياس شمولٍ تستوي أفراده(٦)، ولكنْ يستعمل في حقِّهِ المثل الأعلىٰ(٧)، وهو أنَّ «كلَّ ما

---

(١) من هنا إلىٰ قوله: «المعقول» سقط من (ب).

(٢) زاد في (ر، ن، ت، مح، د، م): «هو».

(٣) (ن، ت): «المنقول والمعقول».

(٤) (ب): «بل المثل الأعلىٰ له»، ودليل ما أورده المصنف قوله تعالىٰ: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ۝٦٠﴾ [النحل: ٦٠]، وقد لخَّص عبارات السَّلف في تفسير المثل الأعلىٰ ابن أبي العز رحمه الله في «شرح الطَّحاوية» (١/ ١١٩).

(٥) (ر، م): «فلا يجوز أن يُشرَك هو والمخلوقات».

(٦) (ن): «يستوي أفراده»، **وقياس التَّمثيل، هو:** «انتقال الذِّهن من حكم معينٍ إلىٰ حكم معينٍ؛ لاشتراكهما في ذلك المعنىٰ المشترك الكلي؛ لأنَّ ذلك الحكم يلزم المشترك الكلي»، **وقياس الشُّمول، هو:** «انتقال الذِّهن من المعيَّن إلىٰ المعنىٰ العام المشترك الكلي المتناول له ولغيره، والحكم عليه بما يلزم المشترك الكُلِّي»، **ينظر:** «مجموع الفتاوىٰ» (٩/ ١١٩-١٢٠).

(٧) **ومضمونه في هذا الباب:** أنَّ كلَّ كمالٍ مطلقٍ ثبت للمخلوق فالخالق أولىٰ بالاتِّصاف به، وكلَّ نقصٍ مطلقٍ تنزَّه عنه المخلوق فالخالق أولىٰ بالتَّنزُّه عنه، وقولنا: مطلق، أي: قبل الإضافة، وأمَّا بعد الإضافة فلا يلزم؛ لأنَّ من الصِّفات ما يضاف إلىٰ المخلوق وهي كمالٌ فيه، لكنَّها نقصٌ في الخالق ﷻ، والعكس، فمثلًا: الأكل كمالٌ في المخلوق لكنَّه نقصٌ في الخالق؛ لأنَّ الأكل بالنَّظر إليه قبل الإضافة للمخلوق - أي: باعتبار أصله - فهو نقصٌ؛ لأنَّه لا يكون إلَّا من حاجةٍ، أمَّا في المخلوق من بني آدم فوجوده فيه كمالٌ، ومثلًا: الكبر في أصله وقبل إضافته للمخلوق كمالٌ؛ لأنَّ ضدَّه الصِّغَر والذُّل والهوان، لكن بالنَّظر إليه مضافًا إلىٰ المخلوق يكون فيه نقصًا؛ لأنَّه ينافي عبوديته وفقره إلىٰ الله ﷻ، والذُّل وإن كان نقصًا في الأصل إلَّا أنَّه يكون في المخلوق كمالًا إذا كان لله ﷻ. =

اتَّصف به المخلوق من كمالٍ فالخالق أَولىٰ به، وكلَّ ما تنزَّه[١] عنه المخلوق من نقصٍ فالخالق أولىٰ بالتَّنزيه عنه»، فإذا كان المخلوق مُنَزَّهًا عن مماثلة المخلوق مع[٢] الموافقة في الاسم، فالخالق أولىٰ أن يُنزَّه عن مماثلة المخلوق، وإن حصلت موافقةٌ في الاسم.

[المثل الثاني: الروح]

وهكذا القول في المثل الثَّاني، وهو[٣] الرُّوح التي فينا، فإنَّها قد وُصفَت بصفاتٍ ثُبوتيَّةٍ وسَلْبيَّةٍ، وقد أخبرت النُّصوص أنَّها تعرج وتصعد[٤] من سماءٍ إلىٰ سماء، وأنَّها تُقبَض من البَدَن، وتُسلُّ منه كما تُسلُّ الشَّعَرة من العجين[٥].

[اضطراب الناس في ماهية الروح]

والنَّاس مضطربون فيها: فمنهم طوائف من أهل الكلام يجعلونها جزءًا من البدن، أو صفةً من صفاته[٦]، كقول بعضهم: إنَّها النَّفْس أو الرِّيح التي تردَّدُ[٧] في

= وينظر: «درء تعارض العقل والنَّقل» (١/ ٢٩)، (٤/ ٣٤)، (٧/ ١٥٤-١٥٥، ٣٢٣، ٣٦٢)، «بيان تلبيس الجهميَّة» (٢/ ٣٤٩)، (٥/ ٨٠ -٨٣، ١٠٩)، «مجموع الفتاوىٰ» (١/ ٤٨)، (٣/ ٢٩٧)، (٦/ ٨٧، ١٣٧)، (٩/ ١٤١-١٤٦)، (١٢/ ٣٤٥-٣٤٩).

(١) (ب، ش، ن، م): «يُنزَّه».

(٢) من هنا إلىٰ قوله: «وإن» سقط من (ش).

(٣) (ر، م): «وهو أنَّ»، والرُّوح: يُذكَّر ويُؤنَّث، ينظر: «الصِّحاح» (١/ ٣٦٧)، «النِّهاية» (٢/ ٢٧٢).

(٤) ليست في (ب).

(٥) كما في حديث البراء الطَّويل، وهو حديث صحيح، أخرجه أحمد (١٨٥٣٤) وأبو داود (٤٧٥٣) وغيرهما، ويأتي في الأحاديث التي سيوردها شيخ الإسلام ما يدلُّ علىٰ نحوِ ذلك أيضًا.

(٦) (ب): «وصفة من صفاته»، ووقع في (مح، د): «كما قال بعضهم».

(٧) (ب، ر، ن، م): «التي تردَّد»، (مح، د): «الذي تردد».

البدن، وقول بعضهم: إنَّها الحياة، أو المزاج، أو نفس البدن[(١)].

ومنهم طوائف من أهل الفلسفة يصفونها بما يصفون به واجب الوجود عندهم[(٢)]، وهي أمورٌ لا يتَّصف بها إلَّا الممتنع[(٣)] الوجود، فيقولون: لا هي داخلَ البدن ولا خارجَهُ[(٤)]، ولا مباينةً له ولا مداخلةً، ولا متحرِّكةً ولا ساكنةً، ولا تصعد ولا تهبط، ولا هي[(٥)] جسمٌ ولا عرضٌ.

وقد يقولون: إنها لا تُدرِك الأمورَ المعيَّنة والحقائقَ الموجودة في الخارج، وإنَّما تُدرِك الأمور الكُليَّة المطلقة.

وقد يقولون: إنها لا داخلَ العالم ولا خارجَهُ، ولا مباينةً له[(٦)] ولا مداخلةً.

وربَّما قالوا: ليست داخلةً في أجسام[(٧)] العالم ولا خارجةً عنها، مع تفسيرهم للجسم بما يقبل الإشارة الحسِّيَّة، فيصفونها بأنَّها[(٨)] لا يمكن الإشارة إليها ونحو ذلك من الصِّفَات السَّلبيَّة التي تُلحِقها بالمعدوم والممتنع[(٩)].

---

(١) وقال في «الجواب الصحيح» (٣/ ٢٨٦): «وجمهور العقلاء أنَّ الروح تفارق البدن، وتبقىٰ بعد فراق البدن، ومن قال من متكلمة أهل الملل إنه لا يبقىٰ بعد البدن روحٌ تفارقه، وإنَّ الروح جزءٌ من البدن أو عرضٌ من أعراض البدن، فقوله - مع أنه خطأ في العقل الصريح - هو أيضًا مخالفٌ لكتب الله المنزلة ولرسله، ولمن اتبعهم من جميع أهل الملل».

(٢) ليست في (ب، ر، م).

(٣) (ت): «ممتنع».

(٤) (ن): «ولا هي خارجَهُ».

(٥) ليست في (ن).

(٦) ليست في (م).

(٧) (ن): «آحاد».

(٨) (ب، ن، مح، د): «بأنَّه».

(٩) (مح، د): «التي تلحقه بالمعدوم والممتنع»، قال الشَّوكاني رحمه الله في «تفسيره» (٣/ ٣٠٢): «وقد حكىٰ بعض المحقِّقين أنَّ أقوال المختلفين في الرُّوح بلغت إلىٰ ثمانية عشر ومائة قولٍ، فانظر إلىٰ هذا =

وإذا قيل لهم: إثبات مثل هذا ممتنعٌ في ضرورة العقل.

قالوا: بل هذا ممكنٌ، بدليل أنَّ الكُلِّيَّات موجودةٌ، وهي غيرُ مشارٍ إليها.

وقد غفلوا عن كون الكُلِّيَّات لا توجد كلِّيَّةً[١] إلَّا في الأذهان لا في الأعيان، فيعتمدون فيما يقولونه[٢] في المبدأ والمعاد علىٰ مثل هذا الخيال الذي لا يخفىٰ فساده[٣] علىٰ غالب الجُهَّال.

[سبب الاضطراب]

واضْطراب النُّفاة والمثبتة في الرُّوح كثيرٌ[٤]، وسبب ذلك أنَّ الرُّوح -التي تُسمَّىٰ بالنَّفس النَّاطقة عند الفلاسفة- ليست هي مِن جنس هذا البدن، ولا مِن جنس العناصر والمتولِّدات[٥] منها، بل هي من[٦] جنسٍ آخرَ مخالفٍ[٧] لهذه الأجناس،

= الفضول الفارغ والتَّعب العاطل عن النَّفع، بعد أنْ علموا أنَّ الله سبحانه قد استأثر بعلمه، ولم يُطلِع عليه أنبياءه، ولا أذن لهم بالسُّؤال عنه ولا البحث عن حقيقته، فضلًا عن أممهم المقتدين بهم، فيا لله العجب! حيث تبلغ أقوال أهل الفضول إلىٰ هذا الحدِّ الذي لم تبلغه ولا بعضَه في غير هذه المسألة ممَّا أذن الله بالكلام فيه، ولم يستأثر بعلمه. ثُمَّ ختم سبحانه هذه الآية بقوله سبحانه: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ۝٨٥﴾ [الإسراء:٨٥]، أيْ: أنَّ عِلمَكم الذي علَّمكم الله، ليس إلَّا المقدار القليل بالنِّسبة إلىٰ علم الخالق سبحانه، وإنْ أوتي حظًّا من العلم وافرًا، بل علم الأنبياء ﷺ ليس هو بالنِّسبة إلىٰ علم الله سبحانه إلَّا كما يأخذ الطَّائر في منقاره من البحر، كما في حديث موسىٰ والخضر ﷺ».

(١) (م): «هيئة».

(٢) (ن): «يقولون».

(٣) ليست في (ن).

(٤) (ن): «واضطراب النُّفاة المثبتة للروح كثير».

(٥) (ر، ن، مح، د): «والمولَّدات»، (ب، م): «المولَّدات».

(٦) سقطت من (ش).

(٧) (ش): «مخالفة».

فصار هؤلاء لا يعرفونها إلَّا بالسُّلوب التي تُوجِب مخالفتَها للأجسام المشهودة، وأولئك يجعلونها من جنس الأجسام المشهودة، وكلا القولين خطأٌ.

[أقوال الناس في لفظ الجسم]

وإطلاق القولين(١) عليها بأنها جسمٌ، أو ليست بجسمٍ، يحتاج(٢) إلىٰ تفصيلٍ، فإنَّ لفظ «الجسم» للنَّاس فيه أقوالٌ متعدِّدَةٌ اصْطلاحيَّةٌ غير معناه اللغوي.

فأهل اللغة(٣) يقولون: الجسم هو الجسد والبدن(٤)، وبهذا الاعتبار فالرُّوح ليست جسمًا، ولهذا يقولون: الرُّوح والجسم، كما قال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ﴾ [المنافقون: ٤]، وقال تعالىٰ(٥): ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ [البقرة: ٢٤٧].

وأمَّا أهل الكلام، فمنهم من يقول: الجسم هو الموجود(٦).

ومنهم من يقول: هو(٧) القائم بنفسه.

ومنهم من يقول: هو المركَّب من الجواهر المنفردة(٨).

---

(١) (ب، م، ن، مح، د، ت): «القول».

(٢) (مح، د): «تحتاج».

(٣) (ر، م): «فإنَّ أهل اللغة».

(٤) ينظر: «الصِّحاح» (٥/ ١٨٨٧)، «لسان العرب» (١٢/ ٩٩)، «القاموس المحيط» (١٠٨٨).

(٥) «وقال تعالىٰ» زيادةٌ من (بقية النسخ).

(٦) هذا والذي بعده قول المجسِّمة، ولهذا قالوا بأنَّ الله جسمٌ؛ لأنَّه موجودٌ وقائمٌ بنفسه. ينظر: «بيان تلبيس الجهميَّة» (٤/ ٦٢٥).

(٧) (ن): «هذا».

(٨) (ن، ت): «المفردة»، (ب): بدأ بالمُرَكَّب من المادة والصُّورة.

ومنهم من يقول: هو المرَّكب من المادَّة والصُّورة.

وكلُّ هؤلاء يقولون: إنَّه مشارٌ إليه إشارةً حسيَّة.

ومنهم من يقول: ليس بمركَّبٍ[١] لا من هذا ولا من هذا، بل هو ما يشار إليه[٢]، ويقال: إنَّه هنا أو هناك[٣].

فعلىٰ هذا إذا كانت الرُّوح ممَّا يُشَار إليه ويتبعه[٤] بصر الميت -كما قال النَّبيُّ ﷺ: «إِنَّ الرُّوْحَ إِذَا خَرَجَ تَبِعَهُ البَصَرُ»[٥]، وأنها تُقبَض ويُعرَج بها إلىٰ السَّماء[٦] = كانت الرُّوح جسمًا بهذا الاصْطلاح[٧].

---

(١) (م): «مركَّبًا».

(٢) (ر، م): «ممَّا يشار إليه»، ومن قوله: «ويقال» إلىٰ قوله: «إليه» سقط من (ن).

(٣) **وينظر في أقوال المتكلمين في تفسير الجسم:** «درء تعارض العقل والنَّقل» (١/ ٤٥)، «الجواب الصَّحيح» (٤/ ٤٢٨-٤٣١)، «مجموع الفتاوىٰ» (٦/ ١٠٢-١٠٣)، (١٧/ ٣٤٢-٣٤٣).

(٤) (ر، م): «فعلىٰ هذا إن كانت الروح ممَّا يُشَار إليها ويتبعها».

(٥) (ش): «الروح إذا خرج تبعه البصر»، (م): «إن الروح إذا خرجت تبعه البصر»، والحديث أخرجه مسلم (٩٢٠) عن أمِّ سلمة ﵂ قالت: دخل رسول الله ﷺ علىٰ أبي سلمة وقد شق بصره، فأغمضه، ثم قال: «**إن الروح إذا قبض تبعه البصر**»، فضج ناس من أهله، فقال: «**لا تدعوا علىٰ أنفسكم إلا بخير، فإن الملائكة يؤمنون علىٰ ما تقولون...**» الحديث.

وأخرج الإمام أحمد (١٧١٣٦)، وابن ماجه (١٤٥٥) وغيرهما من حديث شداد بن أوس ﵁، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا حضرتم موتاكم، فأغمضوا البصر، فإنَّ البصر يتبع الروح، وقولوا خيرًا: فإنه يؤمن علىٰ ما قال أهل الميت**»، وسنده ضعيفٌ، ويشهد له حديث أم سلمة المتقدِّم.

(٦) أخرج الإمام مسلم (٢٨٧٢) من حديث أبي هريرة ﵁، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا خرجت روح المؤمن تلقاها ملكان يصعدانها...**» الحديث.

(٧) (ن): «وبهذا الاصطلاح»، قال شيخ الإسلام ﵀ في «الدَّرء» (٨/ ٥٢): «وأمَّا الخوض في مسألة الرُّوح، هل هي قائمةٌ بنفسها أم هي عَرَضٌ، فكلام الصَّحابة والتَّابعين وغيرِهم من الأئمَّة في أنَّ =

[المقصود بضرب المثل بالروح]

والمقصود أنَّ الرُّوْح إذا كانت موجودةً حيَّةً عالمةً قادرةً، سميعةً بصيرةً، تصعد وتنزل، وتذهب وتجيء[١]، ونحو ذلك من الصِّفَات، والعقولُ قاصرةٌ عن تكييفها وتحديدها؛ لأنَّهم لم يشاهدوا لها نظيرًا، و«الشَّيءُ إنَّما تُدرَك حقيقته إمَّا بمشاهدته أو بمشاهدة نظيره»[٢]، فإذا كانت الرُّوح متَّصفةً بهذه الصِّفَات مع عدم مماثلتها لما يُشاهد[٣] من المخلوقات، فالخالق أولىٰ بمباينته لمخلوقاته مع اتِّصافه بما يستحقُّه من أسمائه وصفاته، وأهل العقول هم أعجز عن[٤] أن يحُدُّوه أو يكيِّفوه منهم[٥] عن أن يحُدُّوا الرُّوح أو يكيِّفوها.

فإذا كان مَن نفىٰ صفات الرُّوح جاحدًا معطِّلًا لها، ومَن مثَّلها بما يشاهده من[٦] المخلوقات جاهلًا ممثِّلًا لها بغير شكلها، وهي مع ذلك ثابتةٌ[٧] بحقيقة الإثبات، مستحقَّةٌ لمَا لها مِن الصِّفَات = فالخالق ﷻ أولىٰ أن يكون مَن نفىٰ صفاته جاحدًا

= الرُّوح عينٌ قائمةٌ بنفسها تخرج من البدن وتصعد وتعرج وتُنعَّم وتُعذَّب وتتكلَّم وتُسأَل وتُجيب وأمثال ذلك أكثر من أن يمكن سطره هنا».

وينظر أيضًا: «درء تعارض العقل والنَّقل» (١٠/ ٢٩٢-٢٩٣)، «الجواب الصَّحيح» (٢/ ١٥٧).

(١) (ن): «وتجيء وتذهب»، (ت، مح، د): «وتروح وتذهب وتجيء».

(٢) (ن، ت): «والشيء إنما يُدرك حقيقة...»، (ر): «والشيء إنما تدرك حقيقته بمشاهدته أو بمشاهدة نظيره»، (م): «والشيء إنما يدرك حقيقته بمشاهدته أو مشاهدة نظيره».

(٣) (ر): «لما نشاهد»، (ش): «لما يشاهده»، (ن): «لم! يشاهد».

(٤) زيادة من (ب، ر، ن، ت، مح، د، م).

(٥) من هنا إلىٰ نهاية الفقرة سقط من (ت)، ووقع في (ب، ن، مح، د): «...أو يكيفوه».

(٦) (الأصل، ش): «بمشاهدة»، وكتب بجانبها في هامش الأصل: «بمشابهة»، (ر): «بما يشاهد من»، (مح، د): «بما شاهده مِن»، والمثبت من (ب، ن، ت، م).

(٧) (مح، د): «باينة»، وأشار في (د) إلىٰ المثبت في نسخةٍ، و«الإثبات» ليست في (ن)

معطِّلًا، ومَن قاسه بخلقه جاهلًا به[١] ممثِّلًا، وهو سبحانه ثابتٌ بحقيقة الإثبات، مستحِقٌّ لما له من الأسماء والصِّفَات[٢].

فصــلٌ:

وأمَّا الخاتمة الجامعة ففيها قواعدُ نافعةٌ:

[القاعدة الأولى: صفات الله سبحانه إثباتٌ ونفيٌ]

القاعدة الأولىٰ[٣]: أنَّ الله سبحانه موصوفٌ بالإثبات والنَّفْي، فالإثبات كإخباره أنَّه[٤] بكلِّ شيءٍ عليمٌ، وعلىٰ[٥] كلِّ شيءٍ قديرٌ، وأنَّه سميعٌ بصيرٌ، ونحو ذلك، والنَّفيُ كقوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

[صفات النفي تتضمن إثبات الكمال]

وينبغي أن يُعلَم[٦] أنَّ النَّفي ليس فيه مدحٌ ولا كمالٌ، إلَّا[٧] إذا تَضَمَّن إثباتًا، وإلَّا فمجرَّد النَّفي ليس فيه مدحٌ ولا كمالٌ؛ لأنَّ النَّفي المحض عدمٌ محضٌ، والعدم المحض ليس بشيءٍ، وما ليس بشيءٍ هو كما قيل ليس بشيءٍ، فضلًا عن أن يكون مدحًا أو كمالًا، ولأنَّ النَّفيَ المحض يُوصَف به المعدوم والممتنع، والمعدوم

---

(١) ليست في (د).

(٢) وينظر في المثل الثاني: «مجموع الفتاوىٰ» (٥/ ١١٥-١١٦، ٣٥٤، ٤٥٨-٤٥٩).

(٣) (ب): «فأحدها».

(٤) (م): «بأنَّه».

(٥) (ت): «وهو علىٰ».

(٦) (الأصل، ت): «تعلم»، والمثبت من بقية النسخ.

(٧) «ليس مدح ولا كمال، إلا»، ومن هنا إلىٰ قوله: «ولا كمال» سقط؛ لانتقال بصر ناسخ الأصل، وأثبت من البقية.

والممتنع لا يُوصَف بمدحٍ ولا كمالٍ[١].

[آيات قرآنية في ذلك]

فلهذا كان عامَّةُ ما وَصفَ اللهُ به نفسَه من النَّفي متضمِّنًا لإثبات مدحٍ كقوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ﴾، إلىٰ قوله: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَا﴾ [البقرة: ٢٥٥][٢]، فنفي السِّنَة والنَّوم[٣] يتضمَّن كمال الحياة والقيام، فهو مبيِّنٌ لكمال أنَّه الحيُّ القيُّوم.

وكذلك[٤] قوله: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ﴾، أي: لا يُكْرِثه ولا يُثْقِله، وذلك[٥] مستلزمٌ لكمال قدرته وتمامها.

---

(١) قال الشَّيخ العثيمين (ت: ١٤٢١) ﵀ في «تقريب التَّدمرية» (٤٩): «ألم ترَ إلىٰ قول الحماسي يهجو قومه:

لـو كنـتُ مـن مـازنٍ لـم تسـتبح إبلـي ... بنـو اللقيطـة مـن ذُهْـل بـن شـيبانَا

إلىٰ أن قال:

لكـنَّ قـومي وإن كـانوا ذوي عـددٍ ... ليسـوا مـن الشَّـرِّ في شـيءٍ وإن هانَـا

يجـزون مِـن ظُلـمِ أهـل الظُّلـم مغفـرةً ... ومـن إسـاءةِ أهـل السُّـوء إحسـانًا

يريد بذلك ذمَّهم ووصفَهم بالعجز لا مدحهم بكمال العفو بدليل قوله بعد:

فليـت لـي بهـمُ قومًـا إذا ركبـوا ... شـنُّوا الإغـارة ركبانًـا وفرسـانًا».

وينظر أيضًا: «منهاج السُّنَّة النَّبويَّة» (٢/ ٣١٩)، «مجموع الفتاوىٰ» (٦/ ٨٤)، (١٢/ ٢٠٥)، «الصَّفديَّة» (١/ ٩١)، «مجموع فتاوىٰ ورسائل العثيمين» (٤/ ١١٤، ١٤٩، ٢٠١)، (١٠/ ١١٣٤)، «شرح العقيدة السَّفارينيَّة» (١/ ١٢٢)، «الصِّفات الإلهيَّة» (٢٠١-٢٠٢)، «شرح الطَّحاويَّة» (٦١-٦٢)، «القول المفيد علىٰ كتاب التَّوحيد» (٢/ ٥٤٥)، «الإرشاد إلىٰ صحيح الاعتقاد» (١٥٢).

(٢) في الأصل بعد ﴿حِفۡظُهُمَا﴾ زيادة: ﴿وَهُوَ﴾، ولم يذكر بقية الآية.

(٣) (ب): «والنَّوم الذي».

(٤) ليست في (ن، ت).

(٥) (ن): «أي: ولا يكرثه ولا يثقله، وكذلك»، وقوله: «أي: لا يكرثه» ليس في (ب).

بخلاف المخلوق القادر إذا(١) كان يقدر على الشيء بنوع كُلفةٍ ومشقَّةٍ، فإنَّ هذا نقصٌ في قدرته، وعيبٌ في قوَّته.

وكذلك قوله: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٣]، فإنَّ(٢) نفي العُزوب مستلزمٌ لعلمه بكلِّ ذرَّةٍ في السَّموات والأرض.

وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾﴾ [ق: ٣٨]؛ فإنَّ نفيَ مسِّ اللُّغوب الذي هو التَّعب والإعياء دلَّ(٣) علىٰ كمال القدرة، ونهاية القوَّة.

بخلاف المخلوق الذي يلحقه من التَّعب(٤) والكَلال ما يلحقه.

وكذلك قوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، إنَّما(٥) نفىٰ الإدراك الذي هو الإحاطة، كما قاله أكثر العلماء(٦)، ولم ينفِ مجرَّد الرُّؤية، لأنَّ المعدوم لا يُرَىٰ،

---

(١) الأصل: «إذ»، والمثبت من بقية النسخ.

(٢) من هنا إلىٰ نهاية الفقرة سقط من (مح، د).

(٣) (مح، د): «دلَّك».

(٤) (ب، ن، ت، مح، د): «النَّصَب».

(٥) (ش، ت): «وإنَّما».

(٦) (ش): «كما قال أكثر العلماء»، **قلت**: للآية عدة محامل، أشهرها محملان، وهما:

المحمل الأول: أنَّ الإدراك أخصُّ من مطلق الرُّؤية، ونفي الأخصِّ لا يستلزم نفي الأعمِّ، فالإدراك رؤيةٌ مع إحاطةٍ، ونفيُ هذا ليس نفيًا للرُّؤية، كما قال تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّآ ۖ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴿٦٢﴾﴾ [الشعراء: ٦١-٦٢]، فنفىٰ الإدراك مع ثبوت الرُّؤية، وممَّا رُوِّينا في هذا الآتي:

١- أخرج ابن جرير (٢٢/ ٣٢) بسندٍ لا بأس به عن عكرمة أنَّ رجلًا قال: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾، فقال عكرمة: «ألستَ ترىٰ السماء؟»، قال: «بلىٰ»، قال: «فكلَّها ترىٰ؟». =

= ٢- وأخرج (٩/ ٤٥٩) بسندٍ حسنٍ عن قتادة في قوله تعالىٰ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾، قال: «هو أعظم من أن تدركه الأبصار».

٣- وقال ابن جرير (ت: ٣١٠) ﵀ في «تفسيره» (١٢/ ١٥): «ونظير جوازِ وصفِهِ بأنَّه يُرَىٰ ولا يُدرَك، جوازُ وصفِهِ بأنَّه يُعلَم ولا يحاط بعلمه».

٤- وقال ابن حبان (ت: ٣٥٤) ﵀ عقب حديث رقم (٦٠) من «صحيحه»: «وقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ فإنما معناه لا تدركه الأبصار: يرىٰ في القيامة ولا تدركه الأبصار إذا رأته؛ لأن الإدراك هو الإحاطة، والرؤية هي النظر، والله يُرَىٰ ولا يدرك كنهه؛ لأن الإدراك يقع علىٰ المخلوقين والنظر يكون من العبد ربه».

٥- وقال الآجري (ت: ٣٦٠) ﵀ في «الشريعة» (٢/ ١٠٤٨): «فإن قال قائل: فما تأويل قوله ﷿: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾؟ قيل له: معناها عند أهل العلم: أي: لا تحيط به الأبصار، ولا تحويه ﷿، وهم يرونه من غير إدراك ولا يشكون في رؤيته، كما يقول الرجل: رأيت السماء وهو صادق، ولم يحط بصره بكل السماء، ولم يدركها وكما يقول الرجل: رأيت البحر، وهو صادق ولم يدرك بصره كل البحر، ولم يحط ببصره، هكذا فسره العلماء، إن كنت تعقل».

المحمل الثاني: أن الآية تدل علىٰ نفي الرؤية في الدنيا دون الآخرة، ومما نقل في ذلك الآتي:

١- أخرج البخاري (٧٣٨٠)، ومسلم (١٧٧) عن عائشة ﵂، قالت: «مَن حدثك أنَّ محمدًا ﷺ رأىٰ ربه، فقد كذب، وهو يقول: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾».

٢- قال إسحاق بن راهويه (ت: ٢٣٨) ﵀ في «مسنده» (٣/ ٦٧٤): «فقد تحقَّق عند مَن عَقَلَ عن الله ﷻ أنَّ عائشة فَسَّرت هذه الآية علىٰ الدنيا، وتفسِّرها المبتدعة علىٰ أنها في الدُّنيا والآخرة».

٣- وأخرج عبد الله بن أحمد في «السنة» (٥١١) بسند صحيح عن إسماعيل بن علية (ت: ١٩٣) في قوله تعالىٰ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾، قال: «هذا في الدنيا».

٤- وقال ابن محرز في «تاريخ ابن معين» (٢/ ٣٧): سمعت يحيىٰ بن معين (ت: ٢٣٣) وسأله رجل فقال: يا أبا زكريا ما تقول هل نرىٰ ربنا يوم القيامة؟، فقال يحيىٰ بن معين: نعم نراه، فقال الرجل: أليس يقول الله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾؟ فقال يحيىٰ بن معين: «ذاك في الدنيا وأما في الآخرة فسيرىٰ».

٥- وقال إسحاق بن راهويه (ت: ٢٣٨) ﵀ في «مسنده» (٣/ ٦٧٤): «قول الله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ في الدنيا».

٦- وقال الإمام أحمد (ت: ٢٤١) ﵀ في «الرد علىٰ الجهمية» (٧٨): «﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ يعني: في الدنيا، أما في الأخرة فإنهم يرونه، فهذا تفسير ما شكت فيه الزنادقة». =

وليس في كونه لا يُرَىٰ مدحٌ، إذ لو كان كذلك لكان المعدوم مَمْدوحًا، وإنَّما المدح في كونه لا يُحَاط به وإن رُئيَ، كما أنَّه لا يُحَاط به وإن عُلمَ، وكما[1] أنَّه إذا عُلمَ لا يُحَاط به علمًا، فكذلك إذا رُئيَ لا يُحَاط به رؤيةً[2].

فكان في نفي الإدراك مِن إثبات عظمته ما يكون مدحًا وصفةَ كمالٍ، وكان ذلك دليلًا علىٰ إثبات الرُّؤية لا علىٰ نفيها، لكنَّه دليلٌ علىٰ إثبات الرُّؤية مع عدم الإحاطة، وهذا هو الحقُّ الذي اتَّفق عليه سلف الأمَّة وأئمَّتُها[3].

= ٧- وقال الإمام البخاري (ت: ٢٥٦) رحمه الله في «خلق أفعال العباد» (١١٥): «﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ في الدنيا».

٨- وقال ابن قتيبة (ت: ٢٧٦) رحمه الله في «تأويل مختلف الحديث» (٢٩٨-٢٩٩): «أراد -جل وعز- بقوله: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ في الدنيا...، فلما قال الله تعالىٰ: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾، وجاء عن رسول الله ﷺ بالصَّحيح من الخبر: «**ترون ربكم تعالىٰ في القيامة**»؛ لم يخْفَ علىٰ ذي فهمٍ ونظرٍ ولبٍّ وتمييزٍ أنه في وقتٍ دون وقت».

٩- وقال الدارمي (ت: ٢٨٠) رحمه الله في «النقض» (١/ ٣٦٥): «معنىٰ قوله: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ في الحياة الدنيا».

فائدة: قال الإمام أحمد رحمه الله في «الرد علىٰ الجهمية» (١٣٢): «قد كان النَّبيُّ ﷺ يعرف معنىٰ قول الله: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ وقال: «**إنَّكم سترون ربَّكم**...»، فأيُّهما أولىٰ أن نَتَّبع: النَّبي ﷺ حين قال: «**إنَّكم سترون ربَّكم**»، أو قول الجهمي حين قال: لا ترون ربَّكم؟!».

(١) (ب، ر، ن، ت، مح، د، م): «فكما»، و«إذا» ليست في (ش).

(٢) (ن): «دونه».

(٣) قال إسحاق بن راهويه (ت: ٢٣٨) رحمه الله في «مسنده» (٣/ ٦٧٢): «وقد مضت السنة من رسول الله ﷺ بأنَّ أهل الجنَّة يرون ربهم، وهو من أعظم نعم أهل الجنَّة».

وقال الإمام أحمد (ت: ٢٤٠) رحمه الله في «الرد علىٰ الجهمية» (١٣٢): «الأحاديث في أيدي أهل العلم عن النَّبيِّ ﷺ أنَّ أهل الجنَّة يرون ربهم، لا يختلف فيها أهل العلم».

وقال ابن خزيمة (ت: ٣١١) رحمه الله في «التوحيد» (٢/ ٥٨٧): «العلماء لم يختلفوا أنَّ جميع المؤمنين يرون خالقهم في الآخرة لا في الدنيا، ومَن أنكر رؤية المؤمنين خالقهم يوم المعاد، فليسوا بمؤمنين عند المؤمنين، بل هم أسوأ حالًا في الدُّنيا عند العلماء من اليهود والنصارىٰ والمجوس». =

وإذا تأمَّلْتَ ذلك وجدتَّ كلَّ نفيٍ لا يستلزم ثبوتًا ليس هو ممَّا يصفِ الله به نفسه(١)، فالذين لا يصفونه إلَّا بالسُّلوب لم يثبتوا في الحقيقة إلهًا محمودًا، بل ولا موجودًا.

وكذلك مَن شاركهم(٢) في بعض ذلك كالذين قالوا: إنَّه لا يتكلَّم، أو لا يُرىٰ(٣)، أو ليس فوق العالم، أو لم يستوِ علىٰ العرش، ويقولون: ليس بداخل العالم ولا خارجِهِ، ولا مباينٌ للعالم ولا محايثٌ(٤) له؛ إذ هذه الصِّفَات يمكن أن يُوصَف بها المعدوم، وليست هي مستلزمةً صفةَ ثبوتٍ(٥)، ولهذا قال محمود بن سُبُكْتِكِين(٦) لمن ادَّعىٰ ذلك في الخالق: «ميِّز لنا بين هذا الرَّبِّ الذي تثبته وبين المعدوم»(٧).

= وقال أبو الحسن الأشعري (ت: ٣٢٤) رحمه الله في «الإبانة» (٢٢٦): «وندين بأنَّ الله تعالىٰ يُرىٰ في الآخرة بالأبصار».

(١) (ب، ر، ت، مح، د): «لا يستلزم ثبوتًا هو ممَّا لم يصفِ الله به نفسَه»، (ن): «لا يستلزم ثبوتًا لم يصف الله به نفسه».

(٢) (د): «يشاركهم».

(٣) (ش): «فالذين قالوا...»، (ن): «كالذين قالوا: لا يتكلم...»، (ر، ت، مح، د، م): «كالذين قالوا: لا يتكلم، ولا يرىٰ»، ووقع في (د): «وليس فوق العالم».

(٤) (ش، ن، ت، م): «مجانب»، وأشار في هامش (ر) إلىٰ أنها في نسخةٍ.

(٥) (د): «ثبوتيَّة»، ووقع في (ر، م): «وليست هي صفة مستلزمة صفة ثبوت».

(٦) هو: محمود بن سُبُكْتِكِين، الغَزنَوي، السَّلطان الكبير، يمين الدولة، أبو القاسم، فاتح الهند، كان مجلسُه موردَ العلماء، وكانت السُّنَّة في أيامه ظاهرة، والبدعُ في أيامه مقموعة، توفي سنة (٤٢١)، وأُلِّفتْ في سيرته مُصَنَّفات، أشهرها: «اليميني = تاريخ العتبي»، لمحمد بن عبد الجبار العتبي (ت: ٤٢٧)، وشرحه غيرُ واحد، و«تاريخ العتبي» مطبوعٌ متداول.
ينظر: «وَفَيات الأعيان» (٥/ ١٧٥)، «منهاج السُّنَّة النَّبويَّة» (٣/ ٤٣٠)، «بيان تلبيس الجهميَّة» (٤/ ٢٦٨)، «مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ٢٢)، «تاريخ الإسلام» (٩/ ٣٦٩)، «طبقات الشَّافعيين» (٤٠٠).

(٧) ذكرها شيخ الإسلام أيضًا في «درء تعارض العقل والنَّقل» (٦/ ٢٥٣)، و«بيان تلبيس الجهميَّة» (٤/ ٢٧٥)، و«الفتاوىٰ الكبرىٰ» (٦/ ٥٣١)، والذي في «درء تعارض العقل والنَّقل» أنَّ ابن الهَيْصَم =

وكذلك كونه لا يَتكلَّم، أو لا ينزل، ليس في ذلك صفة مدحٍ ولا كمالٍ، بل هذه الصِّفَاتُ فيها تشبيهٌ له بالمنقوصات أو المعدومات[(١)]، فهذه الصِّفَات منها ما لا يتَّصف به إلَّا المعدوم، ومنها ما لا يتَّصف به إلَّا الجماد أو النَّاقص[(٢)].

فمَن قال: لا هو مباينٌ للعالم ولا مداخلٌ للعالم، فهو بمنزلة مَن قال: لا هو قائمٌ بنفسه ولا بغيره، ولا قديمٌ ولا مُحدَثٌ[(٣)]، ولا متقدِّمٌ علىٰ العالم ولا مقارنٌ[(٤)] له.

= تناظر مع ابن فُوْرَك في مسألة العلوِّ فلمَّا رأىٰ سُبُكْتِكِين قُوَّة كلام ابن الهَيْصَم قال لابن فورك ما ذكره شيخ الإسلام ﷺ، ثُمَّ إنَّ ابن فُوْرَك كتب إلىٰ أبي إسحاق الإسفراييني -وكلاهما أشعريَّان- يطلبه جوابًا عن ذلك، فلم يجد إلَّا أنَّه لو كان علىٰ العرش لكان جسمًا، وغير ذلك ممَّا هو من لوازم استواء المخلوق لا الخالق ﷻ، وجاء في هامش (مح، د) ما نصُّه: «هذا الكلام قاله محمود ﷺ لأبي بكر ابن فورك المتكلِّم لمَّا تناظر هو ومحمَّد بن الهيصم في مسألة العلو، فظهر عليه ابن الهيصم، وغلبه بالحُجَّة، وعرف محمود أنَّ ابن فورك مبتدع، حتَّىٰ قيل إنَّه سقاه السُّمَّ، فمات!».

قلتُ: وشيخ الإسلام يذكر تارةً أنَّ الذي قال ذلك هو الخليفة، وتارةً أنها قيلت بين يدي الخليفة، وقد بيَّن سبب ذلك الاضطراب في «بيان التَّلبيس» (٤/ ٢٦٧) فقال: «وما ذكره هنا [أي الرَّازي] من حكاية كلام ابن الهَيْصَم في مناظرته لابن فُوْرَك لم يبلغنا علىٰ الوجه المُفَصَّل»، ثُمَّ قال (٤/ ٢٧٤): «فكان ممَّا حكاه ميمون النَّسَفي الحنفي...»، فذكرها، وميمون هذا هو المشهور بأبي المعين النَّسفي (ت: ٥٠٨) [ماتريديٌّ] صاحب «التَّبصرة»، وقد بحثتُ فيها عن الموضع الذي ذكر فيه المناظرة فوجدته (ص: ٣٣٩)، وفيه نَقْلُ القِصَّة عن أبي إسحاق، وأنَّ الذي قال هذا الكلام قومٌ من الكرَّامية! فقبله منهم ابن سُبُكْتِكِين وأورده علىٰ ابن فُوْرَك، ثُمَّ أرسله ابن فُوْرَك إلىٰ أبي أسحاق فأجاب بما ذكرناه قبْلُ.

وأبو إسحاق يَنسب القائل إلىٰ الكَرَّاميَّة بناءً علىٰ أنَّ الكرَّاميَّة يميلون إلىٰ التَّشبيه، ومن أثبت لله العلوَّ كان عندهم كذلك، وقد ذكر الذَّهبي في «السِّير» (١٧/ ٤٨٦) أنَّ السلطان ابن سُبُكْتِكِين كان من الكرَّامية، وهذا يتوقَّف علىٰ دليلٍ صحيحٍ، فإنَّ النِّسبة هذه نسبةٌ إلىٰ بدعةٍ، ولعله اعتمد فيها علىٰ كلام أبي إسحاق السابق، وقد تبين ما فيه، وبالله التوفيق.

(١) (ن): «والمعدومات».

(٢) (ش، مح، د): «إلا الجماد والناقص»، (م): «إلا الجمادات أو الناقص».

(٣) (ش): «ومحدَثٌ».

(٤) (د): «مقارب».

[يلزم مَن نَفَى صفة الكمال عن الله وَصْفُهُ بما يقابلها]

ومن قال: إنَّه ليس بحيٍّ ولا سميعٍ ولا بصيرٍ ولا متكلِّمٍ؛ لزمه أن يكون ميّتًا أصمَّ أعمىٰ أبكمَ.

[اعتراض][١]

فإن قال: العمىٰ عدم البصر عمَّا مَن شأنُه أن يقبل البصر، وما لا يقبل البصر[٢] كالحائط لا يقال له: أعمىٰ ولا بصيرٌ.

[الرَّد عليه من وجوه: الوجه الأوَّل]

قيل له[٣]: هذا اصْطلاحٌ اصْطلحتموه، وإلَّا فما يُوصَف بعدم الحياة والسَّمع[٤] والكلام يمكن وصفُهُ بالموت والصَّمَمِ[٥] والعمىٰ والخَرَس والعُجْمة.

[الوجه الثاني]

وأيضًا: فكلُّ موجودٍ[٦] يقبل الاتِّصاف بهذه الأمور ونقائضها[٧]، فإنَّ الله قادرٌ علىٰ جعل الجماد حيًّا، كما جَعَلَ عصىٰ موسىٰ حيَّةً، ابتلعتِ الحبالَ والعصيَّ[٨].

(١) سبق التَّعليق علىٰ مثل هذا في مبحث العدم والمَلَكَة (ص: ١١٥).
(٢) (ب، ر، ت، مح، د، م): «وما لم يقبل البصر»، والجملة سقطت من (ن).
(٣) (الأصل، ش، مح، د): «وقيل له»، والمثبت من البقية، ووقع في (ن): «...هذا اصطلاحٌ اصطلحوه».
(٤) زاد في (ر، ن، ت، مح، د، م): «والبصر».
(٥) ليست في (ب، ر، ت، م).
(٦) (د): «موصوف».
(٧) (ب): «وبنقائصها».
(٨) (ش): «تتلقَّف الحبال والعصي»، و«العصي» بيض لها في (د).

[الوجه الثالث]

وأيضًا: فالذي لا يقبل الاتِّصاف بهذه الصِّفَات أعظم نقصًا ممَّا يقبل الاتِّصاف بها مع اتِّصافه بنقائضها، فالجماد الذي لا يُوصَف بالبصر ولا العمىٰ(١)، ولا الكلام ولا الخرس، أعظم نقصًا من الحيِّ الأعمىٰ(٢) الأخرس.

فإذا قيل(٣): إنَّ الباري لا يُمكِن اتِّصافه بذلك، كان في ذلك مِن وصفه بالنَّقص أعظم ممَّا إذا وُصفَ بالخرس والعمىٰ والصَّمم ونحو ذلك، مع أنَّه إذا جُعلَ غير قابل لهما(٤) كان تشبيهًا له بالجماد الذي لا يقبل الاتِّصاف بواحدٍ منهما، وهذا تشبيهٌ(٥) بالجمادات لا بالحيوانات، فكيف يُنكِر مَن قال ذلك علىٰ غيره(٦) ما يزعم أنَّه تشبيهٌ بالحيِّ؟

[الوجه الرابع]

وأيضًا فنفس نفي(٧) هذه الصِّفَات نقصٌ، كما أنَّ إثباتها كمالٌ، فالحياة من حيث هي، هي(٨) - مع قطع النَّظر عن تعيين الموصوف بها - صفة كمالٍ.

وكذلك العلم والقدرة والسَّمع والبصر والكلام والفعل(٩) ونحو ذلك.

---

(١) (ت): «ولا بالعمىٰ».
(٢) (ن، ت): «الأعمىٰ الحيّ».
(٣) (ن، ت): «فإنْ قيل»، و«إن» سقطت في (ش، م).
(٤) (ر، م): «لها».
(٥) (ر، ن، م): «التَّشبيه».
(٦) (ن): «من قال علىٰ غيره»، (م): «من قال ذلك علىٰ غير».
(٧) ليست في (ن).
(٨) ليست في (ش).
(٩) (ش، ن): «والعقل».

وما كان صفة كمال فهو ﷻ أحقُّ بأنْ يتَّصف به من المخلوق[١]، فلو لم يتَّصف به مع اتِّصاف المخلوق به لكان المخلوق أكمل منه.

[مقارنة بين من ينفون عن الله النَّقيضين ومن يصفونه بالنفي فقط]

واعلم أنَّ الجهميَّة المحضة كالقرامطة ومَن ضاهاهم ينفون عنه تعالىٰ اتِّصافه بالنَّقيضين حتَّىٰ يقولوا: ليس بموجودٍ ولا ليس بموجودٍ، ولا حيّ ولا ليس بحيٍّ.

ومعلومٌ أنَّ الخلوَّ[٢] عن النَّقيضين ممتنعٌ في بدائه[٣] العقول، كالجمع بين النَّقيضين.

وآخرون وصفوه بالنَّفي فقط، فقالوا[٤]: ليس بحيٍّ ولا سميعٍ ولا بصيرٍ.

وهؤلاء[٥] أعظم كفرًا من أولئك من وجهٍ، وأولئك أعظم كفرًا[٦] من هؤلاء من وجهٍ.

فإذا قيل لهؤلاء: هذا يستلزم[٧] وصفَه بنقيض ذلك كالموت والصَّمم والبكم.

قالوا: إنَّما يلزم ذلك لو كان قابلًا لذلك، وهذا الاعتذار يزيد قولهم فسادًا[٨]،

(١) بقية النسخ -سوىٰ (ش)-: «المخلوقات»، وما بعدها إلىٰ قوله: «المخلوق» الموضع الأخير سقط من (ش، ن)؛ لانتقال بصر الناسخ، وكلمة «المخلوق» الأخيرة سقطت من (م).

(٢) (ب): «الخلق».

(٣) أشار في هامش (ن) إلىٰ: «بداهة» في نسخة.

(٤) (ش): «فقال».

(٥) (م): «وأولئك».

(٦) ليست في (ب، ن)، ووقع في (ش): «وهؤلاء أعظم كفرًا...».

(٧) (ر، م): «مستلزم».

(٨) لأنهم ينفون عنه سبحانه قبول الكمال مطلقًا، وهذا أعظم مِن جَعْله قابلًا له مع نفيه عنه.

وكذلك مَن ضاهىٰ هؤلاء، وهم الذين يقولون: ليس بداخلِ العالم ولا بخارجه[١]، إذا قيل لهم: هذا ممتنعٌ في ضرورة العقل، كما إذا قيل: ليس بقديمٍ ولا مُحدَثٍ، ولا واجبٍ ولا ممكنٍ، ولا قائمٍ بنفسه ولا قائمٍ بغيره.

قالوا: هذا إنَّما يكون إذا كان قابلًا لذلك، والقَبول إنَّما يكون من المتحيِّز، فإذا انتفىٰ التَّحيُّز انتفىٰ قبول هذين المتناقضين.

فيقال لهم: عِلمُ الخَلق بامتناع الخُلوِّ من[٢] هذين النَّقيضين هو علمٌ مطلقٌ، لا يُسْتَثنىٰ منه موجودٌ.

والتَّحيُّز المذكور إنْ أريد به كون الأحياز الموجودة تُحيط به، فهذا هو الدَّاخل في العالم، وإن أُريد به أنَّه منحازٌ عن المخلوقات، أيْ: مباينٌ لها، متميِّزٌ عنها، وهذا[٣] هو الخروج.

فالمتحيِّز[٤] يراد به تارةً ما هو داخل العالم[٥]، وتارةً ما هو خارج العالم، فإذا قيل: ليس بمتحيِّزٍ، كان معناه ليس بداخل العالم ولا خارجه[٦].

---

(١) (ر، م): «ولا خارجه»، ووقع في (ب، ت، ر، م، مح، د): «إذا قيل: هذا».

(٢) الأصل: «عن»، والمثبت من (ب، ر، ش، ت، مح، م)، و«الخلو من» ليس في (ن، د).

(٣) (ر، م): «فهذا».

(٤) (ن، د): «والمتحيِّز».

(٥) (ب): «داخل في العالم»، ومن قوله: «وتارة» إلىٰ: «بداخل العالم» سقط من (ش).

(٦) التَّحيُّز من الألفاظ المجملة التي يُستَفْصَل فيها كما صنع المؤلف، وقال في كتابه العظيم «درء تعارض العقل والنَّقل» (٥/ ٥٥-٥٦): «وأمَّا لفظ التَّحيُّز والجهة فلفظان مجملان، ومراد النفاة منهما غير المراد في اللغة المعروفة، فإنَّ المتحيز اسم فاعلٍ من تَحيَّز يَتحيَّز؛ فهو مُتَحيِّزٌ، مثل: تَعوَّذَ، وتَكبَّر، وتَجبَّر، ونحو ذلك.

والحيِّز: ما يحوز الشَّيءَ ويحوطه، والمفهوم من ذلك في اللغة الظَّاهرة أنْ يكون هناك شيءٌ موجودٌ بحوزِ غيرِه. =

وهم[١] غيَّروا العبارة ليوهموا مَن[٢] لا يفهم حقيقةَ قولِهم أنَّ هذا معنًىٰ آخرُ، وهو المعنىٰ[٣] الذي عُلمَ فسادُه بضرورة العقل.

كما فَعَلَ أولئك في قولهم[٤]: ليس بحيٍّ ولا ميِّتٍ، ولا موجودٍ ولا معدومٍ، ولا عالمٍ ولا جاهلٍ، والله أعلم[٥].

[القاعدة الثَّانية: الألفاظ نوعان: ١- لفظ ورد به دليل شرعي، حكمه]

القاعدة الثَّانية: أنَّ ما أخبر به الرَّسول عن ربِّه فإنَّه يجب الإيمانُ به، سواءً عرفنا معناه أو لم نعرف؛ لأنَّه الصَّادق المصدوق، فما جاء في الكتاب والسُّنَّة وجب علىٰ

= ولا ريبَ أنَّ الخالق مباينٌ للمخلوقات عالٍ عليها، كما دلَّتِ النُّصوص الإلهيَّة، واتَّفق عليه السَّلف والأئمَّة، وفطر الله تعالىٰ علىٰ ذلك خلقه، ودلَّت عليه الدَّلائل العقليَّة.

وإذا كان كذلك وليس ثَمَّ موجودٌ إلَّا خالقٌ ومخلوقٌ فليس وراء المخلوقات شيءٌ موجودٌ يكون حيِّزًا لله تعالىٰ، فلا يجوز أن يُقَال: هو مُتَحيِّزٌ بهذا الاعتبار.

وهم قد يريدون بالحيِّز أمرًا عدميًّا، حتَّىٰ يسمُّوا العالم متحيِّزًا، وإن لم يكن في شيءٍ آخر موجودٍ غير العالم، وإذا كان كذلك فكونه متحيِّزًا بهذا الاعْتبار، معناه أنَّه في حيِّزٍ عدميٍّ، والعدم ليس بشيءٍ، وما ليس بشيءٍ فليس في كونه فيه أكثر من كونه وحده لا موجود معه، وأنَّه منحازٌ عن الخلق، متميِّزٌ عنهم بائنٌ عنهم، ليست ذاتُه مختلطةً بذات المخلوق، فإذا أريد بالمتحيِّز المباين لغيره، وقد دلَّتِ النُّصوص علىٰ أنَّ الله تعالىٰ عالٍ علىٰ الخلق بائنٌ عنهم، ليس مختلطًا بهم، فقد دلَّت علىٰ هذا المعنىٰ».

وينظر أيضًا: «درء تعارض العقل والنَّقل» (٦/ ٢٩٧)، «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٤٢)، (٥/ ٢٦٤-٢٦٦، ٣٠٥-٣٠٦)، (٦/ ٧٤)، (١٧/ ٣٤٣-٣٤٦).

(١) بقية النسخ: «فهم».

(٢) (مح، د): «علىٰ من».

(٣) ليست في (ن).

(٤) (ر، م): «بقولهم».

(٥) «والله أعلم» ليست في بقية النسخ.

كلِّ مؤمنٍ الإيمانُ به وإن لم يفهم معناه(١).

وكذلك ما ثبت باتِّفاق سلف الأمَّة وأئمَّتها(٢).

مع أنَّ هـذا البـابَ يوجـد عامَّتُـه منصوصًـا في الكتـاب والسُّـنَّة، متَّفَقًـا عليـه بيـن سلف الأُمَّة.

[٢- لفظ لم يرد به دليل شرعي. حكمه]

وما تنازع(٣) فيه المتأخِّرون نفيًا وإثباتًا(٤)، فليس علىٰ أحدٍ بل ولا له أنْ يوافق أحدًا علىٰ إثبات لفظٍ أو نفيه، حتَّىٰ يَعرِف مرادَه، فإنْ أراد حقًّا قُبِل، وإنْ أراد باطلًا رُدَّ، وإنِ اشتمل كلامُه علىٰ حقٍّ وباطلٍ لم يُقبَل مطلقًا ولم يُردَّ جميع معناه، بل يوقف(٥) اللفظ ويُفسَّر المعنىٰ، كما تنازع النَّاس في الجهة والتَّحيُّز وغير ذلك(٦).

---

(١) وينظر أيضًا في إيضاح هذه القاعدة: «مجموع الفتاوىٰ» (٥/ ٣٠٥)، (٦/ ٣٦-٣٩، ٧٤، ٩٧، ١٠٣)، «درء تعارض العقل والنَّقل» (١/ ٧٦-٧٨، ٢٣٨، ٢٧٥، ٢٩٦-٢٩٩)، (٢/ ١٠٤)، «شرح الطَّحاوية» (١/ ٩٧-٩٨، ٢٣٩، ٢٦١)، «الصِّفات الإلهية» (٢١٣-٢١٤).

(٢) (ن): «اتفاق سلف الأمة وأئمتها».

قال ابن عبد البر (ت: ٤٦٣) ﷺ في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٢٩): «الله ﷻ لا يوصف عند جماعة أهل السنة إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسول الله ﷺ، **أو أجمعت الأمَّة عليه**».

(٣) الأصل: «ينازع»، والمثبت من بقية النسخ، ووقع في (ن): «وما تنازع المتأخرون فيه».

(٤) (ن): «أو إثباتًا».

(٥) أشار في هامش (ن) إلىٰ «يوافق» في نسخة، و«بل» ليست في (م).

(٦) وهذه هي الألفاظُ المجملة التي تشتمل علىٰ حقٍّ وباطل، وليس لها أصلٌ في كتاب الله، ولا في سنة رسوله ﷺ، ولا قالها أحدٌ من سلف الأُمَّة وأئمَّتِها في حقِّ الله تعالىٰ، قال ابن حزم في «الإحكام» (٨/ ١٠١): «والأصل في كلِّ بلاءٍ وعماءٍ وتخليطٍ وفسادٍ: اختلاطُ الأسماء، ووقوعُ اسمٍ واحدٍ علىٰ =

[لفظ "الجهة"]

فلفظ «الجهة» قد يُرَاد به شيءٌ موجودٌ غير الله فيكون مخلوقًا، كما إذا أريد بالجهة نفس العرش أو نفس السَّموات.

وقد يُرَاد به ما ليس بموجودٍ غير الله، كما إذا أريد بالجهة ما فوق العالم.

ومعلومٌ[1] أنَّه ليس في النَّصِّ إثبات لفظ «الجهة»، ولا نفيه، كما فيه إثبات «العلو» و«الاستواء» و«الفوقيَّة» و«العُروج إليه» ونحو ذلك.

= معاني كثيرةٍ، فيخبرُ المخبرُ بذلك الاسمِ، وهو يريد أحدَ المعاني التي تحته، فيحملُهُ السامعُ علىٰ غيرِ ذلك المعنىٰ الذي أراد المُخبِر، فيقعُ البلاءُ والإشكالُ، وهذا في الشَّريعة أضرُّ شيءٍ وأشدُّهُ هلاكًا لمن اعتقد الباطل، إلا مَن وَفَّقه اللهُ تعالىٰ».

وقال شيخ الإسلام في «الدرء» (١/ ٧٦-٧٧): «يوجد كثيرًا في كلام السَّلَف والأئمة النَّهيُ عن إطلاق موارد النِّزاع بالنَّفي والإثبات، وليس ذلك لخلوِّ النَّقيضين عن الحقِّ، ولا قصورٍ، أو تقصيرٍ في بيان الحقِّ، ولكن لأنَّ تلك العبارةَ من الألفاظ المجملة المتشابهة المشتملة علىٰ حقٍّ وباطلٍ، ففي إثباتها إثباتُ حقٍّ وباطلٍ، وفي نفيها نفيُ حقٍّ وباطلٍ، فيمنع من كلا الإطلاقين، بخلاف النُّصوص الإلهيَّة فإنها فرقانٌ فرَّق الله بها بين الحقِّ والباطل...».

وقال في «منهاج السنة» (٢/ ٢١٧): «وأمَّا الألفاظ المجملة فالكلام فيها بالنَّفي والإثبات دون الاستفصال يُوقِع في الجَهْل والضَّلال، والفتن والخَبَال، والقيل والقال، وقد قيل: أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء».

وقال ابن القيم في «أعلام الموقعين» (٣/ ٥١٤): «فإياك أن تُهمِل قصدَ المتكلم ونيته وعُرفَه، فتجني عليه وعلىٰ الشَّريعة، وتنسب إليها ما هي بريئةٌ منه».

وينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٥/ ٣٠٥-٣٠٧)، (١٢/ ٥٥١-٥٥٢)، «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٢٣٨-٢٤٤)، «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٧٥١)، (٨/ ١٨)، «منهاج السنة» (٢/ ١١٠-١١١)، (٣/ ٢٤٦).

(١) (ت): «معلومٌ».

وقد عُلمَ أنَّه(١) ما ثَمَّ موجودٌ إلَّا الخالق أو المخلوق(٢)، والخالق مباينٌ للمخلوق، ﷻ ليس في مخلوقاته شيءٌ من ذاته، ولا في ذاته شيءٌ من مخلوقاته.

فيقال لمَن نفىٰ: أتريد بالجهة أنَّها(٣) شيءٌ موجودٌ مخلوقٌ، فالله ليس داخلًا في المخلوقات؛ أم تريد بالجهة ما وراء العالم، فلا ريب أنَّ اللهَ فوق العالم، بائنٌ من المخلوقات(٤).

وكذلك يقال لمَن قال، إنَّ(٥) الله في جهةٍ: أتريد بذلك أنَّ الله فوق العالم، أو تريد به أنَّ الله داخلٌ في شيءٍ من المخلوقات.

فإنْ أردتَّ الأوَّل فهو حقٌّ، وإنْ أردتَّ الثَّاني فهو باطلٌ(٦).

---

(١) (ر، م): «أنَّ».

(٢) (ب، ر، ن، ت، مح، د، م): «والمخلوق».

(٣) من هنا إلىٰ قوله: «بالجهة» سقط من (ن)؛ لانتقال بصر الناسخ.

(٤) (ر، م): «مباين للمخلوقات»، وكذا في (ن)، ثم صححها كالمثبت.

(٥) «إنَّ» ليست في (ر، ن، ت، مح، د، م)، و«إنَّ الله» ليست في (ب)، وإلىٰ قوله: «تريد به» سقط من (ش).

(٦) فالجهة التي يصحُّ إثباتها للرَّبِّ تعالىٰ هي جهةٌ عدميَّةٌ لا وجوديَّةٌ، وهي: ما فوق العالم الموجود، ومعنىٰ قولنا أنَّ الله في جهةٍ عدميَّةٍ، يعني: عدم ما سواه ﷻ فوق العالم، قال شيخ الإسلام ﵀ في كتابه العظيم «درء تعارض العقل والنَّقل» (١/ ٢٥٣-٢٥٤): «ويقال لهم: ما تعنون بأنَّ هذا إثباتٌ للجهة، والجهة ممتنعةٌ؟ أتعنون بالجهة أمرًا وجوديًّا أو أمرًا عدميًّا؟

فإن أردتم أمرًا وجوديًّا - وقد عُلم أنَّه ما ثَمَّ موجودٌ إلَّا الخالق والمخلوق، والله فوق سماواته بائنٌ من مخلوقاته-، لم يكن -والحالة هذه- في جهةٍ موجودةٍ، فقولكم: إنَّ المرئيَّ لا بدَّ أنْ يكون في جهةٍ موجودةٍ قولٌ باطلٌ، فإنَّ سطحَ العالم مرئيٌّ، وليس هو في عالمٍ آخرَ.

وإن فسَّرتم الجهة بأمرٍ عدميٍّ كما تقولون: إنَّ الجسم في حيِّزٍ، والحيِّزُ تقدير مكان، وتجعلون ما وراء العالم حيِّزًا.

=

[لفظ "المتحيز"]

وكذلك لفظ «المتحيِّز»، إنْ أراد به أنَّ اللهَ تحوزه[١] المخلوقات فالله أعظم وأكبر، بل قد[٢] وسع كرسيُّه السَّموات والأرض، وقد[٣] قال تعالىٰ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦ وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ﴾ [الزمر: ٦٧]، وقد ثبت في الصِّحاح[٤] عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**يَقْبِضُ اللهُ الْأَرْضَ وَيَطْوِي السَّمَوَاتِ[٥] بِيَمِيْنِهِ ثُمَّ يَقُولُ[٦]: أَنَا الْمَلِكُ، أَيْنَ مُلُوكُ الْأَرْضِ**»[٧].

= فيقال لكم: الجهة -والحيِّز- إذا كان أمرًا عدميًّا فهو لا شيءَ، وما كان في جهةٍ عدميَّةٍ أو حيِّزٍ عدميٍّ، فليس هو في شيءٍ، ولا فرق بين قول القائل: هذا ليس في شيءٍ وبين قوله: هو في العدم أو أمرٍ عدميٍّ، فإذا كان الخالق تعالىٰ مباينًا للمخلوقات عاليًا عليها، وما ثَمَّ موجودٌ إلَّا الخالق أو المخلوق، لم يكن معه غيره من الموجودات، فضلًا عن أن يكون هو سبحانه في شيءٍ موجودٍ يحصره أو يحيط به.

فطريقة السَّلف والأئمَّة أنهم يراعون المعاني الصَّحيحةَ المعلومةَ بالشَّرع والعقل، ويراعون أيضًا الألفاظ الشَّرعيةَ، فيعبرون بها ما وجدوا إلىٰ ذلك سبيلًا، ومن تكلَّم بما فيه معنًىٰ باطلٌ يخالف الكتاب والسُّنَّة ردُّوا عليه، ومن تكلَّم بلفظٍ مبتدَعٍ يحتمل حقًّا وباطلًا نسبوه إلىٰ البدعة أيضًا، وقالوا: إنَّما قابَلَ بدعةً ببدعةٍ، وردَّ باطلًا بباطل».

وينظر أيضًا: «درء تعارض العقل والنَّقل» (٥/ ٥٨-٥٩)، «مجموع الفتاوىٰ» (٥/ ٢٦٢-٢٦٦)، (٦/ ٣٩)، «منهاج السُّنَّة النَّبويَّة» (٢/ ٣٢٣-٣٢٤، ٣٤٨-٣٥٨، ٥٥٨، ٥٥٩)، «شرح الطَّحاويَّة» (١/ ٢٢٠-٢٢١، ٢٦٦-٢٦٧)، «أضواء البيان» (٧/ ٤٩٠-٤٩١).

(١) (ب): «لا تحوزه».

(٢) ليست في (ن).

(٣) من هنا إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلۡأَرۡضُ﴾ سقط مِن (ش).

(٤) (ن، ت): «الصَّحيح».

(٥) (ب): «السماء».

(٦) (ش): «فيقول».

(٧) أخرجه البخاري (٤٨١٢)، (٦٥١٩)، (٧٣٨٢)، ومسلم (٢٧٨٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وفي حديث ابن عبَّاسٍ(١): «مَا السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالأَرَضُونَ السَّبْعُ وَمَا فِيهِنَّ فِي يَدِ الرَّحْمَنِ إِلَّا كَخَرْدَلَةٍ فِي يَدِ أَحَدِكُمْ»(٢).

وفي حديثٍ آخرَ: «وَإِنَّهُ لَيَدْحُوهَا كَمَا تَدْحُو(٣) الصِّبْيَانُ بِالكُرَةِ»(٤)، وإنْ أراد به

(١) (ر، م) بدأ بحديث الدحي الآتي بعد هذا الحديث.

(٢) **حسن الإسناد موقوفٌ على ابن عبَّاس**: أخرجه عبد الله بن أحمد في «السُّنَّة» (١٠٩٠)، قال: حدثني أبي، وأخرجه الطَّبري في «تفسيره» (٢٠/ ٢٤٦)، قال: حدثنا ابن بشار.

كلاهما (أحمد، ابن بشار) عن معاذ بن هشام، قال: حدثني أبي، عن عمرو بن مالك عن أبي الجوزاء عن ابن عبَّاس به، موقوفًا عليه.

معاذ بن هشام، قال الحافظ في «التقريب» (٦٧٤٢): «صدوقٌ، ربَّما وهم»، ووالده، هو: هشام بن أبي عبد الله الدستوائي، حافظٌ حجَّةٌ مشهور، قال الحافظ في «التقريب» (٧٢٩٩): «ثقة ثبت، وقد رمي بالقدر»، وعمرو بن مالك، هو النكري، ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٧١)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٥٩)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، ووثقه ابن معين كما في «سؤالات ابن الجنيد» (ص: ٤٤٥)، وذكره ابن حبَّان في «الثِّقات» (٤/ ١٤٠)، ثمَّ قال: «يعتبر حديثه من غير رواية ابنه عنه»، **قلت**: وليس هذا من رواية ابنه عنه، والظَّاهر أنَّه صدوق كما قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٣/ ٤٧٦)، وأبو الجوزاء هو أوس بن عبد الله الربعي، فالأثر حسنٌ.

وهذا الأثر احتجَّ به شيخ الإسلام في أكثر من موضع، والظاهر أنه يصححه، راجع: «مجموع الفتاوىٰ» (٦/ ٥٦١)، (١٦/ ٤٣٩).

(٣) (ر، ن، ت، مح، د، م): «يدحو».

(٤) أخرج الطَّبري في «تفسيره» (٢٠/ ٢٤٧)، وابن منده في «الرَّدِّ علىٰ الجهميَّة» (٤٣) من طريق ابن وهب عن أسامة بن زيد عن أبي حازم عن ابن عمر مرفوعًا، واللفظ لابن منده: أنَّ النَّبي ﷺ كان علىٰ المنبر يخطب النَّاس، فقال: **«يأخذ الجبَّار سماواته والأرضين فيجعلها في كفَّيْه، ثُمَّ يقول بهم هكذا، كما يقول الغلام بالكُرَة: أنا الله الواحد، أنا الله العزيز»**.

وأسامة بن زيد صدوقٌ يهم كما في «التَّقريب» (٣١٧)، وأبو حازم لم يسمع من ابن عمر كما في «التَّهذيب» (١١/ ٢٧٣)، وقد ذكره ابن القيم في «الصَّواعق» (١/ ٢٨٣)، وجعله عن نافع عن ابن عمر، وجعله الحافظ في «الفتح» (١٣/ ٣٩٦) عن نافع وأبي حازم عن ابن عمر.

والحديث يميل شيخ الإسلام ﵀ إلىٰ تصحيحه كما في «الرِّسالة العرشيَّة» (١٨). والله أعلم.

أنَّه منحازٌ عن المخلوقات، أيْ مباينٌ لها، منفصلٌ[١] عنها ليس حالًّا فيها، فهو سبحانه كما قال أئمَّة السُّنَّة[٢]: «فوق سمواته علىٰ عرشه بائنٌ من خلقه»[٣].

(١) (ن، ت): «أي: منفصل».

(٢) (ب): «السَّلف».

(٣) قال عبد الله بن المبارك (ت: ١٨١) رحمه الله كما في «السُّنَّة» لعبد الله بن أحمد (١/ ١٧٥): «نعرف ربَّنا عز وجل فوق سبع سماواتٍ علىٰ العرش، بائنٌ من خلقه».
وقال إسحاق بن راهويه (ت: ٢٣٨) رحمه الله كما في «مسائل حرب» (٣/ ١١١١): «هو بائنٌ من خلقه».
وقال المُزَني (ت: ٢٦٤) رحمه الله في «شرح السُّنَّة» (٨٠): «عَالٍ علىٰ عَرْشه، بَائِنٌ من خلقه».
وقال أبو زرعة (ت: ٢٦٤)، وأبو حاتم (ت: ٢٧٧) الرازيَّان رَحِمَهُمَاٱللَّهُ كما في «شرح أصول الاعتقاد» للَّالكائي (١/ ١٩٨): «أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازًا وعراقًا وشامًا ويمنًا فكان من مذهبهم: ...وأنَّ الله تبارك وتعالى علىٰ عرشه، بائنٌ من خلقه».
وقال حرب بن إسماعيل الكرماني (ت: ٢٨٠) رحمه الله في «مسائله» (٣/ ٩٦٧-٩٧٣): «هذا مذهب أئمَّة العلم وأصحاب الأثر وأهل السُّنَّة المعروفين بها المقتدىٰ بهم فيها، وأدركت من أدركت من علماء أهل العراق والحجاز والشام وغيرهم عليها، فمن خالف شيئًا من هذه المذاهب، أو طعن فيها، أو عاب قائلها فهو مبتدعٌ خارجٌ من الجماعة، زائلٌ عن منهج السُّنَّة وسبيل الحقِّ، وهو مذهب أحمد وإسحاق بن إبراهيم بن مخلد وعبد الله بن الزُّبير الحميدي وسعيد بن منصور، وغيرهم ممن جالسنا وأخذنا عنهم العلم فكان من قولهم:... أنَّ الله تبارك وتعالى علىٰ العرش فوق السَّماء السَّابعة العليا، يعلم ذلك كلَّه، وهو بائنٌ من خلقه».
وقال الدَّارمي (ت: ٢٨٠) رحمه الله في «الرَّدِّ علىٰ الجهميَّة» (٥٣): «فالله تبارك وتعالى فوق عرشه، فوق سماواته، بائنٌ من خلقه».
وقال أبو الحسين الملطي (ت: ٣٧٧) رحمه الله في «التَّنبيه» (١١٢): «الله تبارك وتعالى في السَّمَاء، بائنٌ من خلقه».
وقال ابن بطَّة (ت: ٣٨٧) رحمه الله في «الإبانة الكبرىٰ» (٧/ ١٣٦): «وأجمع المسلمون من الصَّحابة والتَّابعين، وجميع أهل العلم من المؤمنين أنَّ الله تبارك وتعالى علىٰ عرشه، فوق سماواته، بائنٌ من خلقه».
وقال ابن أبي زمنين (ت: ٣٩٩) رحمه الله في «أصول السُّنَّة» (١٠٦): «ومن قول أهل السُّنَّة: أنَّ الله عز وجل بائنٌ من خلقه».

[القاعدة الثالثة: القول بأن ظاهر نصوص الصِّفَات مراد أو ليس بمراد يحتاج إلى تفصيل]

القاعدة الثَّالثة: إذا[١] قال القائل: ظاهر النُّصوص[٢] مرادٌ، أو ظاهرها[٣] ليس بمرادٍ.

فإنَّه يقال: لفظ «الظَّاهر» فيه إجمالٌ واشتراكٌ[٤]، فإن كان القائل يعتقد[٥] أنَّ ظاهرها التَّمثيل بصفات المخلوقين، أو ما هو من خصائصهم[٦]، فلا ريبَ أنَّ هذا غير مُرَادٍ.

ولكنَّ السَّلفَ والأئمَّةَ لم يكونوا يُسمُّون هذا ظاهرها[٧]، ولا يرتضون أنْ يكون ظاهرُ القرآنِ والحديثِ كفرًا وباطلًا، والله أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلَّا ما هو كفرٌ وإضلالٌ[٨].

(١) في (ر): «أنَّه إذا».

(٢) (ر): «النص»، وأشار إلىٰ المثبت في نسخة.

(٣) (ب، ن، ت): «وظاهرها»، (ر): «أو ظاهره».

(٤) وينظر: «بيان تلبيس الجهمية» (٥/ ٤٥٤)، (٨/ ٥٤٢)، «منهاج السنة» (٤/ ١٧٩)، «مجموع الفتاوىٰ» (١٣/ ٣٧٩).

(٥) (ن): «معتقدًا».

(٦) (ن): «أو ما من خصائصهم»، (ت): «أو ما من هو خصائصهم».

(٧) (ر، مح، د): «ظاهرًا»، وفي (ش): «ولا يرضون».

(٨) (ر، م): «أو ضلال».

قلت: صحَّ عن نعيم بن حمَّاد الخزاعي شيخ البخاري أنه قال: «مَن شبَّه الله بشيءٍ من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس فيما وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ ورسولُهُ تشبيه».

أخرجه ابن أبي حاتم كما في «شرح أصول الاعتقاد» للالكائي (٩٣٦)، وأبو نصر الغازي في «مجلس =

[غلط من يجعل ظاهر النصوص يقتضي التمثيل]

والذين يجعلون ظاهرها ذلك يغلطون[١] من وجهين: تارةً يجعلون المعنىٰ الفاسد ظاهر اللفظ، حتَّىٰ يجعلوه محتاجًا إلىٰ تأويلٍ يخالف الظَّاهر، ولا يكون كذلك.

وتارةً يَرُدُّون[٢] المعنىٰ الحقَّ الذي هو ظاهر اللفظ، لاعتقادهم أنَّه باطلٌ.

= من أماليه» (١٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٢/ ١٦٣)، والذهبي في «العلو» (٤٦٤) من طريقين عن نعيم، به.

وقال الذَّهبي في «السِّيَر» (١٣/ ٢٩٩): «سمعناه بأصحِّ إسناد».

قاعدة: الأصل حملُ النُّصوص علىٰ ظاهرها، ولا يُعدَل عن الظَّاهر إلا بدليلٍ صحيحٍ صريحٍ، وإليك بعض نصوص أهل العلم في ذلك:

١- قال الشافعي في «الرسالة» (٥٨٠): «والقرآن علىٰ ظاهره حتىٰ تأتي دلالةٌ منه أو سنَّةٌ أو إجماعٌ بأنَّه علىٰ باطنٍ دون ظاهر».

٢- وقال أحمد في «أصول السنة» (٢٤): «والحديث عندنا علىٰ ظاهره كما جاء عن النبي ﷺ، والكلام فيه بدعة، ولكن نؤمن به كما جاء علىٰ ظاهره، ولا نناظر فيه أحدًا».

٣- وقال ابن قتيبة في «مختلف الحديث» (٣١٦): «نُسلِّم للحديث، ونحمل الكتاب علىٰ ظاهره».

٤- وقال ابن جرير في «تفسيره» (٢/ ٥٢٨): «الكلام محمولٌ معناه علىٰ ظاهره المعروف دون باطنه المجهول، حتَّىٰ يأتي ما يدلُّ علىٰ خِلاف ذلك ممَّا يجب التَّسليم له».

٥- وقال القاضي أبو يعلىٰ في «إبطال التأويلات» (٧١) عن نصوص الصِّفَات: «الصَّحابة ومَن بعدهم من التَّابعين حملوها عَلَىٰ ظاهرها ولم يتعرضوا لتأويلها، ولا صَرفِها عن ظاهرها، فلو كان التَّأويل سائغًا لكانوا أسبق؛ لما فيه من إزالة التشبيه، ورفع الشُّبهة».

٦- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الانتصار لأهل الأثر» (١٠): «مذهبُ السَّلف رضوان الله عليهم إثباتُ الصفات وإجراؤها علىٰ ظاهرها...، وعلىٰ هذا مضىٰ السَّلفُ كلُّهم».

وينظر: «أعلام الحديث» للخطابي (١/ ٦٣٧)، «إبطال التأويلات» (٤٨)، «ذم التأويل» (١٥، ٢٥)، «مجموع الفتاوىٰ» (٦/ ٣٥٥)، (٣٣/ ١٧٧).

(١) (ن، مح، د): «يعطِّلون»، (ت): «يعطون»، وقوله: «ظاهرها» سقط من (ن).

(٢) (ش): «يريدون!».

[أمثلة]

فالأوَّل: كما قالوا في قوله: «عَبْدِي جُعْتُ فَلَمْ[1] تُطْعِمْنِي...» الحديث[2]، وفي الأثر الآخر: «الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللهِ فِي الْأَرْضِ، فَمَنْ صَافَحَهُ وَقَبَّلَهُ فَكَأَنَّمَا[3] صَافَحَ اللهَ وَقَبَّلَ يَمِينَهُ»[4]، وقوله: «قُلُوبُ الْعِبَادِ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ

---

(١) (مح، د): «فلا».

(٢) الحديث بهذا اللفظ لم أجده، وهو عند مسلم (٢٥٦٩) عن أبي هريرة مرفوعًا بلفظ: «إنَّ الله ﷻ يقول يوم القيامة: يا ابن آدم مرضتُ فلم تعدني، قال: يا رب كيف أعودك؟ وأنت رب العالمين، قال: أمَا علمت أنَّ عبدي فلانًا مرض فلم تعده، أمَا علمت أنَّك لو عدته لوجدتني عنده؟ يا ابن آدم استطعمتك فلم تطعمني، قال: يا ربِّ وكيف أطعمك؟ وأنت ربُّ العالمين، قال: أمَا علمت أنَّه اسْتطعمك عبدي فلان، فلم تطعمه؟ أمَا علمت أنَّك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي، يا ابن آدم استسقيتك، فلم تسقني، قال: يا ربِّ كيف أسقيك؟ وأنت ربُّ العالمين، قال: اسْتسقاك عبدي فلان فلم تسقه، أمَا إنَّك لو سقيته وجدت ذلك عندي».

وينظر في معنى الحديث: «درء تعارض العقل والنَّقل» (١/ ١٤٩-١٥٠)، (٢/ ١٤٣-١٤٤)، (٥/ ٢٣٢-٢٣٦)، «الجواب الصَّحيح» (٣/ ٣٤٣، ٣٩٢)، «بيان تلبيس الجهميَّة» (٦/ ٩٦-١٠٠)، «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٣٩٣، ٤٦٢)، (٦/ ٢٨-٢٩)، (١١/ ٧٦-٧٧)، (٢٠/ ٤٣٣-٤٣٤).

(٣) (ب، ن، ت، م): «أو قبله فكأنما»، (د): «وقبله فكما».

(٤) لا يصح مرفوعًا، وهو صحيحٌ موقوفًا.

أمَّا المرفوع: فجاء من حديث جابر وأنسٍ وعبد الله بن عمرو وابن عبَّاس وأبي هريرة رضي الله عنهم.

أما حديث جابر: فأخرجه أبو بكر النصيبي في «فوائده» (٢٠٧)، وابن بشران في «أماليه» [الجزء الأول] (١٢) والخطيب في «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٣٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٢١٧) من طريق أبي معشر عن محمد بن المنكدر عن جابر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «الحجر بمنزلة يمين الله في الأرض يُصَافِح به عباده».

وأبو معشر هو نجيح بن عبد الرحمن السِّندي، قال الدارقطني كما في «موسوعة أقواله» (٣٦٦٩): «ضعيفٌ»، وقال الفلاس كما في «تاريخ بغداد» (١٥/ ٥٩٣): «...ما روىٰ عن المقبري، وهشام بن عروة، ونافع، وابن المنكدر رديئة لا تكتب»، قلت: وهذا رمنها، وقال الحافظ في «التَّقريب» (٧١٠٠): «ضعيفٌ، أسن واختلط»، فالحديث ضعيفٌ جدًّا، وقد ضعَّفه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٩٤٤).

وامَّا حديث أنس: فأخرجه أبو يعلىٰ ابن الفرَّاء في «إبطال التَّأويلات» (١٧٧)، والديلمي في «مسنده» (١٣٩٨) [زهر الفردوس] من طريق أحمد بن القاسم النيسابوري، عن العلاء بن مسلمة أبي سالم الرَّواس، عن أبي حفصٍ العبدي عن أبان عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: **«الحجر في الأرض يمين الله، جَلَّ اسمه، فمن مسح يده علىٰ الحجر، فقد بايع الله عز وجل أن لا يعصيه»**.

وذكره شيخ الإسلام في «بيان التلبيس» (٦/١٤٣-١٤٤) عن أبي يعلىٰ بسنده المتقدم، ثم قال: «وهذا إسناد ضعيف»

قلت: بل موضوع، فأبو سالم الرواس -واسمه العلاء بن مسلم- ذكره ابن حبان في «المجروحين» (٨١٧)، ثم قال: «من أهل بغداد، يروي عن العراقيين المقلوبات، وعن الثقات الموضوعات، لا يحل الاحتجاج به بحال»، وأبو حفصٍ قال فيه أحمد كما في «العلل» (٥٣٣٣) [رواية عبد الله]: «تركنا حديثه وخرقناه»، وقال البخاري في «التاريخ الكبير» (٧٩٧٣): «ليس بالقوي»، وقال النسائي في «الضعفاء» (ص: ١١٦): «متروك الحديث»، وأبان هو أبان بن أبي عياش، قال الإمام أحمد كما في «موسوعة أقواله» (١٠): «متروك الحديث، ترك الناس حديثه منذ دهرٍ من الدهر».

وامَّا حديث عبد الله بن عمرو: فأخرجه أحمد (٦٩٧٨) -دون الشاهد-، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٧٣٧)، والطَّبراني في «الأوسط» (٥٦٣)، وابن شاهين في «فضائل الأعمال» (٣٣٧)، والحاكم في «المستدرك» (١٦٨١)، والبيهقي في «الأسماء والصِّفات» (٧٢٩) من طريق عبد الله بن المؤمل عن عطاء عن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: **«يأتي الركن يوم القيامة أعظم من أبي قبيس له لسانٌ وشفتانِ يتكلَّم عمَّن استلمه بالنية، وهو يمين الله التي يصافح بها خلقه»**.

قال الطَّبراني: «لم يرو هذا الحديث عن عطاء، عن عبد الله بن عمرو إلَّا عبد الله بن المؤمل».

وقال البيهقي: «وفي إسناد الحديث ضعفٌ»، وقال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٩٤٥): «لا يثبت».

قلتُ: وذلك لحال عبد الله بن المؤمَّل، فهو ضعيف الحديث، بل قال الإمام أحمد كما في «موسوعة أقواله» (١٤٥٠): «أحاديث عبد الله بن المؤمل مناكير»، وقال الدارقطني كما في «موسوعة أقواله» (١٩٨٠): «ضعيف»، وقد اضطرب في صحابي الحديث، فتارةً يرويه عن عطاء عن عبد الله بن عمرو كما سبق، وتارةً يرويه عن عطاء عن ابن عبَّاس كما عند الفاكهي في «أخبار مكَّة» (١٤)، والجملة الأولىٰ منه صحت -دون ذكر أبي قبيس- من حديث عبد الله بن عباس عند الترمذي (٩٦١)، وابن ماجه (٢٩٤٤)، وأحمد (٢٢١٥).

مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ»[(١)].

فقالوا: قد عُلمَ أنْ ليس في قُلوبنا أصابعُ الحقِّ[(٢)].

فيقال لهم: لو أعطيتم النُّصوص حقَّها من الدَّلالة لعلمتم أنَّها لا تدلُّ إلَّا علىٰ الحقِّ[(٣)].

= وأما حديث أبي هريرة: فأخرجه ابن ماجه (٢٩٥٧) -مطولًا-، والدارمي في «النقض» (١/ ٢٨٢) -واللفظ له-، وابن عدي (٤٧٣١) -مطولًا-، والفاكهي في «أخبار مكة» (١٥) من طريق إسماعيل بن عياش عن حميد بن أبي سويد، عن عطاء، قال: حدثني أبو هريرة، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «مَن فاوض الحجر فإنما يفاوض كفَّ الرحمن».

وهذا إسناد ضعيفٌ جدًّا، فإسماعيل بن عياش قال عنه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ١٠٥): «إذا روىٰ عن غير أهل بلده من الشاميين خلط، فإذا روىٰ عن أهل الحجاز والبصرة والكوفة خلط عليهم»، وقال الدارقطني في «سننه» (٥/ ٢٠٧): «مضطرب الحديث، عن غير الشاميين»، **قلت**: وهذا منها، فحميد بن أبي سويد مكي، ثم حميد هذا قال عنه ابن عدي: «حدث عنه ابن عياش بغير هذه الأحاديث، وكأنه قد أخذ عطاء بن أبي رباح قبالةً، وهذه الأحاديث عن عطاء غير محفوظات التي يرويها عنه»، وقال الذهبي في «الميزان» (١/ ٦١٣): «عن عطاء، وعنه إسماعيل بن عياش أحاديث منكرة، لعل النكارة من إسماعيل»، وسواء كانت النكارة منه أو من إسماعيل فالحديث منكرٌ.

وشيخ الإسلام علىٰ تضعيف المرفوع، كما في «درء تعارض العقل والنَّقل» (٥/ ٢٣٦، ٢٣٩).

أمَّا الموقوف: فأخرجه عن ابن عبَّاس عبد الرَّزاق في «المصنَّف» (٨٩١٩)، والأزرقي في «أخبار مكَّة» (١/ ٣٢٣)، والفاكهي في «أخبار مكَّة» (٢٠) -واللفظ له- من طريق محمد بن عبَّاد بن جعفر عن ابن عبَّاس قال: «**هذا الركن يمين الله في الأرض، يصافِح به عباده مصافحة الرَّجل أخاه**».

ومحمد بن عبَّاد ثقةٌ كما في «التَّقريب» (٥٩٩٢)، فهو موقوفٌ صحيحٌ، كما قال الحافظ في «المطالب العالية» (١٢٢٣)، والبوصيري في «إتحاف الخيرة» (٢٥٢٤).

(١) أخرجه مسلم (٢٦٥٤) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما بلفظ: «**إنَّ قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن، كقلبٍ واحدٍ، يُصَرِّفه حيثُ يشاء**».

وينظر في معنى الحديث: «بيان تلبيس الجهميَّة» (٦/ ٢٤٤-٢٤٨)، «مختصر الصَّواعق» (٣٩٥).

(٢) (ن): «قد علم أنه...»، (د، هامش مح): «قد عُلِمَ أنَّه ليس قلوبنا في أصابع الحقِّ».

(٣) (ن): «... علىٰ حق»، (ب، ر، مح، د): «لم تدل إلا علىٰ حق»، (ت، م): «لم تدل إلا علىٰ الحق».

أمَّا الواحد فقوله: «**الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللهِ فِي الْأَرْضِ، فَمَنْ صَافَحَهُ وَقَبَّلَهُ فَكَأَنَّمَا صَافَحَ اللهَ وَقَبَّلَ يَمِينَهُ**»، صريحٌ في أنَّ الحجر الأسود ليس صفةً لله، ولا هو نفسَ يمينه[1]، لأنَّه قال: «**يَمِينُ اللهِ فِي الْأَرْضِ**»، وقال[2]: «**فَمَنْ قَبَّلَهُ وَصَافَحَهُ فَكَأَنَّمَا صَافَحَ اللهَ وَقَبَّلَ يَمِينَهُ**»، ومعلومٌ أنَّ المشبَّه ليس هو المشبَّه به، ففي نفس[3] الحديث بيانُ أنَّ مستلمَه ليس مصافحًا لله، وأنه ليس هو نفس يمينه، فكيف يُجْعَل ظاهرُه كفرًا، وأنَّه محتاجٌ[4] إلىٰ التَّأويل! مع أنَّ هذا الحديثَ إنَّما يُعرَف عن ابن عبَّاسٍ[5].

وأمَّا الحديث الآخر: فهو في الصَّحيح مفسَّرًا: «**يَقُولُ اللهُ: عَبْدِي جُعْتُ فَلَمْ تُطْعِمْنِي.**

فَيَقُولُ: رَبِّ كَيْفَ أُطْعِمُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟

---

(١) (ب، ر، مح، د): «صريح في أن الحجر ليس هو صفة لله...»، (م): «صريح في أن الحجر الأسود ليس هو صفة لله...»، (ن، ت): «صريح في أن الحجر الأسود ليس هو صفة لله، ولا نفس يمينه»، و«أن» سقطت من (ن).

(٢) ليست في (م)، ووقع في (ن): «مَن قبله».

(٣) (ت): «نصِّ».

(٤) (ن): «وأنه يحتاج»، (م): «لأنَّه محتاج».

(٥) قال شيخ الإسلام في «درء تعارض العقل والنَّقل» (٣/ ٣٨٤): «فهذا الخبر لو صحَّ عن النَّبي ﷺ لم يكن ظاهره أنَّ الحجر صفةٌ لله، بل هو صريحٌ في أنَّه ليس صفةً لله؛ لقوله: «يمين الله في الأرض»، فقيَّده في الأرض، ولقوله: «فمن صافحه فكأنَّما صافح الله»، والمشبَّه ليس هو المشبَّه به، وإذا كان صريحًا في أنَّه ليس صفةَ الله لم يحتج إلىٰ تأويلٍ يخالف ظاهره، ونظائر هذا كثيرةٌ، ممَّا يكون في الآية والحديث ما يبيِّن أنَّه لم يرد به المعنىٰ الباطل، فلا يحتاج نفي ذلك إلىٰ دليلٍ منفصلٍ ولا تأويلٍ يُخرِج اللفظ عن موجبه ومقتضاه».

وينظر في معنى الحديث: «درء تعارض العقل والنَّقل» (٣/ ٣٨٤-٣٨٥)، «بيان تلبيس الجهميَّة» (٦/ ١٣٧-١٥٦)، «مجموع الفتاوىٰ» (٥/ ٣٩٨)، (٦/ ٣٩٧-٤٠٠، ٥٨٠-٥٨١)، (٣٣/ ١٨٤)، «مختصر الصَّواعق» (٣٣٣).

فَيَقُولُ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا جَاعَ فَلَوْ أَطْعَمْته لَوَجَدتَ ذَلِكَ عِنْدِي.

عَبْدِي مَرِضْت فَلَمْ تَعُدْنِي.

فَيَقُولُ: رَبِّ كَيْفَ أَعُودُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟

فَيَقُولُ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرِضَ فَلَوْ عُدته لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ».

وهذا صريحٌ في أنَّ اللهَ سبحانه نفسَه[١] لم يمرضْ ولم يجُعْ، ولكن مَرِض عبدُهُ وجاع[٢]، فجعل جوعَهُ جوعَهُ، ومرضَهُ مرضَهُ[٣]، مفسِّرًا ذلك بأنَّك «لَوْ أَطْعَمْته لَوَجَدْتَّ ذَلِكَ عِنْدِي، وَلَوْ عُدتهُ لَوَجَدْتني عِنْدَهُ»، فلم يبقَ في الحديث لفظٌ يحتاج إلىٰ تأويلٍ.

وأمَّا قوله: «قُلُوبُ الْعِبَادِ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ»، فإنَّه ليس في ظاهره أنَّ القلبَ متَّصلٌ بالأصابع[٤]، ولا مماسٌّ لها، ولا أنها في جوفه.

ولا في قول القائل: «هذا بين يديَّ» ما يقتضي مباشرته بيديه[٥].

وإذا قيل: ﴿وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٦٤] = لم يقتضِ أن يكون مماسًّا للسَّماوات[٦] والأرض. ونظائر هذا كثيرةٌ.

(١) ليست في بقية النسخ.

(٢) (ش، ن، ت، م): «وجاع عبده».

(٣) (ن، ت): «فجعل مرضَه مرضَه، وجوعَه جوعَه».

(٤) (الأصل، ش، مح، د): «متصل بالأصبع»، (ب): «مستطيل! بالأصبع»، والمثبت من (ر، ن، ت، م).

(٥) (ب، ر، ت، مح، د، م): «اليديه»، (ن): «له».

(٦) (ب، ر، ت، مح، د، م): «أن يكون مماسًّا للسَّماء»، (ن): «أنه مماس للسماء».

[فرق ما بين قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، وقوله: ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾]

وممَّا[(١)] يشبه هذا أنْ يُجعَل اللفظ نظيرًا لما ليس مثله، كما إذا[(٢)] قيل في قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، فقيل: هو مثل قوله[(٣)]: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا﴾ [يس: ٧١][(٤)].

فهذا ليس مثل هذا؛ لأنَّه هنا أضاف الفعل إلىٰ الأيدِي[(٥)] فصار شبيهًا بقوله: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورىٰ: ٣٠]، وهناك أضاف الفعل إليه، فقال: ﴿لِمَا خَلَقْتُ﴾ [ص: ٧٥]، ثمَّ قال: ﴿بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥][(٦)]، وأيضًا فإنَّه هنا[(٧)] ذكر نفسه المقدَّسة بصيغة المفرد، وفي اليدين ذكر لفظ التَّثنية[(٨)]، كما في قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، وهناك أضاف الأيدي إلىٰ صيغة الجمع[(٩)]، فصار كقوله: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤].

---

(١) (ر، ن، م): «وما».

(٢) ليست في (ب، ر، ن، ت، مح، د، م).

(٣) مِن بداية آية ﴿ص﴾ إلىٰ هنا سقط من (ش)، ووقع في (ب): «... مثله قوله».

(٤) يزعم المعطلة أنَّ آيةَ ﴿ص﴾ كآية ﴿يس﴾، حيث إنَّ آية ﴿يس﴾ حُمل فيها قوله: ﴿عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ علىٰ معنىٰ: «عملنا نحن»، فيريدون تفسير قوله في آية ﴿ص﴾: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، علىٰ معنىٰ: «خلقنا نحن»، فلا يكون في ذلك إثباتٌ لليدين، فبيَّن شيخ الإسلام الفوارقَ بين الآيتين.

(٥) في آية ﴿يس﴾: ﴿عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾.

(٦) وإذا كان الأمر كذلك كان حمل قوله ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ علىٰ معنىٰ: «خلقتُ أنا» غير سائغٍ؛ حيث إنَّ الفاعل قد ذُكِرَ متَّصلًا بالفعل، فقوله: ﴿بِيَدَيَّ﴾ ليس لبيان الفاعل، وإنما لما وقع به الفعل.

(٧) (ب): «فإن هناك»، (م): «فإنه هناك».

(٨) يعني في آية ﴿ص﴾، ذكر نفسه بصيغة المفرد، وذلك في تاء الفاعل في ﴿خَلَقْتُ﴾، وذكر اليدين بلفظ التَّثنية فقال: ﴿بِيَدَيَّ﴾.

(٩) في آية ﴿يس﴾، قال: ﴿عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ [يس: ٧١].

وهـذا في الجمع نظير قولـه: ﴿بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]، و﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦] في المفرد.

فالله سبحانه يذكر نفسه تارةً بصيغة المفرد، مُظهِرًا أو مُضمِرًا[(١)]، وتارةً بصيغة الجمع، كقوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١﴾ [الفتح: ١]، وأمثال ذلك.

ولا يذكر نفسه بصيغة التَّثنية قطُّ؛ لأنَّ صيغة الجمع تقتضي التَّعظيم الذي يستحقُّه، وربَّما تدلُّ[(٢)] علىٰ معاني أسمائه، وأمَّا صيغة التَّثنية فتدلُّ[(٣)] علىٰ العدد المحصور، وهو مقدَّسٌ عن ذلك.

فلو قال: «ما منعك أن تسجد لما خَلَقْتُ يَدِي[(٤)]» = كان كقوله: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ [يس: ٧١]، وهو نظير قوله: ﴿بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك: ١] و﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦]، ولو قال: «خَلَقْتُ بِيَدِيْ» بصيغة الإفراد، لكان مفارقًا له[(٥)]، فكيف إذا قال: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] بصيغة التَّثنية[(٦)].

---

(١) (ن، ت): «مظهرًا ومضمرًا»، **قلت**: مثال المظهر: ﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الجاثية:٢٢]، ومثال المضمر: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥].

(٢) (ن): «وبما يدل».

(٣) (ش): «يدل».

(٤) (ن، ر، م): «بيدي!»، وأشار في هامش (ر) إلىٰ المثبت في نسخة، و«كان» ليست في (ن).

(٥) لأنَّه قد ذكر الفاعل بالضمير، فدلَّ علىٰ أنَّ ما بعد الفعل والفاعل هو ما وقع به الفعل.

(٦) خلاصة الفرق بين الآيتين أنَّه في آية ﴿يسٓ﴾ أسند الفعل إلىٰ الأيدي، وأراد نفسه، وهذا جائز؛ لأنَّ الأيدي لا تعمل مُجرَّدةً، وأمَّا في آية ﴿صٓ﴾ فأسند الخلق إلىٰ نفسه، ثُمَّ عدَّاه بالباء إلىٰ اليدين، فدلَّ علىٰ أنه خلق آدم بهما، وقال شيخ الإسلام ﵀ في «الرِّسالة المدنيَّة» (١١) «أمَّا إذا أضاف الفعل إلىٰ الفاعل، وعدَّىٰ الفعل إلىٰ اليد بحرف الباء، كقوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، فإنَّه نصٌّ في أنَّه فعل الفعل بيديه؛ ولهذا لا يجوز لمن تكلَّم أو مشىٰ أن يقال: فعلتَ هذا بيديك، ويقال: هذا فعَلَتْه يداك؛ لأنَّ مُجرَّد قوله: فعلتَ، كافٍ في الإضافة إلىٰ الفاعل، فلو لم يُردْ أنَّه فعله باليد حقيقةً كان ذلك زيادةً محضةً من غير فائدةٍ، ولست تجد في كلام العرب ولا العجم إن شاء الله تعالىٰ أنَّ فصيحًا يقول: =

هذا مع دلالة(١) الأحاديث المستفيضة بل المتواترة وإجماع السَّلف(٢) علىٰ مثل ما دلَّ عليه القرآن، كما هو مبسوطٌ في موضعه، مثل قوله: «الْمُقْسِطُونَ عِنْدَ اللهِ عَلَىٰ مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ عَنْ(٣) يَمِينِ الرَّحْمَنِ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ: الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وُلُّوا»(٤)، وأمثال ذلك.

[من يقول في بعض الصِّفَات: الظاهر مراد أو ليس بمراد، يلزمه ذلك في سائرها لأن جنسها واحد]

وإن كان القائل يعتقد أنَّ ظاهر النُّصوص المُتَنازع في معناها(٥) من جنس ظاهر النُّصوص المتَّفق علىٰ معناها، والظَّاهر هو المراد في الجميع؛ فإنَّ الله تعالىٰ لمَّا أخبر أنَّه(٦) بكلِّ شيءٍ عليمٌ، وأنَّه علىٰ كل شيءٍ قديرٌ، واتَّفق أهل السُّنَّة وأئمَّة المسلمين

= فعلتُ هذا بيدَيَّ، أو فلان فعل هذا بيدَيْه، إلَّا ويكون فعله بيدَيْه حقيقةً، ولا يجوز أن يكون لا يدَ له، أو أن يكون له يدٌ والفعل وقع بغيرها».

وينظر في مناقشة إثبات صفة اليدين: «مجموع الفتاوىٰ» (٦/ ٣٦٢-٣٧٢)، «الصواعق المرسلة» (١/ ٨٥-١٠٥)، «شرح الطَّحاوية» (١/ ٢٦٥)، «أضواء البيان» (٧/ ٤٩١-٤٩٧)، «الصِّفاتُ الإلهية» (٣٠٧-٣٠٨).

(١) (م): «دلالات».

(٢) **من ذلك:**

١- قال أبو الحسن الأشعري (ت: ٣٢٤) في «رسالة إلىٰ أهل الثغر» (١٢٧): «وأجمعوا علىٰ أنَّه عز وجل يسمع ويرىٰ، وأنَّ له تعالىٰ يدين مبسوطتين».

٢- وقال ابن القطان الفاسي (ت: ٦٢٨) في «الإقناع في مسائل الإجماع» (١/ ٤٤): «وأجمعوا أنَّ لله يدين مبسوطتين...، وأجمعوا أنَّ يديه تعالىٰ غير نعمتيه».

وينظر في الأحاديث الواردة في إثبات اليدين: «صحيح البخاري» (٧٤١٠-٧٤١٥)، «الصفات للدارقطني» (١٣-٢٩)، «التوحيد لابن خزيمة» (١/ ١١٨).

(٣) (ن): «علىٰ».

(٤) أخرجه مسلم (١٨٢٧) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، ووقع في (ب): «ومثل ذلك».

(٥) (ر، م): «النَّص المُتَنازع في معناه»، (ن): «النصوص التنازع في معناها».

(٦) (مح، د): «بأنَّه».

علىٰ أنَّ هذا علىٰ ظاهره، وأنَّ ظاهر ذلك مرادٌ = كان من المعلوم أنهم لم يريدوا بهذا الظَّاهر أن يكون علمه كعلمنا، وقدرته كقدرتنا.

وكذلك لمَّا اتَّفقوا علىٰ أنَّه حيٌّ حقيقةً، عالمٌ حقيقةً، قادرٌ حقيقةً، لم يكن مرادهم أنَّه مثل المخلوق الذي هو حيٌّ عليمٌ قديرٌ.

فكذلك إذا قالوا في قوله: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]، ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩]، وقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]: إنَّه علىٰ ظاهره = لم يقتضِ ذلك أنْ يكون ظاهره استواءً كاستواء المخلوق، ولا حبًّا كحبِّه، ولا رضًا كرضاه[(١)].

فإن كان المستمع يظن أنَّ[(٢)] ظاهر الصِّفَات ما[(٣)] يماثل صفات المخلوقين، لزمه ألَّا يكون شيءٌ من ظاهر ذلك مرادًا، وإن كان يعتقد أنَّ ظاهرها ما يليق بالخالق[(٤)] = لم يكن له[(٥)] نفيُ هذا الظَّاهر، ونفي أن يكون مرادًا إلَّا بدليلٍ يدلُّ[(٦)] علىٰ النَّفي.

وليس في العقل ولا السَّمع[(٧)] ما ينفي هذا إلَّا من جنس ما يُنفَىٰ به[(٨)] سائر الصِّفَات، فيكون الكلام في الجميع واحدًا.

وبيانُ هذا: أنَّ صفاتِنا منها ما هي أعيانٌ وأجسامٌ، وهي أبعاضٌ لنا، كالوجه

---

(١) (ن، ت): «ولا حبُّه كحبِّه، ولا رضاه كرضاه».
(٢) ليست في (ش).
(٣) «ما» ليست في (ب، ر، ن، ت، مح، د، م)، ووقع فيهن سوىٰ (ب): «تماثل».
(٤) زاد في (ر، ن، ت، مح، د، م): «ويختصُّ به»، ووقع في (ن): «لا يليق بالخالق».
(٥) (الأصل، ش): «عليه»، والمثبت من بقية النسخ.
(٦) في هامش الأصل: «هذا».
(٧) (ت، مح، د): «ولا في السَّمع».
(٨) ليست في (ن).

واليدين[١]؛ ومنها ما هي[٢] معانٍ وأعراضٌ، وهي قائمةٌ بنا، كالسَّمع والبصر والكلام والعلم والقدرة.

ثُمَّ من[٣] المعلوم أنَّ الرَّبَّ لمَّا وصف نفسه بأنَّه حيٌّ عليمٌ قديرٌ، لم يقل المسلمون: إنَّ ظاهر هذا غير مرادٍ، لأنَّ مفهوم ذلك في حقِّه مثل مفهومه في حقِّنا؛ فكذلك لمَّا وصف نفسه بأنَّه خلق آدم بيديه، لم[٤] يوجب ذلك أن يكون ظاهره غير مرادٍ؛ لأنَّ مفهوم ذلك في حقِّه كمفهومه[٥] في حقِّنا، بل صفة الموصوف تناسبه.

فإذا كانت نفسه المقدَّسة ليست مثل ذوات المخلوقين، فصفاته كذاته ليست كصفات المخلوقين، ونسبة صفات[٦] المخلوق إليه، كنسبة صفة الخالق إليه، وليس المنسوب كالمنسوب، ولا المنسوب إليه كالمنسوب إليه[٧]، كما قال ﷺ: «تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ»[٨]، فشبَّه الرُّؤية بالرُّؤية،

(١) بقية النسخ: «واليد».
(٢) (ب، ش، ن، ت، م): «هو».
(٣) (ر، م): «ثمَّ إنَّ من».
(٤) (د): «بيده، لم»، (ر): «بيديه، ولم».
(٥) (ش): «مثل مفهومه».
(٦) (ب، ر، ن، ت، م، د): «صفة».
(٧) المنسوب هي الصِّفَة، والمنسوب إليه هو الموصوف (الذات)، فالسَّمع منسوبٌ، والخالق والمخلوق منسوبٌ إليهما صفة السَّمع، ونحن ننسب السَّمعَ إلىٰ المخلوق كما يناسبه ويليق بذاته، وننسب السمع إلىٰ الخالق كما يناسبه ويليق بذاته، والنسبة حقيقية، فنقول: سمع الخالق، وسمع المخلوق، وهكذا في كل نسبة، وإلىٰ أي منسوب إليه، ننسب الصفة إلىٰ الذات كما يليق بها، ولا يلزم من اشتراكهما في كون كلٍّ منهما تُنسَب إليه صفته أن يكونا بعد الإضافة متماثلين أو متَّحدين، والله أعلم. ينظر: «شرح حديث النزول» (١٠-١١)، «الرسالة المدنية» (٥)، «مجموع الفتاوىٰ» (٦/ ٣٥٧)، (١٦/ ٤٢٢).
(٨) حديث الرُّؤية من الأحاديث المتواترة، فقد ورد عن جماعةٍ من الصَّحابة يقربون من ثلاثين صحابيًّا، =

لا(١) المرئيَّ بالمرئيِّ.

[القاعدة الرابعة - المحاذير التي يقع فيها من يتوهم أن مدلول نصوص الصِّفات هو التمثيل]

وهذا يتبيَّن بالقاعدة(٢) الرَّابعة: وهو أنَّ كثيرًا من النَّاس يتوهَّم في بعض الصِّفَات، أو كثيرٍ(٣) منها، أو أكثرِها، أو كلِّها، أنَّها تماثل صفاتِ(٤) المخلوقين؛ ثمَّ يريد أن ينفي ذلك الذي فهمه فيقع في أربعة أنواعٍ من المحاذير:

- **أحدها:** كونه مثَّل ما فهمه من النُّصوص بصفات المخلوقين، وظنَّ أنَّ مدلول النُّصوص هو التَّمثيلُ.
- **الثَّاني:** أنَّه إذا جعل ذلك هو مفهومها وعطَّله بَقِيَت(٥) النُّصوص معطَّلةً عمَّا دلَّت عليه من إثبات الصِّفَات اللائقة بالله، فيبقىٰ(٦) مع جنايته علىٰ النُّصوص، وظنِّه

= من ذلك:

١- **حديث جرير بن عبد الله** ﷺ، أخرجه البخاري (٥٥٤)، (٥٧٣)، ومسلم (٦٣٣).

٢- **أبو هريرة** ﷺ، أخرجه البخاري (٨٠٦)، (٦٥٧٣)، ومسلم (١٨٢)، (٢٩٦٨).

٣- **أبو سعيد الخدري**، رواه البخاري (٤٥٨١)، (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣).

ولولا خشية الإطالة لسردتُّ الأحاديث الواردة في الرُّؤية جميعًا، وهي أحاديث متواترةٌ، ومع ذلك ينكرها كثيرٌ من المبتدعة بلا دليلٍ ولا برهان، وفي ذلك يقول الإمام الذَّهبي ﷺ في «السِّير» (١٠/ ٤٥٥): «وللكلِّ موقفٌ بين يدي الله -تعالىٰ-.

يا سبحان الله! أحاديث رؤية الله في الآخرة متواترةٌ، والقرآن مُصَدِّقٌ لها، فأين الإنصاف؟!».

(١) (ب): «ولا»، (ر، م): «ولم يشبِّه»، وأشار في هامش (ر) إلىٰ أن المثبت في نسخة.

(٢) (د): «القاعدة».

(٣) (مح، د): «أو في كثير».

(٤) (ن): «لصفات».

(٥) (ر، م): «وعطله فبقيَّة»، (ن): «وعطل بقيت».

(٦) (ن): «فينبغي».

السَّيء الذي ظنَّه بالله ورسوله -حيث ظنَّ أنَّ الذي يُفهَم من كلامهما هو التَّمثيل الباطل- قد عطَّل ما أودع الله ورسوله في كلامهما[(١)] من إثبات الصِّفَات لله، والمعاني الإلهيَّة اللائقة بجلال الله.

- الثَّالث: أنَّه ينفي تلك الصِّفَات عن الله بغير علمٍ، فيكون معطِّلًا لما يستحقُّه الرَّبُّ.

- الرَّابع: أنَّه[(٢)] يصف الرَّبَّ بنقيض تلك الصِّفَاتِ من صفات الموات والجمادات، أو صفات المعدومات.

فيكون قد عطَّل صفات الكمال التي يستحقُّها الرَّبُّ، ومَثَّله بالمنقوصات والمعدومات، وعطَّل النُّصوص عمَّا دلَّت عليه من الصِّفَات، وجعل مدلولها هو التَّمثيل بالمخلوقات، فيجمع في الله وفي كلام الله[(٣)] بين التَّعطيل والتَّمثيل، فيكون ملحدًا في أسماء الله وآياته[(٤)].

[توضيح ذلك في صفتي "الاستواء" و"العلو"]

مثال ذلك: أنَّ النُّصوص كلَّها[(٥)] دلَّت على وصف الله[(٦)] بالعلوِّ والفوقيَّة على المخلوقات، واستوائه[(٧)] على العرش؛ فأمَّا عُلوُّه ومباينتُه للمخلوقات

---

(١) (ب): «كلاميهما».
(٢) (ن): «أن».
(٣) (م): «فيجمع في كلام الله وفي الله».
(٤) (مح، د): «في أسمائه وآياته».
(٥) (ن): «كما».
(٦) (ر، ن، ت، مح، د، م): «الإله».
(٧) من هنا إلى قوله: «للمخلوقات» سقط من (ش)، ووقع في (د): «... فإن علوه».

فيُعلَم بالعقل الموافق للسَّمع، وأمَّا الاستواء علىٰ العرش فطريق[١] العلم به هو السَّمع[٢]، وليس في الكتاب والسُّنَّة وصفٌ له بأنَّه لا داخلَ العالم ولا خارجَه، ولا مباينَه ولا مداخلَه.

[صفة "الاستواء"]

فيظنُّ المتوهِّم أنَّه إذا وُصفَ بالاستواء علىٰ العرش كان استواؤه[٣] كاستواء الإنسان علىٰ ظهور الفُلْك والأنعام، كقوله: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ ١٢ لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف: ١٢-١٣]، فيتخيَّل[٤] أنَّه إذا كان مستويًا علىٰ العرش كان محتاجًا إليه كحاجة المستوي علىٰ[٥] الفُلْك والأنعام، فلو انخرطت[٦] السَّفينة لسقط المستوي عليها، ولو عثرت الدَّابَّة لخرَّ المستوي عليها.

فقياس هذا أنَّه لو عُدِم العرش لسقط الرَّبُّ ﷻ، ثمَّ يريد -بزعمه- أن ينفي هذا، فيقول: ليس استواؤه بقعودٍ ولا استقرارٍ[٧].

---

(١) (ن): «وطريق».

(٢) هذا أحد الفروق بين الاستواء والعلو، والفرق الثَّاني: أنَّ الاستواء علوٌّ مخصوصٌ، فهو استواءٌ علىٰ العرش وعلوٌّ عليه، وأمَّا العلوُّ فهو مطلقٌ علىٰ جميع المخلوقات.
والفرق الثَّالث: أنَّ الاستواء من الصِّفات الفعلية، وأمَّا العلوُّ فمن الصِّفات الذَّاتيَّة.

(٣) ليست في (م).

(٤) (م): «فيتخيَّل له».

(٥) من هنا إلىٰ قوله: «المستوي» سقط من (ش)؛ لانتقال بصر الناسخ.

(٦) (ب، ر، ن، ت، مح، د): «انخرقت»، (م): «غرقت».

(٧) رُويَ عن السَّلف في تفسير الاستواء أربعةُ معانٍ، وهي: (العلو، والارتفاع، والاستقرار، والصُّعود)، وقد ذكر بعضُ أهل العلم أنَّ الاستقرار لا يعجبه، وعلىٰ كلٍّ قد جاء عن جماعةٍ من السَّلف، والرَّدُّ إليهم في فهمِ كتاب الله تعالىٰ.

=

ولا يَعلم أنَّ مُسمَّىٰ القعود والاستقرار، يُقال فيه ما يقال في مُسمَّىٰ الاستواء، فإن كانت الحاجة داخلةً في ذلك[1] فلا فرق بين الاستواء والقعود والاستقرار، وليس هو بهذا المعنىٰ مستويًا ولا مستقرًّا ولا قاعدًا، وإن لم يدخل في مُسمَّىٰ ذلك إلَّا ما يدخل في مُسمَّىٰ الاستواء فإثبات[2] أحدهما ونفي الآخر تحكُّمٌ.

وقد عُلِمَ أنَّ بيْن مُسمَّىٰ الاستواء والاستقرار والقعود[3] فروقًا معروفةً، ولكنَّ المقصود هنا أن يُعلَم خطأُ مَن ينفي الشَّيءَ مع إثبات نظيره.

وكان هذا[4] من خطئه في مفهوم استوائه علىٰ العرش، حيث ظنَّ أنَّه مثْل استواء الإنسان علىٰ ظهور الأنعام والفُلْك.

وليس في اللفظ[5] ما يدلُّ علىٰ ذلك؛ لأنَّه أضاف الاستواء إلىٰ نفسه الكريمةِ،

= قال ابن القيم رحمه الله في «نونيته» (١/ ٤٤٠) [بشرح أحمد عيسى]:

فَلهم عِبَارَاتٌ عَلَيْهَا أَربعٌ ... قد حُصِّلت للفارس الطعانِ

وَهِي اسْتَقرَّ وَقد عَلا وَكَذَلِكَ ار ... تفع الَّذِي مَا فِيهِ من نكرانِ

وكذاك قد صعد الَّذِي هُوَ رَابِعٌ ... وَأَبُو عُبَيْدَة صَاحب الشَّيْبَانِي

يخْتَار هَذَا القَوْل فِي تَفْسِيره ... أدْرَىٰ من الجهمي بِالْقُرْآنِ

ينظر: «التَّمهيد» (٧/ ١٣١-١٣٢)، «درء تعارض العقل والنَّقل» (٦/ ٢٥٣)، «اجتماع الجيوش الإسلاميَّة» (٢٠٧-٢٠٩)، «شرح حديث النُّزول» (١٤٥)، «بيان تلبيس الجهميَّة» (٣/ ٣٩١)، (٨/ ٣٠٥)، «مجموع الفتاوىٰ» (٥/ ٥١٩-٥٢٠)، «شرح السَّفارينية لابن عثيمين» (٢٢٧-٢٢٨).

(١) (ن): «تلك».

(٢) من هنا إلىٰ قوله: «مسمىٰ الاستواء» سقط من (ش)؛ لانتقال بصر الناسخ.

(٣) (د): «والقعود والاستقرار».

(٤) زاد في الأصل: «من الخطأ»، ثُمَّ ضربَ عليها، وهي مثبتة في (ب، ر، ن، ت، مح، د، م).

(٥) (ر، ن، م): «وليس في هذا اللفظ».

كما أضاف إليه سائرَ أفعاله وصفاته(١)، فذكر أنَّه خَلَق ثمَّ استوىٰ، كما ذكر أنَّه قدَّر فهدىٰ(٢)، وأنَّه بنىٰ السَّماء بأيدٍ، وكما ذكر أنَّه مع موسىٰ وهارون يَسمع ويَرىٰ(٣)، وأمثال ذلك، فلم يذكر استواءً مطلقًا يصلح للمخلوق، ولا عامًّا يتناول المخلوق، كما لم يذكر مثل ذلك في سائر صفاته، وإنَّما ذكر استواءً أضافه إلىٰ نفسه الكريمة.

فلو قُدِّر -علىٰ وجه الفرض(٤) الممتنع- أنَّه هو(٥) مثل خلقه -تعالىٰ عن ذلك- لكان استواؤه مثل استواء خلقه.

فأمَّا(٦) إذا كان هو ليس مماثلًا لخلقه(٧)، بل قد عُلِمَ أنَّه الغنيُّ عن الخلق، وأنَّه الخالق للعرش ولغيره، وأنَّ كلَّ ما سواه مفتقرٌ إليه، وهو الغنيُّ عن كلِّ ما سواه، وهو لم يذكر إلَّا استواءً يخصُّه، لم(٨) يذكر استواءً يتناول غيرَه ولا يصلح له، كما لم يذكر في علمه وقدرته ورؤيته وسمعه وخلقه إلَّا ما يختصُّ به = فكيف يجوز أنْ يُتوهَّم أنَّه إذا كان مستويًا علىٰ العرش كان محتاجًا إليه، وأنَّه لو سقط العرشُ لخَرَّ مَن عليه؟

سبحانه وتعالىٰ عمَّا يقول الظالمون والجاحدون(٩) علوًّا كبيرًا.

هل هذا إلَّا جهلٌ محضٌ وضلالٌ ممَّن فهم ذلك، أو ظنَّه، أو توهَّمه(١٠) ظاهر

---

(١) (ن): «سائر صفاته وأفعاله».
(٢) (ن، ت): «كما أنَّه ذكر أنه قدر فهدىٰ».
(٣) (م): «وأنه يَسمع ويَرىٰ».
(٤) (ن): «العرض».
(٥) ليست في (ب).
(٦) (ب، ر، ن، ت، مح، د، م): «أمَّا».
(٧) (ت): «بخلقه».
(٨) (ن، مح، د): «ولم».
(٩) ليست في (ر، ن، ت، مح، د، م)، ووقع في (ب): «عما يقولون علوًّا كبيرًا».
(١٠) (ش): «أو توهَّمه، أو ظنَّه»، (ب، ر، ن، ت، م): «وتوهَّمه أو ظنَّه»، (مح، د): «فمن فهم ذلك، أو توهمه، أو ظنه».

اللفظ ومدلوله، أو جوَّز[١] ذلك علىٰ ربِّ العالمين الغنيِّ عن الخلق.

بل لو قُدِّر أنَّ جاهلًا فهم مثل هذا[٢]، أو توهَّمه لبُيِّن له أنَّ هذا لا يجوز، وأنَّه لم يدلَّ اللفظ عليه أصلًا، كما لم[٣] يدل علىٰ نظائره في سائر ما وَصف به الرَّبُّ نفسه.

فلمَّا قال تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ﴾ [الذاريات: ٤٧]، هل[٤] يُتوهَّم أنَّ بناءه مثل بناء الآدمي المحتاج، الذي يحتاج إلىٰ زنبيلٍ[٥] ومجارفَ وأعوانٍ[٦] وضربِ لَبِنٍ وجَبْل طينٍ[٧]؟، ثُمَّ قد عُلمَ أنَّ الله تعالىٰ خلق العالَم بعضه فوق بعضٍ، ولم يجعل عاليه مفتقرًا إلىٰ سافله، فالهواء فوق الأرض، وليس مفتقرًا إلىٰ أن تحمله الأرض[٨]، والسَّحاب أيضًا[٩] فوق الأرض، وليس مفتقرًا إلىٰ أن تحمله[١٠]، والسَّموات فوق الأرض، وليست مفتقرةً إلىٰ حمل الأرض لها[١١]، فالعليُّ الأعلىٰ ربُّ كلِّ شيءٍ ومليكُه إذا كان فوق جميع خلقه كيف[١٢] يجب أن

---

(١) (ش): «وجوَّز».

(٢) ليست في (ب).

(٣) سقطت من (ر، م).

(٤) (ب، ر، ن، ت، مح، د، م): «فهل».

(٥) (م): «زبل»، وأشار إليها في هامش (ر).

(٦) (ن): «ومجازف وأعوان»، وفي (ر، م) كتبت «أعوان» بعد: «لبن».

(٧) (ن): «وجعل طين»، (مح، د): «وجبل وطين»، وليست في (ر، م).

(٨) (ر، م): «إلىٰ حمل الأرض له»، (مح): «إلىٰ أن يحمله الأرض».

(٩) ليست في (ر، م).

(١٠) (مح): «يحمله».

(١١) ليست في (ت).

(١٢) (ن، ت): «فكيف».

يكون محتاجًا إلىٰ خلقه، أو عرشه! أو كيف يستلزم علوُّه علىٰ خلقه هذا الافتقارَ وهو ليس بمستلزمٍ في المخلوقات! وقد عُلِمَ أنَّ ما ثبت(١) لمخلوقٍ من الغنىٰ عن غيره فالخالق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أحقُّ به وأولىٰ(٢).

---

(١) (ب، ر، ت، مح، د): «يثبت».

(٢) وهذا استدلالٌ علىٰ إثباتِ الصِّفَة بقياس الأولىٰ، وتأمَّل في الرَّدِّ علىٰ من يتأوَّل صفة الاستواء كلامًا حسنًا لإمام المغرب أبي عمر ابن عبد البرِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «التَّمهيد» (٧/ ١٣١-١٣٢)، حيث قال: «وأمَّا ادِّعاؤهم المجاز في الاستواء وقولهم في تأويل ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾: «استوْلىٰ»، فلا معنىٰ له؛ لأنَّه غير ظاهرٍ في اللغة، ومعنىٰ الاستيلاء في اللغة: المغالبة، والله لا يغالبه ولا يعلوه أحدٌ، وهو الواحد الصَّمد، ومن حقِّ الكلام أن يُحمَل علىٰ حقيقته حتَّىٰ تتفق الأُمَّة أنَّه أُريد به المجاز إذ لا سبيل إلىٰ اتِّباع ما أنزل إلينا من ربِّنا إلَّا علىٰ ذلك، وإنَّما يوجه كلام الله عَزَّوَجَلَّ إلىٰ الأشهر والأظهر من وجوهه ما لم يمنع من ذلك ما يجب له التَّسليم ولو ساغ ادِّعاء المجاز لكلِّ مُدَّعٍ ما ثبت شيءٌ من العبارات، وجلَّ الله عَزَّوَجَلَّ عن أن يُخَاطب إلَّا بما تفهمه العرب في معهود مخاطباتها ممَّا يصحُّ معناه عند السَّامعين والاستواء معلومٌ في اللغة ومفهومٌ، وهو العلوُّ والارتفاع علىٰ الشَّيءِ والاستقرار والتَّمكن فيه، قال أبو عبيدة في قوله تعالىٰ: ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾، قال: علا، قال: وتقول العرب: استويت فوق الدابة، واستويت فوق البيت، وقال غيره: ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾، أي: انتهىٰ شبابه واستقرَّ فلم يكن في شبابه مزيدٌ.

قال أبو عمر: الاستواء الاستقرار في العلوِّ، وبهذا خاطبنا الله عَزَّوَجَلَّ وقال: ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [الزّخرف:١٣]، وقال: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ﴾ [هود:٤٤]، وقال: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ [المؤمنون:٢٨]، وقال الشَّاعر:

فـأوردتهم مـاءً بفيفـاء قفـرةٍ وقـد حلَّـق الـنَّجْم اليمـاني فاسْـتوىٰ

وهذا لا يجوز أن يتأول فيه أحدٌ استولىٰ؛ لأنَّ النَّجم لا يستولي، وقد ذكر النَّضر بن شُمَيل -وكان ثقةً مأمونًا جليلًا في علم الدِّيانة واللغة- قال: حدَّثني الخليل، وحسبُك بالخليل، قال: أتيت أبا ربيعةَ الأعرابي -وكان من أعلم مَن رأيتُ- فإذا هو علىٰ سطحٍ فسلَّمنا فردَّ علينا السلام، وقال لنا: استووا، فبقينا متحيِّرين ولم ندرِ ما قال، قال: فقال لنا أعرابيٌّ إلىٰ جنبه: إنَّه أمركم أنْ ترتفعوا، قال الخليل: هو من قولِ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾، فصعدنا إليه».

[صفة "العلو"]

وكذلك قوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ١٦﴾ [الملك: ١٦]، مَن توهَّم[١] أنَّ مقتضىٰ هذه الآية أن[٢] يكون الله في داخل السَّموات، فهو جاهلٌ ضالٌّ بالاتِّفاق، وإن كنَّا إذا قلنا: إنَّ الشَّمس والقمر في السَّماء، يقتضي[٣] ذلك، فإنَّ حرف «في» متعلِّقٌ[٤] بما قبله وما بعده، فهو بحسب المضاف والمضاف[٥] إليه.

فلهذا[٦] يُفرَّق بين كون الشِّيء في المكان، وكون الجسم في الحيِّز، وكون العَرَض في الجسم، وكون الوجه في المرآة، وكون الكلام في الورق، فإنَّ لكلِّ نوعٍ من هذه الأنواع خاصيَّةً[٧] يتميَّز بها عن غيره، وإن كان حرف «في»[٨] مستعملًا في ذلك.

فلو قال قائلٌ: العرش في السَّماء أو في الأرض؟ **لقيل:** في[٩] السَّماء.

ولو قيل: الجنَّة في السَّماء أو[١٠] في الأرض؟ **لقيل:** الجنَّة في السَّماء = ولم يلزم[١١] من ذلك أن يكون العرش داخل السَّموات، بل ولا الجنَّة[١٢].

(١) (ن): «من قولهم».
(٢) ليست في (ت).
(٣) (ن، ت، مح، د): «تقتضي».
(٤) (مح، د): «يتعلَّق»، ووقع في (ن): «بما قبله وما قبله»، و(ر، م): «بما قبله وبما بعده».
(٥) ليست في (م).
(٦) (ب، ر، ن، ت، مح، د، م): «ولهذا».
(٧) (ب، ر، مح، د، م): «خاصَّة».
(٨) سقطت من (ت، مح، د).
(٩) من هنا إلىٰ قوله: «لقيل» سقط من (ش)؛ لانتقال بصر الناسخ.
(١٠) (ب، ر، مح، د، م): «أم».
(١١) (الأصل، ش، ن): «لم يلزم»، (ر، ت، م): «ولا يلزم»، والمثبت من (ب، مح، د).
(١٢) (ن، ت): «بل ولا في الجنَّة».

فقد[١] ثبت في الصَّحيح عن النَّبي ﷺ أنَّه قال: «إِذَا سَأَلْتُمُ اللهَ الْجَنَّةَ فَاسْأَلُوهُ الْفِرْدَوْسَ؛ فَإِنَّهَا[٢] أَعْلَىٰ الْجَنَّةِ، وَأَوْسَطُ الْجَنَّةِ، وَسَقْفُهَا عَرْشُ الرَّحْمَنِ»[٣].

فهذه الجنَّة بسقفها الذي[٤] هو العرش فوق الأفلاك، مع أنَّ الجنَّة في السَّماء، والسَّماء يراد به العلوُّ، سواءً كان فوق الأفلاك أو تحتها، قال الله تعالىٰ: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الحج: ١٥]، وقال تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا ﴿٤٨﴾﴾ [الفرقان: ٤٨].

ولمَّا كان قد استقرَّ في نفوس المخاطبين[٥] أنَّ الله هو العليُّ الأعلىٰ، وأنَّه فوق كلِّ شيءٍ، كان المفهوم من قوله: ﴿مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾[٦] = أنَّه في العلو، وإن كان فوق كلِّ شيءٍ[٧].

وكذلك الجارية لمَّا قال لها: «أَيْنَ اللهُ؟»، قالت: «في السَّماء»[٨]، إنَّما أرادت العلوَّ مع عدم تخصيصه بالأجسام المخلوقة وحلوله[٩] فيها.

وإذا قيل: «العلوُّ»، فإنَّه يتناول ما فوق المخلوقات كلِّها، فما فوقها كلِّها هو في السَّماء، ولا يقتضي هذا أن يكون هناك ظرفٌ وجوديٌّ يحيط[١٠] به، إذ ليس فوق

(١) (ب، ن، ت، مح، د): «وقد».
(٢) (ن، م): «فإنَّه».
(٣) قطعة من حديثٍ أخرجه البخاري (٢٧٩٠)، (٧٤٢٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه.
(٤) (ن): «سقفها الذي»، (ت، مح، د): «التي سقفها».
(٥) (مح، د): «المخاطبين في العلو».
(٦) (ب، ر، ن، ت، مح، د، م): «إنَّه في السَّماء».
(٧) (ر، م): «وأنَّه فوق كلِّ شيءٍ».
(٨) كما في حديث معاوية بن الحكم السُّلَمي رضي الله عنه، أخرجه مسلمٌ (٥٣٧) وغيره.
(٩) (ن، ت): «وخلوه!».
(١٠) (ن، مح، د): «محيط».

العالم شيءٌ موجودٌ إلَّا الله، كما لو قيل: العرش في السَّماء، فإنَّه لا يقتضي أن يكون العرش في شيءٍ آخرَ موجودٍ مخلوقٍ.

وإن قُدِّر أنَّ «السَّماء» المرادُ بها الأفلاك كان المراد أنَّه عليها، كما قال: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، وكما قال: ﴿فَسِيرُوا۟ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٣٧]، وكما(١) قال: ﴿فَسِيحُوا۟ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٢]، ويقال: فلانٌ في الجبل، وفي(٢) السَّطح. وإن كان على أعلى شيءٍ فيه.

[القاعدة الخامسة: نعلم ما أخبرنا به من وجه دون وجه]

القاعدة الخامسة:

أنَّا نعلم ما أُخْبِرنا به(٣) من وجهٍ دون وجهٍ، فإنَّ الله تعالى قال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: ٨٢]، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ﴾ [المؤمنون: ٦٨]، وقال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾﴾ [ص: ٢٩]، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾﴾ [محمد: ٢٤]، فأمر بتدبُّر الكتابِ كلِّه.

وقد قال: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟

(١) ليست في (ن)، ومن هنا إلى نهاية الآية سقط من (ش)؛ لانتقال بصر الناسخ.

(٢) في (ر): «أو في».

(٣) ليست في (م).

ﭐلۡأَلۡبَٰبِ ﴿٧﴾ ﴾ [آل عمران: ٧][(١)].

[الخلاف في إمكان تأويل المتشابه]

وجماهيرُ[(٢)] سلفِ الأمَّةِ وخلفِها علىٰ أنَّ الوقفَ عند[(٣)] قوله: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ [آل عمران: ٧]، وهذا هو المأثور عن أبيٍّ بن كعبٍ وابن مسعودٍ وابن عبَّاسٍ وغيرِهم[(٤)]، وروي عن ابن عبَّاسٍ أنَّه قال: «التَّفسير علىٰ أربعة أوجهٍ: تفسيرٌ تعرفه العرب من كلامها، وتفسيرٌ لا يُعذَر أحدٌ بجهالته، وتفسيرٌ يعلمه العلماء[(٥)]، وتفسيرٌ لا يعلمه إلَّا الله، من ادَّعىٰ علمه فهو كاذبٌ»[(٦)].

---

(١) أخرج العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٣٧٦) بسندٍ حسنٍ عن خالد بن خداش قال: شهدت حماد بن زيد في آخر يوم مات فيه، فقال: أحدثكم بحديث لم أحدث به قط، وقال: ما أحدثكم به إلا [أني] أكره أن ألقىٰ الله ولم أحدث به، سمعت أيوب يحدث عن عكرمة قال: «إنما أنزل الله متشابه القرآن ليضل به (!)»، قال الحافظ الذهبي في «الميزان» (٣/ ٩٤): «ما أسوأها عبارة، وأخبثها، بل أنزله ليهدي به وليضل به الفاسقين»، وقال في «السِّير» (٥/ ٣٣): «هذه عبارةٌ رديئةٌ، بل إنَّما أنزله الله -تعالىٰ- ليهدي به المؤمنين، وما يضلُّ به إلَّا الفاسقين، كما أخبرنا ﷻ في سورة البقرة».

قلت: يعني قوله تعالىٰ: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗاۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾﴾ [البقرة:٢٦].

(٢) (ب، ر، ن، ت، مح، د، م): «وجمهور».

(٣) (ر، م): «علىٰ».

(٤) ينظر: «إيضاح الوقف والابتداء» (٢/ ٥٦٥-٥٦٧).

(٥) (ب): «وتفسير يُعَلِّمه الله العلماء»، (ر، ن، ت، مح، د، م): «وتفسير تعلمه العلماء».

(٦) حسنٌ لغيره: أخرجه الطَّبريُّ (١/ ٧٥) من طريق أبي الزِّناد عن ابن عبَّاس، وأبو الزِّناد لم يسمع من ابن عبَّاس؛ لأنَّ ولادته كانت في (٦٥) كما في «السِّير» (٥/ ٤٤٥)، وابن عبَّاسٍ توفي سنة (٦٨)، فكان عمر أبي الزناد سنة وفاة ابن عبَّاس ثلاث سنين.

وقد رُوِيَ عن مجاهد وطائفةٍ: «أنَّ الرَّاسخين في العلْم يعلمون تأويله»(١)، وقد قال مجاهد: «عرضت المصحف علىٰ ابن عبَّاسٍ من فاتحته إلىٰ خاتمته أقفه عند كلِّ آيةٍ وأسأله عن تفسيرها»(٢).

= وأخرجه الفريابي في «القدر» (٤١٤)، والطَّبراني في «مسند الشَّاميين» (١٣٨٥) من طريق أبي حصين، عن أبي صالح، مولىٰ أم هانئ، عن ابن عبَّاس، به.
وأبو صالح لم يسمع من ابن عبَّاسٍ كما صرَّح بهذا ابنُ حبَّان رحمه الله في كتابه «المجروحين» (١٢٨)، وهو في نفسه ضعيفٌ يُرسِل كما في «التَّقريب» (٦٣٤)، فهو في عداد مَن يصلح في الشَّواهد والمتابعات.
وأخرجه عبد الرَّزاق في «تفسيره» (١/ ٢٥٣)، قال: نا الثَّوري قال: قال ابن عبَّاس: فذكره بنحوه، وهذا معضل.
وأخرجه ابن المنذر في «تفسيره» (١/ ١٣١) من طريق محمد بن السَّائب الكلبي عن ابن عبَّاس به، والكلبي كذَّابٌ معروفٌ، ترجمه البخاري في «التَّاريخ الكبير» (١/ ١٠١).
قلت: الأثر حسنٌ إن شاء الله تعالىٰ بمجموع الطريقين الأولين، والله أعلم.
وقد روي مرفوعًا ولا يصحُّ، أخرجه ابن جرير (١/ ٧٠) من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عبَّاس به، بنحوه مرفوعًا، قال ابن جرير: «في إسناده نظر»، قال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (١/ ١٥): «والنظر الذي أشار إليه في إسناده هو من جهة محمد بن السائب الكلبي فإنه متروك الحديث، لكن قد يكون إنما وهم في رفعه، ولعله من كلام ابن عبَّاس كما تقدم، والله أعلم بالصواب».

(١) صحيح: أخرجه الطَّبري في «تفسيره» (٥/ ٢٢٠) من طريقين عن ابن أبي نجيح عن مجاهد، وينظر بقية الآثار التي أوردها ابن جرير في المصدر المذكور.

(٢) صحيح: أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٣٥٩)، وابن أبي شيبة (٣٠٢٨٧)، وأحمد في «فضائل الصحابة» (١٨٦٦-١٨٦٨)، والدَّارمي (١١٦٠)، وابن جرير (١/ ٩٠)، والطَّبراني (١١٠٩٧)، والحاكم (٣١٠٥) من طرق عن مجاهد به -مطولًا ومختصرًا-، وفي بعضها: «ثلاث عرضات»، قال الذهبي: «علىٰ شرط مسلم».

[التوفيق بين القولين ببيان معاني لفظ "التأويل"]

ولا منافاة بين القولين عند التَّحقيق، فإنَّ لفظ «التَّأويل» قد صار بتعدد(١) الاصطلاحات مستعملًا في ثلاثة معانٍ(٢):

- **أحدها:** -وهو اصْطلاح كثيرٍ من المتأخِّرين المتكلِّمين في الفقه وأصوله- أنَّ التَّأويل(٣) هو صرف اللفظ عن(٤) الاحتمال الرَّاجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل(٥) يقترن به؛ وهذا هو الذي عناه أكثر من تكلَّم(٦) مِن المتأخِّرين في تأويل نصوص الصِّفَات وترك تأويلها، وهل ذلك محمودٌ أو مذمومٌ، وحقٌّ(٧) أو باطلٌ؟

- **والثَّاني:** أنَّ التَّأويل بمعنى التَّفسير، وهذا هو الغالب على اصْطلاح المفسِّرين للقرآن، كما يقول ابن جريرٍ وأمثالُه من المصنِّفين في التَّفسير: «واخْتَلف علماء التَّأويل».

ومجاهد إمام المفسِّرين، قال الثَّوري: «إذا جاءك التَّفسير عن مجاهدٍ

---

(١) (ر، م): «متعدِّد».

(٢) (م): «مستعملات في ثلاثة معان»، (ب): «مستعملًا في لمئة! معان»، **وينظر في معاني التأويل:** «مجموع الفتاوى» (٤/ ٦٨-٦٩)، (٥/ ٣٥-٣٨)، «درء تعارض العقل والنَّقل» (١/ ١٤، ٢٠٦)، (٥/ ٢٣٤)، (٧/ ٣٢٨)، (٩/ ٢٤)، «الجواب الصَّحيح» (٤/ ٧٣)، «بيان تلبيس الجهميَّة» (٥/ ٤٥٢-٤٥٤)، (٨/ ٢٦٢-٢٦٣).

(٣) «أن التأويل» ليست في (ن).

(٤) (ن): «من».

(٥) (ش): «بدليل».

(٦) (مح، د): «يتكلَّم».

(٧) (ش): «حقٌّ»، (ن، م): «أو حقٌّ».

فحسبك به»(١)، وعلىٰ تفسيره يعتمد الشَّافعي والبخاري وغيرهم(٢)، فإذا ذَكَر أنَّه يعلم تأويل المتشابه، فالمراد(٣) به: معرفة تفسيره.

◀ **الثَّالث من معاني التَّأويل:** هو الحقيقة التي يَؤول إليها الكلام، كما قال تعالىٰ: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣].

فتأويل ما في القرآن من أخبار المعاد هو ما أخبر الله تعالىٰ فيه(٤)، ممَّا يكون في(٥) القيامة والحساب والجزاء والجنَّة والنَّار ونحو ذلك، كما قال في قصَّة يوسف لمَّا سجد أبواه(٦) وإخوته قال: ﴿يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَٰيَ مِن قَبۡلُ﴾ [يوسف: ١٠٠]، فجعل عين ما وُجد في الخارج هو تأويل الرُّؤيا.

فالتَّأويل الثَّاني هو تفسير الكلام، وهو الكلام الذي يُفسَّر به اللفظ حتَّىٰ يُفهم معناه أو تُعرف علَّتُه(٧) أو دليلُه، وهذا التَّأويل الثَّالث هو عين ما هو موجودٌ في

(١) **صحيح:** أخرجه الطَّبري في «تفسيره» (١/ ٩١)، قال ﷺ: حدَّثني عبيد الله بن يوسف الجبيري، عن أبي بكر الحنفي، قال: سمعت سفيان الثَّوري...، فذكره، وعبيد الله قال فيه الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٦/ ١٢٠): «كان ثقةً، صاحب حديث»، وأبو بكر الحنفي، هو: عبد الكبير بن عبد المجيد الحنفي، ثقة، كما في «التقريب» (٤١٤٧).

(٢) (ن، ت): «وعلىٰ تفسيره يعتمد الشافعي وأحمد بن حنبل والبخاري وغيرهم»، ووقع في (ت): «ويعتمدا». قال شيخ الإسلام كما في «مجموع الفتاوىٰ» (١٥/ ٢٠١): «والأئمة كالشافعي وأحمد والبخاري ونحوهم يعتمدون علىٰ تفسيره، والبخاري في صحيحه أكثر ما ينقله من التفسير ينقله عنه»، **وينظر:** «مجموع الفتاوىٰ» (١٣/ ٣٣٢)، (١٤/ ٣٩٦)، (١٨/ ٤٠٨-٤٠٩).

(٣) (ن، ت): «والمراد».

(٤) (ب، ر، ن، ت، م، مح، د): «به فيه».

(٥) (ر، مح، د، ن، ت، م): «مما يكون من»، (ش): «مما يمكن في».

(٦) (ن): «أبوه».

(٧) الأصل: «تعرف بعلته»، وتحت التَّاء نقطتان، (ن): «يعرف علته»، والمثبت من البقية.

الخارج، ومنه قول عائشة: كان النبي ﷺ يقول في ركوعه وسجوده: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي» يتأوَّل القرآن[١]، تعني قوله[٢] ﷻ: ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ۝٣ ﴾ [النصر: ٣]، وقول سفيان بن عيينة[٣]: «السُّنَّة هي تأويل الأمر والنَّهي»[٤].

فإنَّ نفس الفعل المأمورِ به هو تأويل الأمر به، ونفس الموجود المخبر عنه هو تأويل الخبر، والكلام: خبرٌ وأمرٌ، ولهذا يقول أبو عبيدٍ[٥] وغيرُه: «الفقهاء أعلم[٦] بالتَّأويل من أهل اللغة»[٧]، كما ذكروا ذلك

---

(١) أخرجه البخاري (٨١٧)، (٤٩٦٨)، ومسلم (٤٨٤).

(٢) (ش): «وهو قوله»، (ر، ت، م): «يعني قوله»، وفي (مح): «يعني»، وفوق الياء نقطتان.

(٣) «ابن عيينة» ليست في (ش).

(٤) (ر): «السنة هي تأول الأمر والنهي»، وأشار في هامشها إلىٰ المثبت في نسخة.

والأثر لم أجده مسندًا، وقد ذكره شيخ الإسلام في مواضع، **ينظر**: «مجموع الفتاوىٰ» (١٧/ ٣٦٩)، «درء تعارض العقل والنَّقل» (١/ ٢٠٦)، ونسبه كما في «جامع المسائل» (٨/ ١٥٥) إلىٰ ابن عبَّاس.

(٥) هو: القاسم بن سَلَّام، الهروي، البغدادي، الإمام الحافظ، اللغوي، أحد أئمة الاجتهاد، له مصنفات سارت بها الركبان، منها: (غريب الحديث، الإيمان)، ولد سنة (١٥٧)، وتوفي (٢٢٤).

ينظر: «التَّاريخ الكبير» (٧/ ١٧٢)، «تاريخ بغداد» (١٤/ ٣٩٢)، «سير أعلام النُّبلاء» (١٠/ ٤٩٠).

(٦) (ن، ت): «ولهذا يقول أبو عبيدة! وغيره: الفقهاء أعلم»، (ب): «ولهذا يقول أبو عبيد وغيره من الفقهاء: الفقهاء أعلم»، (ش): «ولهذا يقول أبو عبيد وغيره مِن الفقهاء: أعلم».

(٧) في «غريب الحديث» لأبي عبيد، مادة (صمم): «وقال أبو عبيد: في حديث النَّبيِّ ﷺ أنَّه نهى عن لبستين: «اشتمال الصَّمَّاء وأن يَحتبيَ الرَّجل بثوبٍ ليس بين السَّماء وبين فرجه شيءٌ»، قال أبو عبيد: قال الأصمعي: «اشتمال الصَّمَّاء عند العرب أن يشتمل الرَّجل بثوبه فيجلل به جسده كُلَّه، ولا يرفع منه جانبًا فيخرج منه يده»، وقال أبو عبيد: وربَّما اضطجع فيه علىٰ هذه الحال، قال أبو عبيد: كأنَّه يذهب إلىٰ أنَّه لا يدري لعلَّه يصيبه شيءٌ، يريد الاحتراس منه وأن يقيه بيديه فلا يقدر علىٰ ذلك لإدخاله إيَّاهما في ثيابه، فهذا كلام العرب، وأمَّا تفسير الفقهاء فانهم يقولون: هو أن يشتمل بثوبٍ واحدٍ ليس عليه غيره، ثُمَّ يرفعه من أحد جانبيه، فيضعه علىٰ منكبيه فيبدو منه فرجه، والفقهاء أعلم بالتَّأويل في هذا، وذاك أصحُّ معنىٰ الكلام. والله أعلم».

في تفسير[١] اشْتمال الصَّمَّاء[٢]؛ لأنَّ الفقهاء يعلمون نفس ما أُمِر به ونفس ما نُهِي عنه[٣]، لعلمهم بمقاصد الرَّسول، وذلك[٤] كما يَعلم أتباع بُقراط[٥] وسيبويه[٦] ونحوِهما من مقاصدهم[٧] ما لا يُعلَم بمجرَّد اللغة.

ولكنَّ تأويل الأمر والنَّهي لا بدَّ من معرفته بخلاف تأويل الخبر.

إذا عُرِف ذلك، فتأويل ما أخبر الله به عن نفسه المقدَّسة بما لها من الأسماء والصِّفَات[٨] هو حقيقة نفسه المقدَّسة المتَّصفة بما لها من حقائق[٩] الصِّفَات، وتأويل ما أخبر الله به من الوعد والوعيد هو نفس ما يكون من الوعد والوعيد[١٠].

---

(١) (ب): «تفسير اللغة».

(٢) سبق التعريف بهذه اللبسة في كلام أبي عبيد رحمه الله.

(٣) (ب، ر، ش، ن، ت، م): «ونُهيَ عنه».

(٤) ليس في (ن، ت، مح، د، م).

(٥) (ب، ر): «أبقراط»، وبقراط، هو: بقراط بن أيراقليدس بن بقراط بن غيوثيدينوس، كان من الفلاسفة الطَّبائعيين، وفاته سنة (٣٥٧) قبل الميلاد.
ينظر: «إخبار العلماء بأخبار الحكماء» (٧٤)، «طبقات الأطباء» (١٦)، «عيون الأنباء» (٤٣).

(٦) هو: عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي، أبو بشر، لزم الخليل بن أحمد، وكان أعلم النَّاس بالنَّحو، وصنَّف فيه كتابًا لم يصنف مثله، ولد سنة (١٤٨)، وتوفي سنة (١٨٠).
ينظر: «تاريخ بغداد» (١٤/ ٩٩)، «وفيات الأعيان» (٣/ ٤٦٣)، «سير أعلام النُّبلاء» (٨/ ٣٥١).

(٧) (ر، م): «مقاصدهما».

(٨) (ب، ن، ت): «المقدسة بما لها من حقائق الأسماء والصِّفَات»، (ر، م): «المقدَّسة المتَّصفة بما لها من حقائق الأسماء والصِّفات»، (مح، د): «المقدَّسة الغنيَّة بما لها من حقائق الأسماء والصِّفات».

(٩) ليست في (ن).

(١٠) ليست في (ن)، وفي (ت): «من الوعيد! والوعيد».

[ما جاء في القرآن أو الحديث نعمل بمحكمه ونؤمن بمتشابهه]

ولهذا ما[(١)] يجيءُ في الحديث نعمل بمحكمه ونؤمن بمتشابهه[(٢)]؛ لأنَّ ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر فيه[(٣)] ألفاظٌ متشابهةٌ، تشبه[(٤)] معانيها ما يعلمه النَّاس[(٥)] في الدُّنيا، كما أخبر[(٦)] أنَّ في الجنَّة لحمًا ولبنًا وعسلًا وخمرًا ونحو ذلك، وهذا يشبه ما في الدُّنيا لفظًا ومعنًىٰ، ولكن ليس هو مثله، ولا حقيقته كحقيقته[(٧)].

فأسماء الله وصفاته أولىٰ -وإن كان بينها وبين أسماء العباد[(٨)] وصفاتهم تشابه- أن لا يكون الخالق لأجلها[(٩)] مثل المخلوق، ولا حقيقته كحقيقته[(١٠)].

[يخبر عن الغائب بالمعنى المعلوم في الشاهد وإن كانت الحقيقة مختلفة]

والإخبار عن الغائب لا[(١١)] يُفهَم إن لم يُعبَّر عنه بالأسماء المعلوم[(١٢)] معانيها في الشَّاهد، ويُعلَم بها ما في الغائب بواسطة العلم بما في الشَّاهد، مع العلم بالفارق[(١٣)] المميِّز، وأنَّ ما أخبر الله به من الغيب أعظم ممَّا يُعلَم في الشَّاهد.

---

(١) سقطت من (الأصل، ب، ش، مح، د)، وأثبتها من بقية النسخ.
(٢) (ب، ش): «يُعمل بمحكمه ويُؤمن بمتشابهه».
(٣) ليست في (ش).
(٤) (ر، م): «يشبه».
(٥) (ب): «ما يعلم النَّاس»، (ر، مح، د، م): «ما نعلمه».
(٦) (ب): «أخبر الله».
(٧) ليست في (م).
(٨) (ر، ن، ت، م): «بينهما وبين أسماء العباد»، (د): «بينها وبين الأسماء! العباد».
(٩) (ب، ر، ت، مح، د، م): «أن لا يكون لأجلها الخالق»، (ن): «فلا يكون لأجلها الخالق».
(١٠) ليست في (ت).
(١١) من هنا إلىٰ قوله: «الغائب» سقط من (ش)؛ لانتقال بصر الناسخ.
(١٢) (ن): «بأسماء المعلوم»، (ر، م): «بأسماء المعلومة».
(١٣) (ن، ت): «بالفرق».

وفي الغائب[١] ما لا عينٌ رأت، ولا أذنٌ سمعت، ولا خطر علىٰ قلبِ بشرٍ.

فنحن إذا أخبرنا[٢] الله بالغيب الذي اختصَّ به من الجَنَّة والنَّار، علمنا معنىٰ ذلك وفهمنا ما أريد منَّا فَهْمُه بذلك الخطاب، وفسَّرنا ذلك.

وأمَّا نفس الحقيقة المُخبَر عنها، مثل التي لم تكن بعدُ، وإنَّما تكون يوم القيامة، فذلك من التَّأويل الذي لا يعلمه إلَّا الله.

ولهذا لمَّا سُئِلَ مالكٌ وغيرُه من السَّلف عن قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] قالوا: «الاستواء معلومٌ، والكيف مجهولٌ، والإيمان به واجبٌ، والسُّؤال عنه بدعةٌ»، وكذلك قال ربيعة شيخ مالك قبله: «الاستواء معلومٌ، والكيف مجهولٌ، ومِن الله البيان[٣]، وعلىٰ رسوله البلاغ، وعلينا الإيمان»[٤]، فبيَّن أنَّ الاستواء معلومٌ، وأنَّ كيفيَّة ذلك مجهولةٌ[٥].

ومثل هذا يوجد كثيرًا[٦] في كلام السَّلف والأئمَّة، ينفون علم العباد بكيفيَّة صفات الله، وأنَّه لا يعلم كيف الله إلَّا الله، ولا[٧] يعلم ما هو إلَّا هو[٨].

---

(١) (ت): «الغالب!».

(٢) (ب): «أخبرنا عن».

(٣) (ن): «وعلىٰ الله البيان»، وفي (ب، ر، ن، ت، مح، د، م): «... وعلىٰ الرَّسول البلاغ».

(٤) سبق تخريجهما (ص: ١٢٥).

(٥) (ت): «فتبين أن...»، (ن): «...، وكيفية ذلك مجهولة».

(٦) (ن، ت): «كثيرًا يوجد».

(٧) (ب، ر، ن، ت، مح، د، م): «فلا»، ووقع في (ب): «كيف ما هو».

(٨) وهذا كما قال المُصَنِّف رحمه الله كثيرٌ في كلام السَّلَف والأئمَّة، وقد نقل جماعةٌ مِن أهل العلم إجماعَ السَّلَف علىٰ نفي علم العباد بكيفية الصِّفَات، فمِن ذلك:

١- قال الإمام الترمذي (ت: ٢٧٩) رحمه الله في «سننه» عقب حديث رقم (٦٦٢): «وقد قال غيرُ واحدٍ من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبه هذا من الرِّوَايات من الصِّفات...: تُثبَت الرِّوَاياتُ في هذا ويُؤمَن =

وقد قال النَّبيُّ ﷺ: «لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْت عَلَىٰ نَفْسِك»، وهذا في «صحيح مسلم»[١] وغيره، وقال في الحديث الآخر: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُك بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَك، سَمَّيْت بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْته فِي كِتَابِك، أَوْ عَلَّمْته أَحَدًا مِنْ خَلْقِك، أَوْ اسْتَأْثَرْت بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَك»، وهذا الحديث في «المسند»، وفي «صحيح أبي حاتم»[٢].

وقد أخبر فيه أنَّ لله من الأسماء ما استأثر به في علم الغيب عنده، فمعاني هذه الأسماء التي استأثر بها في علم الغيب عنده لا يعلمها إلَّا هو[٣].

= بها ولا يُتوهَّم، (ولا يقال: كيف)، هكذا رُويَ عن مالكٍ، وسفيانَ بنِ عيينةَ، وعبدِ اللهِ بنِ المباركِ أنهم قالوا في هذه الأحاديث: (أمرُّوها بلا كيف)، وهكذا قول أهل العلم من أهل السُّنَّة والجماعة».

٢- وقال الخطابي (ت: ٣٨٨) رحمه الله في «أعلام الحديث» (١/ ٦٣٧): «الأحاديث في الصِّفَات كان مذهبُ السَّلَف فيها: الإيمان بها وإجراؤها علىٰ ظاهرها ونفي الكيفيَّة عنها».

٣- وقال القرطبي (ت: ٦٧١) رحمه الله في «تفسيره» (٧/ ٢١٩): «وقد كان السَّلَف الأُوَل رضي الله عنهم لا يقولون بنفي الجهة ولا ينطقون بذلك، بل نطقوا هم والكافَّة بإثباتها لله تعالىٰ كما نطق كتابه وأخبرت رسله، ولم يُنكِر أحدٌ من السَّلَف الصَّالح أنه استوىٰ علىٰ عرشه حقيقةً...، (وإنما جهلوا كيفية الاستواء)، فإنه لا تُعلَم حقيقتُه».

٤- وقال الحافظ الذهبي (ت: ٧٤٨) رحمه الله في «العلو» (١٣٩): «قول أهل السُّنة قاطبةً أنَّ كيفيَّة الاستواء لا نعقلها، بل نجهلها، وأنَّ استواءه معلومٌ كما أخبر».

وينظر: «التَّوحيد لابن منده» (٣/ ٢١)، «الحُجَّة في بيان المَحَجَّة» (١/ ١٢٢)، «بيان تلبيس الجهميَّة» (٢/ ٣٧٨)، «مدارج السَّالكين» (٤/ ٣١٤).

(١) برقم: (٤٨٦).

(٢) (ب، ر، ن، ت، مح، د، م): «والحديث في المسند وصحيح أبي حاتم».
والحديث في «المسند» برقم: (٣٧١٢)، وصحيح أبي حاتم هو صحيح ابن حبَّان البستي رحمه الله، وهو فيه برقم (٩٧٢)، **قلت:** والحديث مختلفٌ فيه، وقد صحَّحه العَلَّامة الألباني في «الصَّحيحة» (١٩٩)، وضعَّفه محقِّقو المسند، وسبب الخلاف هو (أبو سلمة الجهني) أحد رواته، جَهَّله جمهور أئمة الحديث، وقال يحيىٰ بن معين كما في «تاريخه» (٢١٧١) [الدوري]: «أراه موسىٰ الجهني»، وجزم به العَلَّامة الألباني، وهو الظاهر.

(٣) (ن، ت): «لا يعلم بها غيره»، (ب، ر، مح، د، م): «لا يعلمها غيره».

[أسماء الله وصفاته متنوعة في معانيها متفقة في دلالتها على ذات الله]

والله سبحانه أخبرنا(١) أنَّه عليمٌ، قديرٌ(٢)، سميعٌ، بصيرٌ، غفورٌ، رحيمٌ إلىٰ غير ذلك من أسمائه وصفاته؛ فنحن نفهم معنىٰ ذلك، ونميِّز بين العلم والقدرة، وبين الرَّحمة والسَّمع والبصر، ونعلم أنَّ الأسماء كلَّها اتَّفقتْ في دلالتها علىٰ ذات الله، مع تنوُّع معانيها، فهي متَّفقةٌ متواطئةٌ من حيث الذَّات، متباينةٌ من جهة الصِّفَات(٣).

وكذلك أسماء النَّبي ﷺ مثل(٤): مُحمَّد، وأحمد، والماحي، والحاشر، والعاقب(٥).

وكذلك أسماء القرآن مثل: القرآن(٦)، والفرقان، والهدىٰ، والنُّور، والتَّنزيل، والشِّفاء، وغير ذلك.

ومثل(٧) هذه الأسماء يتنازع النَّاس فيها؛ هل هي من قبيل المترادفة لاتِّحاد الذَّات، أو من قبيل المتباينة لتعدُّد الصِّفَات، كما إذا قيل: السَّيف، والصَّارم،

(١) (ن، ت، مح، د): «أخبر».

(٢) (ن، ت) كتبت «قدير» بعد «بصير».

(٣) **ينظر:** «مجموع الفتاوىٰ» (١٣/ ٣٣٣)، (٢٠/ ٤٢٤، ٤٩٤)، «جامع المسائل» [عزير شمس] (٤/ ٤١٤)، «الرَّد علىٰ الشَّاذلي» (١٧٢)، «الفتاوىٰ الكبرىٰ» (٦/ ٥٦٩)، «حادي الأرواح» (١/ ١٩١)، «جلاء الأفهام» (١٩٠)، «روضة المحبين» (٨٦).

(٤) ليست في (ن، ت).

(٥) ورد ذكر هذه الأسماء عند البخاري (٤٨٩٦)، ومسلم (٢٣٥٤) من حديث جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رضي الله عنه، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: **«إِنَّ لِي أَسْمَاءً، أَنَا مُحمَّد، وَأَنَا أَحْمَدُ، وَأَنَا المَاحِي الَّذِي يَمْحُو اللهُ بِيَ الكُفْرَ، وَأَنَا الحَاشِرُ الَّذِي يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَىٰ قَدَمِي، وَأَنَا العَاقِبُ»**، وروىٰ مسلم (٢٣٥٥) من حديث أَبِي مُوسَىٰ الأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُسَمِّي لَنَا نَفْسَهُ أَسْمَاءً، فَقَالَ: **«أَنَا مُحمَّد، وَأَحْمَدُ، وَالْمُقَفِّي، وَالْحَاشِرُ، وَنَبِيُّ التَّوْبَةِ، وَنَبِيُّ الرَّحْمَةِ»**.

(٦) «مثل القرآن» سقطت من (ش).

(٧) سقطت من (ش)، ووقع في (ب، ر، ن، ت، مح، د، م): «ومثل هذه الأسماء تنازع».

والمهنَّد(١)، وقُصدَ بالصَّارم معنىٰ الصَّرْم، وفي المهنَّد النِّسبة إلىٰ الهند؟ والتَّحقيق أنَّها مترادفةٌ في الذَّات متباينةٌ في الصِّفَات(٢).

وممَّا يوضِّح هذا أنَّ الله وصف القرآن كلَّه بأنَّه(٣) محكمٌ وبأنَّه(٤) متشابهٌ، وفي موضعٍ آخرَ جعل منه ما هو محكمٌ ومنه ما هو متشابهٌ، فينبغي أن يُعرف(٥) الإحكام والتَّشابه الذي يعمُّه، والإحكام والتَّشابه(٦) الذي يخصُّ بعضه.

قال الله تعالىٰ: ﴿الٓر كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ﴾ [هود: ١]، فأخبر(٧) أنَّه أحكم آياتِهِ كلَّها، وقال: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ﴾ [الزمر: ٢٣]، فأخبر أنَّه كلَّه متشابهٌ(٨).

[معنى "الإحكام"]

والحُكْم هو الفصل بين الشَّيئين، فالحاكم يفصل بين الخصمين، والحِكْمة فَصْلٌ بين المشتبهات(٩) عِلْمًا وعملًا، إذا ميَّز بين الحقِّ والباطل، والصِّدق والكذب،

(١) (ن، ت): «السيف، والمهند، والصارم».

(٢) وهي قسم بين المترادفة المحضة والمتباينة المحضة، ويسمِّيها بعضهم بالمتكافئة.
ينظر: «الرد علىٰ الشاذلي» (١٧٢)، «مجموع الفتاوىٰ» (٦/ ٦٣).

(٣) في (ر): «أنه».

(٤) (ر، م): «وأنَّه».

(٥) (ن، ت): «أن تعرف».

(٦) ليست في (ش)، ووقع في (ن، ت): «والتشابه التي...».

(٧) (ب): «فأخبرنا».

(٨) وجعل منه ما هو محكمٌ وما هو متشابه، كما في قوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٧﴾ [آل عمران: ٧].

(٩) (ن، م): «المتشابهات».

والنَّافع والضَّارِّ، وذلك يتضمَّن فعلَ النَّافع وتركَ الضَّارِّ، فيقال: حَكَمْتُ السَّفيه وأحكمته إذا أخذت علىٰ يده، وحَكَمْتُ الدابَّة وأحكمتها إذا جعلت لها حَكَمَةً، وهو ما أحاط بالحَنَك[1] من اللجام، وإحكام الشَّيء إتقانه، فإحكام[2] الكلام إتقانه بتمييز الصِّدق من الكذب في أخباره، وتمييز الرُّشد[3] من الغيِّ في أوامره.

والقرآن كلُّه محكمٌ بمعنىٰ الإتقان[4]، فقد سمَّاه الله حكيمًا[5] بقوله: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ ۝١﴾ [يونس: ١]، فالحكيم بمعنىٰ الحاكم، كما جعله يقصُّ بقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۝٧٦﴾ [النمل: ٧٦]، وجعله مفتيًا في قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾ [النساء: ١٢٧]، أي: ما يُتلىٰ عليكم يفتيكم فيهنَّ، وجعله هاديًا ومبشِّرًا في قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [الإسراء: ٩].

[معنى "التشابه"]

وأمَّا التَّشابه الذي يعمُّه[6] فهو ضدُّ الاختلاف المنفيِّ عنه في قوله: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ۝٨٢﴾ [النساء: ٨٢]، وهو الاختلاف المذكور في قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ۝٨ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ ۝٩﴾ [الذاريات: ٨-٩].

---

(١) (ن): «بالحنط!»، (مح، د): «بالخيل».
(٢) (مح، د): «وإحكام».
(٣) (ب، ش، ن، ت، مح، د): «الرَّشاد».
(٤) (ب): «الإنفاق».
(٥) (د): «فقد سمَّاه حكيمًا».
(٦) (الأصل، ش): «عمه»، (ن، ت، ح، د): «وأما المتشابه الذي يعمه»، والمثبت من البقية.

فالتَّشابه[١] هنا هو تماثل الكلام وتناسبه، بحيث يصدِّق بعضه بعضًا، فإذا أمر[٢] بأمرٍ لم يأمرْ بنقيضه في موضعٍ آخرَ، بل يأمر به، أو بنظيره، أو بملزوماته، وإذا نهىٰ عن شيءٍ لم يأمر به في موضعٍ آخرَ، بل ينهىٰ عنه، أو عن نظيره، أو عن لوازمه[٣]، إذا لم يكن هناك نسخٌ.

وكذلك إذا أخبر بثبوت شيءٍ لم يُخبِر بنقيض ذلك، بل يُخبِر بثبوته، أو بثبوت[٤] ملزوماته، وإذا أخبر بنفي شيءٍ لم يثبته، بل ينفيه، أو ينفي لوازمه، بخلاف القول المختلف[٥] الذي ينقض بعضه بعضًا، فيثبت الشَّيءَ تارةً وينفيه أخرىٰ، أو يأمر به[٦] وينهىٰ عنه في وقتٍ واحدٍ، أو يفرِّق[٧] بين المتماثلين فيَمْدَح أحدهما[٨] ويَذُمُّ الآخر، فالأقوال المختلفة هنا هي المتضادَّة، والمتشابهة هي المتوافقة.

وهذا التَّشابه يكون في المعاني وإن اختلفتِ الألفاظ[٩]، فإذا كانت المعاني يوافق[١٠] بعضها بعضًا، ويعضد بعضها بعضًا، ويناسب بعضها بعضًا، ويشهد[١١] بعضها لبعضٍ، ويقتضي[١٢] بعضها بعضًا = كان الكلام متشابهًا، بخلاف الكلام

---

(١) (ن، ت، مح، د): «فالمتشابه».

(٢) (ن، ت، مح، د): «أمرنا».

(٣) (ر، م): «ملزوماته».

(٤) (ن، ت، م): «ثبوت».

(٥) ليست في (ت).

(٦) (ن): «ويأمر به».

(٧) (ب، ر، ن، ت، مح، د، م): «ويفرق».

(٨) (ن، ت): «إحداهما».

(٩) «وإن اختلفتِ الألفاظ» ليست في (ش).

(١٠) (ن، ت): «وإذا كانت المعاني يوافق»، (ر، م): «فإذا كانت المعاني توافق»، (د): «فإذا كانت يوافق».

(١١) (ش): «ويشدُّ».

(١٢) (الأصل، ش، ن): «أو يقتضي»، والمثبت من بقية النسخ.

المتناقض الذي يضادُّ بعضه بعضًا.

فهذا التَّشابه[١] العامُّ لا ينافي الإحكام العامَّ[٢]، بل هو مصدِّقٌ له، فإنَّ الكلام المحكَمَ المتقَنَ يصدِّق بعضه بعضًا، لا يناقض بعضه بعضًا.

بخلاف الإحكام الخاصِّ، فإنَّه ضدُّ التَّشابه[٣] الخاصِّ، والتَّشابه[٤] الخاصُّ هو مشابهة الشَّيءِ لغيره من وجهٍ[٥] مع مخالفته له من وجهٍ آخرَ، بحيث يشتبه علىٰ بعض النَّاس أنَّه هو هو أو هو مثله[٦]، وليس كذلك، والإحكام هو الفصل بينهما بحيث لا[٧] يشتبه أحدهما بالآخر.

وهذا التَّشابه إنَّما يكون بقدرٍ مشتركٍ بين الشَّيئين مع وجود الفاصل بينهما.

[التشابه قد يكون أمرًا نسبيًا]

ثمَّ مِن النَّاس مَن لا يهتدي للفصل بينهما، فيكون مشتبهًا عليه، ومنهم من يهتدي إلىٰ ذلك، فالتَّشابه الذي لا يتميَّز معه[٨] قد يكون من الأمور النِّسبيَّة الإضافيَّة، بحيث يشتبه علىٰ بعض النَّاس دون بعضٍ، ومثل هذا يَعرف منه أهل العلم ما يُزِيل عنهم[٩] هذا الاشتباه، كما إذا اشْتبه علىٰ بعض النَّاس ما وُعِدوا به في الآخرة بما

(١) (ب، ش، مح، د): «وهذا التشابه»، (ن، ت): «وهذا المتشابه».

(٢) (ن): «والعام».

(٣) (ن): «المتشابه».

(٤) الأصل: «فالتَّشابه»، والمثبت من بقية النسخ.

(٥) (د): «من وجه آخر».

(٦) (ش): «أنه هو مثله»، (ب): «أنه هو أو مثله»، (ر، ن، ت، مح، د، م): «أنه هو أو هو مثله».

(٧) ليست في (ن).

(٨) (ن): «فالمتشابه الذي لا تبيين معه»، (ت): «فالمتشابه الذي لا تمييز معه».

(٩) (مح، د): «عنه».

يشهدونه في الدُّنيا فظنَّ(١) أنَّه مثلَهُ، فعَلِم العلماءُ أنَّه ليس هو(٢) مثلَه، وإن كان مشبهًا له من بعض الوجوه.

ومن هذا الباب الشُّبه التي يَضلُّ بها(٣) بعض النَّاس، وهي ما يشتبه الحقُّ فيها بالباطل(٤)، حتَّىٰ يشتبه(٥) علىٰ بعض النَّاس، ومن أُوتي العلم بالفصل بين هذا وهذا= لم(٦) يشتبه عليه الحقُّ بالباطل.

والقياس الفاسد إنَّما هو من باب الشُّبهات، لأنَّه(٧) تشبيهٌ للشَّيءِ في بعض الأمور بما لا يشبهه فيه، فمَن عرف الفصل بين الشَّيئين اهتدىٰ(٨) للفرق الذي يزول به الاشتباه والقياس الفاسد.

[عامة الضلال من جهة التشابه]

وما مِن شيئين إلَّا ويجتمعان في شيءٍ، ويفترقان في شيءٍ، فبينهما(٩) اشتباهٌ من وجهٍ وافتراقٌ من وجهٍ، ولهذا(١٠) كان ضَلال بني آدم من قِبَل التَّشابه -والقياس

---

(١) (ن، ت): «وظنَّ».
(٢) ليست في (ب، ر، م).
(٣) ليست في (ش).
(٤) (ب): «وهي ما يشتبه بها الحقُّ بالباطل»، (ر، ن، مح، د، م): «وهي ما يشتبه فيها الحقُّ بالباطل»، (ش): «وهي ما يشتبه الحقُّ بالباطل»، (ت): «ولهذا ما يشتبه فيها الحق بالباطل».
(٥) (ر): «تشتبه»، ومن «حتىٰ» إلىٰ نهاية الفقرة سقط من (ب)؛ لانتقال بصر الناسخ.
(٦)، (ر، م): «بين هذا وهذا ولم»، (ن): «بين هذا من هذا لم»، (ت): «بين هذا من هذا ولم».
(٧) (ن): «لا».
(٨) (ن): «هدي».
(٩) (ن): «وبينهما».
(١٠) (ب، ر، ن، ت، م): «فلهذا».

الفاسد لا[١] ينضبط - كما قال الإمام أحمد: «أكثرُ ما يُخطِئ النَّاس من جهة التَّأويل والقياس»[٢]، فالتَّأويل[٣] في الأدلَّة السَّمعيَّة، والقياس في الأدلَّة العقليَّة، وهو كما قال، والتَّأويل الخطأ إنَّما يكون في الألفاظ المتشابهة، والقياس الخطأ إنَّما يكون في المعاني المتشابهة.

[مذاهب طوائف ضلت من هذه الجهة]

وقد وقع بنو آدم في عامَّة ما يتناوله[٤] هذا الكلام من[٥] أنواع الضَّلالات، حتَّىٰ آل الأمر بمن[٦] يدَّعي التَّحقيق والتَّوحيد والعِرفان منهم إلىٰ أنِ اشْتبه عليهم وجود الرَّبِّ بوجود كلِّ موجودٍ، فظنُّوا[٧] أنَّه هو، فجعلوا وجود المخلوقات عين وجود الخالق، مع أنَّه لا شيءَ أبعد عن مماثلة شيءٍ، أو أن[٨] يكون إيَّاه، أو متَّحدًا به، أو حالًّا فيه من الخالق مع المخلوق.

فمنِ اشْتبه عليهم[٩] وجودُ الخالق بوجود المخلوقات كلِّها[١٠] -حتَّىٰ ظنُّوا

(١) (ت، مح، د): «ما لا».
(٢) وذكره أيضًا في: «بيان تلبيس الجهميَّة» (٥/ ٤٦٠)، «القواعد النورانية» (٢٥٥)، «الإيمان لابن تيمية» (٣٠٧)، وأوضح معناه في «مجموع الفتاوىٰ» (٧/ ٣٩٢).
(٣) (ن): «في التأويل».
(٤) (ن): «تناوله»، (ت): «تناول».
(٥) (الأصل، ش): «في»، والمثبت من بقية النسخ.
(٦) (ر، م): «إلىٰ من».
(٧) (الأصل، ش): «وظنُّوا»، والمثبت من بقية النسخ.
(٨) ليست في (مح، د).
(٩) (م): «عليه».
(١٠) ليست في (ن).

وجودَها وجودَه- فهم أعظم النَّاس ضلالًا مِن جهة الاشتباه، وذلك أنَّ الموجودات تشترك[١] في مُسمَّىٰ «**الوجود**»، فرأوا[٢] الوجود واحدًا، ولم يفرِّقوا بين الواحد بالعين والواحد بالنَّوع.

وآخرون توهَّموا أنَّه إذا قيل: الموجودات تشترك في مسمَّىٰ «**الوجود**»، لزم التَّشبيه والتَّركيب، فقالوا: لفظ «**الوجود**» مشتركٌ[٣] بالاشتراك اللفظي[٤]، فخالفوا ما اتَّفق عليه العقلاء مع اختلاف أصنافهم، مِن أنَّ الوجود ينقسم إلىٰ قديمٍ ومحدَثٍ، ونحو ذلك من أقسام الموجودات.

وطائفةٌ ظنَّت أنَّه إذا كانت الموجودات تشترك في مسمَّىٰ «**الوجود**» لزم أنَّ يكون في الخارج عن الأذهان موجودٌ[٥] مشتَرَكٌ فيه، وزعموا أنَّ في الخارج عن الأذهان كلِّيَّاتٍ مطلقةً، مثل: وجودٍ مطلقٍ، وحيوانٍ مطلقٍ، وجسمٍ مطلقٍ، ونحوِ ذلك؛ فخالفوا الحسَّ والعقل والشَّرعَ، وجعلوا ما في الأذهان ثابتًا في الأعيان، وهذا كلُّه من نوع الاشتباه[٦].

---

(١) (ن): «يشترك».

(٢) سقطت من (ت).

(٣) (مح، د): «منقول»، (ب، ر، م): «مقول»، وفي هامش (ت)، أشار إلىٰ: «مقول» في نسخةٍ.

(٤) والحقُّ الذي لا يصحُّ في دين الله خلافُهُ أنَّ لفظ الوجود مقولٌ بالاشتراك التَّوَاطئي، فيطلَق علىٰ الخالق والمخلوق، وهو حقيقة في كليهما، إلَّا أنَّ للخالق ما يليق بجلاله، وللمخلوق ما يليق بضعفه، ودليل كونه مقولًا بالاشتراك التَّوَاطئي دون مُجرَّد اللفظ هو انقسامه إلىٰ واجبٍ وجائزٍ؛ فمعناه مشتركٌ في القسمين، وهذا هو الاشتراك التَّوَاطئي، ينظر: «منهاج السُّنَّة» (٢/ ١١٨).

(٥) من هنا إلىٰ قوله: «الأذهان» سقط من (ش)؛ لانتقال بصر الناسخ.

(٦) (ن): «من أنواع الاشتباه».

ومَن هداه الله فرَّق بين الأمور وإن اشتركت من بعض الوجوه، وعلم ما بينها[١] من الجمع والفرق، والتَّشابه والاختلاف، وهؤلاء لا يَضِلُّون بالمتشابه من الكلام؛ لأنهم يجمعون[٢] بينه وبين المحكم الفارق[٣] الذي يبيِّن ما بينهما من الفصل والافتراق.

وهذا كما أنَّ[٤] لفظ «إنَّا» و«نحن» وغيرهما من صِيَغ الجَمْع يتكلَّم بها الواحد الذي له شركاء[٥] في الفعل، ويتكلَّم بها الواحد العظيم، الذي له صفاتٌ تقوم كلُّ صفةٍ مقامَ واحدٍ، وله أعوانٌ تابعون[٦] له، لا شركاء له.

فإذا تمسَّك النَّصراني بقوله: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ ﴾ [الحجر: ٩] ونحوه علىٰ تعدُّد الآلهة، كان المحكم كقوله: ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [البقرة: ١٦٣] ونحو ذلك ممَّا لا يحتمل إلَّا معنًىٰ واحدًا = يزيل ما هناك من الاشتباه، وكان ما ذكره من صيغ[٧] الجمع مبيِّنًا لما يستحقُّه من العظمة بالأسماء[٨] والصِّفَات وطاعة المخلوقات من الملائكة وغيرهم[٩].

---

(١) (ب، ر، مح، د): «بينهما».
(٢) (مح، د): «وهؤلاء يضلون بالمتشابه من الكلام؛ لأنهم لا يجمعون...»، وأشار في هامشهما إلىٰ إسقاط «لا» في نسخةٍ.
(٣) الأصل: «المفارق»، والمثبت من بقية النسخ.
(٤) (ش): «وهذا كمال!»، (ن): «وهكذا كما أن».
(٥) (ن): «شريكًا»، (مح، د): «مشارك»، (م): «مشتركًا»، ووقع في (ر): «الذي ليس! له شركاء»، ثمَّ كأنه شطب «ليس».
(٦) (ن): «بالعون!» كذا.
(٧) (ب، ر، ن، ت، مح، د، م): «صيغة».
(٨) (ب، ر، ن، مح، د، م): «والأسماء».
(٩) ليست في (ن).

[حقائق الأسماء والصِّفَات من التَّأويل الذي لا يعلمه إلا الله]

وأمَّا حقيقة ما دلَّ عليه ذلك من حقائق الأسماء والصِّفَات، وما له من الجنود الذي يستعملهم(١) في أفعاله، فلا يعلمهم(٢) إلَّا هو، ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر: ٣١]، وهذا من تأويل المتشابه الذي لا يعلمه إلَّا الله.

بخلاف المَلِك من البشر إذا قال: قد أمرنا لك بعطاء. فقد عُلِمَ أنَّه هو وأعوانه - مثل: كاتبِهِ، وحاجبِهِ، وخادمِهِ، ونحو ذلك- أُمروا به، وقد يعلم ما صدر عنه ذلك الفعل من اعتقاداته وإراداته ونحو ذلك.

والله تعالىٰ لا يعلم(٣) عبادُه الحقائق التي أخبر عنها(٤) من صفاته وصفات اليوم الآخر، ولا يعلمون حقائق ما أراد بخلقه وأمره من الحكمة، ولا حقائق ما صدرت عنه من المشيئة والقدرة.

وبهذا يتبيَّن أنَّ التَّشابه يكون في الألفاظ المتواطئة، كما يكون في الألفاظ المشتركة التي ليست بمتواطئةٍ(٥)، وإنْ زال الاشتباه بما(٦) يميِّز أحد المعنيين(٧) من إضافةٍ أو تعريفٍ، كما إذا قيل: ﴿فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ﴾ [محمد: ١٥]، فهنا(٨) قد خصَّ هذا

---

(١) (ن، ت): «يسخرهم».
(٢) في (ر): «يعلمه».
(٣) (ن): «تعلم».
(٤) (مح، د): «بها».
(٥) المراد بالمشتركة غير المتواطئة: التي تشترك اشتراكًا لفظيًّا فقط، كلفظ (العين) تطلق علىٰ الجاسوس والعين الباصرة والعين الجارية، ويدخلها التشابه من جهة اتِّحاد لفظها حال الإطلاق.
(٦) (ب): «لما».
(٧) (ر): «أحد المعينين»، وفي هامشها: «النوعين»، (ن): «أحد المتعينين»، (ت، مح، د): «أحد النَّوعين المعنيين».
(٨) (ر، مح، د، م): «فهناك».

الماء بالجنَّة[١]، فظهر الفرق بينه وبين ماء الدُّنيا، لكنَّ حقيقة ما امتاز به ذلك الماء غير معلومٍ لنا، وهو ما أعدَّه الله[٢] لعباده الصَّالحين ممَّا لا عينٌ رأت، ولا أُذُنٌ سَمِعَت، ولا خطر علىٰ قلبِ بشرٍ = من التَّأويل الذي لا يعلمه إلَّا الله.

وكذلك مدلول أسمائه التي[٣] يختصُّ بها، التي هي حقيقته[٤]، لا يعلمها إلَّا هو[٥].

ولهذا كان الأئمَّة كالإمام أحمد وغيرِه ينكرون علىٰ الجهميَّة وأمثالِهم من الذين يحرِّفون الكَلِم عن مواضعه تأويل ما تشابه عليهم من القرآن علىٰ غير تأويله، كما قال الإمام[٦] أحمد في كتابه الذي صنَّفه في «**الرَّدِّ علىٰ الزَّنادقة والجهميَّة فيما شكَّت فيه من متشابه القرآن وتأوَّلته[٧] علىٰ غير تأويله**»[٨].

فإنَّما[٩] ذمَّهم لكونهم تأوَّلوه علىٰ غير تأويله، وذكر[١٠] في ذلك ما يشتبه عليهم معناه، وإن كان لا يشتبه علىٰ غيرهم، وذمَّهم علىٰ أنهم تأوَّلوه علىٰ غير تأويله، لم[١١]

---

(١) (م): «في الجنَّة»، ووقع في (ب): «وظهر».
(٢) (ب، ر): «وهو مع ما أعده»، (ن، ت): «وهو مع ما أوعده».
(٣) (ب، مح، د): «أسمائه وصفاته التي»، (ر، ن، ت، م): «أسمائه وصفاته الذي».
(٤) (ر، ن، م): «حقيقة».
(٥) (ش): «الله».
(٦) ليست في (ب، ر، ن، مح، د، م).
(٧) (ش): «وتأويله».
(٨) صحيح النِّسبة إلىٰ الإمام أحمد، أفاد منه جمعٌ من أهل العلم من المتقدِّمين والمتأخِّرين، وله ثلاثة أسانيد ذُكرت في موضعها، طُبعَ مرارًا، ومن أحسن طبعاته ما صدر مؤخَّرًا عن دار غراس، بتحقيق/ دغْش بن شبيب العجمي، تقديم: صالح الفوزان، صالح آل الشَّيخ.
(٩) (ر، مح، د، م): «وإنَّما».
(١٠) (م): «وذكروا».
(١١) في (ر): «ولم».

ينفِ مطلق لفظ التَّأويل، كما تقدَّم مِن أنَّ لفظ «التَّأويل» يُرَاد به التَّفسير المبيِّن لمراد الله به، فذاك(١) لا يُعَاب بل يُحمَد، ويراد بالتَّأويل الحقيقة التي استأثر الله بعلمها، فذاك لا(٢) يعلمه إلَّا هو، وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضع(٣).

[غلط من ينفي التَّأويل مطلقا]

ومن لم يعرف هذا اضطربت أقواله، مثل طائفةٍ يقولون: إنَّ التَّأويل باطلٌ، وإنَّه يجب إجراء اللفظ علىٰ ظاهره؛ ويحتجُّون(٤) بقوله: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ [آل عمران: ٧]، ويحتجُّون بهذه الآية علىٰ إبطال التَّأويل.

وهذا تناقضٌ منهم؛ لأنَّ هذه الآيةَ تقتضي أنَّ هناك تأويلًا لا يعلمه إلَّا الله، وهم ينفون التَّأويل مطلقًا.

وجهة الغلط(٥) أنَّ التَّأويل الذي استأثر الله بعلمه هو الحقيقة التي(٦) لا يعلمها إلَّا هو، وأمَّا التَّأويل المذموم والباطل فهو تأويلُ أهل التَّحريف والبدع، الذين يتأوَّلونه علىٰ غير تأويله، ويدَّعون صرف اللفظ عن مدلوله إلىٰ غير مدلوله بغير دليلٍ يوجب ذلك(٧)، ويدَّعون أنَّ في ظاهره من المحذور ما هو نظير المحذور اللازم فيما

(١) (م): «فذلك».

(٢) (ش): «ما».

(٣) كما في: «درء تعارض العقل والنَّقل» (١/ ٢٠٤-٢٠٩)، «مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ٦٧-٧١)، (١٣/ ٢٧٠-٣١٣)، (١٧/ ٣٦٤-٤٣٣)، وينظر مباحث مهمَّة عن التَّأويل في المجلد الأوَّل من «الصَّواعق» لابن القيِّم رحمه الله.

(٤) (ن، ت): «يحتجُّون».

(٥) (ن): «ووجه الغلط».

(٦) (مح، د): «الذي».

(٧) ذكر شيخ الإسلام رحمه الله في «الرِّسالة المدنيَّة» (٧) شروطًا أربعة لصحَّة التَّأويل، وهي: =

أثبتوه بالعقل! ويصرفونه إلىٰ معانٍ هي نظير المعاني التي نفوها عنه! فيكون ما نفوه من جنس ما أثبتوه، فإن كان الثَّابت حقًّا ممكنًا كان المنفيُّ[١] مثله، وإن كان المنفيُّ باطلًا ممتنعًا كان الثَّابت مثله.

وهؤلاء الذين ينفون التَّأويل مطلقًا، ويحتجُّون[٢] بقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] قد يظنُّون أنَّا خوطبنا في القرآن بما لا يفهمه أحدٌ، أو[٣] بما لا معنىٰ له، أو بما لا يُفْهَم منه شيءٌ، [فإنَّه لا ظاهر له علىٰ قولهم][٤].

وهذا مع أنَّه باطلٌ فهو[٥] متناقضٌ، لأنَّا[٦] إذا لم [نفهم منه شيئًا][٧] لم يجزْ أنَّ نقول: له تأويلٌ يخالف الظَّاهر ولا يوافقه، لإمكان أنْ يكون له معنًىٰ صحيحٌ، وذلك المعنىٰ الصَّحيح لا يخالف الظَّاهر المعلومَ لنا[٨]، فلا يكون دلالته[٩] علىٰ ذلك المعنىٰ دلالةً علىٰ خلاف الظَّاهر فلا يكون تأويلًا، ولا يجوز أن ننفي دلالته[١٠] علىٰ

= ١- أن يكون ذلك اللفظ مستعملًا في المعنىٰ المجازي المصروف إليه.
٢- أن يدلَّ علىٰ ذلك دليلٌ صحيحٌ.
٣- أن يسلم ذلك الدَّليل من المعارض.
٤- أن يكون النَّبي ﷺ قد صرف ذلك النَّص إلىٰ خلاف ظاهره خاصَّةً في القضايا العلميَّة.

(١) (ن): «النفي»، وكذا في الموضع الثاني.
(٢) في (ر): «يحتجُّون».
(٣) (مح، د): «و».
(٤) ما بين المعكوفين ليس في (ب، ر، ن، ت، م)، وقد كُتِبَ بعد قوله: «لا يخالف الظَّاهر المعلوم لنا»، يأتي بعد بضعة أسطرٍ.
(٥) (مح، د): «وهو».
(٦) (ب، ر، مح، د): «لأنَّه».
(٧) (الأصل، ش): «نفهمه»، (ب، ر، مح، د): «يُفهم منه شيءٌ»، والمثبت من (ن، ت، م).
(٨) زاد في (ب، ر، ت، مح، د، م): «فإنَّه لا ظاهر له علىٰ قولهم»، وسبقت الإشارة إلىٰ ذلك.
(٩) (ن): «فلأن دلالته»، (م): «فلا تكون دلالته».
(١٠) (ت): «ولا يجوز ننفي! دلالته»، (ب، ن): «ولا يجوز نفي دلالته»، (ر، م): «ولا يجوز! دلالته».

معانٍ لا نعرفها علىٰ هذا التَّقدير، فإنَّ تلك المعانيَ التي دلَّت[١] عليها قد لا نكون[٢] عارفين بها، ولأنَّا[٣] إذا لم نفهم اللفظ ومدلوله المرادَ[٤] فلأنْ لا نعرف دلالته علىٰ المعاني[٥] التي لم يدلَّ عليها اللفظ أولىٰ، لأنَّ إشعار اللفظ بما يراد[٦] به أقوىٰ من إشعاره بما لا يراد به، فإذا كان اللفظ لا إشعار له بمعنًىٰ من المعاني، ولا يُفهَم منه معنًىٰ أصلًا، لم يكن مشعرًا بما أُرِيد به، فلأن لا يكون مشعرًا بما لم يرد به أولىٰ[٧]، فلا يجوز أن يقال: إنَّ هذا اللفظ متأوَّلٌ[٨]، بمعنىٰ أنَّه مصروفٌ عن الاحتمال الرَّاجح إلىٰ الاحتمال المرجوح[٩]، فضلًا عن أن يقال: إنَّ[١٠] هذا التَّأويل لا يعلمه إلَّا الله، اللهمَّ إلَّا أن يُرَاد بالتَّأويل ما يخالف الظَّاهر اللائقَ بالمخلوقين[١١]، فلا ريبَ أنَّ مَن أراد بالظَّاهر هذا فلا[١٢] بدَّ أن يكون له تأويلٌ يُخَالف ظاهرَهُ.

لكن إذا قال هؤلاء: إنَّه ليس لها تأويلٌ مخالف الظَّاهر[١٣]، أو إنَّها تجري علىٰ المعاني الظَّاهرة منها، كانوا متناقضين.

---

(١) (ب، ر، ن، د، ت، م): «دلَّ».
(٢) (ت): «لا تكونوا»، (ن): «لا يكونوا»، ووقع في (د): «عارفين لها».
(٣) (ن): «ولا ما!».
(٤) ليست في (ب، ر، ن، ت، م).
(٥) (ب، ر، ن، ت، م): «فلأنْ لا نعرف المعاني».
(٦) (ش): «بما لا! يراد»، (ن): «مما يراد».
(٧) الأصل: «بما يراد به»، (ش): «بما يراد به أولىٰ»، والمثبت من بقية النسخ.
(٨) (ن): «متناول».
(٩) «الرَّاجح إلىٰ الاحتمال» سقط من الأصل، وأثبت من بقية النسخ.
(١٠) ليست في (ر).
(١١) (ب): «ما يخالف ظاهره المختصَّ بالمخلوقين»، (ر، م): «ما يخالف ظاهره المختص بالخلق»، (ن): «ما يخالف ظاهره اللائق بالمخلوقين»، (مح، د): «ما يخالف الظاهر المختصَّ بالمخلوقين».
(١٢) (م): «ولا».
(١٣) كذا في (الأصل، ش)، وفي بقية النسخ: «يخالف الظاهر».

وإن أرادوا بالظَّاهر هنا معنًىٰ وهنا معنًىٰ في سياقٍ واحدٍ من غير بيانٍ كان تلبيسًا، وإن أرادوا بالظَّاهر مجرَّد اللفظ، أي تُجْرَىٰ علىٰ[١] مجرَّد اللفظ الذي يظهر من غير فهمٍ لمعناه كان إبطالهم للتَّأويل أو إثباته تناقضًا؛ لأنَّ مَن أثبت تأويلًا أو نفاه فقد فهم[٢] معنًىٰ من المعاني.

وبهذا التَّقسيم يتبيَّن تناقضُ كثيرٍ من النَّاس من نفاة الصِّفَات ومثبتيها في هذا الباب. والله أعلم[٣].

[القاعدة السادسة - بيان الضابط الذي تعرف به الطرق الصحيحة والباطلة في النفي والإثبات]

القاعدة السَّادسة:

أنَّه[٤] لقائلٍ أن يقول: لا بدَّ في هذا الباب من ضابطٍ يُعرَف به ما يجوز علىٰ الله تعالىٰ ممَّا لا يجوز[٥] في النَّفي والإثبات، إذِ الاعتمادُ في هذا الباب علىٰ مُجرَّد نفي التَّشبيه أو مطلق الإثبات من غير تشبيهٍ ليس بسديدٍ، وذلك أنَّه ما من شيئينِ إلَّا وبينهما[٦] قدرٌ مشتركٌ وقدرٌ مميِّزٌ[٧].

(١) (ر، م): «الذي يجري علىٰ»، (ن): «أي: يجرىٰ عن»، (ت): «أي: تُجرَىٰ عن».
(٢) (مح، د): «فقد فهم منه».
(٣) «والله أعلم» ليست في (ر، ن، ت، مح، د، م).
(٤) (مح، د): «أن».
(٥) زاد في (مح، د): «عليه».
(٦) (ب، ر، ن، مح، د، م): «بينهما».
(٧) **مثاله:** وجود الخالق، ووجود المخلوق، فالقدر المشترك بينهما هو أصل الوجود الذي هو ضدُّ العدم، والقدر المميِّز هو تفاوت الوجود كمالًا ونقصًا، فوجود الرَّبِّ في غاية الكمال يليق بجلاله، ووجود المخلوق يليق بضعفه، وهذا ما يُسمَّىٰ بالاشتراك التَّوَاطئي، وقد سبق.

[خطأ الاعتماد في النفي على مجرد ادعاء التَّشبيه فيما ينفى]

فالنَّافي إنِ اعْتمد فيما ينفيه علىٰ أنَّ هذا تشبيهٌ، قيل له: إن أردتَّ أنَّه مماثلٌ له من كلِّ وجهٍ فهذا باطلٌ، وإن أردتَّ أنَّه مشابهٌ له من وجهٍ دون وجهٍ، أو مشاركٌ له في الاسم، لزمك هذا في سائر ما تثبته[١]، وأنتم إنَّما أقمتم الدَّليل علىٰ إبطال التَّشبيه والتَّماثل[٢]، الذي فسَّرتموه بأنَّه يجوز علىٰ أحدهما ما[٣] يجوز علىٰ الآخر، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه، ويجب له ما يجب له[٤].

ومعلومٌ أنَّ إثباتَ التَّشبيه بهذا التَّفسيرِ ممَّا لا يقوله عاقلٌ يَتصوَّر ما يقول، فإنَّه يُعلَم بضرورة العقل امتناعُه، ولا يلزم من نفي[٥] هذا نفي التَّشابه من بعض الوجوه، كما في الأسماء والصِّفَات المتواطئة.

ولكنْ من النَّاس من يجعل التَّشبيه مفسَّرًا بمعنًىٰ من المعاني، ثُمَّ[٦] كلُّ مَن أثبت ذلك المعنىٰ قالوا: إنَّه مشبِّهٌ[٧].

ومنازعهم يقول: ذلك المعنىٰ ليس هو من التَّشبيه.

[مِن شُبَه المعتزلة أن إثبات الصِّفَات يستلزم تعدد القديم]

وقد يُفرَّق[٨] بين لفظ «التَّشبيه» ولفظ «التَّمثيل»[٩]، وذلك أنَّ المعتزلة

---

(١) (مح، د): «أثبتَّه».
(٢) (ن): «والتماثيل».
(٣) (د): «ممَّا».
(٤) ليست في (ن)، وفي (ت): «عليه».
(٥) ليست في (ن، ت).
(٦) (ر، م): «ثمَّ إنَّ».
(٧) (ن): «مشتبه».
(٨) (ن): «يعرف».
(٩) (ب، ر، ن، ت، مح، د، م): «والتمثيل»، والفرق بين التمثيل والتشبيه أن التَّمثيل يقتضي المساواة من =

ونحوَهم[1] من نفاة الصِّفَات يقولون: كلُّ مَن أثبت لله صفةً[2] قديمةً فهو مشبِّهٌ ممثِّلٌ، فمن[3] قال: إنَّ لله علمًا قديمًا وقدرةً قديمةً[4]، كان عندهم مشبِّهًا ممثِّلًا؛ لأنَّ «القِدَم» عند جمهورهم هو أخصُّ[5] وصف الإله، فمن أثبت له صفةً قديمةً فقد أثبت

= جميع الوجوه، والتَّشبيه من بعض الوجوه، كما تقدَّم (ص: ٨٣-٨٤).

(١) (ن، ت): «ومن وافقهم».

(٢) (ب، د): «كل مَن أثبت صفة لله».

(٣) (مح، د): «ومن».

(٤) (ب، ر، م، د): «أو قدرةً قديمة».

(٥) (الأصل): «أحسن!»، (ن): «أخص من»، والمثبت من بقية النسخ.

قلت: وهذا قول المعتزلة، وأمَّا الأشاعرة فأخصُّ وصفِ الله عندهم القدرة علىٰ الاختراع، وأصل قول المعتزلة أنهم خصُّوا القِدَم بالذَّات، ثُمَّ قالوا: إذا أثبتنا الصِّفاتِ قديمةً فقد أخللنا بأخصِّ وصفِ الله تعالىٰ ووصفنا به غيرَه، ويستحيل أن يشارك الله تعالىٰ في قِدَمِه غيرُه، ولهذا كان جهمٌ يقول: «لو قلتُ إنَّ لله تسعةً وتسعين اسمًا لعبدت تسعةً وتسعين إلهًا»، والرَّدُّ عليهم من وجوهٍ كثيرةٍ، منها:

الوجه الأوَّل: أنَّ صفات الله ﷻ ليست غيرَه بهذا المعنىٰ، فلا يلزم من تعدُّد الصِّفات تعدُّد الذَّوَات، بل تتعدَّد الصِّفات والذَّات واحدةٌ، وتعدُّد صفات الكمال للذَّات لا يزيدها إلَّا كمالًا، ألا تراك تقول: زيدٌ كريمٌ شجاعٌ جوادٌ ذكيٌّ رحيمٌ، والذَّات واحدةٌ، فكذلك تتعدَّد صفات الله ﷻ وليس ثَمَّ غيره، وقولنا: الله ﷻ قديمٌ -علىٰ جهة الإخبار- إنَّما نعني بذلك قدم الذَّات مع الصِّفات، ويدلُّ علىٰ هذا:

الوجه الثَّاني: وهو أنهم بنوا مذهبهم هذا علىٰ تجويز وجود ذاتٍ مُجرَّدةٍ عن الصِّفات، وأنىٰ لهم ذلك؟ إذ إنَّ وجود ذاتٍ مُجرَّدةٍ عن الصِّفات يردُّه الشَّرع والعقل واللغة، فإنَّ لفظة (ذات) في الأصل تأنيث (ذو)، تقول: هذا ذو كرمٍ، وهذه ذات كرمٍ، ونحو ذلك، فلا يُتصوَّر تجرُّدها، ثُمَّ يلزمهم علىٰ هذا تماثل الذَّوَات لا بل اتِّحادها -وقد صرَّح غلاتهم بذلك-؛ لأنَّنا نميِّز بين الذَّوات بالصِّفات.

الوجه الثَّالث: أنَّنا لا نسلِّم أنَّ أخصَّ وصفِ لله تعالىٰ هو القِدَم، بل أخصُّ وصف الرَّبِّ أعمُّ من ذلك، ككونِهِ ربَّ العالمين، والخالقَ لكلِّ شيءٍ، والقادرَ علىٰ كلِّ شيءٍ، ونحوَ ذلك.

الوجه الرَّابع: يلزم مِن قولهم بقدم الذَّات مُجَرَّدةً حدوثُ الصِّفات، فيكون الله ﷻ استفاد صفات الكمال من غيره، فبعد أن خلق استفاد اسم الخالق، وبعد أن رزق استفاد اسم الرَّازق، وهذا يستلزم النَّقصَ فيما قبل الاتِّصاف، والنَّقصَ من جهة استفادته للكمال من غيره.

=

له مِثلًا قديمًا عندهم، فيسمُّونه ممثِّلًا بهذا الاعتبار[١].

[جواب المثبتة عن هذه الشبهة]

ومثبتة الصِّفَات لا يوافقونهم[٢] علىٰ هذا، بل يقولون: أخصُّ وصفه ما[٣] لا يتَّصف به غيره، مثل: كونه ربَّ العالمين، وأنَّه بكلِّ شيءٍ عليمٌ، وعلىٰ[٤] كلِّ

= **الوجه الخامس:** أنَّنا نجد في القرآن الكريم وصف الله ﷻ بالوحدانيَّة، بل بالأحديَّة، ومع هذا عدَّد ﷻ لنفسه أسماء وصفات في غير موضع، كما في آخر سورة الحشر وغيرها، فلو كان تعدُّد الأسماء والصِّفات ينافي الوحدانيَّة لكان هذا تناقضًا في كتاب الله ﷻ.

فالحاصل: أنَّ تعدُّد الصِّفات لا يستلزم تعدُّد الموصوف، وإنكار هذا مكابرةٌ للعقل والشَّرع والحسِّ واللغة.

فائدةٌ: روىٰ ابن أبي حاتم بسندٍ صحيحٍ -ولعلَّه في كتابه «الرَّدُّ علىٰ الجهميَّة»- كما عند اللالكائي (٣٥٢) عن إسحاق بن راهويه أنَّه قال عن الجهميَّة: «أفضوا إلىٰ أن قالوا: أسماء الله مخلوقةٌ؛ لأنَّه كان ولا اسم، وهذا الكفر المحض؛ لأنَّ لله الأسماء الحسنىٰ، **فمن فرَّق بين الله وبين أسمائه وبين علمه ومشيئته فجعل ذلك مخلوقًا كلَّه والله خالقها؛** فقد كفر، ولله ﷻ تسعةٌ وتسعون اسمًا، صحَّ ذلك عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قاله، ولقد تكلَّم بعض مَن يُنسب إلىٰ جهمٍ بالأمر العظيم فقال: لو قلتُ: إنَّ للرَّبِّ تسعةً وتسعينَ اسمًا لعبدت تسعةً وتسعينَ إلهًا، حتَّىٰ إنَّه قال: إني لا أعبد الله الواحد والصَّمد، إنَّما أعبد المراد به.

فأيُّ كلامٍ أشدُّ فريةً وأعظمُ من هذا، أن ينطق الرَّجل أن يقول: لا أعبد الله؟!».

وينظر: «درء تعارض العقل والنَّقل» (٣/ ٣٣٠، ٣٧٦-٣٨٠)، (٥/ ٤٦-٥٠، ٩٥-١٠٠)، «منهاج السُّنَّة النَّبويَّة» (٢/ ١٢٣، ٦٠٠)، «فتح الباري» (١٣/ ٣٧٨).

(١) (ر): «فقد أثبت له مثلًا قديمًا، يسمونه ممثِّلًا بهذا الاعتبار»، (ن، ت): «فقد أثبت له مثلًا قديمًا، فيسمونه ممثلًا بهذا الاعتبار»، (د): «فقد أثبت له مثلًا عندهم، فيسمونه ممثلًا بهذا الاعتبار»، (م): «فقد أثبت لله مثلًا قديمًا، يسمُّونه بهذا الاعتبار».

(٢) (الأصل، ش): «ومثبتة الصفات لا يوافقهم»، (ب): «ومثبتة الصفات لا توافقهم»، (ن): «ومشبهوا الصفات لا يوافقونهم»، والمثبت من بقية النسخ.

(٣) (ن): «أخص حقيقة مما»، (ت): «أخص وصفه حقيقة ما».

(٤) (ب، ر، ن، ت، مح، د، م): «وأنَّه علىٰ».

شيءٍ قديرٌ، وأنَّه إلهٌ واحدٌ، ونحو ذلك، والصِّفة لا تُوصَف بشيءٍ من ذلك.

ثمَّ مِن هؤلاء الصِّفَاتيَّة مَن لا يقول في الصِّفَات: إنها قديمةٌ، بل يقول: الرَّبُّ بصفاته قديمٌ[(١)].

ومنهم مَن يقول: هو قديمٌ، ويقول: صفته قديمة[(٢)]، ولا يقول: هو وصفاته[(٣)] قديمان؛ ومنهم من يقول: هو وصفاته قديمان، لكن[(٤)] يقول: ذلك

---

(١) وهذا قول أهل السُّنَّة والجماعة، قال الإمام أحمد (ت: ٢٤١) رحمه الله في «الرَّدِّ على الجهميَّة» (١٤٠): «لا نقول: إنَّ الله لم يزل وقدرتُه، ولم يزل ونورُه، ولكنْ نقول: لم يزل بقدرته ونورِه، لا متىٰ قَدَر، ولا كيف قَدَر».

وقال الطَّحاوي (ت: ٣٢١) رحمه الله في «عقيدته» بشرح ابن أبي العز (١/ ٩٦): «ما زال بصفاته قديمًا قبل خلقه».

وقال الكلاباذي (ت: ٣٨٠) رحمه الله في «معاني الأخبار» (٢٥١): «الله عز وجل بصفاته قديم».

وقال ابن بطَّة (ت: ٣٨٧) رحمه الله في «الإبانة» (٦/ ١٤٩): «ولا نقول: إنَّ الله لم يزل والقرآن، لم يزل والكلام، لم يزل والعلم، ولم يزل والقوة، ولم يزل والقدرة، ولكنَّا نقول كما قال: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا ۝٢٥﴾ [الأحزاب:٢٥]، وكما قال: ﴿ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٩٦﴾ [الأنعام:٩٦]، فنقول: إنَّ الله لم يزل بقوَّته، وعظمته، وعزَّته، وعلمه، وجوده، وكرمه، وكبريائه، وعظمته، وسلطانه، متكلِّمًا عالمًا، قويًّا، عزيزًا، قديرًا، ملكًا».

وقال البغوي (ت: ٥١٦) رحمه الله في «شرح السُّنَّة» (١/ ١٧٩): «ويجب أن يُعتقَد أنَّ الله عزَّ اسمه قديمٌ بجميع أسمائه وصفاته، لا يجوز له اسمٌ حادثٌ، ولا صفةٌ حادثة».

قال شيخ الإسلام ابن تيميَّة رحمه الله في «المنهاج» (٢/ ٤٩٠): «بل طائفةٌ من المثبتة كابن كُلَّاب لا تقول عن الصِّفات وحدها إنها قديمة...، بل تقول: الله بصفاته قديمٌ».

تنبيه: القدم في صفات الأفعال لنوعها لا لآحادها، فهي قديمة النَّوع حادثة الآحاد.

(٢) (ر، ن، ت، مح، د، م): «وصفته قديمة».

(٣) (ب): «وصفته».

(٤) (ب، ر، ن، مح، د، م): «ولكن».

لا يقتضي مشاركة الصِّفة له في شيءٍ من خصائصه، فإنَّ القدم ليس هو[١] من خصائص الذَّات المُجرَّدة، بل هو[٢] من خصائص الذَّات الموصوفة بالصِّفَات[٣]، وإلَّا فالذَّات المجرَّدة لا وجود لها عندهم، فضلًا عن أن تختصَّ بالقدم، وقد يقولون: الذَّات متَّصفةٌ بالقدم، والصِّفَات متَّصفةٌ بالقدم، وليست الصِّفة إلهًا ولا ربًّا[٤]، كما أنَّ النَّبيَّ[٥] محدَثٌ وصفاتِه محدَثَةٌ، وليست صفاتُهُ نبيًّا.

فهؤلاء إذا أطلقوا علىٰ الصِّفَاتيَّة اسم «**التَّشبيه**» و«**التَّمثيل**»، كان هذا بحسب اعتقادهم الذي ينازعهم فيه أولئك، ثُمَّ يقول لهم أولئك: هبْ[٦] أنَّ هذا المعنىٰ قد يُسمَّىٰ في اصْطلاح بعض النَّاس تشبيهًا، فهذا المعنىٰ لم ينفه[٧] عقلٌ ولا سمعٌ، وإنَّما الواجب نفي ما نفته الأدلَّة الشَّرعيَّة والعقليَّة.

والقرآن قد نفىٰ مُسمَّىٰ «**المِثْل**» و«**الكُفْء**» و«**النِّد**» ونحوِ ذلك، ولكن يقولون: الصِّفة في لغة العرب[٨] ليست مثل الموصوف ولا كفأه ولا ندَّه، فلا تدخل[٩] في النَّصِّ، وأمَّا العقل فلم ينفِ[١٠] مُسمَّىٰ «**التَّشبيه**» باصْطلاح[١١] المعتزلة.

---

(١) ليست في (ب، ر، ن، ت، م).
(٢) ليست في (ر، م).
(٣) (ر، ن، ت، مح، د، م): «بصفات».
(٤) (ب، ر، ن، مح، د، م): «وليست الصِّفات...»، (ش): «وليست الصفة ربًّا ولا إلهًا».
(٥) (ن): «الشيء».
(٦) ليست في (ن).
(٧) (مح، د): «ينفيه».
(٨) (ب): «الصفة في اللغة».
(٩) (ر، مح، د، م): «فلا يدخل في النص»، (ن): «فلا تدخل في النصوص».
(١٠) (الأصل، ش): «والعقلُ فلم ينف»، (ب): «والعقل لم ينف»، والمثبت من بقية النسخ.
(١١) (ر، ت، م، مح، د): «في اصْطلاح».

[من شبههم أيضًا أنَّ إثبات الصِّفَات يستلزم التجسيم والأجسام متماثلة]

وكذلك أيضًا يقولون: إن الصِّفَات لا تقوم إلَّا بجسمٍ متحيِّزٍ، والأجسام متماثلةٌ، فلو قامت به الصِّفَات للزم[١] أن يكون مماثلًا لسائر الأجسام، وهذا هو التَّشبيه.

وكذلك يقول[٢] هذا كثيرٌ من الصِّفَاتيَّة الذين يثبتون الصِّفَات وينفون علوَّه علىٰ العرش وقيام[٣] الأفعال الاختياريَّة به[٤] ونحو ذلك، ويقولون[٥]: الصِّفَات قد تقوم بما ليس بجسمٍ، وأمَّا العلوُّ علىٰ العالم فلا يصحُّ إلَّا إذا كان جسمًا، فلو أثبتنا علوَّه للزم أن يكون جسمًا، وحينئذٍ فالأجسام متماثلةٌ فيلزم التَّشبيه.

فلهذا تجد هؤلاء يسمُّون[٦] من أثبت العلوَّ ونحوَه[٧] مشبِّهًا، ولا[٨] يسمُّون مَن أثبت السَّمع والبصر والكلام ونحوه مشبِّهًا، كما يقوله[٩] صاحب «الإرشاد»[١٠] وأمثالُه[١١].

---

(١) (ن): «لزم».

(٢) (ب): «تقول».

(٣) (الأصل، ش، ب): «أو قيام»، والمثبت من بقية النسخ.

(٤) ليست في (ن).

(٥) (ب): «يقولون».

(٦) (ب، ر، مح، د، م): «لا! يسمُّون».

(٧) ليس في (مح، د).

(٨) (ر، م): «فلا».

(٩) (ر، ن، ت، مح، د، م): «كما يقول».

(١٠) هو: أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، الشافعي، الأشعري، ولد سنة (٤١٩)، وتوفي سنة (٤٧٨)، له مصنفات، وكتابه «الإرشاد» طبع سنة (١٣٦٩) عن مكتبة الخانجي.
ينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٤٦٨)، «طبقات الشَّافعيين» (١/ ٤٦٦).

(١١) ينظر كلامه في كتابَيه: «الإرشاد» (٥٩)، و«اللمع» (١٠٨).

وكذلك قد وافقهم[١] على القول بتماثل الأجسام القاضي أبو يعلى[٢] وأمثاله من مثبتة الصِّفَات والعلوّ، لكنَّ هؤلاءِ قد يجعلون[٣] العلوَّ صفةً خبريَّةً، كما هو أوَّل قولَي القاضي أبي يعلى[٤]، فيكون الكلام فيه كالكلام في الوجه[٥]، وقد يقولون: إنَّ ما يثبتونه لا ينافي[٦] الجسم، كما يقولونه في سائر الصِّفَات.

والعاقل إذا تأمَّل وجد الأمر فيما نفَوه كالأمْر فيما أثبتوه لا فرق.

[جواب المثبتة عن هذه الشبهة]

وأصل كلام هؤلاء كلِّهم علىٰ أنَّ إثبات الصِّفَات يستلزم التَّجسيم[٧]، والأجسام متماثلةٌ.

والمثبتون يجيبون عن هذا تارةً[٨] بمنع المقدِّمة الأولىٰ، وتارةً بمنع المقدِّمة الثَّانية، وتارةً بمنع كلتا[٩] المقدِّمتين، وتارةً بالاستفصال.

---

(١) (ب): «وكذلك توافقهم»، (ر، ن، ت، مح، د، م): «وكذلك يوافقهم».

(٢) هو: مُحَمَّد بن الحسين بن مُحَمَّد، أبو يعلىٰ المعروف بابن الفَرَّاء، شيخ الحنابلة في عصره، ولد سنة (٣٨٠)، وتوفي سنة (٤٥٨)، له: (العدة، إبطال التأويلات)، وغير ذلك.
ينظر: «طبقات الحنابلة» (٢/ ١٩٣)، «تاريخ بغداد» (٣/ ٥٥)، «تاريخ الإسلام» (١٠/ ١٠١).

(٣) (مح، د): «ولكن هؤلاء قد يجعلون»، (ر، ن، ت، م): «لكن هؤلاء يجعلون».

(٤) (ن): «أول قول القاضي أبو! يعلىٰ»، وينظر: «منهاج السنة» (٢/ ٣٢٨)، «درء التعارض» (٩/ ١٦).

(٥) ليست في (ش).

(٦) (ن): «لأننا في».

(٧) (ب، ر، م): «مستلزم التجسيم»، (ن): «مستلزم للتجسيم»، (مح، د): «مستلزم الجسم»، وأشار في هامشهما إلىٰ «التجسيم» في نسخة.

(٨) من هنا إلىٰ «الأولىٰ» سقط من (ت)، ومن قوله: «وتارة» إلىٰ «المقدمتين» سقط من (ش).

(٩) (ب، ر، ن، ت، مح، د، م): «كل من».

ولا ريب أنَّ قولهم بتماثل الأجسام قولٌ باطلٌ[١]، سواءً فسَّروا الجسم بما يُشار إليه، أو بالقائم بنفسه، أو بالموجود[٢]، أو بالمُرَكَّب من الهيولىٰ والصُّورة، ونحو ذلك.

وأمَّا إذا فسَّروه بالمُرَكَّب من الجواهر المنفردة[٣]، فهذا يُبنَىٰ علىٰ صحَّة ذلك، وعلىٰ إثبات الجواهر المنفردة وعلىٰ أنها متماثلةٌ[٤]، وجمهور العقلاء يخالفونهم

---

(١) الذي عليه أهلُ السُّنَّة والجماعة أنَّ الأجسام ليست متماثلةً، والمعتزلة وطائفةٌ من الأشعرية علىٰ تماثلها، وبنَوا ذلك علىٰ أنَّ الجسم مركَّبٌ من الجواهر المنفردة، وأنَّ الجواهر تتماثل، وإذا تماثلت جاز علىٰ كلِّ جسمٍ ما يجوز علىٰ الآخر، ثُمَّ إنهم بنوا علىٰ هذا التَّماثل أنَّ مَن أثبت لله ما يليق به من الصِّفات فهو مثبتٌ للجسم، وإذا أثبت لله الجسم فالأجسام متماثلةٌ فيكون ممثِّلًا للخالق بالمخلوق، وهذا من الإفك المبين؛ لأنَّ أهل السُّنَّة والجماعة لم يثبتوا لله الجسم كما لا يخفىٰ علىٰ مَن قرأ في تصانيفهم، ثُمَّ إنَّ إثبات الصِّفَات لا يستلزم التَّجسيم أصلًا، أليس يقال: ليلٌ مظلمٌ، والليل ليس بجسمٍ. **ينظر**: «منهاج السنة» (٢/ ٦٠٠)، «درء تعارض العقل والنقل» (٤/ ١٧٣، وما بعدها).

(٢) (م): «الموجود».

(٣) (ن): «فأما إذا فسروه بالمركب من الجواهر المفردة، وعلىٰ أنها مماثلة»، (ر، ت، م): «فأما إذا فسروه بالمركب من الجواهر المنفردة، وعلىٰ أنها متماثلة»، (مح، د): «فأمَّا إن فسروه بالمركب من الجواهر المنفردة، وعلىٰ أنها متماثلة».

قلتُ: القول المذكور هو قول الرَّازي في «أساس التَّقديس» (٢٤-٢٦)، وهذا القول لا يدلُّ عليه نصٌّ ولا عقلٌ، ولمَّا كان كذلك حارَ فيه حتَّىٰ أهله، ولهذا قال الرَّازي في «المطالب العالية» (١/ ٤٤) عن الجسم: «وقد حارت العقولُ أيضًا في أنَّه هل هو مُركَّبٌ من الأجزاء التي لا تتجزَّأ، أو ليس الأمر كذلك، بل هو قابلٌ للقسمة إلىٰ غير النِّهاية؟

ومَن خاض في تلك المسألة وعرف قوَّة الدَّلائل من الجانبين، **علم أنَّه لا حاصل عند العقل إلَّا الحيرة والدَّهشة والأخذ بالأَوْلىٰ والأخلق**، فيثبت بهذا الاستقراء: أنَّ حاصل العقل في معرفة أظهر المعلومات ليس إلَّا محض الحيرة والدَّهشة».

قلتُ: قارن بقوله سبحانه: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٤٠].

(٤) (ر، ت، م): «وعلىٰ إثبات الجوهر المفرد، وعلىٰ أنَّه متماثلٌ»، (ن): «وعلىٰ إثبات الجواهر المفردة، وعلىٰ أنه متماثل».

قلت: والذين أثبتوا تماثل الجواهر المنفردة بنوا ذلك علىٰ اتِّصافها بالتَّحيُّز وقبول الصِّفات وقيامها =

في ذلك.

والمقصود[١] أنهم يطلقون التَّشبيه علىٰ ما يعتقدونه تجسيمًا بناءً علىٰ تماثل الأجسام، والمثبتون ينازعونهم في اعتقادهم، كإطلاق الرَّافضة[٢] «للنَّصب»[٣] علىٰ من تولَّىٰ أبا بكرٍ وعمرَ رضي الله عنهما بناءً علىٰ أنَّ مَن أحبَّهما فقد أبغض عليًّا، ومن أبغضه فهو ناصبيٌّ؛ وأهل السُّنَّة ينازعونهم في المقدِّمة الأولىٰ.

ولهذا يقول هؤلاء: إنَّ الشَّيئين لا يشتبهان من وجهٍ ويختلفان من وجهٍ، وأكثر العقلاء علىٰ خلاف ذلك، وقد بسطنا الكلام علىٰ هذا في غير هذا الموضع، وبيَّنَّا[٤] فيه حجج من يقول بتماثل الأجسام وحجج من نفىٰ ذلك، وبيَّنَّا فساد قول من يقول بتماثلها[٥].

= بنفسها، فلمَّا اشتركت في الصِّفات طردوا ذلك الاشتراك إلىٰ الذَّوات، فجزموا بتماثلها، قال شيخ الإسلام في «درء تعارض العقل والنَّقل» (٤/ ١٧٨): «فنقول: وما المانع من كون الجواهر مختلفةً بذواتها وإن اشتركت فيما ذكرتموه من الصِّفات؛ فإنَّه لا مانع من اشتراك المختلفات في عوارضَ عامَّة».

(١) زاد في (ر، م): «هنا».

(٢) هي: فرقةٌ من فرق الشِّيعة الغلاة، يدَّعون موالاة أهل البيت، ويتبرَّؤون من أبي بكرٍ وعمر وسائر الصَّحابة إلَّا قليلًا، وفي سبب تسميتهم بذلك يقول المقريزي رحمه الله: «سُمُّوا رافضةً لأنَّ زيد بن عليِّ بن الحسين بن عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنهم، امتنع من لعن أبي بكرٍ وعمرَ رضي الله عنهما، وقال: هما وزيرا جدِّي مُحَمَّد صلى الله عليه وسلم، فرفضوا رأيه، ومنهم من قال: لأنهم رفضوا رأي الصَّحَابة رضي الله عنهم، حيث بايعوا أبا بكرٍ وعمر رضي الله عنهما»، وقد أوصل بعضهم فرق الرَّافضة إلىٰ أكثر من ثلاثمائة فرقة، أشهرها عشرون. ينظر: «الفَرْق بين الفِرَق» (١٥)، «مقالات الإسلاميين» (١/ ٣٣)، «الخطط والآثار» (٤/ ١٧٩-١٨٤).

(٣) (ر، م): «النَّصب»، والنَّصب، هو: نصب العداء لآل البيت، وعلىٰ رأسهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه واعتقاد فسقه أو كفره، فمن نصب العداء لهم قيل له: ناصبي. ينظر: «منهاج السنة» (٤/ ٤٢٩).

(٤) (ب، ر، مح، د): «وبيَّن»، وكذا في الموضع الثاني، و«فيه» ليست في (ن).

(٥) (مح، د): «فساد قول من قال بتماثلها»، وينظر على سبيل المثال: «درء تعارض العقل والنَّقل» (١/ ٩٩، ١١٥-١١٨)، (٣/ ٧٦-٧٨)، (٤/ ١٧٦-١٧٩، ١٩٥-١٩٦، ٢٠١).

وأيضًا، فالاعتماد بهذا[١] الطَّريق علىٰ نفي التَّشبيه اعتمادٌ باطلٌ، وذلك أنَّه إذا أثبت تماثل الأجسام فهم لا ينفون ذلك إلَّا بالحُجَّة التي ينفون بها الجسم، وإذا ثبت أنَّ هذا يستلزم الجسم، وثبت[٢] امتناع الجسم، كان هذا وحده[٣] كافيًا في نفي ذلك، لا يحتاج نفي ذلك إلىٰ نفي مسمَّىٰ «التَّشبيه»، لكنَّ نفي الجسم[٤] يكون مبنيًّا[٥] علىٰ نفي[٦] هذا التَّشبيه، بأن يقال: لو ثبت له كذا وكذا لكان جسمًا، ثُمَّ يقال: والأجسام متماثلةٌ، فيجب اشتراكها[٧] فيما يجب ويجوز ويمتنع، وهذا ممتنعٌ عليه.

لكنْ حينئذٍ يكون[٨] مَن سلك هذا المسلك معتمدًا في نفي التَّشبيه علىٰ نفي التَّجسيم، فيكون أصل نفيه نفي الجسم[٩]، وهذا مسلكٌ آخرُ سنتكلَّم عليه إن شاء الله تعالىٰ.

[الطريق الصحيحة في النفي تتناول: ١- نفي النَّقص]

وإنَّما المقصود هنا أنَّ مجرَّد الاعتماد في[١٠] نفي ما يُنفَىٰ علىٰ مجرَّد نفي التَّشبيه لا يُفيد، إذ ما مِن شيئين إلَّا ويشتبهان[١١] من وجهٍ ويفترقان من وجهٍ، بخلاف

(١) (ن): «بهذه».
(٢) (ن): «مستلزم للجسم، وأثبت»، (ت، مح، د): «مستلزمٌ للجسم، وثبت».
(٣) (ن): «واحده».
(٤) (ب): «لكن بقي الجسم»، (ر، مح، د، م): «لكن نفي التَّجسيم»، (ن): «ولكن نفي التجسيم».
(٥) (الأصل، ش، ن، ت): «مثبتًا»، (مح، د): «مبينًا»، والمثبت من (ب، ر، م).
(٦) (ش): «مثل».
(٧) في (ر): «اشتراكهما».
(٨) (ش): «يكون حينئذٍ».
(٩) (م): «التَّجسيم».
(١٠) (ر، م): «علىٰ»، وكتب فوقها في (ر): «في».
(١١) (ر، ن، ت، م): «يشتبهان».

الاعتماد على نفي النَّقص والعيب، ونحو ذلك ممَّا هو مقدَّسٌ عنه، فإنَّ هذه طريقةٌ صحيحةٌ.

[٢- نفي المثل في صفات الكمال]

وكذلك إذا أثبت[١] له صفات الكمال، ونفى[٢] مماثلة غيره له فيها، فإنَّ هذا نفي مماثلةٍ[٣] فيما هو مستحِقٌّ له، وهذا حقيقة التَّوحيد، وهو أن لا يشركه شيءٌ من الأشياء فيما هو من خصائصه.

وكلُّ صفةٍ من صفات الكمال فهو[٤] متَّصفٌ بها علىٰ وجهٍ لا يماثله فيه أحدٌ[٥]، ولهذا كان مذهبُ سلفِ الأمَّة وأئمَّتِها إثبات ما وصف به نفسه من الصِّفَات[٦]، ونفي مماثلته لشيءٍ من المخلوقات.

[اعتراض]

فإن قيل: إنَّ الشيءَ إذا شابه غيره من وجهٍ جاز عليه ما يجوز عليه من ذلك الوجه، ووجب[٧] له ما وجب له، وامتنع[٨] عليه ما امتنع عليه.

---

(١) (ن): «ثبت».

(٢) (ن): «ونفي».

(٣) (ب، ر، ن، ت، مح، د، م): «المماثلة».

(٤) (ن): «هو».

(٥) زاد في (مح، د): «غيره»، ووقع في (ب): «لهذا كان...».

(٦) (ب): «صفات الكمال».

(٧) (ب، ر، م): «أو وجب».

(٨) (ب، ر، م): «أو امتنع».

[الجواب عنه]

قيل: هبْ أنَّ الأمر كذلك، ولكنْ إذا كان ذلك القدر المشترك لا يستلزم إثبات ما يمتنع علىٰ الرَّبِّ سبحانه، ولا نفي ما يستحقُّه لم يكن ممتنعًا؛ كما إذا قيل: إنَّه موجودٌ حيٌّ عليمٌ قديرٌ(١) سميعٌ بصيرٌ، وقد سمَّىٰ بعض المخلوقات حيًّا عليمًا سميعًا بصيرًا(٢)، فإذا قيل: يلزم أنَّه(٣) يجوز عليه ما يجوز علىٰ ذلك من جهة كونه موجودًا حيًّا عليمًا قديرًا سميعًا بصيرًا(٤).

قيل: لازم هذا القدر المشترك ليس ممتنعًا علىٰ الرَّبِّ(٥)؛ فإنَّ ذلك لا يقتضي حدوثًا، ولا إمكانًا، ولا نقصًا، ولا شيئًا ممَّا ينافي صفات الرُّبوبيَّة.

وذلك أنَّ القدر المشترك هو مسمَّىٰ «**الوجود**» أو «**الموجود**»(٦)، أو «**الحياة**» أو «**الحيِّ**»، أو «**العلم**» أو «**العليم**»(٧)، أو «**السَّمع**» و«**البصر**»(٨) أو «**السَّميع**» و«**البصير**»(٩)، أو «**القدرة**» أو «**القدير**»، والقدر المشترك مطلقٌ كلِّيٌّ لا يختصُّ

---

(١) ليست في (ب، ر، ن، ت، مح، د، م).

(٢) (ب، ن): «وقد سمىٰ بعض عباده...»، (ر، مح، د، م): «وقد سمىٰ بعض عباده حيًّا سميعًا عليمًا بصيرًا».

(٣) (ن): أن».

(٤) «قديرًا» ليست في (ب، ر، ن، م، د)، وأشار في هامش (د) إلىٰ وجودها في نسخة أخرىٰ، وقوله: «سميعًا بصيرًا»، ليس في (ش)، وهو في هامش الأصل، وبقية النسخ.

(٥) وهذا اللازم هو أصل معنىٰ الصِّفة، فالقدر المشترك بين الخالق والمخلوق في صفة السَّمع مثلًا هو إدراك الأصوات.

(٦) (ت): «والموجود».

(٧) (الأصل): تقديم العليم علىٰ العلم، والمثبت من البقية، وهو أنسب.

(٨) (ر، مح، د): «أو السمع أو البصر»، والجملة ليست في (م).

(٩) (ب، ر): «أو البصير».

بأحدهما[١] دون الآخر، فلم يقع بينهما اشتراكٌ لا[٢] فيما يختصُّ بالممكن المحدَث، ولا فيما يختصُّ بالواجب القديم، فإنَّ ما يختصُّ به أحدهما يمتنع اشتراكهما فيه.

فإذا[٣] كان القدر المشترك الذي[٤] اشتركا فيه صفة كمالٍ: كالوجود والحياة والعلم والقدرة، ولم يكن في ذلك ما يدلُّ علىٰ شيءٍ من خصائص المخلوقين[٥]، كما لا يدلُّ علىٰ شيءٍ من خصائص الخالق = لم[٦] يكن في إثبات هذا محذورٌ أصلًا، بل إثبات هذا من لوازم الوجود، فكلُّ[٧] مَوْجُودَينِ لا بدَّ بينهما من مثل هذا، ومَن نفىٰ هذا لزمه تعطيلُ وجودِ[٨] كلِّ موجودٍ.

ولهذا لمَّا اطَّلع الأئمَّة علىٰ أنَّ هذا حقيقة قول الجهميَّة سمَّوهم مُعطِّلةً، وكان جهمٌ[٩] يُنكر أن يُسمَّىٰ الله شيئًا[١٠]،

---

(١) (ن): «بإحداهما».
(٢) (ن، ت): «إلَّا!».
(٣) (ن، ت): «فإن».
(٤) ليست في (م).
(٥) (ن): «فلم يكن في ذلك...»، (ر): «ولم يكن في ذلك شيءٌ ممَّا يدلُّ علىٰ خصائص المخلوقين»، (ب): «ولم يكن في ذلك ما يدل علىٰ شيءٍ من خصائص الخالق»، (م): «ولم يكن في ذلك شيءٌ ممَّا يدل علىٰ شيءٍ من خصائص المخلوقين».
(٦) (ن): «فلم».
(٧) في (ر): «وكل».
(٨) ليست في (ن).
(٩) هو: الجهم بن صفوان الترمذي، أبو محرز الراسبي مولاهم، السَّمرْقندي، رأس الجهمية، وإليه تنسب، أخذ التجهم عن شيخه الجعد، وقتله سَلْم بن أحوز ﵀ سنة (١٢٨).
ينظر: «تاريخ بغداد» (٣/ ٣٨٩)، «الميزان» (١/ ٤٢٦)، «تاريخ الإسلام» (٣/ ٣٨٩).
(١٠) قال الحافظ في «الفتح» (١٣/ ٣٤٥): «ثبت عن أبي حنيفة أنَّه قال: بالغ جهمٌ في نفي التَّشبيه حتَّىٰ قال: إنَّ الله ليس بشيءٍ»، **قلت**: وهذا أخرجه الخطيب في «تاريخه» (٧٠٩٥) -ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٠/ ١٢٢)-، وفي سنده: (جعفر بن أحمد -وعند ابن عساكر: محمد-=

وربَّما(١) قالت الجهميَّة: هو شيءٌ لا كالأشياء(٢)، فإذا نفى القدر المشترك مطلقًا لزم

الطنجوري)، لم أقف له على ترجمةٍ، وقال الحافظ الذهبي رحمه الله في «تاريخ الإسلام» (٤/ ٢٣٤) بعد أثر أبي حنيفة الذي أسنده الخطيب: «روى نحوها إسماعيل بن أسد، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، قال: قال أبو حنيفة:....، وهذا منقطع».

وقال البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص: ٣٧): حدثني أبو جعفر، قال: سمعت الحسن بن موسى الأشيب، وذكر الجهمية فنال منهم، ثم قال: أُدخِلَ رأس من رؤساء الزنادقة يقال له شمعلة على المهدي، فقال: دلني على أصحابك. فقال: أصحابي أكثر من ذلك. فقال: دلني عليهم. فقال: صنفان ممن ينتحل القبلة: (الجهمية والقدرية)، الجهمي إذا غلا، قال: (ليس ثَمَّ شيء)، وأشار الأشيب إلى السماء، والقدري إذا غلا قال: هما اثنان خالق شرٍّ، وخالق خيرٍ، فَضَرَبَ عنقَهُ وصَلَبَه»، وهذا أثرٌ صحيحٌ، وأبو جعفر هو محمد بن عبد الله القرشي المخرمي، ثقةٌ حافظٌ، وكذا شيخه الحسن بن موسى الأشيب ثقة، وكلاهما من رجال «التهذيب».

وقال علي بن عاصم: «ما الذين قالوا: إنَّ لله ولدًا أكفر من الذين قالوا: إن الله لا يتكلم»، وقال: «احذر من المريسي وأصحابه؛ فإن كلامهم يستجلب الزندقة، وأنا كَلَّمتُ أستاذهم جهمًا فلم يُثْبِت لي أنَّ في السماء إلهًا»، عَلَّقه البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص: ٣٢)، وقال ابن القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية» (٣٢٨): «صحَّ عنه».

وقال شيخ الإسلام كما في «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٣٧): «وكان جهمٌ مع ذلك ينفي الأسماء والصِّفَات، يُذكَر عنه أنَّه قال: لا يُسمَّى الله شيئًا، ولا غير ذلك من الأسماء، التي تَسمَّى بها العباد إلَّا القادر فقط؛ لأنَّ العبد ليس بقادرٍ»، **قلت**: والعبد ليس بقادرٍ عند جهمٍ؛ لقوله بالجبر، ونفي أن يكون العبد قادرًا على الفعل، فلن يلزم التمثيل!

وينظر: «مقالات الإسلاميين» (١/ ١٤٦)، «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٢٠٢)، «درء تعارض العقل والنقل» (٥/ ١٧٨-١٧٩).

(١) (ر): «ولربَّما»، (ن): «ومما».

(٢) هذه العبارة مجملةٌ، تقولها الجهميَّة تمويهًا على الجهال في نفيهم أن يكون الله شيئًا له ذاتٌ وأسماء وصفات، وهي في نفسها تحتمل معنيين:

الأول: أنَّ الله شيءٌ لا يماثل الأشياء، بل له ذاتٌ وأسماء وصفاتٌ تخصُّه، وتليق به، تخالف صفات المخلوقين، وإن وافقتها في لفظها وأصل معناها، وهذا حقٌّ لا تريده الجهمية.

الثاني: أنَّ الله شيءٌ لا كالأشياء، بمعنى: أنه لا يوصف بالكلية كما توصف الأشياء، بل لا صفة له أصلًا، ولو وصف بما يليق به، لكان كالأشياء، فنفوا القدر المشترك مطلقًا، وهذا هو مراد الجهميَّة وأشباههم: (نفي الأسماء والصِّفَات)؛ خشية أن يشبه الأشياء بزعمهم، ولمَّا كان هذا مقصود =

التَّعطيلُ التَّامُّ(١).

والمعاني التي يُوصَف بها الرَّبُّ تعالىٰ، كالحياة والعلم والقدرة، بل الوجود والثُّبوت والحقيقة ونحو ذلك، تجب له لوازمها(٢)؛ فإنَّ ثبوت الملزوم(٣) يقتضي ثبوت اللازم، وخصائص المخلوق التي يجب تنزيه الرَّبِّ عنها ليست من لوازم ذلك أصلًا، بل تلك من لوازم ما يختصُّ بالمخلوق من وجودٍ وحياةٍ وعلمٍ ونحوِ ذلك، والله ﷻ منزَّهٌ عن خصائص المخلوق وملزومات خصائصه(٤).

= الجهميَّة، أنكر الأئمة عليهم هذا الإطلاق، ففي «الرد علىٰ الجهمية» (٩٩-١٠٠) لأحمد، قال رحمه الله في الحديث عن الجهم وأتباعه: «وقلنا: هو شيءٌ. فقالوا: هو شيءٌ لا كالأشياء. فقلنا: إنَّ الشَّيء الذي لا كالأشياء قد عَرَف أهل العقل، أنَّه لا شيءَ. فعند ذلك، تبيَّن للنَّاس أنهم لا يؤمنون بشيءٍ، ولكن يدفعون عن أنفسهم الشِّنعة بما يقرُّون من العلانيَّة، فإذا قيل لهم: فمَن تعبدون؟ قالوا: نعبد مَن يدبِّر أمر هذا الخلق. فقلنا: هذا الذي يدبِّر أمر هذا الخلق هو مجهولٌ لا يعرف بصفةٍ؟! قالوا: نعم. فقلنا: قد عرف المسلمون أنكم لا تؤمنون بشيءٍ، إنَّما تدفعون عن أنفسكم الشِّنعة بما تظهرونه».

وقال شيخ الإسلام ابن تيميَّة رحمه الله في «بيان تلبيس الجهميَّة» (٦/ ٤٩٥): «وقد نقل أهل المقالات عن جهمٍ أنَّه كان يقول: (إنَّ الله شيءٌ)، وهذا معنىٰ ما ذكره أحمد، فإنهم وإن أطلقوا أنَّه شيءٌ لا كالأشياء فلم يريدوا أنَّه ليس بمثْلٍ لها، فإنَّ ذلك حقٌّ، ولهذا لم ينكر أحمد قولهم: (ليس كمثله شيءٌ من الأشياء)، لكن أرادوا نفي الشَّبَه من كلِّ وجهٍ، ومعناه: (شيءٌ لا يشبه الأشياء بوجهٍ من الوجوه)، ولهذا قال الإمام أحمد: «فقلنا: إنَّ الشَّيء الذي لا كالأشياء قد عَرَف أهل العقل أنَّه لا شيءَ. فعند ذلك تبيَّن للنَّاس أنهم لا يثبتون شيئًا»، فبيَّن الإمام أحمد أنَّه يُعلَم بالمعقول الصَّريح الذي يشترك فيه العقلاء: (أنَّ ما لا يشبه الأشياء بوجهٍ من الوجوه = لا شيءَ)، كما نقل النَّاس أنَّ جهمًا يقوله، ولهذا قال [يعني: أحمد]: «فعند ذلك تبيَّن للنَّاس أنهم لا يثبتون شيئًا» أي: لجميع العقلاء؛ فإنَّ هذا لا يختصُّ أهلَ السَّمع والكتاب، بل يشترك فيه العقلاء كُلُّهم»، **وينظر**: «درء تعارض العقل والنقل» (٥/ ١٧٨).

(١) (ر، م): «العام»، **قلت**: ونحن لم نعلم معاني صفات الرَّبِّ إلَّا بالقدر المشترك بين صفات الخالق والمخلوق، فإذا نفي هذا القدر المشترك صارت نصوص الصِّفات أحاجي لا معنىٰ لها.

(٢) (ش، ن): «يجب له لوازمها»، (ت): «تجب لوازمها».

(٣) (ن، ت): «اللزوم».

(٤) (ر، م): «والله سبحانه منزَّهٌ عن خصائص المخلوقين وملزومات خصائصهم».

[معنى "القدر المشترك بين الأشياء"]

وهذا الموضع مَن فهمه فهمًا جيِّدًا وتدبَّره، زالت عنه عامَّة الشُّبهات، وانكشف له غلطُ كثيرٍ من الأذكياء في هذا الموضع[(١)]، وقد بُسطَ هذا في مواضع كثيرةٍ، وبُيِّن فيها أنَّ القدر المشترك الكليَّ لا يُوجَد في الخارج إلَّا[(٢)] معيَّنًا مقيَّدًا، وأنَّ معنىٰ اشتراك الموجودات في أمرٍ من الأمور هو تشابهها من ذلك الوجه، وأنَّ ذلك المعنىٰ العام يُطلَق علىٰ هذا وهذا، لا أنَّ[(٣)] الموجودات في الخارج يشارك أحدهما للآخر[(٤)] في شيءٍ موجودٍ فيه، بل كلُّ موجودٍ متميِّزٌ عن غيره بذاته وصفاته وأفعاله.

[عدم فهم هذا المعنى يوقع في الغلط والتناقض]

ولمَّا كان الأمر كذلك كان كثيرٌ مِن النَّاس يتناقض[(٥)] في هذا المقام، فتارةً يظنُّ أنَّ إثبات القدر المشترك يوجب[(٦)] التَّشبيه الباطل، فيجعل ذلك له حُجَّةً فيما يَظُنُّ نفيَه من الصِّفَات، حذَرًا من لزوم[(٧)] التَّشبيه؛ وتارةً يَتفطَّن أنَّه لا بدَّ من إثبات هذا علىٰ كلِّ تقديرٍ، فيجيب به فيما يثبته من الصِّفَات لمن احتجَّ به من النُّفاة.

[أمثلة ذلك]

ولكثرة الاشْتباه في هذا المقام وقعت الشُّبهة في أنَّ وجود الرَّبِّ هل هو عين

(١) بقية النسخ: «المقام».
(٢) ليست في الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ.
(٣) (ن، د): «لأن!».
(٤) (ب): «يشارك أحدها الآخر»، (مح، د): «يشارك أحدهما بالآخر»، (ن، م): «يشارك أحدهما الآخر».
(٥) (ر، م): «متناقضًا».
(٦) الأصل: «توجب»، والمثبت من بقية النسخ.
(٧) (ب، ر، ن، ت، مح، د، م): «ملزومات».

ماهيته، أو زائدٌ علىٰ ماهيته(١)؛ وهل لفظ «الوجود» مقول(٢) بالاشتراك اللفظي، أو بالتَّواطؤ، أو التَّشكيك(٣)، كما وقع الاشتباه في إثبات الأحوال ونفيها(٤)، وفي أنَّ المعدوم هل هو شيءٌ أم لا، وفي(٥) وجود الموجودات هل هو زائدٌ علىٰ ماهيتها أم لا.

وقد كثر من أئمَّة النُّظَّار الاضْطراب والتَّناقض في هذه المقامات(٦)، فتارةً يقول أحدهم القولين المتناقضين، ويحكي عن النَّاس مقالاتٍ ما(٧) قالوها، وتارةً يبقىٰ في الشَّكِّ والتَّحيُّر(٨)، وقد بسطنا من الكلام في هذه المقامات، وما وقع من الاشتباه والغلط والحيرة فيها لأئمَّة الكلام والفلسفة، ما لا تتَّسع له هذه الجمل المختصرة(٩)، وبيَّنَّا أنَّ الصَّواب(١٠) أنَّ وجود كلِّ شيءٍ في الخارج هو ماهيَّته الموجودة في الخارج، بخلاف الماهيَّة التي في الذِّهن فإنها مغايرةٌ للوجود في الخارج(١١)،

(١) «أو زائدٌ علىٰ ماهيته» ليست في (ت)، وسيبين شيخ الإسلام قريبًا الصواب في هذه المسائل علىٰ جهة الاختصار.

(٢) (الأصل، ش): «يقول»، والمثبت من البقية.

(٣) (ر): «أو المتواطئ، أو التشكيك»، (ب، د): «أو بالتواطؤ، أو بالتشكيك»، (ن، ت): «أو بالتواطؤ، والتشكيك»، ووقع في (ن، ت): «كما وقع في الاشتباه».

(٤) «ونفيها» ليست في الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ، ووقع في (د): «في أن...».

(٥) من هنا إلىٰ نهاية الفقرة سقط من (ن)؛ لانتقال بصر الناسخ.

(٦) (م): «في هذا المقام».

(٧) ليست في (ت).

(٨) الأصل: «وتارة تبقىٰ في الشك والتخيير»، (ش): «وتارة ينفي في الشك والتحيير»، والمثبت من البقية.

(٩) (ر، ن، م): «ما لا يتسع له هذه الجمل المختصرة» (د): «ما لا يتَّسع له من هذه الجمل المختصرة» (مح): «ما لا تتسع له من هذه الجمل المختصرة».

(١٠) (ن، ت): «وبيان الصَّواب هو»، (ب، ر، م): «وبيَّنَّا أنَّ الصَّواب هو».

(١١) (ر، ت، مح، د، م): «فإنها مغايرة للموجود في الخارج»، (ن): «فإنها مكان! مغايرة...».
وينظر في هذه المسألة: «الجواب الصحيح» (٣/ ٢٨٧)، (٤/ ٤٨٠)، «منهاج السنة» (٢/ ٥٩٣-٥٩٤)، «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ١٥٦-١٥٨)، (٥/ ٢٠٤-٢٠٥).

وأنَّ لفظ «الوجود» كلفظ[١] «الذَّات» و«الشَّيء» و«الماهيَّة» و«الحقيقة» ونحو ذلك، وهذه[٢] الألفاظ كلُّها متواطئةٌ، وإذا قيل: إنها مشكِّكَةٌ؛ لتفاضل معانيها، فالمشكِّك[٣] نوعٌ من المتواطئ العامِّ الذي يُراعىٰ[٤] فيه دلالة اللفظ علىٰ القدر المشترك، سواءً كان المعنىٰ متفاضلًا في موارده، أو متماثلًا.

وبيَّنَّا أنَّ المعدوم شيءٌ أيضًا في العلم والذِّهن، لا في الخارج، كما[٥] هو موجودٌ في العلم والذِّهن لا في الخارج، فلا[٦] فرق بين الثُّبوت والوجود، لكنَّ الفرق بين الوجود العلمي والعيني[٧]، مع أنَّ ما في العلم ليس هو[٨] الحقيقة الموجودة، ولكن هو العلم التَّابع للعالم القائم به[٩].

وكذلك الأحوال التي تتماثل بها[١٠] الموجودات وتختلف، لها وجودٌ في الأذهان، وليس[١١] في الأعيان إلَّا الأعيان الموجودة، وصفاتها القائمة بها المعيَّنة،

---

(١) «الوجود كلفظ» ليست في (ر، ت، م).

(٢) (ر، م): «فهذه».

(٣) (ر، ت، م): «فإذا قيل: إنها مشككة...»، (ش، مح، د): «وإذا قيل إنها مشكلة؛ لتفاضل معانيها، فالمشكل»، (ن): «فإذا قيل: إنها مشكلة؛ لتفاضل معانيها فالمشكل».
وقد سبق بيان نوعَي الاشتراك (ص: ٩٧).

(٤) بيض لها في (ن).

(٥) من هنا إلىٰ قوله: «الخارج» سقط من (ر، ن، ت، م).

(٦) الأصل: «ولا»، والمثبت من بقية النسخ.

(٧) (ر): «لكن الفرق ثابت في الوجود العلمي والعيني»، (ن، ت، مح، د، م): «لكن الفرق ثابت بين الوجود العلمي والعيني».

(٨) (ش): «كل».

(٩) وقع في (د): «لكن...»، وفي (ن) سقطت: «العلم»، وفي (م): «... التابع للعلم القائم به».
وينظر في هذه المسألة: «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ١٥٧-١٥٨).

(١٠) (ب، ر، ن، ت، مح، د، م): «فيها».

(١١) (د): «فليس».

فتتشابه[١] بذلك وتختلف به.

والمقصود هنا[٢] التَّنبيه علىٰ جملٍ مختصرةٍ جامعةٍ، مَن فهمها عَلِمَ[٣] قدر نفعها، وانفتح له باب الهدىٰ، وإمكان إغلاق باب الضَّلال[٤]، ثُمَّ بسْطُها وشرْحُها له مقامٌ آخرُ، إذ لكلِّ مقامٍ مقالٌ.

والمقصود هنا أنَّ[٥] الاعتماد علىٰ مثل هذه الحُجَّة فيما يُنفَىٰ[٦] عن الرَّبِّ، وينزَّه عنه - كما يفعله كثيرٌ من المصنِّفين - خطأٌ لمن تدبَّر ذلك، وهذا من طرق النَّفي الباطلة.

فصـلٌ:

[الاحتجاج على نفي النقائص بنفي التجسيم أو التحيز لا يحصل به المقصود]

وأفسد من ذلك ما يسلكه[٧] نفاة الصِّفَات أو بعضِها، إذا أرادوا أن ينزِّهوه عمَّا يجب تنزيهه عنه ممَّا هو من أعظم الكفر[٨]، مثل أن يريدوا تنزيهه عن الحزن والبكاء ونحو ذلك، ويريدون الرَّدَّ علىٰ اليهود الذين يقولون: إنَّه بكىٰ علىٰ الطُّوفان حتَّىٰ رَمِد وَعَادَتْه الملائكة، والذين يقولون بإلهيَّة بعض البشر، وأنَّه الله.

---

(١) (ر، مح، د، م): «فتشابه». وينظر: «منهاج السنة» (٢/ ٥٩١-٥٩٢)، «درء التعارض» (٥/ ١٢٧).

(٢) (ب، ر، ن، ت، مح، د، م): «وأمَّا هذه الجمل المختصرة فإنَّ المقصود بها...».

(٣) (ن): «قدر».

(٤) (ن): «وإغلاق باب الضَّلال»، (ت): «وإمكان إغلاق باب الضَّلالة».

(٥) مثبتٌ من بقية النسخ.

(٦) (م): «ينبغي»، وهذه الحجة الخاطئة هي: (نفي التشبيه) كما سبق.

(٧) (ن): «سلكه».

(٨) (ن): «إذا أرادوا تنزيهه عنه مما هو من أعظم الكفر»، ووقع (الأصل، ش، ب): «... أعظم من الكفر»، والمثبت من (ر، ت، مح، د، م).

فإنَّ كثيرًا من النَّاس يحتجُّ علىٰ هؤلاء بنفي التَّجسيم أو التَّحيُّز أو نحو ذلك(١)، ويقولون: لو(٢) اتَّصف بهذه النَّقائص والآفات(٣) لكان جسمًا أو متحيِّزًا، وذلك ممتنعٌ(٤).

وبسلوكهم(٥) مثل هذه الطَّريق استظهر عليهم هؤلاء(٦) الملاحدة، نفاة الأسماء والصِّفات، فإنَّ هذه الطَّريق لا يحصل بها المقصود لوجوهٍ(٧):

أحدها: أنَّ وصف الله تعالىٰ بهذه النَّقائص والآفات أظهر فسادًا في العقل والدِّين من نفي التَّحيُّز والتَّجسيم، فإنَّ هذا فيه من الاشتباه والنِّزاع والخفاء ما ليس في ذلك، وكفر صاحب ذلك معلومٌ بالضَّرورة من دين الإسلام، والدَّليل معرِّفٌ للمدلول(٨)، ومبيِّنٌ له، فلا يجوز أن يُستَدل علىٰ الأظهر الأبين بالأخفىٰ(٩)، كما لا يُفعل مثل ذلك في الحدود(١٠).

والوجه(١١) الثَّاني: أنَّ هؤلاء الذين يصفونه بهذه الآفات(١٢) يمكنهم أن يقولوا: نحن لا نقول بالتَّجسيم والتَّحيُّز، كما يقوله مَن يُثبِت الصِّفَات وينفي التَّجسيم(١٣)،

(١) (ر، ن): «أو التحيز ونحو ذلك»، (مح، د، م): «والتحيز ونحو ذلك».
(٢) ليست في (ش).
(٣) (ن): «أو الآفات»، وسقطت من (د).
(٤) **وينظر**: «درء تعارض العقل والنَّقل» (٦/ ٣٤٨).
(٥) (م): «وسلوكهم».
(٦) ليست في (ب، ر، ن، مح، د، م).
(٧) (ن): «ولوجوه».
(٨) (م): «المدلول».
(٩) في (ر): «بما لا يخفىٰ».
(١٠) أي: التعاريف، فلا يكون التعريف أخفىٰ من المُعَرَّف، كما هو معلوم.
(١١) (م): «الوجه».
(١٢) (ر، م): «الذين يصفونه بهذه الصفات»، (ت): «الذين يصفونه هذه الآفات».
(١٣) (الأصل، ش): «التَّحيُّز»، والمثبت من (ب، ر، ت، مح، د، م).

فيصير نزاعهم مثل نزاع مثبتة صفات الكمال[١]، فيصير كلام من وصف الله تعالىٰ بصفات الكمال وصفات النَّقص واحدًا[٢]، ويبقىٰ ردُّ النُّفاة علىٰ الطَّائفتين بطريقٍ واحدٍ، وهذا في غاية الفساد.

الثَّالث[٣]: أنَّ هؤلاء ينفون صفات الكمال بمثل هذه الطَّريقة[٤]، واتِّصافه بصفات الكمال واجبٌ، ثابتٌ بالعقل والسَّمع، فيكون ذلك دليلًا علىٰ فساد هذه الطَّريقة.

الرَّابع: أنَّ سالكي هذه الطَّريقة[٥] متناقضون، فكلُّ من أثبت شيئًا منهم ألزمه[٦] الآخر بما يوافقه فيه من الإثبات، كما أنَّ كلَّ مَن نفىٰ شيئًا منهم ألزمه الآخر بما وافقه[٧] فيه من النَّفي، فمثبتة الصِّفَات[٨] كالحياة والعلم والقدرة والكلام والسَّمع والبصر، إذا قالت لهم النُّفاة كالمعتزلة: هذا تجسيمٌ، لأنَّ هذه الصِّفَات أعراضٌ، والعَرَض لا يقوم إلَّا بالجسم، أو لأنَّا لا نعرف موصوفًا بالصِّفَات إلَّا جسمًا = قالت لهم[٩] المثبتة: وأنتم قد قلتم: إنَّه حيٌّ عليمٌ قديرٌ، وقلتم: ليس بجسمٍ، وأنتم لا تعلمون موجودًا حيًّا عالمًا قادرًا إلَّا جسمًا، فقد أثبتُّموه علىٰ خلاف ما علمتم،

---

(١) (م): «مثبتة الكلام وصفات الكمال»، ومن قوله: «فيصير» التي بعد الحاشية إلىٰ قوله: «الكمال» سقط من (ش)، لانتقال بصر الناسخ، ووقع في (د): «فيصير الكلام...».

(٢) ليست في (ن).

(٣) (ن): «والثالث».

(٤) (ب، ن): «الطريق».

(٥) (ش): «أن سالك هذه الطريق».

(٦) (ب): «لزم»، وكذا في الموضع الثاني، (ن): «لزمه».

(٧) (ن، ت، مح، د، م): «يوافقه».

(٨) المراد: الأشاعرة ونحوهم، ممَّن أثبت بعض الصِّفَات.

(٩) ليست في (ن).

فكذلك نحن، وقالوا لهم: أنتم أثبتُّم حيًّا عالمًا قادرًا[١]، بلا حياةٍ ولا علمٍ ولا قدرةٍ، وهذا تناقضٌ يُعلَم[٢] بضرورة العقل.

ثُمَّ هؤلاء المثبتةُ إذا قالوا لمَن أثبت أنَّه يرضىٰ ويغضب ويحبُّ ويبغض، أو مَن وَصَفَه بالاستواء والنُّزول[٣] والإتيان والمجيءِ، أو بالوجه واليد ونحو ذلك، إذا قالوا: هذا يقتضي التَّجسيم، لأنَّا لا[٤] نعرف ما يوصف بذلك إلَّا ما هو جسمٌ، قالت لهم المثبتة[٥]: فأنتم قد وصفتموه بالحياة والعلم والقدرة والسَّمع والبصر والكلام، وهذا هكذا، فإن[٦] كان هذا لا يُوصَف به إلَّا الجسم فالآخر كذلك، وإن أمكن أن يُوصَف بأحدهما ما ليس بجسمٍ فالآخر كذلك، فالتَّفريق بينهما تفريقٌ بين المتماثلين.

ولهذا[٧] لمَّا كان الرَّدُّ علىٰ مَن وَصَفَ اللهَ تعالىٰ بالنَّقائص بهذه الطَّريق[٨] طريقًا فاسدًا = لم يسلكه أحدٌ من السَّلف والأئمَّة، فلم ينطق أحدٌ منهم في حقِّ الله تعالىٰ بالجسم لا نفيًا ولا إثباتًا، ولا بالجوهر والتحيُّز[٩] ونحو ذلك؛ لأنَّها عباراتٌ مجملةٌ لا تُحقُّ حقًّا ولا تُبطِل باطلًا، ولهذا لم يذكر الله في كتابه فيما أنكره علىٰ اليهود

---

(١) ليست في (ن).
(٢) (د): «يعرف».
(٣) (ر، مح، د، م): «أو بالنُّزول».
(٤) ليست في (ن).
(٥) المراد: أهل السُّنَّة.
(٦) (ر، م، د): «فإذا».
(٧) (ر، م): «وهذا».
(٨) (ش): «بهذه الطُّرق»، (ن): «بهذا الطريق»، (مح، د): «بهذه الطَّريقة».
(٩) (ب، مح، د): «والمتحيِّز»، وأشار في هامش (د) إلىٰ المثبت في نسخة أخرىٰ.

وغيرهم من الكُفَّار ما هو من هذا النَّوع، بل هذا هو من الكلام المبتدع، الذي أنكره السَّلف والأئمَّة.

فصــلٌ:

[خطأ الاكتفاء في الإثبات بمجرد نفي التَّشبيه فيما يثبت]

وأمَّا[١] في طرق الإثبات فمعلومٌ أيضًا أنَّ المثبت لا يكفي في إثباته مجرَّد نفي التَّشبيه، إذ لو كفىٰ في إثباته مجرَّد نفي التَّشبيه لجاز أن يُوصَف الله سبحانه وتعالى من الأعضاء والأفعال بما لا يكاد يُحصَىٰ[٢] ممَّا هو ممتنعٌ عليه مع نفي التَّشبيه عنه[٣]، وأن يُوصَف أيضًا[٤] بالنَّقائص التي لا تجوز عليه مع نفي التَّشبيه، كما لو وصفه مفترٍ عليه بالبكاء والحُزْن والجوع والعطش مع نفي التَّشبيه، وكما لو قال المفتري: يأكل لا كأكل العباد، ويشرب لا كشربهم، ويبكي ويحزن لا كبكائهم ولا حزنهم[٥]، كما يقال: يضحك لا كضحكهم، ويفرح لا كفرحهم، ويتكلَّم لا ككلامهم، ولجاز[٦] أن يقال: له أعضاءٌ كثيرةٌ لا كأعضائهم، كما قيل: له وجهٌ لا كوجوههم، ويدان[٧] لا كأيديهم، حتَّىٰ يَذكُر[٨] المعدة والأمعاء والذَّكَر، وغيرَ ذلك ممَّا يتعالىٰ الله عزَّ وجلَّ عنه، سبحانه وتعالى عمَّا يقول الظَّالمون علوًّا كبيرًا.

---

(١) (م): «فأمَّا».
(٢) (م): «بالأعضاء...»، (د): «... يحصر».
(٣) ليست في (ت، ر، ن، مح، د، م).
(٤) ليست في (ب، ر، ن، مح، د، م).
(٥) (ب): «ويبكي ويحزن لا كبكائهم ولا كحزنهم»، (ن): «ويحزن لا كحزنهم».
(٦) (م): «ويجاز»!
(٧) (م): «ويد».
(٨) (ر): «يذكروا».

فإنَّه يقال لنافي[١] ذلك مع إثبات الصِّفَات الخبريَّة[٢] وغيرها من الصِّفَات: ما الفرق بين هذا وبين ما أثبتَّه[٣]، إذا نفيت التَّشبيه، وجعلت[٤] مُجرَّد نفي التَّشبيه كافيًا في الإثبات، فلا بدَّ من إثبات فرقٍ في نفس الأمر.

[خطأ الاعتماد في النفي على عدم مجيء السَّمع]

فإن قال: العمدة في الفرق هو السَّمع، فما جاء السَّمع به[٥] أثبته، دون ما لم يجئ به السَّمع.

قيل له:

أولًا: السَّمْع هو خبر الصَّادق عمَّا هو الأمر عليه في نفسه، فما أخبر به الصَّادق فهو حقٌّ من نفيٍ أو[٦] إثباتٍ، والخبر دليلٌ علىٰ[٧] المُخْبَر عنه، و«**الدَّليل لا ينعكس، فلا يلزم**[٨] **من عدمه عدمُ المدلول عليه**»، فما لم يرد به السَّمع يجوز أن يكون ثابتًا في نفس الأمر، وإن لم يرد به السَّمع، إذا لم يكن قد[٩] نفاه، ومعلومٌ أنَّ السَّمع لم ينفِ

---

(١) (ب): «لمن ينفي»، (ر، ن، ت، مح، د، م): «لمن نفىٰ».

(٢) الصفات الخبرية، هي التي لا تُعلَم إلا بطريق الخبر، وتنقسم إلىٰ قسمين:
القسم الأول: صفات خبرية ذاتية، وهي التي لا تنفك عن الذَّات، وتكون بالنسبة لنا أبعاض وأجزاء.
القسم الثاني: صفات خبرية فعلية، وهي التي تتعلق بالمشيئة، ولا تعلم إلا بالخبر، كالاستواء والنزول والمجيء والإتيان، ونحو ذلك.

(٣) (ر، م): «وما أثبته».

(٤) (ت): «وجعلته».

(٥) بقية النسخ سوىٰ (ن): «به السمع».

(٦) (م): «و».

(٧) (د): «عن».

(٨) «فلا يلزم» ليست في (د).

(٩) ليست في (ر، ن، مح، د، م).

كلّ[(١)] هذه الأمور بأسمائها الخاصَّة، فلا بدَّ مِن ذِكْر ما ينفيها من السَّمع، وإلَّا فلا يجوز حينئذٍ نفيها، كما لا يجوز إثباتها.

وأيضًا، فلا بدَّ في نفس الأمر مِن فرقٍ بين ما يَثبتُ له ويُنفَىٰ عنه، فإنَّ الأمور المتماثلة في الجواز والوجوب والامتناع يمتنع اختصاص بعضها دون بعضٍ بالجواز والوجوب والامتناع، فلا بدَّ من اختصاص[(٢)] المنفيِّ عن المُثْبَت بما يخصُّه بالنَّفي، ولا بدَّ من اختصاص الثَّابت عن المنفيِّ بما يخصُّه بالثُّبوت[(٣)].

وقد يُعَبَّر عن ذلك بأن يقال: لا بدَّ من أمرٍ يُوجِب نفي ما يجب نفيه عن الله، كما أنه لا بدَّ من أمرٍ يُثبِت له ما هو ثابتٌ، وإن كان السَّمع كافيًا كان مخبرًا عمَّا هو الأمر عليه في نفسه، فما الفرق في نفس الأمر بين هذا وهذا؟

[السَّمع والعقل يثبتان لله صفات الكمال وينفيان عنه: ١- ما ضاد صفات كماله]

فيقال: كلَّما نفىٰ صفات الكمال الثَّابتة لله[(٤)] فهو منزَّهٌ عنه، فإنَّ ثبوت أحد الضِّدَّين يستلزم نفي الآخر، فإذا عُلمَ أنَّه موجودٌ واجب[(٥)] الوجود بنفسه، وأنَّه قديمٌ واجب القِدَم = عُلمَ امتناع العدم والحدوث عليه، وعُلمَ أنَّه غنيٌّ عمَّا سواه، والمفتقر إلىٰ ما سواه[(٦)] في بعض ما يحتاج إليه نفسه ليس[(٧)] موجودًا بنفسه، بل بنفسه وبذلك

(١) ليست في (ر، د).

(٢) (ن): «خصائص».

(٣) (ب، ر، ن، م، د): «من الثُّبوت»، ومِن قوله «بالنفي» المتقدم إلىٰ «يخصه» سقط من (م)، و«عن المنفي» سقط من (ش).

(٤) (ش): «الثابتة فيه».

(٥) (ن): «ثابت».

(٦) (ب، ر، ت، مح، د، م): «فالمفتقر إلىٰ ما سواه»، وسقطت من (ن).

(٧) (ر، م): «لنفسه ليس هو»، (ت، مح، د): «نفسه ليس هو».

الآخر الذي أعطاه ما تحتاج[١] إليه نفسه، فلا[٢] يوجد إلَّا به، وهو سبحانه غنيٌّ عن كلِّ ما سواه، فكل ما نافىٰ غناه فهو منزَّهٌ عنه، وهو[٣] ﷻ قديرٌ قويٌّ فكلُّ ما نافىٰ قدرته وقوَّته فهو[٤] منزَّهٌ عنه، وهو سبحانه حيٌّ قَيُّومٌ فكلُّ ما نافىٰ حياته وقيُّوميَّته فهو منزَّهٌ عنه.

[٢- أن يكون له مثل أو كفؤ في مخلوقاته]

وبالجملة فالسَّمع قد أثبت له من الأسماء الحسنىٰ وصفات الكمال ما قد ورد، فكلُّ ما ضادَّ ذلك فالسَّمع ينفيه، كما ينفي عنه المِثْل والكفؤ، فإنَّ إثبات الشَّيءِ نفيٌ لضدِّه[٥] ولما يستلزم ضدَّه، والعقل يَعرف نفي ذلك، كما يَعرف إثبات ضدِّه[٦]، فإثبات أحد الضِّدَّين نفيُ الآخَر[٧] ولما يستلزمه.

فطرق العلم بنفي ما يُنزَّه الرَّبُّ عنه[٨] متَّسعةٌ، لا يُحتاج فيها إلىٰ الاقتصار علىٰ مجرَّد نفي التَّشبيه[٩] كما فعله أهل القصور والتَّقصير، الذين تناقضوا في ذلك وفرَّقوا بين المتماثلين، حتَّىٰ أن كلَّ مَن أثبت شيئًا احتجَّ عليه[١٠] مَن نفاه بأنَّه يستلزم التَّشبيه.

---

(١) (ن، د): «يحتاج».
(٢) ليست في (ش).
(٣) من هنا إلىٰ قوله: «منزه عنه» الموضع الأول سقط من (ن).
(٤) ليست في (م).
(٥) (مح، د): «ينفي ضدَّه»، وكتب في هامشهما: «لعلَّه: نفيٌ لضدِّه».
(٦) (ن): «والعقل يعرف بنفي! ذلك، كما يعرف بإثبات! ضده».
(٧) (ب، ر، مح، د، م): «نفيٌ للآخر».
(٨) (ت): «تنفي ما ينزه الرب عنه»، (ر، م): «بنفي ما ينزه عنه الرب».
(٩) زاد في (ب، ر، ت، مح، د، م): «والتَّجسيم».
(١٠) (م): «عليهم».

وكذلك احتجَّ القرامطةُ علىٰ نفي جميع الأمور حتىٰ نفوا النَّفي!، فقالوا: لا يُقال موجودٌ ولا[١] ليس بموجودٍ، ولا حيٌّ ولا ليس بحيٍّ، لأنَّ ذلك تشبيهٌ بالموجود أو المعدوم[٢].

فلزمهم[٣] نفي النَّقيضين، وهو أظهر الأشياء امتناعًا، ثُمَّ إنَّ هؤلاء يلزمهم من تشبيهه[٤] بالمعدومات والممتنعات والجمادات أعظم ممَّا فرُّوا منه من التَّشبيه بالأحياء الكامِلِين، فطرق تنزيهه وتقديسه عمَّا هو منزَّهٌ عنه متَّسعةٌ لا تحتاج إلىٰ هذا.

وقد تقدَّم أنَّ ما يُنفَىٰ عنه سبحانه يُنفَىٰ لتضمُّن النَّفي الإثبات[٥]، إذ مجرَّد النَّفي لا مدحَ فيه ولا كمالَ، فإنَّ المعدوم[٦] يُوصَف بالنَّفي، والمعدوم لا يشبه الموجود[٧]، وليس هذا مدحًا له، بل مشابهة النَّاقص في[٨] صفات النَّقص نقصٌ مطلقًا، كما أنَّ مماثلة المخلوق في شيءٍ من الصِّفَات تمثيلٌ وتشبيهٌ[٩]، يُنزَّه عنه الرَّبُّ ﷻ.

والنَّقص ضدُّ الكمال، وذلك مثل أنَّه قد عُلِمَ أنَّه حيٌّ والموت ضدُّ ذلك فهو

(١) (ن): «لا يقال: لا موجود، أو لا»، (د): «لا يقال موجود أو لا».
(٢) (ن): «والعدم»، (ت): «والمعدوم»، (م): «المعدوم».
(٣) (ر، م، د): «فلزم».
(٤) (ن): «ثم هؤلاء يلزمهم عن تشبيهه»، (ت، م): «ثم إن هؤلاء يلزمهم تشبيهه».
(٥) (م): «والإثبات»، ووقع في (ن): «أو مجرد...»، **وينظر:** (ص: ١٤٠-١٤٦).
(٦) (ر، مح، د، م): «فالمعدوم»، وجملة: «يوصف بالنفي، والمعدوم» سقطت من (ش)؛ لانتقال بصر الناسخ، ووقع في (م): «يوصف بالنفي المعدوم».
(٧) (ر، م): «الموجودات».
(٨) (ر، مح، د، م): «لأن مشابهة الناقص في»، (ب): «بل مشابهة الناقص في بعض».
(٩) (مح): «والتّنزيه»، (د): «والتّشبيه».

منزَّهٌ عنه، وكذلك النَّوم والسِّنَة ضدُّ كمال الحياة، فـ«إنَّ النَّوم أخو الموت»[١]، كذلك[٢] اللغوب نقصٌ في القدرة والقوَّة، والأكل والشُّرب ونحو ذلك من[٣] الأمور فيه افتقارٌ إلىٰ موجودٍ غيرِهِ، كما أنَّ الاستعانةَ بالغير والاعتضادَ به ونحوَ ذلك يتضمَّن الافتقار إليه والاحتياج إليه، فكلُّ مَنْ يحتاج إلىٰ شيءٍ يحمله أو يعينه[٤] علىٰ قيام

(١) جاء ذلك في حديث مُحَمَّد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله عن النَّبيِّ ﷺ، قال: «النوم أخو الموت، ولا يموت أهل الجنة».
أخرجه الطَّبراني في «الأوسط» (٩١٩)، وتمَّام في «فوائده» (٤٠٦)، وأبو نعيمٍ في «الحلية» (٧/ ٩٠)، والبيهقي في «الآداب»، (٦٧٧)، و«الشُّعَب» (٤٤١٦).
وقد روي عن مُحَمَّد بن المنكدر مرسلًا، أخرجه ابن المبارك في «الزُّهد» (٢/ ٧٩)، وعبد الله بن أحمد في «الزَّوائد» علىٰ «الزُّهد» لأبيه (٤٤)، والبيهقي في «البعث» (٤٤٠) وغيرهم.
ورواة المرسل أقوىٰ من رواة الموصول، وقد رجَّح جماعةٌ من أهل العلم المرسل، من ذلك:
قال أبو حاتم كما في «العلل» (٥/ ٥١٢): «الصَّحيح: ابن المنكدر، عن النَّبيِّ ﷺ؛ ليس فيه: جابر»، وقال العقيلي في «الضُّعَفاء» (٢/ ٣٠١) عن عبد الله بن مُحَمَّد بن المغيرة: «يُخَالَف في بعض حديثه، ويحدِّث بما لا أصل له»، وذكر منها هذا الحديث موصولًا، وقال الدَّارقطني في «العلل» (١٣/ ٣٣٧) عن المرسل: «وهو الصَّواب»، وقال البيهقي في «الآداب» عن الموصول: «هذا الحديث غريبٌ بهذا الإسناد»، وذكره ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١٥٥٣)، (١٥٥٤)، وقال عنه الذَّهبي في «تذكرة الحُفَّاظ» (٢/ ١٣٣): «غريبٌ جدًّا».
والحديث صحَّحَه العَلَّامة الألباني في «الصَّحيحة» (١٠٨٧) وبنىٰ ذلك علىٰ قاعدة: «أنَّ الرَّاوي قد ينشط أحيانًا فيسند الحديث، ولا ينشط تارةً فيرسله»، وفي هذا نظرٌ؛ لأنَّ هذه القاعدة إنَّما تتمُّ لنا فيما لو صحَّ الحديث علىٰ الوجهين، وأنَّىٰ له، فرواة المرسل أقوىٰ وأوثق كما ذكره العَلَّامة الألباني نفسه في «الصَّحيحة»، ثمَّ إنَّ أئمَّة الحديث وَنُقَّادَه رجَّحوا المرسل علىٰ الموصول، كما بيَّنَّاه آنفًا، والحديث ذكره الإمام الوادعي في «الصَّحيح المسند» ثُمَّ علَّم عليه بالحذف كما في «الجامع الصَّحيح» حديث رقم (٦٥١) **[حاشية]**.

(٢) (ب، ر، ن، مح، د، م): «وكذلك»، و«نقص» سقطت من (د).

(٣) من هنا إلىٰ قوله: «ونحو ذلك» سقط من (م)؛ لانتقال بصر الناسخ.

(٤) (ب، ر، مح، م): «وكل من يحتاج إلىٰ من يحمله أو يعينه»، (ن، ت): «فكل من يحتاج إلىٰ من =

ذاته وأفعاله فهو مفتقرٌ إليه ليس مستغنيًا بنفسه[١]، فكيف من يأكل ويشرب، والآكل والشَّارب أجوف، والمصمت[٢] الصَّمد أكمل من الآكل الشَّارب[٣]، ولهذا كانت الملائكة صمدًا لا تأكل ولا تشرب[٤].

وقد تقدَّم أنَّ كلَّ كمالٍ ثَبَتَ لمخلوقٍ فالخالق أولىٰ به، وكلَّ نقصٍ تنزَّه عنه مخلوقٌ[٥] فالخالق أولىٰ بتنزيهه عن ذلك[٦].

والسَّمع قد نفىٰ ذلك في غير موضعٍ كقوله: ﴿ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ [الإخلاص: ٢]، والصَّمد: «الذي لا جوف له، ولا يأكل ولا يشرب»[٧].

وهذه السُّورة هي نسب الرَّحمن[٨]، وهي الأصل في هذا الباب.

= يحمله أو يعينه»، (د): «وكل من يحتاج إلىٰ من يحمله ويعينه».

(١) (ر، م): «عنه بنفسه».

(٢) «المصمت» ليست في (ن).

(٣) (ب، ر، ن، مح، د، م): «والشَّارب».

(٤) (ب): «لا يأكلون ولا يشربون».

(٥) (ب، ر، مح، د، م): «المخلوق».

(٦) (ر): «عنه ذلك»، (د): «بذلك».

(٧) رُويَ ذلك عن ابن عبَّاس ومجاهد والحسن وسعيد بن جبير والشَّعبي والضَّحَّاك وعكرمة.
ينظر: «تفسير الطَّبري» (٢٤/ ٧٣١-٧٣٤).

(٨) أخرج الإمام أحمد (٢١٢١٩) -واللفظ له-، والترمذي (٣٣٦٤)، والحاكم (٢/ ٥٨٩) -وعنه البيهقي في «الأسماء والصِّفَات» (٥٠)- من طريق أبي العالية، عن أبي بن كعب: أنَّ المشركين قالوا للنبي ﷺ: يا محمد، انسب لنا ربك، فأنزل الله ﷻ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص:١-٤].
وسنده ضعيفٌ؛ لحال أبي جعفر أحد رواته، وقد روي مرسلًا عند الترمذي (٣٣٦٥)، وابن جرير (٢٤/ ٧٢٨) وغيرهما، وهو أصحُّ، ينظر: «التاريخ الأوسط» (٢/ ٢٨٠)، «سنن الترمذي» (٣٣٦٥)، «الضعفاء الكبير» (٤/ ١٤٠).

=

وقال[١] في حقِّ المسيح وأمِّه: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾ [المائدة: ٧٥]، فجعل ذلك دليلًا علىٰ نفي الألوهيَّة، فدلَّ ذلك علىٰ تنزيهه عن ذلك[٢] بطريق الأَوْلىٰ والأحرىٰ.

والكبد والطِّحال ونحو ذلك هي أعضاء الأكل والشُّرب، فالغنيُّ المنزَّه[٣] عن ذلك مُنزَّهٌ[٤] عن آلات ذلك، بخلاف اليد فإنها للعمل والفعل، وهو سبحانه موصوفٌ بالعمل والفعل إذ ذاك[٥] من صفات الكمال، فمَن يقدر أن يفعل أكمل ممَّن لا يقدر علىٰ الفعل.

وهو سبحانه منزَّه عن الصَّاحبة[٦] والولد وعن آلات ذلك وأسبابه، وكذلك

= **وفي الباب أحاديث، منها:**

١- عن جابر بن عبد الله، أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١١٨٥)، والطَّبراني في «الأوسط» (٥٦٨٧)، والبيهقي في «الشُّعَب» (٢٣١٩)، **وفي سنده:** مجالد، وهو ضعيف.

٢- عن عبد الله بن عبَّاس، أخرجه البيهقي في «الأسماء والصِّفات» (٦٠٦) وابن عديٍّ في «الكامل» (٥/ ٤١٥)، **وفي سنده:** الحرشي، وشيخه أبو خلف عبد الله بن عيسىٰ، وكلاهما ضعيفان.

٣- عن عبد الله بن سلام، أخرجه ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٦٦٤)، والطَّبراني في «الكبير» (١٣/ ١٥٢)، **وفي سنده انقطاع.**

وفي الباب أيضًا مراسيل، فمن ذلك:

١- مرسل الضَّحَّاك، أخرجه الطَّبراني في «السُّنَّة» (٤٧)، **وفي سنده:** جويبر عن الضحاك، وجويبر ضعيفٌ جدًّا.

٢- مرسل أبي وائل، أخرجه أبو الشَّيخ الأصبهاني في «العظمة» (٨٩)، **وسنده لا بأس به.**

٣- مرسل قتادة، أخرجه الطبري (٢٤/ ٧٢٩)، **وفي سنده:** ابن حميد، شيخ الطبري، وهو ضعيف.

والحاصل: أنَّ لسبب النزول أصلًا بمجموع هذه الأحاديث وغيرها، فلا مانع من الاحتجاج به.

(١) (ن): «قال».

(٢) «عن ذلك» ليست في (ش).

(٣) (ن): «المتنزه».

(٤) الأصل: «تنزَّه»، (ش): «يُنزَّه»، والمثبت من بقية النسخ.

(٥) (ب، ر، ن، د): «ذلك».

(٦) (ن): «الصاحب».

البكاء والحزن هو مستلزمٌ للضَّعف[(١)] والعجز، الذي يُنزَّه الله عنه، بخلاف الفرح والغضب فإنَّه من صفات الكمال، فكما يوصف بالقدرة[(٢)] دون العجز، وبالعلم دون الجهل، وبالحياة دون الموت، وبالسَّمع دون الصَّمم، وبالبصر دون العمىٰ، وبالكلام دون البكم = فكذلك يُوصَف بالفرح دون الحزن، وبالضِّحك دون البكاء، ونحو ذلك.

وأيضًا فقد ثبت بالعقل ما أثبته[(٣)] السَّمع من أنَّه سبحانه لا كفؤ له، ولا سميَّ له، وليس كمثله شيءٌ، فلا يجوز أن تكون حقيقته كحقيقة شيءٍ من المخلوقات، ولا حقيقة شيءٍ من صفاته كحقيقة شيءٍ من صفات المخلوقات[(٤)]، فيُعلَم قطعًا أنَّه ليس من جنس المخلوقات، لا الملائكةِ ولا السَّمواتِ ولا الكواكبِ، ولا الهواءِ ولا الماءِ ولا الأرضِ، ولا الآدميينَ ولا أبدانِهمْ ولا أنفسِهمْ، ولا غيرِ ذلك، بل يُعلَم أنَّ حقيقته عن[(٥)] مماثلة شيءٍ من الموجودات أبعد من سائر الحقائق، وأنَّ مماثلته لشيءٍ منها أبعد شيءٍ من[(٦)] مماثلةِ حقيقةِ شيءٍ من المخلوقات لحقيقة[(٧)] مخلوقٍ آخرَ.

فإنَّ الحقيقتين إذا تماثلتا[(٨)] جاز علىٰ كلِّ واحدةٍ[(٩)] ما يجوز علىٰ الأخرىٰ، ووجب لها ما وجب لها[(١٠)]، فيلزم أن يجوز علىٰ الخالق القديم الواجب بنفسه ما

(١) (ر، م): «الضَّعف».
(٢) (الأصل، ش، ن): «بالقوة»، والمثبت من بقية النسخ.
(٣) (ب، ن، ت): «بيَّنه».
(٤) (ب): «صفات المخلوقين»، (ت): «الصفات المخلوقات»، ومن قوله: «ولا حقيقة» إلىٰ هنا سقط من (ش).
(٥) (ن): «بل نعلم أن حقيقته عن»، (ش): «بل يعلم أن حقيقته غير».
(٦) (مح، د): «الشيء منهما أبعد من»، (ب، ر، م): «الشيءِ منها أبعد من»، (ن): «الشيء منهما أبعد من»، وقوله: «حقيقة» سقط من (ن).
(٧) (د): «كحقيقة».
(٨) (ب): «فإن حقيقتين إذا تماثلتا»، (م): «فإن الحقيقتين إذا تماثلا».
(٩) (مح، د): «واحد».
(١٠) زاد في (مح، هامش د): «وامتنع عليها ما امتنع عليها»، ووقع في (ن): «فوجب أن يجوز».

يجوز على المُحدَث المخلوق من العدم والحاجة، وأنْ يَثبت لهذا ما يَثبت لذاك[١] من الوجوب والغنى، فيكون الشَّيءُ الواحد[٢] واجبًا بنفسه غير واجبٍ بنفسه، موجودًا معدومًا، وذلك جمعٌ بين النَّقيضين.

وهذا ممَّا يُعلَم به بطلانُ قولِ المشبِّهةِ الذين يقولون: بصرٌ كبصري، ويدٌ كيدِي ونحو ذلك، تعالى الله عن قولهم علوًّا كبيرًا.

[نتيجة هذه القاعدة]

وليس المقصود هنا استيفاء ما يَثبُت له، وما يُنزَّه عنه، وطُرُقِ[٣] ذلك؛ لأنَّ هذا مبسوطٌ في غير هذا الموضع، وإنَّما المقصود هنا التَّنبيه على جوامع ذلك وطرقه، وما سكت عنه السَّمع نفيًا وإثباتًا، ولم يكن في العقل ما يثبته ولا ينفيه[٤] سكتنا عنه فلا نثبته ولا ننفيه، فنثبت ما علمنا ثبوته، وننفي ما علمنا نفيه، ونسكت عمَّا لم[٥] نعلم نفيه ولا إثباته[٦]، والله أعلم[٧].

---

(١) في (ر، ن): «لذلك».

(٢) (ب): «الواجد»، (د): «الواجب».

(٣) (ب، ر، ت، مح، د، م): «واستيفاء طرق».

(٤) (ن): «تنفيه».

(٥) (ر، ن، مح، د، م): «لا».

(٦) وقال في «الدرء» (٥/ ٤٤): «بل النافي عليه الدليل على نفي ما نفاه كما على المثبت الدليل على ثبوت ما أثبته، ومَن ليس عنده دليل على النفي والإثبات فعليه أن لا ينفي ولا يثبت فغاية ما عنده التوقف في نفي ذلك وإثباته»، **وينظر**: «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٣٣٥).

قلتُ: ومثاله: العقل، والذَّكاء، والدَّهاء، والفهم، ونحو ذلك ممَّا لم يرد في النُّصوص ما يثبته ولا ينفيه، وليس في العقل ما يقتضي نفيه ولا إثباته.

(٧) ليست في (ت، ن)، وفي (م): «والله سبحانه أعلم».

[القاعدة السَّابعة - دلالة العقل على كثير ممَّا دل عليه السَّمع]

القاعدة السَّابعة:

أن يقال: إنَّ كثيرًا ممَّا دل عليه السَّمع يُعلَم بالعقل أيضًا، والقرآن يبيِّن ما يَستدلُّ به العقل، ويرشد إليه، وينبِّه عليه، كما ذكر الله ذلك في غير موضعٍ؛ فإنَّه ﷻ بيَّن من الآيات الدَّالة عليه، وعلىٰ وحدانيته، وقدرته، وعلمه وغير ذلك، ما أرشد العباد إليه ودلَّهم عليه، كما بيَّن أيضًا ما دل علىٰ نبوَّة أنبيائه، وما دلَّ علىٰ المعاد وإمكانه.

فهذه المطالب هي شرعية من جهتين: من جهة أنَّ الشَّارع أخبر بها، ومن جهة أنَّه بيَّن الأدلة العقلية التي يُستَدلُّ بها عليها.

والأمثال المضروبة في القرآن هي أقيسةٌ عقليَّةٌ، وقد بُسط هذا في غير هذا الموضع[1].

وهي أيضًا عقليَّةٌ من جهة أنَّها تُعلَم بالعقل أيضًا.

[فساد دلائل المتكلمين]

وكثيرٌ من أهل الكلام يُسمِّي هذه «**الأصول العقليَّة**» لاعتقاده أنَّها لا تُعلَم إلا بالعقل فقط؛ فإنَّ السَّمع هو مجرَّد إخبار الصادق، وخبر الصادق -الذي هو النَّبي ﷺ- لا يُعلَم صدقُه إلا بعد العلم بهذه الأصول بالعقل.

ثُمَّ إنَّهم قد يتنازعون في الأصول التي يُتوقَّف إثبات النُّبوَّة عليها:

(١) ينظر: «درء تعارض العقل والنَّقل» (١/ ٢٨، وما بعدها)، (٣/ ٣٠٥-٣٠٦)، «الجواب الصَّحيح» (٥/ ٤٢٨-٤٢٩)، «بيان تلبيس الجهميَّة» (٥/ ٨١-٨٢)، «الرد علىٰ المنطقيين» (٣٣٣)، «الفتاوىٰ الكبرىٰ» (١/ ١٢٩)، «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٢٩٦-٢٩٧)، (٩/ ٢٤٢-٢٤٣)، (١٤/ ٦١).

فطائفةٌ تزعم أنَّ تحسين العقل وتقبيحَه داخلٌ في هذه الأصول، وأنَّه لا يُمكِن إثبات النُّبوة بدون ذلك(١)، ويجعلون التَّكذيب بالقدر ممَّا ينفيه العقل(٢).

---

(١) هذه المسائل لا يتَّسع لها هذا التَّعليق، ولإيضاح بعض أصولها أقول: مسألة التَّحسين والتَّقبيح أي: حسن الفعل وقبحه، هل يُعلَم بالعقل مطلقًا وإن لم يرد الشَّرع، أم لا يعلم إلَّا بالشَّرع؟ الأوَّل قول المعتزلة وغلوا فيه، والثَّاني للأشاعرة، وَعُدَّ في جهالاتهم، وتوسَّط أهل السُّنَّة، فقالوا: حسن الأفعال وقبحها يعلم بالعقل علىٰ جهة الإجمال، ولا يترتب علىٰ هذا العلم حسابٌ ولا عقابٌ، وعلاقة النُّبوة بهذه المسألة أنَّ المعتزلة القائلين بالتَّحسين والتَّقبيح العقليين، قالوا: إرسال الرسل يحسن في العقل، فهو واجب علىٰ الله ﷻ؛ رعاية للأصلح، فمَن نفىٰ التحسين والتقبيح الذي أثبتوه علىٰ طريقتهم قالوا: أبطل النبوة.

ينظر إضافةً إلى شروح التَّدمرية: «شرح الأصبهانية» (٧٠٢-٧٠٨).

(٢) كذا في جميع النُّسخ الخَطِّية المتوفرة، ولعلَّ صواب العبارة: «ويجعلون التكذيب بالقدر مما يقتضيه العقل»، ويدلُّ علىٰ هذا أنَّ غلاة التحسين والتقبيح وهم المعتزلة كَذَّبوا بالقدر، وجعلوا التكذيب بالقدر مما يقتضيه العقل، وهذا أحد أصولهم، ويسمونه: (العدل)، ووجهه عندهم: أنه يقبحُ عقلًا أن يقدِّرَ الله علىٰ العبد الشَّرَّ ثمَّ يعذِّبه عليه، وسموا هذا ظُلْمًا، وقالوا: إنَّ الله تعالىٰ لا يقدر أن يهدي ضالًّا، ولا يضل مهتديًا؛ لأنه لو كان قادرًا وقد أمر به ولم يعِن عليه لكان قبيحًا منه، فركبوا عن هذا الأصل التكذيبَ بالقدر، وهذا هو وجه كون التحسين والتقبيح العقليين يقتضيان التكذيب بالقدر.

وأمَّا كون إثبات النبوة ينفي القدر، فوجهه علىٰ مذهب المعتزلة أن يقال: إثباتُ النبوة مبنيٌّ علىٰ التحسين والتقبيح العقليين، فالنبوة وجبت بالعقل، والتحسين والتقبيح العقليان يقتضيان نفي القدر؛ لما تقدَّم، فإثبات القدر إبطالٌ للتحسين والتقبيح العقليين الذين ثبتت بهما النبوة، فبإبطالهما تبطل النبوة؛ لأنَّ بطلان الأصل بطلان للفرع.

ولا ريبَ في بطلان مذهب المعتزلة في إنكار القدر؛ لأنَّه سبحانه هدىٰ العبد السَّبيل إمَّا شاكرًا وإما كفورًا، فاستحبَّ العاصي العمىٰ علىٰ الهدىٰ، عياذًا بالله، ثمَّ هو سبحانه يعلم مَن يستحق الهداية ومن يستحق الغواية، وليست المعتزلة بأعلم مِن الله! ثمَّ ربُّنا سبحانه لا يُسئل عمَّا يفعل وهو يسألون؛ لكمال حكمته وعلمه، لا لمحض المشيئة كما تقوله الأشاعرة، وسيأتي مزيد نقضٍ لشبهة المعتزلة في الأصل الثاني من أَصْلَي التدمرية، وهو: (حقيقة الجمع بين القدر والشرع).

ينظر: «شرح الأصبهانية» (٦٩٧)، «درء التعارض» (٨/ ٤٠٥)، «الفتاوىٰ الكبرىٰ» (١/ ٨٣).

وطائفةٌ تزعم أنَّ حدوث العالم من هذه الأصول، وأنَّ العلم بالصَّانع لا يُمكِن إلا بإثبات حدوثه، وإثباتُ حدوثه لا يُمكِن إلا بحدوث الأجسام، وحدوثُها يُعلَم إمَّا بحدوث الصِّفَات، وإمَّا بحدوث الأفعال القائمة بها، فيجعلون نفي أفعال الرَّبِّ، ونفيَ صفاته من الأصول التي لا يُمكِن إثبات النُّبوَّة إلا بها(١).

ثُمَّ هؤلاء لا يقبلون الاستدلال بالكتاب والسُّنَّة علىٰ نقيض قولهم، لظنِّهم أنَّ العقل عارض السَّمع - وهو أصله - فيجب تقديمه عليه، والسَّمع إمَّا أن يُؤَوَّلُ، وإمَّا أن يُفوَّض(٢).

وهمْ أيضًا عند التَّحقيق لا يقبلون الاستدلال بالكتاب والسُّنَّة علىٰ وفق قولهم، لما تقدم.

وهؤلاء يضلُّون من وجوهٍ:

- منها: ظنُّهم أنَّ السَّمع بطريق الخبر تارةً(٣)، وليس الأمر كذلك، بل القرآن بيَّن من الدَّلائل العقلية التي تُعلَم بها المطالب الدِّينية ما لا يوجد مثله في كلام أئمَّة النَّظر، فتكون هذه المطالب شرعيَّةً عقليَّةً.

---

(١) وذلك بأنَّ إثبات النُّبوة عندهم يتوقَّف علىٰ إثبات الصَّانع، وإثبات الصَّانع علىٰ حدوث العالم، وحدوث العالم يتوقَّف علىٰ حدوث الأجسام، وحدوث الأجسام يتوقَّف علىٰ حدوث صفاتها أو أفعالها، فتتسلسل المسألة إلىٰ أنَّ هؤلاء المبتدعة لمَّا قيل لهم: فالخالق له صفاتٌ وأفعالٌ، فينبني علىٰ هذا أن يكون حادثًا كالعالَم، أجابوا عن ذلك بنفي صفاته وأفعاله؛ لكيلا يلزم حدوثه!
قال الرازي في «المطالب العالية» (٨/ ٥٦): «القول بإثبات النُّبوة فرعٌ علىٰ إثبات حدوث العالم».
وقال في «المحصول» (٤/ ٢٠٥): «يمكننا إثبات الصَّانع بحدوث الأعراض، ثمَّ نعرف صِحَّة النبوة».
وينظر: «تفسير الرازي» (١٣/ ٥٩).

(٢) وهذا هو القانون الكلي الذي توهمه الرازي، وقد نقضه شيخ الإسلام في «درء تعارض العقل والنَّقل» بما لا مزيد عليه.

(٣) قال السعوي: «لعل الصواب: المجرد»، **قلت:** كما قال ﷺ من جهة المعنىٰ.

- ومنها: ظنُّهم أنَّ الرَّسول لا يُعلَم صدقه إلا بالطَّريق المعيَّنة التي سلكوها، وهم مخطئون قطعًا في انحصار طريق تصديقه فيما ذكروه، فإنَّ طرق العلم بصدق الرَّسول كثيرةٌ، كما قد بُسطَ في غير هذا الموضع(١).
- ومنها: ظنُّهم أنَّ تلك الطريقَ التي سلكوها صحيحةٌ، وقد تكون باطلةً.
- ومنها: ظنُّهم أنَّ ما عارضوا به السَّمع معلومٌ بالعقل، ويكونون غالطين في ذلك، فإنَّه إذا وُزنَ بالميزان الصَّحيح وُجدَ ما يُعارض الكتاب والسُّنَّة من المجهولات لا من المعقولات، وقد بُسطَ الكلام علىٰ هذا في غير هذا الموضع.

[من صفات الله ما يعلم بالعقل]

والمقصود هنا أنَّ من صفات الله تعالىٰ ما قد يُعلَم بالعقل، كما يُعلَم أنَّه عالمٌ، وأنَّه قادرٌ، وأنَّه حيٌّ، كما أرشد إلىٰ ذلك قوله: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك: ١٤].

وقد اتَّفق النُّظار من مثبتة الصِّفَات علىٰ أنَّه يُعلَم بالعقل -عند المحقِّقين- أنَّه حيٌّ عليمٌ قديرٌ مريدٌ، وكذلك السَّمع والبصر والكلام يثبت بالعقل عند المحقِّقين منهم.

بل وكذلك الحبُّ والرِّضا والغضب يُمكن إثباته بالعقل.

وكذلك علوُّه علىٰ المخلوقات ومباينته لها ممَّا يُعلَم بالعقل(٢)، كما أثبته بذلك

(١) أوعبها شيخ الإسلام في كتابه العظيم «النُّبوات».

(٢) قال في «الدَّرء» (٦/ ٢٠٩): «وهذا قول الجمهور من أصحاب أحمد وغيرهم، وإليه رجع القاضي أبو يعلىٰ آخرًا، وهو قول جمهور أهل الحديث والفقه والتَّصوُّف، وهو قول الكرَّاميَّة وغيرهم».
قلتُ: وهو قول الكلابيَّة أيضًا، والقول الثَّاني: أن العلو لا يمكن إثباته بالعقل، بل هو من الصفات الخبرية، وهو قول أبي الحسن الأشعري، وأكثر أصحابه، ووافقهم جماعةٌ من أصحاب الإمام أحمد وغيرهم، وهو قول القاضي أبي بكر ابن العربي، والقاضي أبي يعلىٰ في أوَّل قوليه، وابن عقيل =

الأئمَّة مثل أحمد بن حنبل[١] وغيره، ومثل عبد العزيز المكِّي[٢]، وعبد الله بن سعيد بن كُلَّاب[٣].

بل وكذلك إمكان الرُّؤية يُثبَت بالعقل، لكنَّ منهم من أثبتها بأنَّ كلَّ موجودٍ تصحُّ رؤيته[٤]، ومنهم من أثبتها بأنَّ كلَّ قائمٍ بنفسه تمكن رؤيته، وهذه الطَّريق أصحُّ

= في كثيرٍ من كلامه، وأبي بكر البيهقي، وأبي المعالي وغيرهم، وقد شرح شيخ الإسلام طريقة إثبات العلو بالعقل في «درء تعارض العقل والنَّقل» (٧/ ٣، وما بعدها).

وينظر أيضًا: «درء تعارض العقل والنَّقل» (٢/ ١٢-١٣)، (٧/ ١٣١-١٣٢)، «مجموع الفتاوىٰ» (٥/ ١٥٢)، (٦/ ٥٢٠)، (١٧/ ٥١)، (١٧/ ٣٦٠-٣٦١)، «منهاج السُّنَّة النَّبويَّة» (٢/ ٣٢٧).

(١) قال الإمام أحمد ﵀ في «الرَّد علىٰ الجهميَّة» (١٥٥-١٥٦): «وإذا أردت أن تعلم أنَّ الجهمي كاذبٌ علىٰ الله حين زعم أنَّ الله في كلِّ مكانٍ، ولا يكون في مكانٍ دون مكانٍ، فقل: أليس الله كان ولا شيء؟

فيقول: نعم.

فقل له: حين خلق الشَّيء خلقه في نفسه أو خارجًا من نفسه؟ فإنَّه يصير إلىٰ ثلاثة أقوال، لا بدَّ له من واحدٍ منها.

إن زعم أنَّ الله خلق الخلق في نفسه كَفَرَ، حين زعم أنَّ الجنَّ والإنس والشَّياطين في نفسه، إن قال: خلقهم خارجًا من نفسه، ثُمَّ دخل فيهم، كان هذا كفرًا أيضًا حين زعم أنَّه دخل في كلِّ مكان وَحُشٍّ قذرٍ رديءٍ. وإن قال: خلقهم خارجًا عن نفسه، ثُمَّ لم يدخل فيهم رجع عن قوله كلِّه أجمع، وهو قول أهل السُّنَّة».

قلتُ: ولعلَّ هذا هو مقصود شيخ الإسلام، وقد صرَّح به كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٥/ ١٥٢).

(٢) هو: عبد العزيز بن يحيىٰ بن عبد العزيز الكناني المكيّ، من تلاميذ الشَّافعي وأصحابه، جرت بينه وبين بشر المريسي مناظرة في القرآن، ضَمَّنها مُصَنَّفه: «الحيدة»، توفي سنة (٢٤٠).

ينظر: «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢١٢)، «تاريخ الإسلام» (٥/ ٨٧٣)، «طبقات الشافعيين» (١/ ١٤٢).

(٣) هو: عبد الله بن سعيد بن كُلَّاب القَطَّان، أبو مُحَمَّد، البصري، رأس المتكلِّمين في زمنه، كان يردُّ علىٰ المعتزلة وربَّما وافقهم، وليس بأخي يحيىٰ بن سعيد القطان المعروف، توفي بعد (٢٤٠).

ينظر: «سير أعلام النُّبلاء» (١١/ ١٧٤)، «طبقات الشَّافعية الكبرىٰ» (٢/ ٢٩٩).

(٤) قال شيخ الإسلام ﵀ كما في «مجموع الفتاوىٰ» (١٧/ ٣٤٠): «هذه الطَّريقة مردودةٌ عند جماهير =

من تلك(١).

وقد يمكن إثبات الرُّؤية بغير هذين الطَّريقين، بتقسيمٍ دائرٍ بين النَّفي والإثبات، كما يقال: إنَّ الرُّؤية لا تتوقَّف إلا علىٰ أمورٍ وجوديَّةٍ، فإنَّ ما لا يتوقَّف إلا علىٰ أمورٍ وجوديَّةٍ يكون الموجود الواجب القديم أحقَّ به من الممكن المحدث.

والكلام علىٰ هذه الأمور مبسوطٌ في غير هذا الموضع(٢).

[من الطُّرق العقلية في إثبات الصِّفات أنَّه سبحانه لو لم يوصف بإحدى الصفتين المتقابلتين للزم وصفه بالأخرى]

والمقصود هنا أنَّ من الطُّرق التي يسلكها الأئمَّة ومن اتَّبعهم من نُظَّار السُّنَّة في هذا الباب - أنَّه لو لم يكن موصوفًا بإحدىٰ الصِّفتين المتقابلتين للزم اتِّصافه بالأخرىٰ، فلو لم يُوصَف بالحياة لوصف بالموت، ولو لم يُوصَف بالقدرة لوصف بالعجز، ولو لم يُوصَف بالسَّمع والبصر والكلام لوصف بالصَّمم والخرس والبكم.

وطَرْدُ ذلك أنَّه لو لم يُوصَف بأنَّه مباينٌ للعالم لكان داخلًا فيه، فسَلْب إحدىٰ الصِّفتين المتقابلتين عنه يستلزم ثبوت الأخرىٰ، وتلك صفةُ نقصٍ يُنَزَّه عنها الكامل من المخلوقات فتنزيه الخالق عنها أولىٰ.

= العقلاء، بل يقولون: فسادها معلوم بالضَّرورة بعد التَّصوُّر التَّامِّ كما بُسطَ في موضعه».

قلتُ: وذلك لأنَّ الأعراض موجودةٌ ولا تُرىٰ، فالكرم والحياء والذَّكاء لا يرىٰ وإنَّما تُرىٰ آثاره وعلاماته. **وينظر أيضًا:** «منهاج السُّنَّة النَّبويَّة» (٢/ ٣٣٠).

(١) الأُولىٰ طريقة أبي الحسن الأشعري وأتباعه، وسلكها القاضي أبو يعلىٰ، وأبو المعالي وغيرهما، والثَّانية طريقة أبي مُحَمَّد عبد الله بن سعيد بن كُلَّاب، وابن الزَّاغوني وغيرهما.

ينظر: «بيان تلبيس الجهميَّة» (٢/ ٤٢٩).

(٢) **ينظر:** «بيان تلبيس الجهميَّة» (٢/ ٤٢٩-٤٣١، ٤٥٢-٤٥٣)، (٤/ ٣١١)، «درء تعارض العقل والنَّقل» (١/ ٢٥١-٢٥٢)، «مجموع الفتاوىٰ» (٦/ ١٣٦)، (١٧/ ٣٣٩-٣٤٠)، «مجموعة الرَّسائل والمسائل» [رشيد رضا] (٥/ ٧٧).

[طريقة أخرى في إثبات الصِّفَات]

وهذه الطَّريق غير قولنا: إنَّ هذه صفاتُ كمالٍ يتَّصف بها المخلوق فالخالق أولىٰ، فإنَّ طريق إثبات صفات الكمال بأنفسها مغايرٌ لطريق إثباتها بنفي ما يناقضها.

[اعتراض على الطريقة الأولى]

وقد اعترض طائفة من النفاة علىٰ هذه الطريقة باعتراضٍ مشهورٍ لبَّسوا به علىٰ النَّاس، حتىٰ صار كثيرٌ من أهل الإثبات يظنُّ صحته ويُضعِّف الإثبات به، مثل ما فعل من فعل ذلك من النظار حتىٰ الآمِدي[١] وأمثاله، مع أنَّه أصل قول القرامطة الباطنية وأمثالهم من الجهمية.

فقالوا: [القول[٢] بأنَّه لو لم يكن متَّصفًا بهذه الصِّفَات، كالسَّمع والبصر والكلام[٣]، - مع كونه حيًّا - لكان متَّصفًا بما يقابلها = فالتحقيق فيه متوقِّفٌ[٤] علىٰ بيان حقيقة المتقابلين وبيان أقسامهما.

فنقول[٥]: أمَّا المتقابلان فما لا يجتمعان في شيءٍ واحدٍ من جهةٍ واحدةٍ، وهو إمَّا أن لا يصحَّ اجتماعهما في الصِّدق ولا في الكذب، أو يصحَّ ذلك في أحد الطَّرفين.

فالأوَّل هما المتقابلان بالسَّلْب والإيجاب، وهو تقابل التَّناقض.

---

(١) هو: علي بن مُحَمَّد بن سالم التَّغلبي، أبو الحسن، الآمدي، الشَّافعي، تغلب عليه الحيرة والوقف، نُفيَ من دمشق لسوءِ اعتقاده، وصحَّ عنه أنَّه كان يترك الصَّلاة، توفي سنة (٦٣٢).
ينظر: «شرح حديث النُّزول» (١٧٦)، «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٥٩)، «تاريخ الإسلام» (١٤/ ٥٢).

(٢) من هنا إلىٰ نهاية المعكوف نقلٌ عن الآمدي في كتابه «أبكار الأفكار» (١/ ٢٧١)، وسأقابله به، وقد ذكره شيخ الإسلام مختصرًا في «درء تعارض العقل والنَّقل» (٤/ ٣٤، وما بعدها)، ونقضه مِن أوجه.

(٣) «كالسمع والبصر والكلام» ليست في (الأبكار).

(٤) (الأبكار): «يتوقَّف».

(٥) لا زال الكلام للآمدي.

والتَّناقض هو اختلاف القضيتين بالسَّلْب والإيجاب[١] علىٰ وجهٍ لا يجتمعان في الصِّدق ولا في[٢] الكذب لذاتيهما كقولنا: زيدٌ حيوان، زيدٌ ليس بحيوان[٣]، ومن خاصيَّته استحالة اجتماع طرفيه[٤] في الصِّدق والكذب[٥]، وأنَّه لا واسطة بين الطَّرفين[٦] ولا استحالة لأحد الطَّرفين إلىٰ الآخر...][٧].

...من جهةٍ واحدةٍ، ولا يصحُّ اجتماعهما في الصِّدق ولا في الكذب، إذ كون الموجود واجبًا بنفسه وممكنا بنفسه لا يجتمعان ولا يرتفعان.

فإذا جعلتم هذا التَّقسيم، وهما النَّقيضان ما لا يجتمعان ولا يرتفعان، فهذان لا يجتمعان ولا يرتفعان، وليس هما السَّلْب والإيجاب، فلا يصحُّ حصر النَّقيضين اللذين لا يجتمعان ولا يرتفعان في السَّلْب والإيجاب.

وحينئذٍ فقد ثبت وصفان: شيئان لا يجتمعان ولا يرتفعان، وهو خارجٌ عن الأقسام الأربعة.

وعلىٰ هذا فمن جعل الموت معنًىٰ وجوديًّا فقد يقول: إنَّ كون الشيءِ لا يخلو من الحياة والموت هو من هذا الباب.

---

(١) (الأبكار): «بالإيجاب والسَّلْب».

(٢) ليس في (الأبكار).

(٣) (الأبكار): «حيوانًا».

(٤) وهما الإيجاب والسَّلْب.

(٥) (الأبكار): «أو الكذب».

(٦) فلا يصحُّ أن يرتفع الطَّرفان معًا، ويحل محلهما ثالث.

(٧) إلىٰ هنا انتهىٰ نقل كلام الآمِدي من كتابه، وبقيَّة كلامه يراجع في «الأبكار»، ولا أدري هل سقط سهوًا من النُّسَّاخ، أم تركه شيخ الإسلام ﷺ إن صحَّت القاعدة السَّابعة إليه، ثُمَّ إنَّ الوجه الأوَّل للرَّدِّ عليه سقط أوله، ولم يبق إلَّا المثبت، فلا عتب عليك إن لم يتَّضح لك بعض ذلك، مع فهمك لاعتراض العدم والملكة ونقضه بما تقدَّم في أكثر من موضع.

وكذلك العلم والجهل، والصَّمم، والبكم، ونحو ذلك.

الوجه الثَّاني: أنْ يقال: هذا التقسيم يتداخل، فإنَّ العدم والمَلَكَة يدخل في السَّلب والإيجاب، وغايته أنَّه نوع منه، والمتضايفان يدخلان في المتضادين، وإنما هو نوعٌ منه.

فإن قال: أعني بالسَّلب والإيجاب ما لا يدخل فيه العدم والملكة، وهو أن يُسلَب عن الشيء ما ليس بقابلٍ له، ولهذا جُعلَ من خواصِّه أنَّه لا استحالة لأحد طرفيه إلىٰ الآخر.

قيل له: عن هذا جوابان:

أحدهما: أنَّ غاية هذا أنَّ السَّلْب ينقسم إلىٰ نوعين، أحدهما: سَلْب ما يمكن اتِّصاف الشيءِ به، والثَّاني: سَلْب ما لا يمكن اتِّصافه به.

ويقابل الأول إثبات ما يمكن اتِّصافه ولا يجب، والثَّاني إثبات ما يجب اتِّصافه به، فيكون المراد به سَلْب الممتنع وإثبات الواجب، كقولنا: زيد حيوان، فإنَّ هذا إثبات واجب، وزيدٌ ليس بحجرٍ، فإنَّ هذا سَلْب ممتنع.

وعلىٰ هذا التَّقدير، فالممكنات التي تقبل الوجود والعدم، كقولنا: المثلَّث[1] إمَّا موجودٌ وإما معدومٌ، يكون من قسم العدم والمَلَكَة، وليس كذلك، فإنَّ ذلك القسم يخلو فيه الموصوف الواحد عن المتقابلين جميعًا، ولا يخلو شيء من الممكنات عن الوجود والعدم.

وأيضًا فإنَّه علىٰ هذا التَّقدير، فصفات الرَّبِّ كلُّها واجبةٌ له، فإذا قيل: إمَّا أن

(١) المثلث هو أحد الأشكال الهندسيَّة المعروفة، وسُمِّي بذلك لأنَّ أضلاعه ثلاثةٌ.
وينظر: «الجواب الصَّحيح» (٣/ ٢٨٧)، «الرد علىٰ المنطقيين» (٣٤٧)، «الصفدية» (١/ ١٢٠).

يكون حيًّا أو عليمًا أو سميعًا أو بصيرًا أو متكلِّمًا، أو لا يكون - كان مثل قولنا: إمَّا أن يكون موجودًا وإمَّا أن لا يكون، وهذا متقابلٌ تقابل السَّلْب والإيجاب، فيكون الآخر مثله، وبهذا يحصل المقصود.

فإن قيل: هذا لا يصحُّ حتىٰ يُعلَم إمكان قبوله لهذه الصِّفَات.

قيل له: هذا إنَّما اشتُرِطَ فيما أمكن أن يَثبُت له ويزول كالحيوان، فأمَّا الرَّبُّ تعالىٰ فإنَّه بتقدير ثبوتها له فهي واجبةٌ، ضرورةَ أنَّه لا يُمكِن اتِّصافه بها وبعدمها باتِّفاق العقلاء، فإنَّ ذلك يوجب أن يكون تارةً حيًّا وتارةً ميتًا، وتارةً أصمَّ وتارةً سميعًا، وهذا يُوجِب اتِّصافه بالنَّقائص، وذلك منتفٍ قطعًا.

بخلاف مَن نفاها، وقال: إنَّ نفيَها ليس بنقصٍ، لظنِّه أنَّه لا يقبل الاتِّصاف بها، فإنَّ من قال هذا لا يمكنه أن يقول: إنَّه مع إمكان الاتِّصاف بها لا يكون نفيها نقصًا؛ فإنَّ فساد هذا معلومٌ بالضَّرورة.

وقيل له أيضًا: أنت في تقابل السَّلْب والإيجاب، إنِ اشترطت العلم بإمكان الطَّرفين لم يصحَّ أن تقول: واجب الوجود إما موجود وإما معدوم، والممتنع الوجود إما موجود وإما معدوم، لأنَّ أحد الطَّرفين هنا معلوم الوجود، والآخر معلوم الامتناع.

وإن اشترطتَّ العلم بإمكان أحدهما صحَّ أن تقول: إمَّا أن يكون حيًّا وإمَّا أن لا يكون، وإمَّا أن يكون سميعًا بصيرًا وإمَّا أن لا يكون، لأنَّ النَّفي إن كان ممكنًا صحَّ التَّقسيم، وإن كان ممتنعًا كان الإثبات واجبًا، وحصل المقصود.

فإن قيل: هذا يفيد أنَّ هذا التَّأويلَ يقابل السَّلْب والإيجاب ونحن نُسلِّم ذلك، كما ذكر في الاعتراض، لكن غايته أنَّه إمَّا سميعٌ وإمَّا ليس بسميعٍ، وإمَّا بصيرٌ وإمَّا ليس ببصيرٍ، والمنازع يختار النَّفي.

فيقال له: على هذا التَّقدير فالمُثبَت واجبٌ، والمسلوب ممتنعٌ[(١)]، فإمَّا أن تكون هذه الصِّفَات واجبةً له، وإمَّا أن تكون ممتنعةً عليه، والقول بالامتناع لا وجه له إذ لا دليل عليه بوجه.

بل قد يقال: نحن نعلم بالاضطرار بطلان الامتناع، فإنَّه لا يمكن أن يُستدلَّ على امتناع ذلك إلا بما يُستدلُّ به على إبطال أصل الصِّفَات، وقد عُلِمَ فساد ذلك، وحينئذ فيجب القول بوجوب هذه الصِّفَات له.

واعلم أنَّ هذا يمكن أن يُجعَل طريقةً مستقلَّةً في إثبات صفات الكمال له، فإنَّها إمَّا واجبةٌ له، وإمَّا ممتنعةٌ عليه، والثَّاني باطلٌ فتعيَّن الأوَّل؛ لأنَّ كونه قابلًا لها خاليًا عنها يقتضي أن يكون ممكنًا، وذلك ممتنعٌ في حقِّه، وهذه طريقةٌ معروفةٌ لمن سلكها من النُّظَّار.

الجواب الثَّاني: أن يقال: فعلى هذا إذا قلنا: زيدٌ إمَّا عاقلٌ وإمَّا غير عاقلٍ، وإمَّا عالمٌ وإمَّا ليس بعالمٍ، وإمَّا حيٌّ وإمَّا غير حيٍ، وإمَّا ناطقٌ وإمَّا غير ناطقٍ، وأمثال ذلك ممَّا فيه سَلْب الصِّفة عن محلٍّ قابلٍ لها، لم يكن هذا داخلًا في قسم تقابل السَّلْب والإيجاب.

ومعلومٌ أنَّ هذا خلافُ المعلوم بالضرورة، وخلافُ اتِّفاق العقلاء، وخلاف ما ذكروه في المنطق وغيره.

ومعلومٌ أنَّ مثل هذه القضايا تتناقض بالسَّلْب والإيجاب على وجهٍ يلزم من صدق إحداهما كذب الأخرى، فلا يجتمعان في الصِّدق والكذب، فهذه شروط التَّناقض موجودةٌ فيها.

---

(١) أي السَّمع في قولهم: «ليس بسميع».

وغاية فرقهم أن يقولوا: إذا قلنا: هو إمَّا بصيرٌ وإمَّا ليس ببصيرٍ، كان إيجابًا وسلْبًا، وإذا قلنا: إمَّا بصيرٌ وإمَّا أعمىٰ، كان مَلَكَةً وعَدَمًا.

وهذا منازعةٌ لفظيَّةٌ، وإلَّا فالمعنىٰ في الموضعين سواء، فعُلِمَ أنَّ ذلك نوعٌ من تقابل السَّلْب والإيجاب، وهذا يُبطِل قولهم في حَدِّ ذلك التَّقابل: أنَّه لا استحالةَ لأحد الطَّرفين إلىٰ الآخر، فإنَّ الاستحالة هنا ممكنةٌ كإمكانها إذا عُبِّر بلفظ «العمىٰ».

الوجه الثَّالث: أن يقال: التَّقسيم الحاصر أن يقال: المتقابلان إمَّا أن يختلفا بالسَّلْب والإيجاب، وإمَّا أن لا يختلفا بذلك، بل يكونان إيجابين أو سلْبين، فالأوَّل هو النَّقيضان، والثَّاني: إمَّا أن يُمكِن خُلوُّ المحل عنهما، وإمَّا أن لا يمكن، والأوَّل هما الضِّدان كالسَّواد والبياض، والثَّاني هما في معنىٰ النَّقيضين وإن كانا ثبوتين كالوجوب والإمكان، والحدوث والقدم، والقيام بالنَّفس والقيام بالغير، والمباينة والمجانبة، ونحو ذلك.

ومعلومٌ أنَّ الحياة والموت، والصَّمم والبكم والسَّمع، ليس ممَّا إذا خلا الموصوف عنهما وُصفَ بوصفٍ ثالثٍ بينهما كالحُمْرة بين السَّواد والبياض، فعُلِمَ أنَّ الموصوف لا يخلو عن أحدهما فإذا انتفىٰ تعيَّن الآخر.

الوجه الرَّابع: المحلُّ الذي لا يقبل الاتِّصاف بالحياة والعلم والقدرة والكلام ونحوها، أنقص من المحلِّ الذي يقبل ذلك ويخلو عنها، ولهذا كان الحجر ونحوه أنقص من الحيِّ الأعمىٰ.

وحينئذٍ فإذا كان البارئ منزَّهًا عن نفي هذه الصِّفَات - مع قبوله لها - فتنزيهه عن امتناع قبوله لها أَولىٰ وأحرىٰ، إذ بتقدير قبوله لها يمتنع منع المتقابلين، واتِّصافه بالنقائص ممتنعٌ، فيجب اتِّصافه بصفات الكمال، وبتقدير عدم قبوله لا يمكن اتِّصافه لا بصفات الكمال ولا بصفات النَّقص، وهذا أشدُّ امتناعًا، فثبت أنَّ اتِّصافه بذلك

ممكنٌ، وأنَّه واجبٌ له، وهو المطلوب، وهذا في غاية الحُسْن.

الوجه الخامس: أن يقال: أنتم جعلتم تقابل العدم والمَلَكَة فيما يمكن اتِّصافه بثبوتٍ، فإن عنيتم بالإمكان الإمكانَ الخارجيَّ، وهو أن يُعلَم ثبوت ذلك في الخارج، كان هذا باطلًا من وجهين:

أحدهما: أنَّه يلزمكم أن تكون الجامدات لا تُوصَف بأنَّها لا حيَّةٌ ولا ميِّتةٌ، ولا ناطقةٌ ولا صامتةٌ، وهو قولكم، لكنَّ هذا اصطلاحٌ محضٌ، وإلا فالعرب يصفون هذه الجماداتِ بالموت والصَّمت.

وقد جاء القرآن بذلك، قال تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخۡلُقُونَ شَيۡـًٔا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمۡوَٰتٌ غَيۡرُ أَحۡيَآءٖۖ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ ﴿٢١﴾ ﴾ [النحل: ٢٠-٢١]، فهذا في الأصنام وهي من الجمادات، وقد وصفت بالموت.

والعرب تقسِّم الأرض إلىٰ الحيوان والمَوَتَان، قال أهل اللغة: المَوَتَان، بالتحريك: خلاف الحيوان، يقال: اشترِ المَوَتَان ولا تشتر الحيوان، أي: اشتر الأرضين والدُّور، ولا تشتر الرَّقيق والدَّواب.

وقالوا أيضًا: المَوَات: ما لا روحَ فيه(١).

فإن قيل: فهذا إنَّما سميَّ مَوَاتًا باعتبار قبوله للحياة، التي هي إحياء الأرض.

قيل: وهذا يقتضي أنَّ الحياة أعمُّ من حياة الحيوان، وأنَّ الجماد يُوصَف بالحياة إذا كان قابلًا للزَّرع والعمارة.

والخرس ضدُّ النُّطق، والعرب تقول: لَبَنٌ أخرس، أي خاثرٌ لا صوتَ له في

(١) ينظر: «لسان العرب» (٢/ ٩٣).

الإناء، وسحابةٌ خرساءُ، ليس فيها رعدٌ ولا برقٌ، وعَلَمٌ أخرس، إذا لم يُسمَع له في الجبل صوتُ صدىٰ، ويقال: كتيبةٌ خرساءُ، قال أبو عبيد: هي التي صمتت من كثرة الدُّروع ليس لها قعاقعُ(١).

وأبلغ من ذلك الصَّمت والسُّكوت، فإنَّه يُوصَف به القادر علىٰ النُّطق إذا تركه، بخلاف الخَرَس، فإنَّه عجزٌ عن النُّطق، ومع هذا فالعرب تقول: ما له صامتٌ ولا ناطقٌ، فالصَّامت الذَّهب والفضَّة، والنَّاطق الإبل والغنم، والصَّامت من اللبن: الخاثر، والصَّمُوت: الدِّرع التي إذا صُبَّت لم يُسمَع لها صوتٌ(٢).

ويقولون: دابَّةٌ عجماءُ، وخرساءُ، لما لا ينطق ولا يمكن منه النُّطق في العادة، ومنه قول النبي ﷺ: «**الْعَجْمَاءُ جُبَارٌ**»(٣).

وكذلك في العمىٰ، تقول العرب: عمىٰ الموج، يعمي، عَمًا إذا رمىٰ القذىٰ والزَّبد، والأعميان: السَّيل والجمل الهائج، وعَمِي عليه الأمر إذا التبس، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ يَوْمَئِذٍ﴾ [القصص: ٦٦].

وهذه الأمثلة قد يقال في بعضها: إنَّه عدمُ ما يقبل المحلَّ الاتِّصاف به كالصَّوت، ولكن فيها ما لا يقبل كموت الأصنام.

---

(١) ينظر: «الغريب المُصَنَّف» لأبي عبيد (١/ ٢٨٧).

(٢) ينظر: «لسان العرب» (٢/ ٥٦)، (١١/ ٢٦١).

(٣) أخرجه البخاري (١٤٩٩)، (٢٣٥٥) بهذا اللفظ، وأخرجه برقم (٦٩١٢)، ومسلم (١٧١٠)، بلفظ: «**العجماء جرحها جُبَارٌ**» من حديث أبي هريرة ﵁.
قال النَّووي ﵀ في «شرح مسلم» (١١/ ٢٢٥): «العجماء بالمدِّ، هي: كلُّ الحيوان سوىٰ الآدمي، وسمِّيت البهيمة عجماء لأنها لا تتكلَّم، والجُبَار بضم الجيم وتخفيف الباء الهدر، فأمَّا قوله ﷺ: «**العجماء جرحها جُبَارٌ**»، فمحمولٌ علىٰ ما إذا أتلفت شيئًا بالنَّهار أو أتلفت بالليل بغير تفريطٍ من مالكها، أو أتلفت شيئًا وليس معها أحدٌ، فهذا غير مضمونٍ، وهو مراد الحديث».

الثَّاني: أنَّ الجامدات يمكن اتِّصافها بذلك، فإنَّ الله سبحانه قادرٌ أن يخلق في الجمادات حياةً، كما جعل عصىٰ موسىٰ حيَّةً تبلع الحبال والعصيَّ.

وإذا كان في إمكان العادات كان ذلك ممَّا قد عُلِمَ بالتواتر، وأنتم أيضًا قائلون به في مواضعَ كثيرةٍ.

وإذا كان الجمادات يمكن اتِّصافها بالحياة وتوابع الحياة ثبت أنَّ جميع الموجودات يمكن اتِّصافها بذلك، فيكون الخالق أولىٰ بهذا الإمكان.

وإن عنيتم الإمكان الذِّهني، وهو عدم العلم بالامتناع فهذا حاصلٌ في حقِّ الله، فإنَّه لا يُعلَم امتناعُ اتِّصافه بالسَّمع والبصر والكلام.

الوجه السَّادس: أن يقال: هبْ أنَّه لا بدَّ من العلم بالإمكان الخارجيِّ، فإمكان الوصف للشيءِ يُعلَم تارةً بوجوده له، أو بوجوده لنظيره، أو بوجوده لما هو الشيءُ أولىٰ بذلك منه.

ومعلومٌ أنَّ الحياة والعلم والقدرة والسَّمع والبصر والكلام ثابتةٌ للموجودات المخلوقة، وممكنةٌ لها، فإمكانها للخالق تعالىٰ أولىٰ وأحرىٰ، فإنَّها صفات كمالٍ، وهو قابلٌ للاتِّصاف بالصِّفات، وإذا كانت ممكنةً في حقِّه فلو لم يتَّصف بها لاتَّصف بأضدادها.

الوجه السَّابع: أن يقال: مجرَّد سَلْب هذه الصِّفات نقصٌ لذاته، سواءً سمِّيت عمًىٰ وصممًا وبكمًا، أو لم تُسَمَّ، والعلم بذلك ضروريٌّ، فإنَّا إذا قدَّرنا موجودين، أحدهما يسمع ويبصر ويتكلَّم، والآخر ليس كذلك = كان الأول أكمل من الثَّاني.

ولهذا عاب الله سبحانه مَنْ عَبَدَ ما تنتفي فيه هذه الصِّفات، فقال تعالىٰ عن إبراهيم الخليل: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا ٤٢﴾ [مريم: ٤٢]، وقال أيضًا في قصته: ﴿فَسۡـَٔلُوهُمۡ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ ٦٣﴾ [الأنبياء: ٦٣]،

وقال تعالىٰ عنه: ﴿ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ﴿٧٣﴾ قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا ءَابَاءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٧٤﴾ قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمْ وَءَابَاؤُكُمُ الْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿٧٧﴾ ﴾ [الشعراء: ٧٢-٧٧].

وكذلك في قصَّة موسىٰ في العجل: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ ﴿١٤٨﴾ ﴾ [الأعراف: ١٤٨]، وقال تعالىٰ: ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [النحل: ٧٦]، فقابل بين الأبكم العاجزِ وبين الآمرِ بالعدل الذي هو علىٰ صراطٍ مستقيمٍ.

فصلٌ:

[الأصل الثاني - توحيد العبادة الواجب في شرع الله وقدره]

وأمَّا الأصْل الثَّاني، وهو التَّوحيد في العبادات، المتضمِّن للإيمان بالشَّرع والقدر جميعًا فنقول: إنَّه لا بدَّ من الإيمان بخلق الله وأمرِه، فيجب الإيمان بأنَّ الله[(١)] خالقُ كلِّ شيءٍ وربُّه[(٢)] ومليكُه، وأنَّه علىٰ كلِّ شيءٍ قديرٌ[(٣)]، وأنَّه ما شاء كان وما لم يشأْ لم يكن، فلا[(٤)] حولَ ولا قوةَ إلَّا بالله، وقد عَلِمَ ما سيكون قبل أن يكون، وقدَّر المقادير وكتبها حيث شاء كما شاء[(٥)]، كما قال: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧٠﴾ ﴾ [الحج: ٧٠]، وفي الصَّحيح عن

(١) (ب): «فيجب الإيمان أنَّه»، (ن): «فيجب الإيمان بأنه».

(٢) ليست في (م).

(٣) سقطت من (د).

(٤) (ب، ر، م): «ولا».

(٥) «كما شاء» ليست في (ر، ن، ت، مح، د، م).

النبيِّ ﷺ أنَّه قال: «إنَّ اللهَ[1] قَدَّرَ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ[2] بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَىٰ الْمَاءِ»[3].

ويجب الإيمانُ بأنَّ اللهَ تعالىٰ أمر بعبادته وحده لا شريك له، كما خلق الإنس والجنَّ[4] لعبادته، وبذلك أرسل رسله، وأنزل كتبه.

[العبادة تتضمن كمال الذل والحب وذلك يتضمن كمال الطاعة]

وعبادتُه تتضمَّن كمال الذُّلِّ له[5] والحبِّ له، وذلك يتضمَّن كمال طاعته، ومن يطع الرَّسولَ فقد أطاع الله، وقد قال تعالىٰ: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [النِّساء: ٦٤][6]، وقال تعالىٰ: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٣١].

---

(١) سقطت من (م).

(٢) ليست في (ش).

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٥٣) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعًا بلفظ: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السَّماوات والأرض بخمسين ألف سنةٍ»، قال: «وعرشه علىٰ الماء».

(٤) (م): «الجنَّ والإنس».

(٥) «الذل له» ليست في (ش).

قال ابن القيم رحمه الله في «النونية» (١/ ٢٥٣) [بشرح أحمد عيسىٰ]:

وعبـــادةُ الـــرَّحمن غايـــةُ حُبِّـــهِ ... مـــع ذلِّ عابـــده همـــا قطبـــانِ

وعليهمـــا فَلَـــكُ العبـــادة دائـــرٌ ... مـــا دار حَتَّـــىٰ قامـــتِ القطبـــانِ

وينظر: «منهاج السنة» (٣/ ٢٩٠)، «الرد علىٰ الشاذلي» (٢٥٤)، «مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ٣٧٨)، (١٠/ ٥٦، ١٥٣، ٧٥٤)، (١٥/ ١٦٢)، «الداء والدواء» (٥٣٢)، «إغاثة اللهفان» (٢/ ٨٥٢).

(٦) آية النساء ليست في (ش).

[دين الأنبياء واحدٌ وهو الإسلام]

وقد قال تعالىٰ: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [الزخرف: ٤٥]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال تعالىٰ: ﴿۞ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ۚ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ۚ﴾ [الشورىٰ: ١٣]، وقال تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُوا۟ مِنَ ٱلطَّيِّبَـٰتِ وَٱعْمَلُوا۟ صَـٰلِحًا ۖ إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٥١﴾ وَإِنَّ هَـٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴿٥٢﴾﴾ [المؤمنون: ٥١-٥٢]، فأمر الرُّسل بإقامة الدِّين وأن لا يتفرَّقوا فيه، ولهذا قال ﷺ في الحديث الصَّحيح: «إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ دِينُنَا وَاحِدٌ، وَالْأَنْبِيَاءُ[1] إِخْوَةٌ لِعَلَّاتٍ، وَإِنَّ أَوْلَىٰ النَّاسِ بِابْنِ مَرْيَمَ لَأَنَا؛ إِنَّهُ لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ نَبِيٌّ»[2].

وهذا الدِّين هو دين الإسلام، الذي لا يقبل الله دينًا غيره، لا من الأوَّلين ولا من الآخِرين، فإنَّ جميع الأنبياء علىٰ دين الإسلام[3]، قال تعالىٰ عن نوحٍ: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ يَـٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٧٢﴾﴾ [يونس: ٧١-٧٢]، وقال عن إبراهيم: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾﴾ [البقرة: ١٣٠-١٣٢]، وقال عن موسىٰ: ﴿وَقَالَ

(١) في (ب، ن): «الأنبياء».
(٢) أخرج البخاري (٣٤٤٣) -واللفظ له-، ومسلم (٢٣٦٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا أولىٰ النَّاس بعيسىٰ ابن مريم في الدُّنيا والآخرة، والأنبياء إخوةٌ لعَلَّات، أمَّهاتهم شتَّىٰ ودينهم واحدٌ»، ولم أجده باللفظ الذي ذكره المصنف، قال النَّووي رحمه الله في «شرح مسلم» (١١٩/١٥): «قال العلماء: أولاد العَلَّات بفتح العين المهملة، وتشديد اللَّام، هم: الإخوة لأبٍ من أمَّهاتٍ شتَّىٰ، وأمَّا الإخوة من الأبوين فيقال لهم: أولاد الأعيان».
(٣) زاد في (د، هامش مح): «الذي لا يقبل الله دينًا غيره».

مُوسَىٰ يَٰقَوۡمِ إِن كُنتُمۡ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيۡهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسۡلِمِينَ ﴿٨٤﴾ ﴾ [يونس: ٨٤][1]، وقال في خبر المسيح[2]: ﴿ وَإِذۡ أَوۡحَيۡتُ إِلَى ٱلۡحَوَارِيِّـۧنَ أَنۡ ءَامِنُواْ بِي وَبِرَسُولِي قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَٱشۡهَدۡ بِأَنَّنَا مُسۡلِمُونَ ﴿١١١﴾ ﴾ [المائدة: ١١١]، وقال فيمن تقدَّم من الأنبياء: ﴿ يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقال عن بلقيس أنَّها قالت: ﴿ رَبِّ إِنِّي ظَلَمۡتُ نَفۡسِي وَأَسۡلَمۡتُ مَعَ سُلَيۡمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٤٤﴾ ﴾ [النمل: ٤٤].

[معنى الإسلام]

فالإسلام يتضمَّن الاسْتسلام لله وحده، فمن اسْتسلم له ولغيره كان مشركًا، ومن لم يستسلم له كان مستكبرًا[3] عن عبادته، والمشرك به[4] والمستكبر عن عبادته كافرٌ، والاستسلام له وحدَه يتضمَّن عبادته وحدَه وطاعته وحدَه.

وهذا[5] دين الإسلام الذي لا يقبل الله غيره، وذلك إنَّما يكون بأنْ يُطَاع في كلِّ وقتٍ بفعل ما أمر به في ذلك الوقت[6]، فإذا أمر في أوَّل الأمر باستقبال الصَّخرةِ، ثُمَّ أمر[7] ثانيًا باستقبال الكعبة، كان[8] كلٌّ من الفعلين حين أمر به داخلًا في دين الإسلام، فالدِّين هو الطَّاعة والعبادة له في الفعلين، وإنَّما تنوَّع بعض صور الفعل

---

(١) ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ ﴾ مثبت من (ب، ر، ت، مح، د، م).
(٢) (ب): «وقال عن قوم عيسىٰ»، (ن): «وقال عن عيسىٰ».
(٣) في (ب، ن): «متكبرًا».
(٤) ليست في (ن)، وكتبت في (ت) بعد «والمستكبر».
(٥) (ب، ر، ن، ت، مح، د، م): «فهذا».
(٦) (ن): «في كل ما أمر به ونهىٰ عنه بفعل ما أمر به في ذلك الوقت ويجتنب ما نهىٰ عنه».
(٧) (ن، م): «أمرنا».
(٨) (ش): «فإن».

وهي وجهة(١) المصلِّي، فكذلك الرُّسل دينهم واحدٌ، وإنْ تنوَّعت الشِّرعة والمنهاج والوجهة(٢) والمنسك، فإنَّ ذلك لا يمنع(٣) أن يكون الدِّين واحدًا، كما لم يمنع ذلك في شريعة الرَّسول الواحد(٤).

[أول الرسل يبشر بآخرهم وآخرهم يصدق بأولهم]

والله تعالىٰ جعل من دين الرُّسل: أنَّ أوَّلهم مبشِّرٌ(٥) بآخرهم ويؤمن به، وآخرهم يصدِّق(٦) بأوَّلهم ويؤمن به، قال الله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ ۚ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي ۖ قَالُوا أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُم مِّنَ الشَّاهِدِينَ ﴿٨١﴾﴾ [آل عمران: ٨١]، قال ابن عبَّاسٍ: «لم يبعث الله نبيًّا إلَّا أخذ عليه الميثاق لئن بُعث محمَّدٌ وهو حيٌّ ليؤمننَّ به ولينصرنَّه، وأمره(٧) أن يأخذ الميثاق علىٰ أمَّته لئن بُعث محمَّدٌ وهم أحياء ليؤمننَّ به ولينصرنَّه»(٨).

---

(١) (ب): «وهو وجهة»، (م، د): «وهو وجه»، (ر، مح): «وهي وجه»، وأشار في هامش (مح، د) إلىٰ: «وجهة» في نسخة.

(٢) (ر، م): «والوجه».

(٣) (ن): «يمتنع»، وكذا في الوضع الثاني.

(٤) **وينظر في هذه المسألة**: «الجواب الصَّحيح» (٢/ ٣٨٧)، (٣/ ١٣٢) «الفتاوىٰ الكبرىٰ» (٢/ ٤٥٠-٤٥١)، «مجموع الفتاوىٰ» (٧/ ٤٢٥)، (٢٧/ ١٤٩-١٥٠).

(٥) (ر، ن، ت، مح، د، م): «يبشِّر».

(٦) (ن، ت): «مصدِّق».

(٧) من هنا إلىٰ نهاية كلام ابن عبَّاس سقط من (ن).

(٨) أخرج الطبري (٥/ ٥٤١) عن ابن عبَّاسٍ بسندٍ ضعيفٍ، أنه قال: «... ثُمَّ ذَكَر ما أَخَذ عليهم، يعني علىٰ أهل الكتاب، وعلىٰ أنبيائهم من الميثاق بتصديقه، يعني بتصديق مُحَمَّد ﷺ إذا جاءهم، وإقرارهم به علىٰ أنفسهم، فقال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ =

وقال تعالىٰ: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ ﴾ [المائدة: ٤٨].

[تلازم الإيمان بالرسل]

وجعل الإيمان بهم[1] متلازمًا، وكَفَّر من قال: إنَّه آمن ببعضٍ وكَفَر ببعضٍ، قال تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا ۚ ﴾ [النساء: ١٥٠-١٥١]، وقال تعالىٰ: ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾ ﴾ [البقرة: ٨٥]، وقد قال لنا: ﴿ قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ

= [آل عمران: ٨١] إلىٰ آخر الآية».

وأخرج الطبري (٥/ ٥٤٠) بسندٍ ضعيفٍ جدًّا عن علي بن أبي طالب أنَّه قال: «لم يبعث الله ﷻ نبيًّا، آدم فمَن بعده، إلَّا أخذ عليه العهد في مُحَمَّدٍ: لئن بُعِثَ وهو حيٌّ ليؤمننَّ به ولينصرنَّه، ويأمره فيأخذ العهد علىٰ قومه، فقال: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ﴾ [آل عمران: ٨١] الآية».

وأخرج الطبري (٥/ ٥٤١)، وابن أبي حاتم (٣٧٦١) بسندٍ حسنٍ عن السدي في قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ﴾ [آل عمران: ٨١] الآية قال: «لم يبعث الله ﷻ نبيًّا قط من لدن نوح إلا أخذ ميثاقه: ليؤمنن بمحمد، ولينصرنه إن خرج وهو حيٌّ، وإلا أخذ علىٰ قومه أن يؤمنوا به، ولينصرنَّه إن خرج وهم أحياء».

(١) ليست في (م)، وفي (ر، ن، ت، مح، د): «به».

﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٣٧﴾﴾ [البقرة: ١٣٦-١٣٧].

فأمرنا أن نقول آمنا بهذا كلِّه ونحن له مسلمون[١]، فمَن بلغته رسالةُ محمَّدٍ ﷺ فلم يقرَّ بما جاء به لم يكن مسلمًا ولا مؤمنًا، بل يكون كافرًا، وإن زعم أنَّه مسلمٌ أو مؤمنٌ[٢].

[كفر من بلغته رسالة محمد ﷺ ولم يقرّ بها]

كما ذكروا أنَّه لمَّا أنزل الله: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، قالتِ اليهود والنَّصارىٰ: فنحن مسلمون، فأنزل الله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ﴾ [آل عمران: ٩٧]، فقالوا: لا نحجُّ[٣]، فقال تعالىٰ:[٤] ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٧﴾﴾ [آل عمران: ٩٧][٥].

---

(١) من بداية الفقرة إلىٰ هنا سقط من (ش)، وقوله: «آمنا» سقط من (ن)، ووقع في (ر، ن، د): «... ونحن لله مسلمون».

(٢) «أو مؤمن» ليست في (م).

(٣) «فقالوا: لا نحج» سقطت من الأصل، وأثبتت من بقية النُّسَخ، ووقع في (د): «فقالوا: إلا الحج»، وأشار في الهامش إلىٰ أنَّ المثبَت في نسخةٍ.

(٤) الأصل: «وقال تعالىٰ»، والمثبت من بقية النسخ.

(٥) عن ابن أبي نجيح عن عكرمة قال لمَّا نزلت: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥] الآية قالت اليهود: فنحن مسلمون فقال الله تعالىٰ لنبيه: فحُجَّهُم، فقال لهم النَّبي ﷺ: «حجوا»، فقالوا: لم يكتب علينا، وأبوا أن يحجوا، قال الله جل ثناؤه: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٧﴾﴾ [آل عمران: ٩٧]، قال عكرمة: «من كفر من أهل الملل فإن الله غنيٌّ عن العالمين».

أخرجه الشَّافعي في «الأمِّ» (٢/ ١١٩) -ومن طريقه البيهقي في «المعرفة» (٩١٢٥)-، وسعيد بن منصور في «تفسيره» (٥٠٦) -ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٨٦٠٧)-، والفاكهي في =

فإنَّ الاستسلام لله لا يتمُّ إلَّا بالإقرار بما[(١)] له علىٰ عباده من حجِّ البيت، كما قال ﷺ: «بُنِيَ الإِسْلَامُ عَلَىٰ خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَحَجِّ الْبَيْتِ»[(٢)]، ولهذا[(٣)] لمَّا وقف النَّبيُّ ﷺ بعرفة أنزل الله تعالىٰ[(٤)]: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًاۚ﴾ [المائدة: ٣].

[الإسلام خاص وعام]

وقد تنازع النَّاس فيمن تقدَّم من أمَّة موسىٰ وعيسىٰ، هل هم مسلمون أم[(٥)] لا؟ وهو نزاعٌ لفظيٌّ، فإنَّ الإسلام الخاصَّ الذي بعث الله به محمَّدًا[(٦)] ﷺ، المتضمِّن

= «أخبار مكة» (٧٨٣)، والطبري (٥/ ٥٥٥-٥٥٦)، وابن أبي حاتم (٣٧٨٨) من طرق عن ابن أبي نجيح به، وابن أبي نجيح ثقةٌ ربَّما دلَّس، وقد صرَّح بالسَّماع كما عند الفاكهي ﵀، فالأثر صحيح، وقد عزاه شيخ الإسلام في «شرح العمدة» (٤/ ٣٢) إلىٰ أحمد، ولم أجده عنده.

وأخرج البيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٨٦٠٩) عن مجاهد نحوه، وفي سنده: عبد الرحمن بن حسن القاضي شيخ الحاكم، مُتَّهم.

قلت: وبمثل هذين الأثرين لا يثبت سبب النُّزول، قال العلامة الوادعي ﵀ في «الصحيح المسند من أسباب النزول» (١٤): «وأمَّا قول التَّابعي نزلت في كذا فهو مرسلٌ، فإن تعدَّدت طرقه قُبِلَ وإلَّا فلا علىٰ الرَّاجح عند المحدِّثين».

(١) (م): «ممَّا».

(٢) أخرجه البخاري (٨)، ومسلم (١٦) من حديث عبد الله بن عمر، وفي الصَّحيحين تقديم الحجِّ علىٰ الصَّوم، وفي بعض روايات مسلم تقديمُ الصَّوم علىٰ الحجِّ، فقال رجلٌ: الحجُّ، وصيام رمضان، قال: «**لا، صيام رمضان، والحجّ**»، هكذا سمعته من رسول الله ﷺ.

(٣) (د): «وهذا».

(٤) (م): «عليه».

(٥) (ب): «أو».

(٦) (مح، د): «الذي بُعث به مُحمَّد».

لشريعة القُرْآن = ليس عليه إلَّا أمَّة محمَّدٍ ﷺ، والإسلام(١) اليوم عند الإطلاق يتناول(٢) هذا، وأمَّا الإسلام العام المتناول لكلِّ شريعةٍ بعث الله بها نبيًّا من الأنبياء(٣) فإنَّه يتناول إسلام كلِّ أمَّةٍ متَّبعةٍ لنبيٍّ من الأنبياء.

[بعث الرسل بالدعوة إلى توحيد العبادة]

ورأس الإسلام مطلقًا شهادة أن لا إله إلَّا الله، وبها بعث الله جميع الرُّسل(٤)، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال عن الخليل: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٨]، وقال تعالىٰ عنه: ﴿أَفَرَأَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿٧٧﴾﴾ [الشعراء: ٧٥-٧٧]، وقال تعالىٰ: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾ [الممتحنة: ٤]، وقال تعالىٰ: ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِن دُونِ الرَّحْمَٰنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [الزخرف: ٤٥]، وذكر عن رسله: كنوحٍ وهودٍ وصالحٍ وغيرهم أنهم قالوا لقومهم: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩، ٦٥، ٧٣]، وقال عن

(١) (ن، ت): «وهو الإسلام».
(٢) (ب): «لا يتناول». خطأ.
(٣) (ن): «يبعث الله بها نبيًّا من الأنبياء»، و«من الأنبياء» ليست في (ب، ر، ش، م).
(٤) (م): «وبها بُعثَ جميع الرُّسل».

أهل(١) الكهف: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُوا۟ بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى ﴿١٣﴾ وَرَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا۟ فَقَالُوا۟ رَبُّنَا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَن نَّدْعُوَا۟ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًا ۖ لَّقَدْ قُلْنَآ إِذًا شَطَطًا ﴿١٤﴾ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمُنَا ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً ۖ لَّوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَٰنٍۭ بَيِّنٍ ۖ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴿١٥﴾﴾ [الكهف: ١٣-١٥]، وقد قال ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ﴾، وذلك في موضعين من كتابه(٢).

وقد بيَّن في كتابه الشِّرك بالملائكة، والشِّرك بالأنبياء، والشِّرك بالكواكب، والشِّرك بالأصنام -وأصل الشِّرك: الشِّركُ(٣) بالشَّيطان- فقال عن النَّصارىٰ: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓا۟ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٣١﴾﴾ [التوبة: ٣١]، وقال تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۚ﴾ [المائدة: ١١٦-١١٧]، وقال تعالىٰ: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [آل عمران: ٧٩-٨٠](٤)، فبيَّن أنَّ اتِّخاذ الملائكة والنَّبيِّين أربابًا كفرٌ.

---

(١) ليست في (م).

(٢) بقية النسخ: «ذكر ذلك...»، والموضعان في سورة النِّساء، رقم: (٤٨، ١١٦).

(٣) (د): «شرك»، وما بين المعترضتين ليس في (ب، ر، ن، ت، م).

(٤) ﴿أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾: مثبت من (ب، ش، ن، ت، مح، د، م)، ومن هنا إلىٰ نهاية الفقرة سقط من (الأصل، ش)، وإلىٰ قوله: «أربابًا» سقط من (ر)، والمثبت من بقية النسخ.

[إقرار عامة المشركين بتوحيد الربوبية]

ومعلومٌ أنَّ أحدًا من الخَلْق لم[1] يزعم أنَّ أحدًا من[2] الأنبياء والأحبار والرُّهبان أو مريم[3] شاركوا الله في خلق السَّموات والأرض، بل[4] ولا زعم أحدٌ من النَّاس أنَّ العالم له صانعان متكافئان في الصِّفَات والأفعال، بل ولا أثبت أحدٌ من بني آدم إلهًا مساويًا لله في جميع صفاته، بل[5] عامَّة المشركين بالله مقرُّون بأنَّه ليس شريكه مثله[6]، بل عامَّتهم مقرُّون أنَّ[7] الشَّريك مملوكٌ له سواءً كان مَلَكًا أو نَبيًّا[8] أو كوكبًا أو صنمًا، كما كانت مشركو العرب يقولون في تلبيتهم[9]: «**لَبَّيْكَ لا شَرِيكَ لَكَ، إلَّا شَرِيكًا هُوَ لَك، تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ**»[10]، فأَهَلَّ رسول الله ﷺ بالتَّوحيد، فقال[11]: «**لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ[12] لا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَك وَالْمُلْكَ[13]**

---

(١) ليست في (د).

(٢) «أحدًا من» ليست في (ب، ر، ن، ت، م، د).

(٣) (ب): «أو الأحبار أو الرهبان أو مريم»، (م): «والأحبار والرهبان ومريم»، (ش): «والأحبار والرهبان أو المسيح بن مريم».

(٤) ليست في (ن، ت).

(٥) (ر، م): «و».

(٦) (ن): «مقرون بالله! ليس شريكه مثله»، (مح، د): «مقرون بأنه ليس له شريك مثله».

(٧) (ر، ن، ت، مح، د، م): «يقرون أن»، (ب): «مقرون بأن».

(٨) (ب): «نبيًّا أو ملكًا».

(٩) ليست في (ش).

(١٠) في مسلم (١١٨٥) من حديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما، قال: كان المشركون يقولون: لبيك لا شريك لك، قال: فيقول رسول الله ﷺ: «ويلكم، قد قد» فيقولون: إلَّا شريكًا هو لك، تملكه وما ملك، يقولون هذا وهم يطوفون بالبيت.

(١١) (ر، مح، د، م): «وقال».

(١٢) ليست في (ب، ن، ت).

(١٣) (ن، ت): «والملك لك».

لا شَرِيكَ لَك»[١].

وقد ذكر أرباب المقالات ما جمعوا من مقالات الأوَّلين والآخرين في المِلَل والنِّحَل والآراء والديانات، فلم ينقلوا عن أحدٍ إثباتَ شريكٍ مشاركٍ له[٢] في خلق جميع المخلوقات، ولا مماثلٍ له في جميع الصِّفَات، بل مِن[٣] أعظم ما نقلوا في ذلك قول الثَّنويَّة[٤]، الذين يقولون بالأصلين: النُّور والظُّلمة، وأنَّ النُّور خَلَق الخير، والظُّلمة[٥] خلقتِ الشَّرَّ، ثُمَّ ذكروا لهم في الظُّلمة قولين: أحدهما أنها محدَثَةٌ، فتكون من جملة المخلوقات له، والثَّاني أنها قديمةٌ، لكنَّها لم تفعل إلَّا الشَّرَّ، فكانت ناقصةً في ذاتها وصفاتها ومفعولاتها عن النُّور[٦].

وقد أخبر سبحانه عن المشركين من إقرارهم بأنَّ الله خالق المخلوقات ما بيَّنه في كتابه، فقال تعالىٰ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ قُلِ

(١) حديث تلبية الرَّسول ﷺ جاء عن عدَّة صحابةٍ مطوَّلًا ومختصرًا، منهم:
١. ابن عمر، أخرجه البخاري (١٥٤٩)، (٥٩١٥)، ومسلم (١١٨٤).
٢. جابر في حديثه الطَّويل، أخرجه مسلم (١٢١٨).
٣. عائشة، أخرجه البخاري (١٥٥٠).
٤. ابن مسعود، أخرجه مختصرًا: مسلم (١٢٨٣)، ومطولًا: النَّسائي (٢٧٥١) وغيره.

(٢) ليست في (مح، د).

(٣) ليست في (م).

(٤) هي طائفةٌ تقرب من المجوس، يدَّعون أنَّ للعالَم خالقَين قديمين، هما: النُّور والظُّلْمة، فالنُّور يخلق الخير، والظُّلمة تخلق الشَّرَّ، ومنهم من جعل الظُّلمة محدثةً.
ينظر: «الفَرقُ بين الفِرَق» (٢٦٩)، «المِلل والنِّحَل» (٢/ ٤٩).

(٥) (ن، ت): «وأنَّ الظُّلمة».

(٦) (ن): «وعن النور»، وينظر أيضًا في تقرير عدم وجود من يعتقد وجود خالقين متكافئين: «الإيمان لابن تيمية» (٦٤-٦٦)، «شرح الأصبهانية» (١١٦-١٢١)، «مجموع الفتاوىٰ» (٧/ ٧٥)، «الجواب الصَّحيح» (١/ ٣٥١-٣٦٠)، «جواب الاعتراضات المصرية علىٰ الفتيا الحموية» [قطعة منه] (١١٧)، «درء تعارض العقل والنَّقل» (٩/ ٣٤٤-٣٤٧).

﴿أَفَرَءَيۡتُم مَّا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنۡ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلۡ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوۡ أَرَادَنِي بِرَحۡمَةٍ هَلۡ هُنَّ مُمۡسِكَٰتُ رَحۡمَتِهِۦۚ قُلۡ حَسۡبِيَ ٱللَّهُۖ عَلَيۡهِ يَتَوَكَّلُ ٱلۡمُتَوَكِّلُونَ ۝٣٨﴾ [الزمر: ٣٨]، وقال تعالىٰ: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ۝٨٤ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ۝٨٥ قُلۡ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبۡعِ وَرَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ ۝٨٦ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ أَفَلَا تَتَّقُونَ ۝٨٧ قُلۡ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيۡهِ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ۝٨٨ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ فَأَنَّىٰ تُسۡحَرُونَ ۝٨٩﴾ إلىٰ قوله: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٖ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنۡ إِلَٰهٍۚ إِذٗا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعۡضُهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۚ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝٩١﴾ [المؤمنون: ٨٤-٩١]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا يُؤۡمِنُ أَكۡثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشۡرِكُونَ ۝١٠٦﴾ [يوسف: ١٠٦].

[توحيد المتكلمين]

وبهذا وغيرِه يُعرَف ما وقع من الغلط في مُسمَّىٰ «التَّوحيد»، فإنَّ[١] عامَّة المُتكلِّمين الذين يقرِّرُون[٢] التَّوحيد في كتب الكلام والنَّظر = غايتهم أن يجعلوا التَّوحيد ثلاثةَ أنواعٍ، فيقولون: هو واحدٌ في ذاته لا قسيمَ له، وواحدٌ في صفاته لا شبه[٣] له، وواحدٌ[٤] في أفعاله لا شريك له[٥]، وأشهر الأنواع الثَّلاثة عندهم هو الثَّالث[٦]، وهو:

(١) (ن، ت): «في».

(٢) (ن): «يقرون».

(٣) بقية النسخ: «شبيه».

(٤) (ب): «واحد».

(٥) **ينظر من كتب المتكلمين:** «الأمد الأقصىٰ في شرح أسماء الله الحسنىٰ» (٣١٣)، «المِلل والنِّحَل» (١/ ٤٢)، «تفسير الرَّازي» (٤/ ١٤٨)، «تفسير النَّيسابوري» (١/ ٤٥٢).

(٦) (الأصل، ش): «وأشهر الأنواع عندهم في الثَّلاثة هو الثالث»، والمثبت من بقية النسخ.

توحيد الأفعال، وهو بيان[١] أنَّ خالق العالم واحدٌ، وهم يحتجُّون علىٰ ذلك بما يذكرونه من دلالة التَّمانع وغيرها[٢]، ويظنُّون أنَّ هذا هو التَّوحيد المطلوب، وأنَّ[٣] هذا هو معنىٰ قولنا[٤]: (لا إله إلَّا الله)، حتَّىٰ قد يجعلون[٥] معنىٰ الإلهيَّة: (القدرة علىٰ الاختراع)[٦].

---

(١) ليست في (ب، ر، ن، ت، مح، د، م).

(٢) أهل البدع يدندنون في إثبات توحيد الرُّبوبيَّة، ويظنُّون أنَّه غاية التَّوحيد، ويثبتونه بدليل التَّمانع، وهو كما قال شيخ الإسلام في «شرح الأصبهانيَّة» (١٢١-١٢٢): «دليلٌ صحيحٌ في نفسه، لكن من المتأخِّرين مَن لم يفهم وجه تقريره كالآمدي وغيره فزيَّفوه.

وذلك أنَّ وجه تقريره المشهور: أنَّه لو كان للعالَم صانعان متكافئان؛ فعند اختلافهما -مثل أن يريد أحدهما تحريك جسمٍ ويريد الآخرُ تسكينه، أو يريد الآخر إحياءَه ويريد الآخر إماتته- إمَّا أن يحصل مرادهما، أو مراد أحدهما، أو لا يحصل مراد واحدٍ منهما؛ والأوَّل ممتنعٌ؛ لأنَّه يستلزم الجمع بين الضِّدَّين؛ والثَّالث ممتنعٌ؛ لأنَّه يلزم خُلوُّ الجسم عن الحركة والسُّكون، وهو ممتنعٌ، ويلزم أيضًا عجزُ كلٍّ منهما، والعاجز لا يكون إلهًا، ولأنَّ المانع مِن فعل أحدهما هو فعل الآخر، فلو امتنع مرادهما لزم كون كلٍّ منهما مانعًا للآخر وممنوعًا للآخر، وذلك يستلزم كون كلٍّ منهما قادرًا غير قادرٍ؛ لأنَّ كونه مانعًا يقتضي القدرة، وكونه ممنوعًا يقتضي العجز، وذلك تناقضٌ. وإذا حصل مرادُ أحدهما دون الآخر كان هذا هو الإلهَ القادر؛ والآخرُ عاجزًا لا يصلح للإلهيَّة».

وينظر فيما يتعلق بدليل التَّمانع: «درء تعارض العقل والنَّقل» (٩/ ٣٥٤)، «اقتضاء الصِّراط المستقيم» (٢/ ٣٨٨)، «جامع المسائل» (٦/ ٩٧-٩٨)، «منهاج السُّنَّة النَّبويَّة» (٣/ ٣٠٤-٣٤١).

(٣) (مح، د): «في أن».

(٤) (د): «قول».

(٥) (ر): «حتىٰ قد يجعلوا»، (م، د): «حتىٰ يجعلوا».

(٦) (ن): «والقدرة علىٰ الاختراع»، **قلتُ:** الأشاعرة تبعًا لشيخهم أبي الحسن علىٰ أنَّ أخصَّ وصفٍ للإله القدرة علىٰ الاختراع، ويفسِّرون الإله بالقادر علىٰ الاختراع، كما فعل الرَّازي في «المطالب العالية» (٩/ ٢٨٥)، بل زعم -وبئس ما زعم- أنَّ أهل السُّنَّة يردُّون علىٰ مَن فسَّر لفظ الجلالة بالمستحقِّ للعبادة من وجهين، وذكرهما.

وينظر: «تفسير الرَّازي» (١٣/ ٩٦)، (٣٢/ ٢١٧)، «الإشارة في علم الكلام» (٢٧٢، ٢٩٥).

قال شيخ الإسلام في «الدَّرء» (١/ ٢٢٦): «والإله هو بمعنىٰ المألوه المعبود الذي يستحقُّ العبادة، ليس هو الإله بمعنىٰ القادر علىٰ الخلق، فإذا فسَّر المُفَسِّر الإله بمعنىٰ القادر علىٰ الاختراع، واعتقد =

[بيان غلطهم: ١- قولهم: هو واحد في أفعاله لا شريك له]

ومعلومٌ أنَّ المشركين من العرب الذين بُعثَ إليهم محمَّدٌ ﷺ(١) لم يكونوا يخالفونه في هذا(٢)، بل كانوا يقرُّون بأنَّ الله خالقُ كلِّ شيءٍ، حتَّىٰ أنهم كانوا يقرُّون بالقدر أيضًا(٣)، وهم مع هذا مشركون.

وقد تبيَّن أنْ ليس في العالم مَن يُنَازع في أصل هذا الشِّرك(٤)، ولكنْ غايةُ ما يُقال: إنَّ من النَّاس مَن جعل بعض الموجودات خلقًا لغير الله، كالقدريَّة(٥) وغيرِهم، لكنَّ هؤلاء يقرُّون(٦) بأنَّ الله خالقُ العباد وخالقُ قدرتهم، وإن قالوا: إنهم خلقوا أفعالهم.

= أنَّ هذا أخصُّ وصف الإله، وجعل إثبات هذا التَّوحيد هو الغاية في التَّوحيد كما يفعل ذلك مَن يفعله من متكلِّمة الصِّفاتيَّة، وهو الذي ينقلونه عن أبي الحسن وأتباعه، لم يعرفوا حقيقة التَّوحيد الذي بعث الله به رسوله؛ فإنَّ مشركي العرب كانوا مقرِّين بأنَّ الله وحده خالقُ كلِّ شيءٍ وكانوا مع هذا مشركين».

وينظر من كتب شيخ الإسلام: «درء تعارض العقل والنَّقل» (٩/ ٣٧٧)، (١٠/ ٢٧٩)، «الجواب الصَّحيح» (٣/ ٢٩٤)، «بغية المرتاد» (٢٦١)، «اقتضاء الصِّراط المستقيم» (٢/ ٣٨٦)، «مجموعة الرَّسائل والمسائل» (٥/ ١٢٨)، «النُّبوَّات» (١/ ٢٨٥)، «الصَّفديَّة» (١/ ١٤٨)، «بيان تلبيس الجهميَّة» (٣/ ١٤٢)، (٥/ ٢٥٠)، «مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ١٠١)، «الرد علىٰ البكري» (١٢٦-١٢٨)، «منهاج السُّنَّة النَّبويَّة» (٣/ ٢٥٤، ٢٩٤).

(١) زاد في (ب، ر، ن، ت، مح، د، م): «أولًا».

(٢) «في هذا» ليست في (ت).

(٣) قال تعالىٰ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٦١﴾﴾ [العنكبوت:٦١]، وقال تعالىٰ: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام:١٤٨].

(٤) ليست في (ش).

(٥) القدرية: فرقةٌ تنكر القدر وتكذِّبُ به، وتزعم أنَّ العباد خالقوا أفعالهم، **ينظر:** «الفرقُ بين الفِرَق» (٩٣)، **وينظر في مسائل القدر:** «شفاء العليل» لابن القيم.

(٦) (ب): «مقرون».

وكذلك[١] أهل الفلسفة والطَّبع والنُّجوم الذين يجعلون بعض المخلوقات مبدعةً لبعض الأمور، هم[٢] مع الإقرار بالصَّانع يجعلون هذه الفاعلات مصنوعةً[٣] مخلوقةً، لا يقولون إنها غنيَّةٌ عن الخالق، مشاركةٌ له في الخلق.

فأمَّا من أنكر الصَّانع فذلك جاحدٌ معطِّلٌ للصَّانع[٤]، كالقول الذي أظهره[٥] فرعون، والكلام الآن مع المشركين بالله المقرِّين بوجوده، فإنَّ[٦] هذا التَّوحيد الذي قرَّرُوه لا ينازعهم فيه هؤلاء المشركون، بل يقرُّون به مع[٧] أنهم مشركون، كما ثبت بالكتاب[٨] والسُّنَّة والإجماع، وكما عُلِمَ بالاضْطرار من دين الإسلام.

[٢- قولهم: هو واحد في صفاته لا شبيه له]

وكذلك النَّوع الثَّاني، وهو قولهم: لا شبيه له في صفاته، فإنَّه ليس في الأمم مَن أثبت قديمًا مماثلًا له في ذاته[٩]، سواء قال: إنَّه شاركه[١٠]، أو قال: إنَّه لا فعل له، بل من شبَّه به[١١] شيئًا من مخلوقاته فإنَّما يشبِّهُه به في بعض الأمور.

---

(١) (د): «كذلك».
(٢) ليست في (ب، ش، ن، ت)، وفي (مح، د): «فهم».
(٣) (ب): «المصنوعة».
(٤) (ب، ر، م، د): «فذاك جاحدٌ معطِّلٌ للصانع»، (ن): «فذاك جاحد للصانع».
(٥) (مح، د): «أظهر».
(٦) (الأصل، ب، ش، ن): «فإذا»، والمثبت من بقية النسخ.
(٧) (ش): «بل يقرون مع»، (ن): «بل يقرونه مع».
(٨) (ن، ت): «في الكتاب».
(٩) (ن): «كتابه!».
(١٠) (ر، م): «يشاركه»، (ن): «مشاركه».
(١١) ليست في (د).

وقد عُلِمَ بالعقل امْتناع أن يكون له مثلٌ في المخلوقات، يشاركه فيما يجب أو يجوز أو[1] يمتنع عليه؛ فإنَّ ذلك يستلزم الجمع بين النَّقيضين كما تقدَّم[2]، وعُلِمَ أيضًا بالعقل أنَّ كلَّ موجودين قائمين بأنفسهما فلا بدَّ[3] بينهما من قدرٍ مشتركٍ، كاتِّفاقهما في مسمَّىٰ «الوجود» و«القيام بالنَّفس» و«الذَّات» ونحو ذلك، وأنَّ نفي ذلك يقتضي التَّعطيل المحض، وأنَّه لا بدَّ من إثبات خصائص الرُّبوبيَّة.

وقد تقدَّم الكلام علىٰ ذلك[4].

[التَّوحيد عند أصناف الجهمية]

ثمَّ إنَّ الجهميَّة[5] من المعتزلة وغيرِهم أدرجوا نفي الصِّفَات في مسمَّىٰ «التَّوحيد»[6]، فصار مَن قال: إنَّ لله علمًا أو قدرةً، أو إنَّه يُرَىٰ[7]، أو إنَّ القرآن كلام الله[8] غير مخلوقٍ يقولون: إنَّه مشَبِّهٌ ليس بموحِّدٍ.

وزاد عليهم غلاة الفلاسفة والقرامطة[9] فنفوا أسماءه الحسنىٰ، وقالوا: مَن قال: إنَّ الله عليمٌ قديرٌ عزيزٌ حكيمٌ[10]، فهو مشَبِّهٌ ليس بموحِّدٍ.

---

(١) (ب): «أن».

(٢) (ص: ٢٣٤-٢٣٥).

(٣) (د): «فلا بدَّ من».

(٤) (ص: ٩٦-٩٨).

(٥) (الأصل، ش، ن): «وأنَّ الجهميَّة»، (ت): «ثمَّ الجهميَّة»، والمثبت من بقية النسخ.

(٦) (ب، ر، ن، ت، مح، د، م): «ذلك»، وأشار في هامش (مح، د) إلىٰ المثبت في نسخةٍ.

(٧) زاد في (مح، د): «في الآخرة».

(٨) زاد في (مح، د): «مُنَزَّلٌ».

(٩) (مح، د): «وزاد عليهم غلاة الجهمية والفلاسفة والقرامطة».

(١٠) (ن، ت): «قدير عليم عزيز حكيم»، (د): «عليم قدير» فقط.

وزاد غلاة الغلاة، وقالوا(١): لا يُوصَف بالنَّفي ولا الإثبات، لأنَّ في كلٍّ منهما تشبيهًا له.

وهـؤلاء كلُّهـم وقعـوا مـن جـنس التَّشـبيه فيمـا هـو شـرٌّ ممَّـا فـرُّوا منه، فإنهم شبَّهوه بالممتنعـات والمعـدومات والجامـدات(٢) فـرارًا مـن تشبيههم -بزعمهم- له(٣) بالأحياء.

ومعلومٌ أنَّ هذه الصِّفَاتِ الثَّابتةَ لله لا تَثبت له(٤) علىٰ حدِّ ما يَثبت لمخلوق أصلًا(٥)، وهو ﷻ ليس كمثله شيءٌ لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، ولا(٦) فرق بين إثبات الذَّات وإثبات الصِّفَات، فإذا لم يكن في إثبات الذَّات إثبات(٧) مماثلةٍ للذَّوات(٨) لم يكن في إثبات الصِّفَات إثباتُ مماثلةٍ له في ذلك.

فصار هؤلاء الجهميَّة المعطِّلة يجعلون هذا توحيدًا، ويجعلون مقابل(٩) ذلك التَّشبيه، ويسمُّون نفوسهم «الموحِّدين»!!

---

(١) (ب): «وزاد غلاة الغلاة بأن قالوا»، (ن، ت، م): «وزاد عليهم غلاة الغلاة، وقالوا».

(٢) (ب، ر، ن، ت، مح، د، م): «والجمادات».

(٣) ليست في (ش، ر، م).

(٤) (ت): «به».

(٥) (ر، د، م): «ثبت لمخلوق أصلًا»، (ب): «يثبت المخلوق أصلًا»، (ن): «يثبت لمخلوقات أصلًا»، (ش): «يثبت للمخلوق»، ووقع فيها: «إذ هو سبحانه».

(٦) (ر، ن، ت، مح، د، م): «فلا».

(٧) من قوله: «وإثبات الصفات» إلىٰ هنا سقط من (ش)؛ لانتقال بصر الناسخ.

(٨) (ن، م): «الذَّوات»، ووقع في (ن): «ولم يكن...».

(٩) (ب، ن، ت، مح، د): «مقابلة».

[٣- قولهم: هو واحد في ذاته لا قسيم له]

وكذلك النَّوع الثَّالث، وهو قولهم: واحدٌ لا قسيم[١] له في ذاته، أو لا جزءَ له، أو لا بعض له[٢]: لفظٌ مجملٌ، فإنَّ الله سبحانه أحدٌ[٣] صمدٌ لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحدٌ، فيمتنع عليه أن يتفرَّق، أو يتجزَّأ[٤]، أو يكون قد رُكِّب من أجزاء[٥]، لكنَّهم يُدرِجون في هذا اللفظ[٦] نفيَ علوِّه علىٰ عرشه[٧]، ومباينتِهِ لخلقه، وامتيازِهِ عنهم، ونحوِ ذلك من المعاني المستلزمة لنفيه[٨] وتعطيله، ويجعلون ذلك من التَّوحيد.

فقد تبيَّن أنَّ ما يسمُّونه «توحيدًا» منه[٩] ما هو حقٌّ ومنه ما هو باطلٌ، ولو كان جميعُه حقًّا، فإنَّ المشركين إذا أقرُّوا بذلك[١٠] لم يخرجوا من الشِّرك الذي وصفهم به[١١] القرآن، وقاتلهم عليه الرَّسول ﷺ، إن لمْ يعترفوا بأنَّه[١٢] لا إله إلَّا الله.

---

(١) (ن): «قسم».
(٢) (ب): «أو لا بعض له، أو لا جزء له»، (ن): «أو لا جزء له، ولا بعض له»، (مح، د): «ولا جزء له، ولا بعض له».
(٣) (مح، د): «واحد».
(٤) (مح، د): «ويتجزأ»، (م): «أو يتحيَّز».
(٥) (م): «جزء».
(٦) (م): «في هذه اللفظة».
(٧) (ن، ت): «العرش».
(٨) (ن): «لنفسه».
(٩) (ب، ر، ن، ت، مح، د، م): «فيه»، وكذا في الموضع الثاني.
(١٠) زاد في (ر، ش، ت، مح، د، م): «كله».
(١١) (م): «به في».
(١٢) (ب): «بل لا بد أن يعترفوا أنه»، (ر، ن، مح، د، م): «بل لا بدَّ أن يعترفوا بأنه»، (ش، ت): «بل لا بدَّ بأنْ يعترفوا بأنه».

[معنى "الإله"]

وليس المراد «بالإله» هو القادر علىٰ[١] الاختراع، كما ظنَّه مَن ظنَّه مِن أئمَّة المتكلِّمين، حيث ظنَّ أنَّ الإلهيَّة هي القدرة علىٰ الاخْتراع، وأنَّ مَن أقرَّ بأنَّ الله هو القادر علىٰ الاختراع دون غيره فقد شهد أنَّه[٢] لا إله إلَّا هو، فإنَّ المشركين كانوا يقرُّون بهذا وهم مشركون كما تقدَّم بيانه.

بل الإله الحقُّ هو الذي[٣] يستحقُّ أن يُعبَد، فهو (إلهٌ) بمعنىٰ مألوهٍ، لا (إلهٌ) بمعنىٰ آلِهٍ[٤].

والتَّوحيد أن يُعبَدَ[٥] اللهُ وحده لا شريكَ له، والإشراك أن يُجعَلَ[٦] مع الله إلهًا آخرَ.

[توحيد الصوفية]

وإذا تبيَّن أنَّ غايةَ ما[٧] يقرِّره هؤلاء النُّظَّارُ، أهلُ الإثبات للقدر، المنتسبون إلىٰ السُّنَّة[٨]، إنَّما هو توحيد الرُّبوبيَّة، وأنَّ الله ربُّ كلِّ شيءٍ، ومع هذا فالمشركون كانوا

---

(١) «القادر علىٰ» سقطت من (ن).

(٢) (ب، ر، ن، ت، مح، د، م): «أن».

(٣) (ب): «الذي هو»، ووقع في (م): «يستحق بأن».

(٤) (ن): «لا بمعنىٰ آله»، (مح، د): «لا أنَّه بمعنىٰ آله»، (م): «الإله بمعنىٰ آله».
وينظر: «لسان العرب» (١٣/ ٤٦٩)، «الصحاح» (٦/ ٢٢٢٣)، «تاج العروس» (٣٦/ ٣٢١).

(٥) (ر، مح، د، م): «تعبد»، ولم تنقط في (ب).

(٦) (ر، مح، د، م): «تجعل»، ولم تنقط في (ب).

(٧) (ب): «ما به»، ومن هنا إلىٰ قوله: «التي لا غاية» بداية الفقرة الثانية سقط من (ش).

(٨) يعني الأشاعرة، فإنهم يثبتون القدر، ويغلون فيه حتَّىٰ يؤدِّيهم غلوُّهم إلىٰ القول بالجبر.
فائدة: الأشاعرة من أهل السنة بالمعنىٰ العام المقابل للشيعة، وليسوا من أهل السنة بالمعنىٰ=

مقرِّين[١] بذلك مع أنهم مشركون، فكذلك[٢] طوائف من أهل التَّصوُّف[٣]، المنتسبين[٤] إلىٰ المعرفة والتَّحقيق والتَّوحيد، غاية ما عندهم من التَّوحيد هو شهود[٥] هذا التَّوحيد، وهو أن يشهد[٦] أنَّ الله ربُّ كلِّ شيءٍ ومليكُهُ وخالقُهُ، لا سيما إذا غاب العارف بموجوده عن وجوده، وبمشهوده عن شهوده، وبمعروفه عن معرفته، ودخل في فناء توحيد الرُّبوبيَّة، بحيث يفنىٰ من لم يكن، ويبقىٰ من لم يزَلْ.

فهذا عندهم هو الغاية التي لا غاية وراءها، ومعلومٌ أنَّ هذا هو تحقيق ما أقرَّ به المشركون من التَّوحيد[٧]، ولا يصير الرَّجل بمجرَّد هذا التَّوحيد مسلمًا، فضلًا عن أن يكون وليًّا لله أو من سادات الأولياء.

وطائفةٌ من أهل التَّصوُّف والمعرفة يُقرِّرون[٨] هذا التَّوحيد مع إثبات الصِّفَات، فيفنون[٩] في توحيد الرُّبوبية مع إثبات الخالق للعالم المبائنِ لمخلوقاته.

= الخاص، المراد به: (أتباع الكتاب والسنة علىٰ فهم سلف الأمة)، ينظر: «منهاج السنة» (٢/ ٢٢١).

(١) (د): «يقرُّون».

(٢) (ر، م): «وكذلك».

(٣) أهل التَّصوُّف: جماعة نشأت علىٰ الزُّهد والعبادة والتَّقشُّف في بداية أمرها، ثمَّ دخلها -بسبب البعد عن العلم- من الضَّلَال الشَّيءُ العظيم، سواءً فيما يتعلَّق بالمكاشفات، أو الغلو في الأولياء، أو الحلول والاتِّحاد، ونحو ذلك، وسمُّوا بالصُّوفيَّة نسبةً إلىٰ لبس الصُّوف، علىٰ ما قرَّره ابن الجوزي رحمه الله.
ينظر: «تلبيس إبليس» (الباب العاشر)، «الفرقان بين أولياء الرَّحمن وأولياء الشَّيطان» (٥٢)، «دراسات في التَّصوُّف»، «التَّصوُّف المنشأ والمصادر» كلاهما لإحسان إلهي ظهير.

(٤) (ب، ر، مح، د، م): «والمنتسبين».

(٥) (ن): «مشهود».

(٦) (ب، ر، مح، د): «وهو أن تشهد»، (ن): «هو أن يشهد»، (م): «وأن تشهد».

(٧) (ش): «ومعلوم أن هذا تحقيق ما أقر المشركون من التوحيد».

(٨) (ن): «يقرون».

(٩) (ن، ت): «فينفون»، (م): «فيقفون».

وآخرون يضمُّون هذا إلىٰ نفي الصِّفَات فيَدْخُلون(١) في التَّعطيل مع هذا، وهذا شرٌّ من حال كثيرٍ من المشركين.

[إشارات إلى مواقع بعض الرجال والفرق وقربها وبعدها من الحق]

وكان جهمٌ ينفي الصِّفَات، ويقول بالجبر(٢)، فهذا تحقيقُ قولِ جهمٍ، لكنَّه

(١) (م): «فيدخل».

(٢) الجبر، هو: نفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلىٰ الرب تعالىٰ، والجبرية صنفان مؤداهما واحد:

الجبرية الخالصة: هي التي لا تثبت للعبد فعلًا ولا قدرة علىٰ الفعل أصلًا، كالجهمية.

والجبرية المتوسطة: هي التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة أصلًا، كالأشاعرة.

ينظر: «الملل والنحل» (١/ ٨٥-٨٦)، «التعريفات» (٧٤).

تنبيه: لفظ الجبر من الألفاظ المجملة التي لم يرد في الشَّرع إثباتها أو نفيها، فمن الخطأ أن ننفي الجبر في مقابل من أثبته، فهذا ردُّ بدعةٍ ببدعةٍ، وقد نهىٰ عن التكلم بالجبر نفيًا أو إثباتًا أئمة السلف رضوان الله عليهم، فقد صحَّ كما عند الخلال في «السنة» (٩٢٥، ٩٢٦): أنَّ بعض القدرية قال: «إن الله لم يجبر العباد علىٰ المعاصي»، فردَّ عليه أحمد بن رجاء ﷺ، وقال: «إنَّ الله جبر العباد»، أراد بذلك إثبات القدر، فلمَّا علم بذلك الإمام أحمد ﷺ أنكر عليهما جميعًا، وقال: «كلَّما ابتدع رجلٌ بدعةً اتسعوا في جوابها!»، وقال: «يستغفر ربه الذي ردَّ عليهم بمُحدثة»، وأنكر علىٰ مَن ردَّ بشيء من جنس الكلام إذا لم يكن له فيها إمام تقدَّم»، وقيل له: فما الجواب في هذه المسألة؟ فقال أحمد: «يُضلُّ الله مَن يشاء، ويهدي مَن يشاء».

وقال الخلال ﷺ (٩٢٠): أخبرنا أبو بكر المروذي، قال: قلت لأبي عبد الله: رجل يقول: إن الله جبر العباد، فقال: «هكذا لا تقل»، وأنكر هذا، وقال: «يضل من يشاء ويهدي من يشاء».

وقال ﷺ (٩٢٩): أخبرنا أبو بكر المروذي، قال: سمعت بعض المشيخة تقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي، يقول: أنكر سفيان الثوري جبر، وقال: «الله ﷻ جبل العباد»، قال أبو بكر المروذي: «أظنه أراد قول النبي ﷺ لأشج عبد القيس».

وأخرج ﷺ (٩٣١) بسندٍ حسنٍ عن أبي إسحاق الفزاري، أنه قال: قال لي الأوزاعي: أتاني رجلان فسألاني عن القدر، فأحببت أن آتيك بهما تسمع كلامهما، وتجيبهما، قلت: «رحمك الله، أنت أولىٰ=

إذا أثبت الأمر والنَّهي، والثَّواب والعقاب، فارق المشركين من هذا الوجه، لكنَّ جهمًا ومن اتَّبعه يقول بالإرجاء[1]، فيضعف الأمر والنَّهي، والثَّواب[2]

= بالجواب»، قال: فأتاني الأوزاعي، ومعه الرجلان، فقال: تكلما، فقالا: قدم علينا ناس من أهل القدر، فنازعونا في القدر ونازعناهم، حتىٰ بلغ بنا وبهم الجواب إلىٰ أن قلنا: إن الله قد جبرنا علىٰ ما نهانا عنه، وحال بيننا وبين ما أمرنا به، ورزقنا ما حرم علينا، فقال: أجبهما يا أبا إسحاق، قلت: رحمك الله، أنت أولىٰ بالجواب، قال: أجبهما، فكرهت خلافه، فقلت: «يا هؤلاء، إن الذين أتوكم بما أتوكم قد ابتدعوا وأحدثوا حدثًا، وإني أراكم قد خرجتم من البدعة إلىٰ مثل ما خرجوا إليه»، فقال: «أصبت وأحسنت يا أبا إسحاق».

وأخرج الخلال أيضًا (٩٣٢) بسندٍ حسنٍ عن بقية، قال: سألت الزبيدي والأوزاعي عن الجبر؟، فقال الزبيدي: «أمر الله أعظم، وقدرته أعظم من أن يجبر أو يعضل، ولكن يقضي ويقدر ويخلق ويجبل عبده علىٰ ما أحبه»، وقال الأوزاعي: «ما أعرف للجبر أصلًا من القرآن ولا السنة، فأهاب أن أقول ذلك، ولكن القضاء والقدر والخلق والجَبْل، فهذا يعرف في القرآن والحديث عن رسول الله ﷺ».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٣٢٣):«فهذان الجوابان اللذان ذكرهما هذان الإمامان في عصر تابعي التابعين من أحسن الأجوبة».

وأخرج الخلال (٩٢٨) أيضًا من طريق أبي يعقوب التستري، قال: كنت عند يحيىٰ بن سعيد القطان، فقيل له: إنَّ معاذ بن معاذ تكلَّم بكلامٍ أراد به ضدَّ القدرية، فأرسل إليه بابنه محمد: «أدركتَ ابن عون ويونس، سمعتَهم تكلموا بمثل هذا؟»، قال: فقال معاذ: «فأي شيءٍ يقول يحيىٰ حتىٰ أقول؟»، فرجع معاذ، فصار إلىٰ قول يحيىٰ.

وينظر أيضًا: «درء تعارض العقل والنَّقل» (١/ ٦٥-٧٨، ٢٥٤-٢٥٦)، (٢/ ٢٧١)، (٧/ ٦٦٤)، (٨/ ٥٠١-٥٠٢)، «مجموع الفتاوىٰ» (٥/ ٤٣٠-٤٣٢)، (٧/ ٦٦٤)، (٨/ ١٠٣-١٠٥).

(١) الإرجاء، هو: إخراج العمل عن مُسمَّىٰ الإيمان، والمرجئة فرقٌ متعدِّدَةٌ، منها: المرجئة الغلاة، وهم الذين جعلوا الإيمان المعرفة كالجهميَّة، أو التَّصديق كالأشاعرة، ومنها: مرجئة الكراميَّة، الذين جعلوا الإيمان النُّطق دون عمل القلب أو الجوارح، ومنها: مرجئة الفقهاء، وهم الذين أخرجوا العمل عن مسمَّىٰ الإيمان.

ينظر: «مقالات الإسلاميين» (١/ ١١٤)، «الفَرْقُ بين الفِرَق» (١٩٠)، «الملل والنحل» (١/ ١٣٩).

(٢) مثبتٌ من بقية النسخ، و«عنده» ليست في (م).

والعقاب عنده.

والنَّجَّاريَّة[١] والضِّراريَّة[٢] وغيرُهم[٣] يَقْربون من جهمٍ في مسائل القدر والإيمان، مع مقاربتهم أيضًا له[٤] في نفي الصِّفَات.

والكُلَّابيَّة والأشعريَّة خيرٌ من هؤلاء في باب الصِّفَات، فإنهم يثبتون لله[٥] الصِّفَات العقليَّة، وأئمَّتهم يثبتون الصِّفَات الخبريَّة في الجملة[٦] أيضًا، كما قد[٧] فُصِّلتْ أقوالهم في غير هذا الموضع.

وأمَّا في باب القدر، ومسائل الأسماء والأحكام[٨] فأقوالهم متقاربةٌ.

والكُلَّابية أتباع أبي مُحَمَّد عبد الله بن سعيد بن كُلَّابٍ[٩]، الذي سلك

---

(١) هم: أتباع الحسين بن مُحَمَّد النَّجَّار، من رؤوس المعتزلة، وخالفهم في القدر، (ت: نحو ٢٢٠).
ينظر: «الفَرْقُ بين الفِرَق» (٩١، ١٩٥)، «الملل والنِّحَل» (١/ ٨٨). «السِّيَر» (١٠/ ٥٥٤).

(٢) هم: أتباع ضرار بن عمرو الغطفاني الكوفي، معتزليٌّ جلدٌ، وخالفهم في القدر، له مقالاتٌ خبيثةٌ، كإنكار الصفات، ونفي عذاب القبر، هلك في زمن الرَّشيد.
ينظر: «الفَرْقُ بين الفِرَقِ» (٢٠١)، «الفِصَل في الملل» (٤/ ٥٥)، «سير أعلام النُّبلاء» (١٠/ ٥٤٥).

(٣) ليست في (م).

(٤) (ب، ر، ن، ت، مح، د): «له أيضًا».

(٥) قوله: «لله» ليس في (د)، ومن هنا إلىٰ قوله: «يثبتون» سقط من (ش).

(٦) «في الجملة» انفردت به مخطوطة الأصل، وهو قيدٌ مهمٌ.

(٧) ليست في (ر، م).

(٨) مسائل الأسماء والأحكام، هي مسألة صاحب الكبيرة من أهل الإيمان، ماذا يُسمَّىٰ؟ وما يُحكَم عليه في الدُّنيا والآخرة؟ وأقوال الفرق في ذلك معروفةٌ، ومفصَّلَةٌ في موضعها.

(٩) (ب، ر، ت، مح، م): «والكلابية هم أتباع...»، (د): «والكلابية هم أتباع ابن! مُحَمَّد بن! عبد الله بن سعيد بن كلاب»، ومن قوله: «الذي» إلىٰ «كلاب» سقط من (ن).

الأشعريُّ[١] خلْفَه، وأصحاب ابن كُلَّابٍ، كالحارث المحاسبيِّ[٢] وأبي العبَّاس القلانِسيِّ[٣] ونحوِهما = خيرٌ من الأشعرية في هذا وهذا، فكلَّما كان الرَّجل إلىٰ السَّلف والأئمَّةِ أقربُ كان قوله أعلىٰ وأفضلَ.

والكرَّامية[٤] قولهم في الإيمان قولٌ منكرٌ لم يَسبقهم إليه أحدٌ، حيث جعلوا

(١) (ر، د): «وخلفه»، والأشعري هو: أبو الحسن عليُّ بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري، كان معتزليًّا أربعين سنة، ثمَّ سلك طريقة ابن كُلَّاب، له: «الإبانة»، و«مقالات الإسلاميِّين»، وغير ذلك، ولد سنة (٢٦٠)، وتوفي سنة (٣٢٤).

ينظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٢٦٠)، «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٨٥)، «طبقات الشَّافعيين» (٢٠٨).

(٢) (ن، ت): «ابن المحاسبي»، وهو: الحارث بن أسد المحاسبي، أبو عبد الله البغدادي الزَّاهد، دخل في شيءٍ يسيرٍ من الكلام والتصوف، وكان أحمد يكره له ذلك، توفي سنة (٢٤٣).

ينظر: «تاريخ بغداد» (٩/ ١٠٤)، «وفيات الأعيان» (٢/ ٥٧)، «سير أعلام النُّبلاء» (١٢/ ١١١).

(٣) هو: أبو العبَّاس أحمد بن عبد الرَّحمن بن خالد القلانسي الرَّازي، ذكره أبو علي الأهوازي في «مثالب ابن أبي بشر = الأشعري» (ص: ٧٣) في أصحاب أبي الحسن الأشعري الأربعة، الذين خرجوا دعاة إلىٰ مذهبه في الآفاق، وتعقبه ابن عساكر في «تبيينه» (ص: ٣٩٨) **[بتصرف]**، قائلًا: «وأمَّا عدُّه في أصحابه الأربعة (القلانسي) فإنه جَهِل في قوله أو نسي...، أبو العباس القلانسي من معاصري أبي الحسن ﵀ لا من تلامذته كما قال الأهوازي».

قلت: كلام ابن عساكر أقرب، بل القلانسي أقدم في المذهب الكلابي من الأشعري كما يدل عليه ما في «مجموع الفتاوىٰ» (٦/ ٥٢٠)، (١٢/ ٣٦٧)، وهو أحسن حالًا من الأشعري، ولم أجد من ترجم له زيادةً علىٰ ما سبق، لكن وجدتُ له روايةً عن مُحَمَّد بن مهران الحمال، ومُحَمَّد بن مقاتل، وعبد الله بن الجراح، وأبي حجر البجلي.

وعنه: أبو أحمد الحاكم (ت: ٣٧٨) في كتابه «الأسامي والكنىٰ» (٢٢٠، ٩١٤، ١٩١٤، ٢٠٩٦، ٢١٠١)، وأبو مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن يعقوب الحارثي البخاري (ت: ٣٤٠) في كتابه: «مسند أبي حنيفة» (١٠٨٨، ١٠٩٢، ١٢٦١، ١٣٣٤)، وأبو الشَّيخ (ت: ٣٦٩) في «أخلاق النَّبي» (٨٨٩).

ومن هنا يتبين أن القلانسي كان حيًا في بداية القرن الرابع، والله أعلم.

(٤) هم أتباع مُحَمَّد بن كَرَّام بن عراق السِّجستاني، الضَّال المجسِّم، قال ابن حبَّان: «كأنَّه قد خُذلَ حتَّىٰ التقط من المذاهب أرداها ومن الأحاديث أوهاها»، توفي سنة (٢٥٥).

ينظر: «المجروحين» (١٠١٣)، «مقالات الإسلاميين» (١/ ١٢٠)، «الملل والنِّحَل» (١/ ١٠٨).

الإيمان قول اللسان وإن كان(١) مع عدم تصديق القلب، فيجعلون المنافق مؤمنًا، لكنَّه يَخْلُد في النَّار، فخالفوا الجماعة في الاسم دون الحكم.

وأمَّا في الصِّفَات والقدر والوعيد(٢) فهم أشبه من أكثر(٣) طوائف الكلام التي في أقوالها مخالفةٌ للسُّنَّة.

وأمَّا المعتزلة فهم ينفون الصِّفَات، ويقاربون قول جهمٍ(٤)، لكنَّهم ينفون القدر، فهم وإن عظَّموا الأمر والنَّهي، والوعد والوعيد، وغَلَو فيه، فهم يُكذِّبون بالقدر(٥)، ففيهم نوعٌ من الشِّرك من(٦) هذا الباب.

والإقرار بالأمر والنَّهي، والوعد والوعيد مع(٧) إنكار القدر، خيرٌ من الإقرار بالقدر مع إنكار الأمر والنَّهي والوعد والوعيد، ولهذا لم يكن في زمن الصَّحابة(٨) والتَّابعين مَن ينفي الأمر والنَّهي، والوعد والوعيد، وكان(٩) قد نبغ فيهم القدريَّة(١٠)،

(١) «وإن كان» مثبتة من (ب، ر، ش، ن، ت، م).
(٢) (مح، د): «والوعد والوعيد».
(٣) ليست في (ن).
(٤) ليست في (ن).
(٥) (ر، ت، م): «القدر».
(٦) (ت): «في».
(٧) (ن): «والنهي والعيد مع»، ومن هنا إلىٰ قوله: «والوعيد» سقط من (ر، م).
(٨) (ت): «ولهذا لم يكن مِن الصحابة».
(٩) (ر، م): «فكان».
(١٠) في مسلم (٨) عن يحيىٰ بن يعمر، قال: «كان أولَ من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني، فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري حاجَّين - أو معتمرين - فقلنا: لو لقينا أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ، فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، فوفق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخلًا المسجد، فاكتنفته أنا وصاحبي أحدنا عن يمينه، والآخر عن شماله، فظننت أن صاحبي سيكل=

كما نبغ فيهم الخوارج(١) الحروريَّة(٢)، وإنَّما يظهر من البدع أولًا ما كان أخفَّ(٣)، وكلَّما ضَعُفَ من يقوم بنور النُّبوَّة قويت البدعة.

فهؤلاء المتصوِّفون الذين يشهدون الحقيقة الكونيَّة، مع إعراضهم عن الأمر والنَّهي(٤) شرٌّ من القدريَّة المعتزلة ونحوهم، أولئك يُشَبَّهون بالمجوس(٥)، وهؤلاء يُشَبَّهون بالمشركين(٦) الذين قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، والمشركون شرٌّ من المجوس.

= الكلام إلي، فقلت: أبا عبد الرحمن إنه قد ظهر قِبَلَنا ناسٌ يقرءون القرآن، ويتقفرون العلم، وذكر من شأنهم، وأنهم يزعمون أن لا قدر، وأنَّ الأمر أُنُف...».

(١) الخوارج: فرقة خرجت لقتال علي بن أبي طالب رضي الله عنه بسبب التحكيم، ومذهبهم: (التبرؤ من عثمان وعلي رضي الله عنهما، والخروج على الإمام الجائر، وتكفير صاحب الكبيرة، وتخليده في النار)، والخوارج فرقٌ كثيرةٌ، ويسمون أيضًا بالحرورية، والوعيدية.
ينظر: «الفَرْق بين الفِرَق» (١٥)، «الفِصَل» (٤/ ١٤٤)، «الملل والنِّحَل» (١/ ١١٤).

(٢) (م): «والحروريَّة»، وسمِّيت الخوارج بذلك لأنَّ الذين خالفوا عليًّا رضي الله عنه منهم نزلوا بحروراء، بعد قضيَّة التَّحكيم فنسبوا إليها، وحروراء: موضع من ضواحي الكوفة، ينظر: «مصنف عبد الرزاق» (١٨٥٧٤)، «تاريخ خليفة بن خياط» (١٩٢)، «مسند أحمد» (٦٥٦).

(٣) (م): «أخفى».

(٤) (ت): «النَّهي والأمر».

(٥) المراد بذلك المعتزلة القدرية، وقد ورد في تشبيههم بالمجوس أحاديثُ لا تثبت، وصحَّ عن ابن عمر رضي الله عنهما أنَّه قيل له: إنَّ قومًا يقولون: لا قدر، فقال: «أولئك القدريون، أولئك مجوسُ هذه الأمة»، أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٩٥٨)، وابن بطة في «الإبانة» (١٥١٧)، وغيرهما.
وفي سبب تشبيههم بالمجوس يقول الخطابي رحمه الله في «معالم السُّنن» (٤/ ٣١٧): «إنَّما جعلهم مجوسًا لمضاهاة مذهبهم مذهب المجوس في قولهم بالأصلين، وهما: (النور والظلمة)، يزعمون أنَّ الخير من فعل النور، والشَّرَّ مِن فِعل الظُّلْمة، فصاروا ثانوية، وكذلك القدرية يضيفون الخير إلى الله عز وجل والشَّرَّ إلى غيره».

(٦) (ر، مح، د، م): «أولئك يُشْبِهون المجوس، وهؤلاء يُشْبِهون المشركين».

[أصل الإسلام الشهادتان]

فهذا أصلٌ عظيمٌ، علىٰ المسلم أن يعرفه، فإنَّه أصل الإسلام الذي يتميَّز به أهل الإيمان من أهل الكفر، وهو الإيمان بالوحدانيَّة والرِّسالة[١]: شهادةِ أن لا إله إلَّا الله، وأنَّ محمدًا رسول الله.

وقد وقع كثيرٌ من النَّاس في الإخلال بحقيقة[٢] هذين الأصلين، أو أحدهما، مع ظنِّه أنَّه في غاية التَّحقيق والتَّوحيد والعلم[٣] والمعرفة، فإقرار المرء بأنَّ اللهَ ربُّ كلِّ شيءٍ ومليكُهُ وخالقُهُ لا يُنجِّيه من عذاب الله إن لم يقترن به الإقرار بأنَّه[٤] لا إله إلَّا الله، فلا يستحقُّ العبادةَ أحدٌ إلَّا هو، وأنَّ محمَّدًا رسول الله، فيجب تصديقه فيما[٥] أخبر، وطاعتُه فيما أمر، فلا[٦] بدَّ من الكلام في هذين الفصلين[٧].

[معنى شهادة أن لا إله إلا الله]

الفصل الأوَّل: توحيد الإلهيَّة، فإنَّه سبحانه أخبر عن المشركين -كما تقدَّم- بأنهم أثبتوا وسائط بينهم وبين الله يدعونهم ويتخذونهم[٨] شفعاء بدون إذن الله[٩]،

(١) من هنا إلىٰ نهاية الفقرة ليس في الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ.
(٢) (ن): «بالإخلال في حقيقة».
(٣) ليست في (م).
(٤) (ب): «إقراره بأن»، (ر، ن، ت، مح، د، م): «إقراره بأنه».
(٥) (د): «بما».
(٦) (ب): «ولا».
(٧) (ن): «الأصلين، الأصل الأول»، (ت): «الأصلين، الفصل الأول».
(٨) ليست في (ر، م، د).
(٩) (مح، د): «من دون إذن الله»، و«إذن» ليست في الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ.

قال تعالىٰ: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾ ﴾ [يونس: ١٨]، فأخبر أنَّ هؤلاء الذين اتَّخذوا هؤلاء الشُّفعاءَ مشركون[1]، وقال تعالىٰ عن مؤمن يس: ﴿ وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٢﴾ ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا يُنقِذُونِ ﴿٢٣﴾ إِنِّىٓ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢٤﴾ إِنِّىٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمْ فَٱسْمَعُونِ ﴿٢٥﴾ ﴾ [يس: ٢٢-٢٥]، وقال تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ ۖ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ ۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٩٤﴾ ﴾ [الأنعام: ٩٤]، فأخبر[2] عن شفعائهم أنهم زعموا أنهم فيهم شركاء، وقال تعالىٰ: ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ ۚ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٣﴾ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا ۖ لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ [الزمر: ٤٣-٤٤]، وقال تعالىٰ: ﴿ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ ۚ ﴾ [السجدة: ٤]، وقال تعالىٰ: ﴿ وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ ۙ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ ﴾ [الأنعام: ٥١][3]، وقد قال تعالىٰ: ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال تعالىٰ: ﴿ وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ

---

(١) (م): «... الذين اتَّخذ شفعاء مشركون»، والجملة بتمامها سقطت من (ر، مح، د).

(٢) من هنا إلىٰ قوله: «شركاء» ليس في (م)، وكتب بعد آية يونس المتقدمة، وقوله: «أنهم زعموا» ليس في (ر، مح، د).

وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ [الأنبياء: ٢٦-٢٨]، وقال تعالىٰ: ﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِي شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴿٢٦﴾ ﴾ [النجم: ٢٦]، وقال تعالىٰ: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ ﴾ [سبأ: ٢٢-٢٣]، وقال تعالىٰ: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٥٦﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿٥٧﴾ ﴾ [الإسراء: ٥٦-٥٧]، قال[1] طائفةٌ من السَّلف: «كان أقوامٌ[2] يدعون العزير والمسيح والملائكة، فأنزل الله هذه الآية بيَّن فيها أنَّ الملائكة والأنبياء يتقرَّبون إلىٰ الله ويرجون رحمته ويخافون عذابه»[3].

---

(١) (ن): «قالت».

(٢) (م): «قوم».

(٣) أخرج سعيد بن منصور في «تفسيره» (١٢٨٥) من طريق إبراهيم. وابن جرير (١٤/ ٦٣٠-٦٣١) من طريق أبي صالح. كلاهما عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما في قوله: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾ [الإسراء: ٥٧]، قال: «عيسىٰ وأمُّه وعزير»، هذا لفظ أبي صالح، ولفظ إبراهيم: «هو عزيرٌ، وعيسىٰ بن مريم، والشَّمس، والقمر»، والأثر حسنٌ بمجموع طريقيه.

وأخرج ابن جرير (١٤/ ٦٣١) من طريق ابن أبي نجيح وابن جريج فرَّقهما، عن مجاهد في قوله تعالىٰ ﴿يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾ [الإسراء: ٥٧]، قال: «عيسىٰ ابن مريم وعزير والملائكة»، والأثر صحيح.

وأخرج البخاري (٤٧١٤)، ومسلم (٣٠٣٠) -واللفظ له- عن ابن مسعود في قوله تعالىٰ: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾ [الإسراء: ٥٧]، قال: «نزلت في نفرٍ من العرب كانوا يعبدون نفرًا من الجن، فأسلم الجنيون والإنس الذين كانوا يعبدونهم لا يشعرون، فنزلت: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾ [الإسراء: ٥٧]».

[من تحقيق هذه الشهادة إفراد الله بجميع أنواع العبادة]

ومِن تحقيق التَّوحيد أن يُعلم(١) أنَّ الله أثبت له حقًّا لا يشركه فيه(٢) مخلوقٌ، كالعبادة والتَّوكُّل والخوف(٣) والتَّقوىٰ، قال تعالىٰ: ﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا ﴿٢٢﴾﴾ [الإسراء: ٢٢]، وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴿٢﴾ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ﴾ [الزمر: ٢-٣]، وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنِّىٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴿١١﴾﴾ [الزمر: ١١](٤)، وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴿٦٤﴾ وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [الزمر: ٦٤-٦٦]، وكلٌّ من الرُّسُل يقول(٥): ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩].

وقد قال في التَّوكل: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [المائدة: ٢٣]، ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴿١٢﴾﴾ [إبراهيم: ١٢]، ﴿قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [الزمر: ٣٨]، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا۟ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [التوبة: ٥٩]،

= قال شيخ الإسلام في «الرَّدِّ علىٰ المنطقيين» (٥٢٩): «والآية تتناول كلَّ مَن دعا غير الله، وذلك المدعو يبتغي إلىٰ الله الوسيلة، أي: القربىٰ والزلفىٰ ويرجو رحمة الله ويخاف عذابه، وهذا يدخل فيه الملائكة والأنبياء والصَّالحون الإنس والجنّ».

وينظر: «الإخنائية» (٩٤)، «الاستغاثة في الرَّدِّ علىٰ البكري» (٢٨٩، وما بعدها).

(١) (مح، د): «تعلم».

(٢) (ب): «فيها».

(٣) زاد في (مح، د): «والخشية».

(٤) آية الزمر ليست في (م).

(٥) زاد في (ن، مح، د، م): «لقومه».

فقال في الإيتاء: ﴿مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٥٩]، وقال في التَّوكُّل: ﴿وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، ولم يقل: ورسوله، لأنَّ الإيتاء هو الإعطاء الشَّرعي، وذلك يتضمَّن الإباحة والإحلال الذي بلَّغه الرَّسول ﷺ، فإنَّ الحلالَ ما حلَّله، والحرامَ ما حرَّمه، والدِّينَ ما شرعه[١]، قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر: ٧].

وأمَّا الحَسْب فهو الكافي، والله وحدَه كافٍ عبده، كما قال: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ١٧٣﴾ [آل عمران: ١٧٣]، فهو وحده حسبُهم كلِّهم.

وقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٦٤﴾ [الأنفال: ٦٤]، أي حسبك وحسبُ من اتَّبعك من المؤمنين هو الله، فهو كافيكُم كلَّكم[٢].

وليس المراد أنَّ الله والمؤمنين حسبك، كما يظنُّه بعض الغالطين[٣]، إذ هو وحده كافٍ نبيَّه وهو حسبُهُ، ليس معه مَن يكون هو وإيَّاه حسبًا للرَّسُول.

وهذا في اللغة كقول الشَّاعر:

.... فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ[٤]

---

(١) (ن): «يشرعه».

(٢) وهذا هو قول أكثر المفسِّرين، والقول الثَّاني ما سيذكره شيخ الإسلام رحمه الله.
ينظر: «تفسير الطَّبري» (١١/ ٢٥٩)، «تفسير ابن أبي حاتم» (٥/ ١٧٢٧)، «تفسير ابن أبي زمنين» (٢/ ١٨٦)، «تفسير الثَّعلبي» (١٣/ ١٣٥)، «تفسير القرطبي» (٨/ ٤٣)، «تفسير ابن كثير» (٤/ ٨٦).

(٣) قاله الفرَّاء في «معاني القرآن» (١/ ٤١٧)، ونقله ابن الجوزي في «زاد المسير» (٢/ ٢٢٢) عن مجاهد.

(٤) عجز بيتٍ صدره: «إذا كانت الهيجاء وانشقَّت العصا»، نسبه القالي (ت: ٣٥٦) في «ذيل الأمالي» (٦٨٤) إلىٰ جرير، ونسبه الباقولي (ت نحو: ٥٤٣) في «إعراب القرآن» (٣/ ٨٧٠) إلىٰ لبيد.
قلتُ: ولم أجده في ديوانيهما، ولا مَن نسب البيت غير القالي والباقولي رحمهما الله.

وتقول العرب: حسبك وزيدًا درهمٌ، أي يكفيك وزيدًا جميعًا درهمٌ[١].

وقال في الخوف والخشية والتَّقوىٰ: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ۝٥٢﴾ [النور: ٥٢]، فأثبت الطَّاعة لله والرَّسول، وأثبت الخشية والتَّقوىٰ لله وحده، كما قال نوحٌ عليه السلام: ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝٢ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ۝٣﴾ [نوح: ٢-٣]، فجعل العبادة والتَّقوىٰ لله وحده، وجعل الطَّاعة له[٢]، فإنَّه من يطع[٣] الرَّسول فقد أطاع الله.

وقد قال تعالىٰ: ﴿فَلَا تَخْشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنًا قَلِيلًاۚ﴾ [المائدة: ٤٤][٤]، وقد قال تعالىٰ: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۝١٧٥﴾ [آل عمران: ١٧٥]، وقال الخليل عليه السلام: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًاۚ فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٨١﴾ [الأنعام: ٨١]، وقال تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ۝٨٢﴾ [الأنعام: ٨٢].

وفي الصَّحيحين عن ابن مسعودٍ[٥]: لمَّا نزلت هذه الآيةُ شقَّ ذلك علىٰ أصحاب النَّبيِّ ﷺ، فقالوا[٦]: أيُّنا لم يظلم نفسه؟ فقال النَّبيُّ ﷺ: «إنَّما هُوَ الشِّرْكُ،

---

(١) ينظر: «البديع في علم العربية» (١/ ١٧٩-١٨٠)، «شرح المفصل لابن يعيش» (١/ ٤٤٣-٤٤٤)، «منهاج السُّنَّة» (٧/ ٢٠١، وما بعدها)، «زاد المعاد» (١/ ٣٧).

(٢) (مح): «له ولرسوله!»، وفي «م»: «له وحده»، (د): «للرسول».

(٣) (ب): «أطاع».

(٤) آية المائدة ليست في الأصل، وأثبتها من بقية النسخ.

(٥) زاد في بقية النسخ سوىٰ (ش): «أنَّه قال».

(٦) (م): «قالوا».

أَوَلَمْ(١) تَسْمَعُوا إِلَىٰ قَوْلِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾﴾ [لقمان: ١٣]»(٢)، وقال تعالىٰ: ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴿٤٠﴾﴾ [البقرة: ٤٠]، ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ ﴿٤١﴾﴾ [البقرة: ٤١].

ومِن هذا الباب أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يقول في خطبته: «مَنْ يُطِعْ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَإِنَّهُ لا يَضُرُّ إِلَّا نَفْسَهُ، وَلَنْ(٣) يَضُرَّ اللهَ شَيْئًا»(٤)، وقال: «وَلَا تَقُولُوا(٥): مَا شَاءَ اللهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ(٦)، وَلَكِنْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ ثُمَّ شَاءَ مُحَمَّدٌ»(٧).

ففي الطَّاعة قَرَن اسم الرَّسول باسمه بحرف «الواو»، وفي المشيئة(٨) أمر أن

(١) (ب، ر، ن، ت، مح، د، م): «ألم».
(٢) أخرجه البخاري (٣٢)، (٣٣٦٠)، (٤٦٢٩)، ومسلم (١٢٤).
(٣) (ن): «لن».
(٤) إسناده ضعيف: جزءٌ من حديثٍ أخرجه أبو داود (١٠٩٧)، والطَّبراني في «الدَّعاء» (٢٩٠)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (١٣٨٣٠)، وغيرهم من طريق قتادة عن عبد ربِّه عن أبي عياض عن ابن مسعود مرفوعًا، وعبد ربِّه لم يرو عنه سوىٰ قتادة، وشيخه مجهولٌ كما قال الحافظ في «التَّقريب» (٨٢٩٣)، فالحديث ضعيفٌ، وقد ضعَّفه العَلَّامة الألباني.
(٥) (ب، ر، ن، ت، مح): «لا تقولوا»، (د): «لا تقول».
(٦) «وشاء محمد» سقطت من (ت)، وفي (ن): «وما شاء محمد»، وكذا في الموضع الثاني.
(٧) صحيحٌ: أخرجه أحمد (٢٠٦٩٤)، والدَّارمي في «سننه» (٢٧٤١) -واللفظ له-، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٥٢٣) وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٥/ ٢١٤)، ومُحمَّد بن نصرٍ المروزي في «تعظيم قدر الصَّلاة» (٨٧٤)، والطَّبراني في «الكبير» (٨٢١٤)، والبيهقي في «الأسماء والصِّفات» (٢٩٢) من طريق عبد الملك بن عمير عن ربعي بن حراش عن الطُّفيل بن سخبرة أخي عائشة به، وفيه قصَّةٌ، وفي بعض الفاظه: «ثمَّ شاء فلانٌ»، وفي بعضها: «شاء الله وحده».
وجاء عن حذيفةَ بنحوه، أخرجه أبو داود (٤٩٨٠)، وابن ماجه (٢١١٨)، وأحمد (٢٣٣٤٧)، وغيرهما، وصحَّحَ كِلا الحديثين الألباني ؒ.
(٨) (م): «وفي المسألة»، وفي هامشها: «لعلَّه: المشيئة».

يُجعَل ذلك بحرف «ثُمَّ»، وذلك لأنَّ طاعة الرَّسول(١) طاعةٌ لله، فمن يطع(٢) الرَّسول فقد أطاع الله، وطاعةُ الله طاعةٌ للرَّسول(٣).

بخلاف المشيئة، فليست مشيئة أحدٍ من العباد مشيئةً لله، ولا مشيئةُ الله مستلزمةً لمشيئة العباد(٤)، بل ما شاء الله كان وإن لم يشأ النَّاس، وما شاء النَّاس لم يكن إن لم يشأ الله(٥).

[معنى شهادة أن محمدًا رسول الله]

الفصل الثَّاني(٦): حقُّ الرَّسول ﷺ، فعلينا أن نؤمن به، ونطيعه، ونتَّبعه، ونرضيه،

---

(١) الأصل: «وكذلك لأن طاعة الرسول»، (ن): «ذلك أن طاعة الرسول»، (مح): «ذلك لأن الطاعة للرسول»، (د): «ذلك لأن طاعة الرسول»، والمثبت من بقية النسخ.

(٢) (ر، م): «أطاع».

(٣) (ب، م، د): «الرَّسول».

(٤) (ن): «فليست مشيئة أحد مشيئة الله، ولا مشيئة! مستلزمة لمشيئة العباد».

(٥) قال حافظ المغرب ابن عبد البر في «الاستذكار» (٨/ ٢٦٥).: «ومن أحسن ما قيل من النَّظْم في قدم [العلم] وأن ما يكون من خلق الله فقد سبق العلم به وجفَّ القلم به وأنَّه لا يكون في ملكه إلَّا ما يشاء لا شاء غيره قول الشَّافعي رضي الله عنه، رويناه من طرقٍ عن المزني وعن الرَّبيع عنه أنَّه قال في أبياتٍ له:

فما شئتَ كان وإن لم أشأ ... وما شئتُ إن لم تشأ لم يكن
خلقت العباد على ما علمت ... وفي العلم يجري الفتى والمُسِن
على ذا مننتَ وهذا خذلتَ ... وهذا أعنتَ وذا لم تُعِن
فمنهم شقيٌّ ومنهم سعيدٌ ... ومنهم قبيحٌ ومنهم حسن
ومنهم فقيرٌ ومنهم غنيٌّ ... وكلٌّ بأعماله مرتهن

قال أبو عمر: كلُّ ما في هذه الأبيات معتقد أهل السُّنَّة ومذهبهم في القدر لا يختلفون فيه، وهو أصل ما يبنون في ذلك عليه».

(٦) (ب، مح، د): «والفصل الثاني»، (ن): «فصل، الأصل الثاني».

ونحبَّه، ونستسلم[1] لحكمه، وأمثال ذلك، قال تعالىٰ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، وقال تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]، وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [التوبة: ٢٤]، وقال تعالىٰ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥]، وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] وأمثال ذلك.

فصلٌ:

إذا ثبت هذا فمن المعلوم[2] أنَّه يجب الإيمان بخلق الله وأمره: بقضائه[3] وشرعه.

[مذاهب الفرق الضالة في القدر]

وأهل الضَّلال الخائضون في القدر انقسموا إلى ثلاث فرقٍ:

- مجوسيَّة، ومشركيَّة، وإبليسيَّة.

فالمجوسيَّة، الذين كذَّبوا بقدر الله، وإن آمنوا بأمره ونهيه، فغلاتهم أنكروا العلم

---

(١) (ن، ت): «ونستلزم»، (م): «ونسلِّم».

(٢) (ش): «إذا تبيَّن هذا فمن المعلوم»، (م): «إذا ثبت هذا فمعلوم».

(٣) (م): «وبقضائه».

والكتاب، ومقتصدتهم[١] أنكروا عموم مشيئة الله[٢] وخلقه وقدرته، وهؤلاء هم[٣] المعتزلة ومَن وافقهم.

والفرقة الثَّانية: المشركيَّة، الذين أقرُّوا بالقضاء والقدر، وأنكروا الأمر والنَّهي، وقال الله تعالىٰ: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن شَيۡءٍۚ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فمَن احتجَّ علىٰ تعطيل الأمر والنَّهي بالقدر فهو مِن هؤلاء، وهذا قد كثر[٤] فيمن يدَّعي الحقيقة من المتصوِّفة.

والفرقة الثَّالثة: الإبليسيَّة، وهم[٥] الذين أقرُّوا بالأمرين، لكن جعلوا هذا تناقضًا من الرَّبِّ، وطعنوا في حكمته وعدله، كما يُذكر مثل[٦] ذلك عن إبليس مقدَّمِهم، كما[٧] نقله أهل المقالات، ونُقِلَ عن أهل الكتاب[٨].

---

(١) (ن): «فغلاتهم أنكروا العلم والكتاب، ومقتصدهم»، (ر، م): «فغلاتهم أنكروا العلم والمشيئة، ومقتصدوهم»، وأشار في هامش (ر) إلىٰ إثبات «والكتاب» في نسخة.

(٢) بقية النسخ: «مشيئته».

(٣) ليست في (ن).

(٤) زاد في (ب): «فمن احتج علىٰ تعطيل الأمر والنهي بالقدر»، كرر الجملة السابقة سهوًا.

(٥) (ر، م): «والفرقة الثالثة: وهم الإبليسيَّة».

(٦) ليست في (ر).

(٧) ليست في (ن).

(٨) وأشار شيخ الإسلام إلىٰ الثَّلاث الفرق في «تائيته في القدر» (١٠٨) [بشرح الحَمَد] بقوله:

ويُـدعَىٰ خصـومُ الله يـومَ معـادهم ... إلـىٰ النَّـار طُـرًّا معشـر القدريَّـةِ
سـواءً نفـوه، أو سـعوا ليخاصـموا ... بـه اللهَ أو مـاروا بـه للشَّـريعةِ

وينظر في مثل هذا التَّقسيم: «مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٤٠٠، ٤٠٩-٤١١)، (٨/ ٢٥٦-٢٦١)، (١٠/ ٧١٨)، (١٦/ ٢٣٠، وما بعدها)، (٢٢/ ١٣١)، «طريق الهجرتين» (١/ ١٨٦، وما بعدها).

[مذهب أهل السُّنَّة في القدر]

والمقصود أنَّ هذا ممَّا يقوله أهل الضَّلال[١]، وأمَّا أهل الهدىٰ والفلاح فيؤمنون بهذا وهذا، ويؤمنون بأنَّ الله خالقُ كلِّ شيءٍ وربُّهُ ومليكُهُ، ما شاء الله كان[٢] وما لم يشأ لم يكن، وهو علىٰ كلِّ شيءٍ قديرٌ، أحاط بكلِّ شيءٍ علمًا، وكلُّ شيءٍ أحصاه[٣] في إمامٍ مُبينٍ.

ويتضمَّن هذا الأصلُ من إثبات علم الله، وقدرته، ومشيئته، ووحدانيَّته في ربوبيَّته[٤]، وأنَّه خالقُ كلِّ شيءٍ وربُّهُ ومليكُهُ ما[٥] هو من أصول الإيمان.

[إثباتهم الأسباب]

ومع هذا لا يُنكَر[٦] ما خلقه الله من الأسباب، التي يخلق بها المُسَبَّبات، كما قال تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابًا ثِقَالًا سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلۡنَا بِهِ ٱلۡمَآءَ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ﴾ [الأعراف: ٥٧]، وقال: ﴿يَهۡدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضۡوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [المائدة: ١٦]، وقال تعالىٰ: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرًاۚ﴾ [البقرة: ٢٦] فأخبر أنَّه يفعل بالأسباب.

---

(١) وقع في (ش): «والمقصود في هذا»، وفي (ر، م): «ممَّا تقوله»، وفي (مح، د): «الضلالات».

(٢) (ب، ن، ت، مح، د): «ما شاء كان»، (ر، م): «وما شاء كان».

(٣) (د): «أحصيناه».

(٤) (ب، ر، ن، م، د): «ووحدانيته وربوبيته».

(٥) (ت): «فما».

(٦) (ر): «ننكر».

[ضلال من أنكر الأسباب وشرك من جعلها هي المبدعة]

ومن قال: يفعل عندها لا بها[١]، فقد خالف ما جاء به القرآن، وأنكر ما خلقه الله من القوىٰ والطَّبائع[٢]، وهو شبيهٌ بإنكار القوىٰ التي خلقها الله في الحيوان[٣]، التي يفعل الحيوان[٤] بها مثل قدرة العبد.

كما أنَّ مَن جعلها هي المبدعة لذلك فقد أشرك بالله، وأضاف فعله إلىٰ غيره، وذلك أنَّه ما مِن سببٍ من الأسباب إلَّا وهو مفتقرٌ إلىٰ سببٍ آخرَ في حصول مسبَّبِهِ، ولا بدَّ له من مانعٍ يمنع مقتضاه إذا لم يدفعه الله عنه، فليس في الوجود شيءٌ واحدٌ يفعل شيئًا إلَّا الله وحده، قال الله تعالىٰ[٥]: ﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ

---

(١) (ر): «إنه يفعل عندها لا بها»، قلتُ: وهذا قول الجهميَّة والأشاعرة نفاة الأسباب والطَّبائع، وبضدِّهم المعتزلة الذي أثبتوا الأسباب مستقلَّةً بالفعل، وهدىٰ الله أهل السُّنَّة والجماعة لما اختلفوا فيه من الحقِّ بإذنه، فأثبتوا الأسباب مؤثِّرةً بمشيئة الله ﷻ، وأوَّل من نفىٰ الأسباب والطَّبائع هو الجهم بن صفوان كما بينتُ ذلك في كتابي «الأوائل العقدية»، فأبئسْ به من سلفٍ للأشاعرة.
ينظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ١٩٢)، (٨/ ١٧٥-١٧٦، ٤٣٠، ٤٨٥-٤٨٨)، (٩/ ٢٨٧، ٢٨٨)، «جامع المسائل» (٦/ ٢١٠-٢١٢)، «منهاج السُّنَّة النَّبويَّة» (٣/ ١٣-١٤، ١١٢-١١٣)، «مدارج السَّالكين» (٢/ ٣٩٢-٣٩٤)، «أعلام الموقعين» (٣/ ١٩٩-٢٠٣)، «شفاء العليل» (٤١٠).

(٢) (ت): «والطِّباع».

(٣) (ب، ر، م): «وهو شبيه بإنكار ما خلقه الله من القوىٰ التي في الحيوان»، (ن): «وهو شبيه بما خلق الله من القوىٰ التي في الحيوان»، (ت، مح، د): «وهو شبيه بإنكار ما خلقه الله من القوىٰ في الحيوان».

(٤) (ن): «الحياة».

(٥) (ر، م): «يفعل شيئًا إذا شاء إلا الله وحده، قال الله تعالىٰ»، (ش، ن، ت): «يفعل شيئًا إلا الله».
قلتُ: من القواعد الهامَّة في هذا الباب أن يقال: «ليس في الوجود عِلَّةٌ تامَّةٌ إلَّا مركَّبة سوىٰ مشيئة الله»، ومعنىٰ هذا: أنَّ السَّبب الواحد لا يستقلُّ بوجود المسبَّب، بل يحتاج إلىٰ أسبابٍ أخر ليتمَّ، فيتركَّب وجود المسبَّب من أسبابٍ لا سببٍ واحدٍ، ففعل العبد لا يكون من مُجرَّد قدرته، أو إرادته الجازمة، ولكن من مجموعهما مع سبق مشيئة الله تعالىٰ لذلك، وليس شيءٌ يستقلُّ بالفعل إلَّا الله ﷻ.
ينظر: «جامع المسائل» (٦/ ٢١١-٢١٢).

تَذَكَّرُونَ ﴿٤٩﴾ ﴾ [الذاريات: ٤٩]، أي: فتعلمون أنَّ خالق الأزواج واحدٌ.

[جهل من قال: إن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد]

ولهذا مَن قال: إنَّ الله لا يصدر عنه[1] إلَّا واحدٌ، لأنَّ الواحد لا يَصْدر عنه إلَّا واحدٌ = كان جاهلًا، فإنَّه[2] ليس في الوجود واحدٌ صدر عنه وحده شيءٌ، لا واحد ولا اثنان إلَّا الله الذي خلق الأزواج كلَّها ممَّا تُنبِت الأرضُ ومن أنفسهم وممَّا لا يعلمون، فالنَّار التي جعل الله فيها حرارةً[3]، لا يحصل الإحراق إلَّا بها وبمحلٍّ يقبل الإحراق[4]، فإذا وقعت علىٰ السَّمنْدلِ[5] والياقوتِ[6] ونحوِهما لم تُحرقهما،

(١) ليست في (م).

(٢) (ن): «فإن».

(٣) (ب): «الحرارة».

(٤) (ر، ن، م): «... يقبل الاحتراق»، (د): «... تقبل الاحتراق»، (مح): «لا يحصل الاحتراق إلا بها وبمحلٍّ تقبل الإحراق».

(٥) قال ابن خَلِّكان في «وَفَيَات الأعيان» (٧/ ٤٣): «ذكروا أنَّه طائرٌ يقع في النَّار فلا تؤثِّر فيه، ويُعمَل من ريشه مناديل وتُحمَل إلىٰ هذه البلاد، فإذا اتَّسخت المنديل طُرِحَت في النَّار فتأكل النَّار الوسخ الذي عليها، ولا تحترق المنديل ولا تؤثر النَّار فيها، ولقد رأيت منه قطعةً ثخينةً منسوجةً علىٰ هيئةِ حزامِ الدَّابة، وهي في طول الحزام وعرضه، فجعلوها علىٰ النَّار فما عملت فيه، فغمسوا أحد جوانبه في الزَّيت، ثُمَّ تركوه علىٰ فتيلة السِّراج فاشتعل وبقي زمانًا طويلًا يشتعل، ثُمَّ أطفأوه وهو علىٰ حاله ما تغيَّر فيه شيءٌ، ويقولون إنَّه يجلب من بلاد الهند، وإنَّ هذا الطَّائر يكون هناك...». وفي هامش (ر): «السمندل طائرٌ في الهند لا تحرقه النَّار»، ويقال: السمندل، والسندل.
وينظر: «لسان العرب» (١١/ ٣٤٨)، «الحيوان» (٦/ ٥٥٠)، «حياة الحيوان الكبرىٰ» (٢/ ٤٥).

(٦) الياقوت: حجرٌ صلْبٌ شديد اليُبْس، رزينٌ، صافٍ، لا تعمل فيه النَّارُ لقلَّة دهنيَّته، ولا يثقب لغلظ رطوبته، ولا تعمل فيه المبارد لصلابته، بل يزداد حسنًا علىٰ مرِّ الليالي والأيام، وهو عزيزٌ قليلُ الوجود. ينظر: «خريدة العجائب» (٢٩٦).

وقد يُطلىٰ[١] الجسم بما يمنع إحراقه، والشَّمس التي يكون عنها[٢] الشُّعاع لا بدَّ من جسمٍ يقبل انعكاس الشُّعاع عليه، وإذا حصل حاجزٌ من سحابٍ أو سقفٍ[٣] لم يحصل الشُّعاع تحته، وقد بُسط هذا في غير هذا الموضع[٤].

(١) (د): «يطلىٰ عنها».

(٢) (م): «منها»، (د): «فيها».

(٣) (ن): «من السحاب أو سف!».

(٤) والقول بأنَّ الواحد لا يصدر عنه إلَّا واحد قول أرسطو وأتباعه من الفلاسفة، ثُمَّ إنهم جعلوا هذه القضيَّة كلِّيَّةً ليدرجوا فيها الرَّبَّ ﷻ، وزعموا أنَّه ليس له صفةٌ ثبوتيَّةٌ أصلًا، ولا يعقل فيه معانٍ متعدِّدة؛ لأنَّ هذا تركيبٌ عندهم، ثُمَّ هذا الواحد الذي صدر منه هو ما يسمُّونه العقل البسيط، وعن هذا العقل صدر عقلٌ ثانٍ، ونفسٌ، وفلكٌ. وعن العقل الثَّاني صدر عقلٌ ثالثٌ، ونفسٌ، وفلكٌ، وهكذا إلىٰ أن أصبح هنالك عشرة عقولٍ، وتسعة نفوسٍ وأفلاكٍ.
والعقل عند الفلاسفة بمنزلة الذَّكر، والنَّفس بمنزلة الأنثىٰ.
ثمَّ يزعمون أنَّ هذه النُّفوس الفلكيَّة هي المؤثِّرة الفعَّالة في القوىٰ الأرضيَّة المنفعلة...، وهذا الواحد الذي لا يصدر عنه إلَّا واحدٌ باطلٌ حتَّىٰ علىٰ أصل مذهبهم؛ فإنَّ الفلاسفة كما تقدَّم يقولون في الرَّبِّ: عاقلٌ ومعقولٌ، وعاشقٌ ومعشوقٌ، وواجب الوجود، وهذه كُلُّها ليست شيئًا واحدًا، فالواحد الذي لا يصدر عنه إلَّا واحدٌ لا وجود له في الحقيقة إلَّا في أذهان بلداء الفلاسفة، فالله ﷻ يرحم ويعفو ويصفح ويرزق ويخلق وغير ذلك من الصِّفات التي تعدُّدُها في حدِّ ذاته كمالٌ للرَّبِّ سبحانه.
فخلاصة عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة في هذه المسألة: أنَّ الواحد إن أريد به الرَّب ﷻ فإنَّه يصدر عنه بمشيئته واختياره ما شاء من الأفعال خلقًا ورزقًا وتدبيرًا ونحو ذلك غير متقيِّدٍ بواحدٍ ولا اثنين ولا أكثر من ذلك ولا أقل، بل ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وإن أريد بالواحد المخلوق، فإنَّ المخلوق الواحد لا يصدر عنه شيءٌ أصلًا، بل يحتاج في وجود المُسبَّب إلىٰ غيره، فيفتقر إلىٰ عون الله، وإذنه، ومشيئته، وخلقه، وغير ذلك ممَّا يبيِّن أنَّ المخلوق لا يستقلُّ بشيءٍ وحده.
ينظر: «درء تعارض العقل والنَّقل» (٨/ ١٩٠، ٢٤٧-٢٤٨)، (٩/ ٣٣٩)، «شرح العقيدة الأصبهانيَّة» (٤٥٧-٤٦٦)، «مجموعة الرَّسائل والمسائل» (٥/ ١٥٤-١٥٥)، «النُّبوَّات» (١/ ٢١٦-٢١٨)، (٢/ ٢٥٣)، «بيان تلبيس الجهميَّة» (١/ ٤٣٢) [حاشية]، «الصَّفدية» =

والمقصود هُنا أنَّه لا بدَّ من الإيمان بالقدر، فإنَّ الإيمان بالقدر من تمام[١] التَّوحيد، كما قال ابن عبَّاسٍ: «الإيمان بالقدر نظام التَّوحيد[٢]، فمَن وحَّد الله وآمن بالقدر تمَّ توحيده، ومن وحَّد الله وكذَّب بالقدر نقض تكذيبُه توحيدَه»[٣].

ولا بدَّ من الإيمان بالشَّرع، وهو الإيمان بالأمر والنَّهي، والوعد والوعيد، كما بعث الله بذلك رسله، وأنزل كتبه.

= (٥/ ٢٦٣-٢٦٤)، «مجموع الفتاوىٰ» (٤/ ١٣٠-١٣١)، (٨/ ١٣٣-١٣٤)، (١٧/ ٢٨٧-٢٨٨)، (٢٠/ ١٨٢)، «منهاج السُّنَّة النَّبويَّة» (١/ ٤٠٠-٤٠٤)، «الصَّواعق المرسلة» (١/ ٣٥٤).

(١) (ن): «من كمال».

(٢) (ب، ر، ن، ت، مح، د، م): «كما قال ابن عبَّاس: هو نظام التوحيد»، ومن هنا إلىٰ قوله: «تم توحيده» سقط من (ن).

(٣) **صحيحٌ عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما، ولا يصحُّ مرفوعًا:**

أما الموقوف، فأخرجه عبد الله بن أحمد في «السُّنَّة» (٩٢٥، ٩٢٨)، والفريابي في «القدر» (٢٠٥) -وعنه الآجري في «الشَّريعة» (٤٥٦)-، والطُّوسي في «مستخرجه» علىٰ «جامع الترمذي» (١٦٧٠)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٤٥)، وابن بطَّة في «الإبانة الكبرىٰ» (١٦١٨)، (١٦١٩)، (١٦٢٤)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١١١٢) من طرقٍ عن ابن عبَّاسٍ، به.

وأمَّا المرفوع، فأخرجه العقيلي في «الضُّعفاء» (٤/ ١٤٥) -ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢٣٤)-، والديلمي في «مسند الفردوس» (١٠٥٠) [غرائبه] من طريق مُحمَّد بن معاذ بن عباد حدَّثنا المزاحم بن العوام عن الأوزاعي عن الزُّهريِّ عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعًا، به، قال ابن الجوزي: «وهذا لا يصحُّ عن رسول الله ﷺ، ومُحمَّد بن معاذ في حديثه وهم».

طريق آخر:

وأخرجه الطَّبراني في «الأوسط» (٣٥٧٣) من طريق هانئ بن المتوكِّل عن أبي ربيعة سليمان بن ربيعة عن أبي حازم عن ابن عبَّاس، به، وفيه جملتان قبله وبعده، قال الطَّبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أبي حازم، إلَّا سليمان بن ربيعة، تفرد به: هانئ بن المتوكِّل»، قال ابن حبان في «المجروحين» (١١٧٣): «كان يُدخَل عليه لمَّا كبر فيجيب، فكثرت المناكير في روايته، فلا يجوز الاحتجاج به بحال»، وشيخه لم أتبينه.

[ضرورة الإنسان إلى الشَّرع في الحياة الدُّنيا]

والإنسان مضطرٌّ إلىٰ شرعٍ في حياته الدُّنيا؛ لأنَّه(١) لا بدَّ له من حركةٍ يجلب بها منفعته، وحركةٍ يدفع بها مضرَّته(٢)، والشَّرع هو الذي يُميِّز بين الأفعال التي تنفعه، والأفعال التي تضرُّه، وهو عدل الله في خلقه، ونوره بين عباده، فلا يمكن(٣) الآدميين أن يعيشوا بلا شرعٍ يُميِّزون به بين ما يفعلونه ويتركونه(٤).

وليس المراد بالشَّرع مجرَّد العدل بين النَّاس في معاملاتهم، بل الإنسان المنفرد لا بدَّ له من فعلٍ وتركٍ، فإنَّ الإنسان همَّامٌ حارثٌ، كما قال النَّبيُّ ﷺ: «أَصْدَقُ الأَسْمَاءِ حَارِثٌ وَهَمَّامٌ»(٥)، وهو معنىٰ قولهم: «متحرِّكٌ بالإرادة»،

(١) (ب، ر، ن، ت، مح، د، م): «فإنَّه».

(٢) (د): «يجلب بها منفعة، وحركة يدفع بها مضرة»، ووقع في (ش): «والشرع يميز...».

(٣) (ب): «ولا يمكن»، (م): «فلا يمكنن».

(٤) (ب): «وبين ما يتركونه».

(٥) **ضعيف**: أخرجه أبو داود (٤٩٥٠)، والنَّسائي (٣٥٦٥) من طريق مُحَمَّد بن مهاجر الأنصاري عن عقيل بن شبيب عن أبي وهب الجشمي وكانت له صحبة!، قال: قال رسول الله ﷺ: **«تسموا بأسماء الأنبياء، وأحبُّ الأسماء إلىٰ الله عبد الله، وعبد الرَّحمن، وأصدقها حارث، وهمَّام، وأقبحها حربٌ ومُرَّةٌ»**، وعقيل بن شبيب، مجهول، ذكره البخاري في «تاريخه» (٧/ ٥٣)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حبَّان في «الثِّقات» (٢/ ٤١٩)، وقال أبو حاتم كما في «العلل» (٦/ ٢٠١): «مجهول».

قال الذَّهبي في «الميزان» (٣/ ٨٨): «عقيل بن شبيب عن أبي وهب الجشمي بحديث: «تسموا بأسماء الأنبياء»، لا يعرف هو ولا الصَّحابي إلَّا بهذا الحديث، تفرَّد به مُحَمَّد بن مهاجر عنه».

وقد ذكر أبو حاتم رحمه الله أنَّ أبا وهب هذا إنما هو الكلاعي صاحب مكحول، وليس بصحابي.

ينظر: «العلل» (٦/ ٢٠١)، و«المراسيل» (١١٨) لابن أبي حاتم.

وقوله: «وأحبُّ الأسماء إلىٰ الله عبد الله، وعبد الرَّحمن» ثبت من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، عند مسلم (٢١٣٢).

فإذا[١] كان له إرادةٌ هو[٢] متحرِّكٌ بها، فلا بدَّ أن يعرف[٣] ما يريده، هل هو نافعٌ له أو ضارٌّ؟ وهل[٤] يُصلِحه أو يُفسِده؟

وهذا قد يَعرِف بعضَه النَّاسُ بفطرتهم، كما يعرفون انتفاعَهم بالأكل والشُّرب، وكما يعرفون ما يعرفون[٥] من العلوم الضَّروريَّة بفطرتهم، وبعضهم يعرفونه بالاستدلال الذي يهتدون به بعقولهم، وبعضه لا يعرفونه إلَّا بتعريف الرُّسل وبيانهم لهم، وهدايتهم إيَّاهم[٦].

[حسن الأفعال وقبحها وما يعرف منه بالعقل]

وفي هذا المقام تكلَّم النَّاس في أنَّ[٧] الأفعال هل يُعرَف حسنها وقبحها بالعقل، أم ليس لها حسنٌ وقبحٌ يُعرَف[٨] بالعقل؟ كما قد[٩] بُسطَ في غير هذا الموضع، وبيَّنَّا ما وقع في هذا الموضع من الاشتباه[١٠]، فإنهم اتَّفقوا على أنَّ كون الفعل يلائم الفاعل أو ينافره[١١] يُعلم بالعقل، وهو أن يكون الفعل سببًا لما يحبُّه الفاعل ويلتذُّ به، وسببًا لما يبغضه ويؤذيه.

---

(١) (ن، ت): «متحرك بالإرادة، فإن»، (م): «متحرك بالإرادات، فإذا».
(٢) (ب، ر، ت، مح، د، م): «فهو».
(٣) (ر، م): «ولا بد أن يعرف»، (مح، د): «ولا بد أن تعرف».
(٤) (ت، م): «وهو».
(٥) «ما يعرفون» ليست في (ش، مح، م).
(٦) (ر، م): «لهم».
(٧) ليست في (ش).
(٨) ليست في (د).
(٩) ليست في (ش، د).
(١٠) ينظر: «مجموع الفتاوى» (٨/ ٩٠-٩٣، ٤٣١-٤٣٦)، «الجواب الصحيح» (٢/ ٣٠٧-٣١٤).
(١١) (مح، د): «كون العقل يلائم...»، (ر): «كون الفعل ملائم الفاعل أو منافره».

وهذا القدر يُعلم بالعقل تارةً، وبالشَّرع أخرىٰ، وبهما جميعًا أخرىٰ، لكنَّ[١] معرفة ذلك علىٰ وجه التَّفصيل، ومعرفةَ الغاية التي تكون عاقبة الأفعال من السَّعادة والشَّقاوة في الدَّار الآخرة لا يُعلَم[٢] إلَّا بالشَّرع، فما أخبرت به الرُّسل من تفاصيل[٣] اليوم الآخر، وأمرت به من تفاصيل الشَّرائع لا يعلمه النَّاس بعقولهم، كما أنَّ[٤] ما أخبرت به الرُّسل من تفصيل أسماء الله وصفاته لا يعلمه النَّاس بعقولهم، وإن كانوا قد[٥] يعلمون بعقولهم جُمَل ذلك.

وهذا التَّفصيل الذي يحصل به الإيمان، وجاء به الكتاب هو ممَّا[٦] دلَّ عليه قوله تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ وَلَا ٱلۡإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلۡنَٰهُ نُورٗا نَّهۡدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنۡ عِبَادِنَاۚ﴾ [الشورىٰ: ٥٢]، وقوله تعالىٰ: ﴿قُلۡ إِن ضَلَلۡتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفۡسِيۖ وَإِنِ ٱهۡتَدَيۡتُ فَبِمَا يُوحِيٓ إِلَيَّ رَبِّيٓۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٞ قَرِيبٞ ٥٠﴾ [سبأ: ٥٠]، وقوله تعالىٰ: ﴿قُلۡ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلۡوَحۡيِۚ﴾ [الأنبياء: ٤٥].

ولكنَّ طائفةً توهَّمت أنَّ للحُسْنِ والقبح[٧] معنًىٰ غير هذا، وأنَّه يُعلَم بالعقل، وقابلتهم طائفةٌ أخرىٰ ظنَّت[٨] أنَّ ما جاء به الشَّرع من الحُسْنِ والقبح[٩] يَخرج

(١) (ن): «ولكن».
(٢) (مح، د): «تُعلَم».
(٣) (ب): «تفصيل».
(٤) «كما أنَّ» لم تظهر في (ب)، ولعله بسبب التصوير.
(٥) ليست في (ب).
(٦) (مح، د، م): «ما».
(٧) (ن): «أن للحسن والقبيح»، (د): «أن الحسن والقبح».
(٨) (ن، ت): «وطائفة قابلتهم أخرىٰ ظنت»، (مح، د): «وقابلتهم طائفة أخرىٰ وظنَّت».
(٩) (ن): «والقبيح»، وكذا في الموضع الثاني.

عن[١] هذا، فكلا الطَّائفتين اللتين أثبتتا[٢] الحُسْنَ والقبحَ العقليَّيْن[٣] أو الشَّرعيَّيْن وأخرجتاه[٤] عن هذا القسم غلطت[٥].

ثُمَّ إنَّ الطَّائفتين[٦] لمَّا كانت تُنكِر أن يُوصَف الله بالمحبَّة والرِّضا والسّخط والفرح ونحوِ ذلك ممَّا جاءت به النُّصوص الإلهيَّة، ودلَّت عليه الشَّواهد العقليَّة تنازعوا بعد اتِّفاقهم علىٰ أنَّ اللهَ لا يفعل ما هو منه قبيحٌ، هل ذلك ممتنعٌ لذاته وأنَّه لا يُتَصوَّر[٧] قدرته علىٰ ما هو قبيحٌ، أو[٨] أنَّه سبحانه منزَّهٌ عن ذلك لا يفعله لمجرَّد القُبح[٩] العقلي الذي أثبتوه؟ علىٰ قولين.

والقولان في الانحراف من جنس القولين المتقدِّمَين، أولئك لم يفرِّقوا في[١٠] خلقه وأمره بين الهدىٰ والضَّلال، والطَّاعة والمعصية، والأبرار والفُجَّار، وأهل الجنَّة وأهل النَّار[١١]، والرَّحمة والعذاب، فلا جعلوه محمودًا علىٰ ما فعله من العدل أو تركه من الظُّلم[١٢]، ولا ما فعله من الإحسان والنِّعمة وتَرَكَه[١٣] مِن التَّعذيب والنِّقمة.

(١) (د): «من».
(٢) (ن، مح): «أثبتا»، (م): «أثبتت»، وقوله: «اللتين» سقط من (د).
(٣) (م): «النَّقليَّين!».
(٤) (ن): «وأخرتاه»، (م): «وخرجتا».
(٥) (الأصل، ش): «عطّلت»، والمثبت من بقية النسخ.
(٦) (ب، ر، مح، د، م): «ثم إن كلتا الطائفتين»، (ن، ت): «ثم كلتا الطائفتين».
(٧) (ن): «وأنه لا تتصور»، (م): «أو أنَّه لا يتصور».
(٨) (ن، م): «و».
(٩) (ن): «لمجرد القبيح»، (مح، د): «بمجرَّد القبح».
(١٠) (ن): «بين».
(١١) (د): «وأهل الجنة والنَّار».
(١٢) (ر): «علىٰ ما فعله من العذاب، أو تركه من الظُّلم»، (م): «علىٰ ما فعله من العذاب، وتركه من الظُّلم»، (د): «علىٰ فعله من العذاب، أو تركه من الظلم».
(١٣) (مح، د): «أو تركه»، و«مِن» مثبتة من (ب، ر، ش، ن، مح، د، م).

والآخرون[(١)] نزَّهُوه بناءً على القبح[(٢)] العقلي الذي أثبتوه، ولا حقيقة له، وسوَّوه بخلقه فيما يَحسُن ويَقبُح، وشبَّهوه بعباده فيما يُؤمَر به ويُنهَىٰ عنه.

[مخالفة من ينظر إلى القدر ويعرض عن الشَّرع لدين الله]

[مخالفتهم لضرورة الحس والذوق]

فمَن نظر إلىٰ القدر فقطْ، وعظَّم الفناء في توحيد الرُّبوبيَّة، ووقف عند الحقيقة الكونيَّة، لم يُميِّز بين العلم والجهل، والصِّدق والكذب، والبِرِّ والفجور، والعدل والظُّلم، والطَّاعة والمعصية، والهدىٰ والضَّلال، والرَّشاد[(٣)] والغيِّ، وأولياء الله وأعدائه، وأهل الجنَّة وأهل النَّار، وهؤلاء مع أنهم مخالفون بالضَّرورة لكتب[(٤)] الله ودينه وشرائعه، فهم مخالفون أيضًا لضرورة الحسِّ والذَّوق، وضرورة العقل والقياس، فإنَّ أحدهم لا بدَّ أن يلتذَّ بشيءٍ ويتألَّم بشيءٍ[(٥)]، فيميِّز بين ما يُؤكَل ويُشرَب، وما[(٦)] لا يُؤكَل ولا يُشرَب، وبين ما يؤذيه من الحرِّ والبرد، وما ليس كذلك، وهذا التَّمييز بين ما ينفعه ويضرُّه هو الحقيقة الشَّرعيَّة الدِّينيَّة.

ومن ظنَّ أنَّ البشر ينتهي إلىٰ حدٍّ يستوي عنده الأمران دائمًا فقد افترىٰ، وخالف ضرورة الحسِّ، ولكنْ قد يعرض للإنسان بعض الأوقات عارضٌ كالسُّكْر والإغماء ونحوِ ذلك ممَّا يشغله[(٧)] عن الإحساس ببعض الأمور، فأمَّا أن يسقط إحساسه بالكلِّيَّة

---

(١) (ن، ت): «وآخرون».

(٢) (ن): «القبيح».

(٣) (مح، د): «والرُّشد».

(٤) (ر، م): «لكتاب»، وأشار في هامش (ر) إلىٰ المثبت في نسخة.

(٥) «ويتألم بشيء» ليست في (مح، د).

(٦) (ب، ن): «وبين ما».

(٧) (ب، ر، مح، د): «ما يشغله»، (م): «مما يشغل».

مع وجود الحياة فيه[١] فهذا ممتنعٌ، فإنَّ النَّائم لم[٢] يسقط إحساس نفسه، بل يرىٰ في منامه ما يسرُّه تارةً وما يسوؤه أخرىٰ[٣]، فالأحوال التي يُعبَّر عنها بالاصْطلام والفناء والسُّكْر ونحو ذلك إنَّما تتضمَّن[٤] عدم الإحساس ببعض الأشياء دون بعضٍ، فهي[٥] مع نقص صاحبها لضعف تمييزه لا تنتهي[٦] إلىٰ حدٍّ يسقط فيه التَّمييز[٧] مطلقًا.

ومَن نفىٰ التَّمييز[٨] في هذا المقام مطلقًا[٩]، وعظَّم هذا المقام فقد غلط في الحقيقة[١٠] الكونيَّة والدِّينيَّة قَدَرًا وشرعًا: غلط[١١] في خلق الله وفي أمره، حيث ظنَّ وجود هذا، ولا وجود له، وحيث ظنَّ أنَّه ممدوحٌ، ولا مدحَ في عدم التَّمييز والعقل والمعرفة.

وإذا سمعت بعض الشُّيوخ يقول: أريد أن[١٢] لا أريد، أو[١٣] إنَّ العارف لا حظَّ له، أو[١٤] إنَّه يصير كالميِّت بين يدي الغاسل، ونحو ذلك = فهذا إنَّما يُمدَح منه

(١) ليست في (د).

(٢) ليست في (م).

(٣) (ر، م): «ما يسوؤه تارةً، وما يسرُّه أخرىٰ».

(٤) (م): «يتضمَّن».

(٥) ليست في (م).

(٦) (ر، ن، مح، د): «لضعف تمييزه لا ينتهي»، (م): «لضعف تميزه لا ينتهي».

(٧) ليست في (ش).

(٨) (مح): «التَّميُّز».

(٩) من هنا إلىٰ «المقام» ليس في (م).

(١٠) (ن): «فقد غلط بالحقيقة».

(١١) (ر، م، د): «وغلط».

(١٢) ليست في (م).

(١٣) (ر، ن، ت): «و».

(١٤) (ر، ن، ت، مح، د، م): «و».

سقوط إرادته التي لم يُؤمَر بها، وعدمُ حظِّه الذي لم يُؤمَر بطلبه، وأنَّه كالميِّت في طلب ما لم يُؤمَر بطلبه، وترك دفع ما لم يُؤمَر بدفعه.

ومَن أراد بذلك أنَّه تبطل(١) إرادته بالكلِّيَّة، وأنَّه لا يحسُّ باللذة والألم، والنَّافع والضَّار، فهذا مخالفٌ لضرورة الحسِّ والعقل(٢)، ومن مدح هذا فهو مخالفٌ لضرورة الدِّين والعقل(٣).

[أنواع الفناء]

والفناء يُراد به ثلاثة أمورٍ(٤):

أحدها: وهو(٥) الفناء الدِّيني الشَّرعي، الذي جاءت به الرُّسل، وأُنزِلت(٦) به الكُتُب، هو أن يَفنىٰ عمَّا لم يأمرِ الله به بفعل(٧) ما أمر الله به، فيفنىٰ عن عبادة غيره بعبادته، وعن طاعة غيره بطاعته وطاعة رسوله، وعن التَّوكُّل علىٰ غيره بالتَّوكُّل عليه، وعن محبَّة ما سواه بمحبَّته ومحبَّة رسوله(٨)، وعن خوف غيره بخوفه، بحيث لا يتَّبع العبد هواه بغير هدًىٰ من الله، وبحيث يكون الله ورسوله أحبَّ إليه ممَّا سواهما، قال تعالىٰ: ﴿ قُلْ إِن كَانَ

(١) (ن، ت): «أن يبطل»، (مح، د): «أن تبطل».
(٢) (د): «لضرورة العقل».
(٣) (ن): «العقل والدين».
(٤) ينظر: «مجموعة الرَّسائل والمسائل» (١/ ٨٢، وما بعدها)، «الرَّد علىٰ الشَّاذلي» (١٥٠-١٥٥).
(٥) (ر، م): «هو».
(٦) (مح، د): «ونزلت».
(٧) (ش): «ويفعل».
(٨) «ومحبَّة رسوله» مثبتٌ من بقية النسخ.

ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ﴾ [التوبة: ٢٤]، فهذا كلُّه هو[١] ممَّا أمر الله به ورسوله.

وأمَّا الفناء الثَّاني: وهو الذي يذكره بعض الصُّوفيَّة، وهو أن يفنىٰ عن شهود ما سوىٰ الله، فيفنىٰ بمعبوده عن عبادته، وبمذكوره عن ذكْره، وبمعروفه عن معرفته، بحيث قد يغيب عن شهوده بنفسه[٢] وبما سوىٰ الله، فهذا حالٌ ناقصٌ، قد يعرض لبعض السَّالكين، وليس هو من لوازم طريق الله، ولهذا لم[٣] يعرض مثل هذا للنَّبيِّ ﷺ والسَّابقين الأوَّلين.

ومَن جعل هذا نهاية السَّالكين فهو ضالٌّ ضلالًا مبينًا، وكذلك مَن جعله مِن لوازم طريق الله فهو[٤] مخطئٌ، بل هو[٥] من عوارض طريق الله التي تعرض لبعض النَّاس دون بعضٍ، ليس هو من اللوازم التي تحصل لكلِّ سالكٍ.

وأمَّا الثَّالث: فهو الفناء عن وجود السِّوي، بحيث يرىٰ أنَّ وجود[٦] المخلوق هو عين وجود الخالق، وأنَّ الوجود واحدٌ[٧] بالعين، فهذا قول أهل الإلحاد والاتِّحاد[٨]،

(١) ليست في (ن، د).
(٢) (ب، ن، ت): «شعوره بنفسه»، (ر، م): «عن شهود نفسه»، (د، مح): «عن شعور نفسه»، ووقع في (د): «وعمَّا سوىٰ الله».
(٣) (ن): «ولهذا لم يعرف»، (م): «ولهذا يعرض!».
(٤) ليست في (ن).
(٥) ليست في (م).
(٦) (م): «بحيث أنَّ يكون وجود»، (د): «حيث يرىٰ أن وجود»، (ت): «بحيث يرىٰ أن الوجود».
(٧) (ت، مح، د): «هو واحد».
(٨) (د): «الاتِّحاد والإلحاد».

الذين هم من أضلِّ العباد[١].

[مخالفتهم لضرورة العقل والقياس]

وأمَّا مخالفتهم لضرورة العقل والقياس، فإنَّ الواحد مِن هؤلاء لا يمكنه أن يطرد قولَه[٢]، فإنَّه إذا كان مشاهدًا للقدر مِن غير تمييزٍ بين المأمور والمحذور[٣]، فعومل بموجب ذلك، مثل: أن يُضرَب ويُجَاع حتَّىٰ يُبْتَلىٰ بعظيم[٤] الأوصاب والأوجاع، فإنْ لام مَن فعل ذلك به وعابه فقد نقض قوله، وخرج عن أصل[٥] مذهبه،

(١) الفناء من مصطلحات الصُّوفيَّة التي لم يرد بها نصٌّ، وقد عرَّفه شيخ الإسلام كما في «بغية المرتاد» (٢٢٦) بقوله: «هو استغراق القلب في الحقِّ حتَّىٰ لا يشعر بغيره»، ومثل الفناء ما يُسمَّىٰ بالاصطلام والاستغراق والغيبة ونحو ذلك من تعابير الصُّوفيَّة التي نزَّه الله عنها شريعته الغرَّاء، ويغلب في حال الفناء الخروج عن الشِّرعة المطهَّرة، وأن يصدر من المريد -عندهم- ما يصل أحيانًا إلىٰ الكفر، وذهولُهُ لا يعذره في ذلك؛ فإنَّه مَن جنىٰ علىٰ نفسه بإذهابه لعقله في مستنقع هذه الضَّلالات، وتسبَّب في ذلك، ثُمَّ إن الرجل منهم بعد مقام الفناء وقد قال الكفر الصُّرَاح، وربَّما كتب أو كتب عنه لا يرجع بعد ذلك عن قوله، وإنَّما قلت هذا وما سبق لأنَّ كثيرًا ممَّن برَّأ ابن عربي وأصحابه زعموا أنَّ ما صدر منهم صدر في حال الفناء والاصطلام فلا عتب عليهم، قال السُّيوطي في «تنبئة الغبي» (٨) وهو يتحدَّث عن مشايخ الإلحاد الصُّوفي: «ما نُقل ونسب إلىٰ المشايخ ممَّا يخالف العِلْم الظَّاهر، فله محامل:... الثَّالث: صدور ذلك عنهم في حال السُّكْر والغيبة، والسَّكرانُ سُكرًا مباحًا (!) غير مؤاخذٍ؛ لأنَّه غير مُكَلَّفٍ في ذلك الحال»، وقد بيَّنْت لك أنهم لا يعذرون، والله الموفِّق.

(٢) (م): «قولهم»، ووقع في (ن): «فإن الواحد لا يمكنه أن يطرد قوله».

(٣) (ب، ر، ن، ت، مح، د، م): «والمحظور».

(٤) (ن): «بأعظم».

(٥) ليست في (ب).

مذهبه، وقيل له: هذا الذي فَعَلَه مقضيٌّ[١] مقدورٌ، فخلق الله وقدره ومشيئته متناولٌ لك وله، وهو يعمُّكما[٢]، فإن كان القدرُ حجَّةً لك فهو حجَّةٌ لهذا[٣]، وإلَّا فليس بحجَّةٍ لا[٤] لك ولا له.

فقد تبيَّن بضرورة العقل فسادُ قول مَن ينظر إلىٰ القدر، ويُعرِض عن الأمر والنَّهي.

[الواجب في شرع الله وقدره]

والمؤمن مأمورٌ بأن يفعل المأمور، ويترك المحظور، ويصْبر علىٰ المقدور[٥]، كما قال الله: ﴿وَإِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمۡ كَيۡدُهُمۡ شَيۡـًٔاۗ﴾ [آل عمران: ١٢٠]، وقال تعالىٰ في قصَّة يوسف: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ۝٩٠﴾ [يوسف: ٩٠]، فالتَّقوىٰ فعل ما أمر الله به، وترك ما[٦] نهىٰ الله عنه، ولهذا قال تعالىٰ: ﴿فَٱصۡبِرۡ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ وَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ بِٱلۡعَشِيِّ وَٱلۡإِبۡكَٰرِ ۝٥٥﴾ [غافر: ٥٥]، فأمره مع الاسْتغفار بالصَّبر، فإنَّ العباد لا بدَّ لهم من الاسْتغفار أولهم وآخرهم، قال ﷺ في الحديث الصَّحيح: «يَا[٧] أَيُّهَا النَّاسُ تُوبُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ

(١) (ن): «مقتضىٰ».

(٢) (ت): «فخلق الله وقدرته...»، (مح)، (د): «فخلق الله ومشيئته...»، (ن): «فخلق الله وقدرته ومشيئته متناول لك وله، وهو فيكما»، (ب): «فخلق الله وقدره ومشيئته، وهو متناول لك ولك!، يعمُّكما».

(٣) (ت): «فإن كان القدر حجة لهذا»، (م): «فإن كان القدرُ حجَّةً لك فهو حجَّةٌ».

(٤) ليست في (ر، م).

(٥) (د): «المقدَّر».

(٦) (م): «الما».

(٧) ليست في (ب، ن، ت، مح، د).

مَرَّةٍ»(١)، وقال: «إِنَّهُ(٢) لَيُغَانُ عَلَىٰ قَلْبِي، وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ»(٣).

وكان يقول: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي، وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي؛ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي هَزْلِي وَجِدِّي، وَخَطَئِي وَعَمْدِي(٤)، وَكُلّ ذَلِكَ عِنْدِي؛ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي؛ أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ(٥)، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ»(٦).

وقد ذُكِرَ عن آدم(٧) أبي البشر أنَّه استغفر ربَّه وتاب إليه، فاجتباه ربُّه فتاب عليه وهدىٰ(٨)، وعن إبليس أبي الجنِّ(٩) أنَّه أصرَّ متعلِّقًا بالقدر فلعنه وأقصاه، فمَن أذنب وتاب وندم(١٠) فقد أشبه أباه، ومَن أشبه أباه فما ظلم(١١)، قال تعالىٰ: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾ لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ

---

(١) في البخاري (٦٣٠٧) عن أبي هريرة ﷺ، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «وَاللهِ إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً»، وأقرب لفظٍ إلىٰ اللفظ الذي ذكره المُصَنِّف ما أخرجه البزَّار في «مسنده» (٦/ ٢٠٩) من حديث إسماعيل بن عبد الله بن جعفر، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «أَيُّهَا النَّاسُ تُوبُوا إِلَىٰ اللهِ ﷻ فَإِنِّي أَتُوبُ فِي كُلِّ يَوْمٍ سَبْعِينَ مَرَّةً».

(٢) في (ر): «وإنه».

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٠٢) عن الأغرِّ المزني، وكانت له صحبةٌ. وليس فيه: «وأتوب إليه».

(٤) (ر، ت، مح، د، م): «خَطَئِي وَعَمْدِي وهَزْلِي وَجِدِّي»، (ن): «خطئي وهزلي، وعمدي وجدي».

(٥) (ن): «والمؤخر».

(٦) أخرجه البخاري (٦٣٩٨)، ومسلم (٢٧١٩) من حديث أبي موسىٰ الأشعري ﷺ.

(٧) (د): «أم»، وفي هامشها: «نظر»، ولعلها علامةٌ علىٰ أنها تنظر وتراجع.

(٨) (ب، ر، م، د): «وهداه».

(٩) (ب): «وعن أبي الجن إبليس».

(١٠) (ر، مح، د): «فتاب وندم»، (ب): «وتاب وندم وندم».

(١١) (م): «فقد أشبه أباه، وما ظلم».

وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٧٣﴾ ﴾ [الأحزاب: ٧٢-٧٣].

[اقتران التَّوحيد والاستغفار]

ولهذا قرن سبحانه بين التَّوحيد والاسْتغفارِ(١) في غير آيةٍ، كما قال تعالى: ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ۗ ﴾ [محمد: ١٩]، وقال تعالى: ﴿ فَٱسْتَقِيمُوٓاْ إِلَيْهِ وَٱسْتَغْفِرُوهُ ﴾ [فصلت: ٦](٢)، وقال تعالى: ﴿ الٓر ۚ كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴿١﴾ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ ۚ إِنَّنِى لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ﴿٢﴾ وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ [هود: ١-٣].

وفي الحديث الذي رواه ابنُ أبي عاصمٍ وغيرُه: «**يَقُولُ الشَّيْطَانُ(٣): أَهْلَكْتُ النَّاسَ بِالذُّنُوبِ وَأَهْلَكُونِي بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَالِاسْتِغْفَارِ(٤)؛ فَلَمَّا رَأَيْتُ ذَلِكَ بَثَثْتُ(٥) فِيهِمُ الْأَهْوَاءَ، فَهُمْ يُذْنِبُونَ وَلَا يَتُوبُونَ؛ لِأَنَّهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا**»(٦).

---

(١) (د): «وبين الاستغفار».

(٢) آية فصلت ليست في الأصل، وأثبتها من بقية النسخ سوى (ب)، فكتبت فيها بعد آية هود، وسوى (ن) فكتبت فيها بعد آية الأحزاب المتقدمة.

(٣) ليست في (م)، وفي (ب): «إنَّ الشيطان قال».

(٤) (ن): «وبالاستغفار».

(٥) (ن): «بثيت».

(٦) **موضوع**: أخرجه ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٧)، وأبو يعلىٰ في «المسند» (١٣٦)، والطبراني في «الدُّعاء» (١٧٨٠) من طريق عثمان بن مطر الشَّيباني، عن عبد الغفور، عن أبي نصيرة، عن أبي رجاء العطاردي، عن أبي بكر الصِّدِّيق ﷺ بنحوه.

وعثمان بن مطر ضعيف كما في «التَّقريب» (٤٥١٩)، بل قال أبو حاتم كما في «الجرح والتعديل» لابنه (٦/ ١٧٠): «منكر الحديث»، وشيخه عبد الغفور هو الواسطي، قال ابن معين كما في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٦/ ٥٥): «ليس حديثه بشيءٍ»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث»، وقال البخاري في «التَّاريخ الكبير» (٦/ ١٣٧): «تركوه، منكر الحديث»، وقال ابن حبان في=

وقد ذكر سبحانه عن ذي النُّون أنَّه نادىٰ في الظُّلمات: ﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ٨٧﴾ [الأنبياء: ٨٧]، قال تعالىٰ: ﴿فَٱسۡتَجَبۡنَا لَهُۥ وَنَجَّيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡغَمِّۚ وَكَذَٰلِكَ نُۨجِي ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٨٨﴾ [الأنبياء: ٨٨]، قال النَّبيُّ ﷺ: «**دَعْوَةُ أَخِي ذِي النُّونِ مَا دَعَا بِهَا مَكْرُوبٌ إِلَّا فَرَّجَ اللهُ كُرْبَتَهُ**»[١].

وجماع ذلك أنَّه لا بدَّ له في الأمر من أصلين، ولا بدَّ له في القدر من أصلين، ففي الأمر عليه الاجتهاد في امتثال الأمر علمًا وعملًا، فلا يزال يجتهد[٢] في العلم بما أمر الله به، والعملِ بذلك، ثُمَّ عليه أن يستغفر ويتوب من تفريطه في المأمور، وتعدِّيه الحدود[٣].

ولهذا كان من المشروع أن تُختَم[٤] جميع الأعمال بالاستغفار، فكان النَّبيُّ ﷺ إذا صلَّىٰ استغفر ثلاثًا[٥]، وقد قال تعالىٰ: ﴿وَٱلۡمُسۡتَغۡفِرِينَ بِٱلۡأَسۡحَارِ ١٧﴾ [آل عمران: ١٧]، فقاموا الليل ثُمَّ ختموا بالاستغفار[٦]، وآخرُ سورةٍ نزلت قوله تعالىٰ:

= «المجروحين» (٧٥٧): «يضع الحديث علىٰ الثقات».
والحديث بنحوه عن جابر، أخرجه الهروي في «ذمِّ الكلام» (٩٤٥) من طريق أبي الزُّبير عنه، وإسناده ضعيفٌ لعنعنة أبي الزُّبير، وفيه: أبو مضر الرباطي لم أجده.

(١) (ر، م): «كربه»، والحديث أخرجه الترمذي (٣٥٠٥) بنحوه، وأحمد (١٤٦٢) مطوَّلًا، والنَّسائي في «الكبرىٰ» (١٠٤١٦) -بنحوه-، والحاكم (٣٤٤٤) -بنحوه- من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، والحديث صحَّحَه الحاكم، ووافقه الذَّهبي، وهو كما قالا.

(٢) (ن): «مجتهدًا».

(٣) (ب، ت، مح): «في المأمور، وتعديه للحدود»، (ن): «للأمور، وتعديه للحدود»، (م): «في المأمور، وتعديه للمحدود».

(٤) (مح، د): «ولهذا كان المشروع أن يختم»، (ر، م): «ولهذا كان من المشروع أن يختم».

(٥) كما في مسلم (٥٩١) عن ثوبان، قال: كان رسول الله ﷺ، إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثًا، وقال: «**اللهمَّ أنت السَّلام ومنك السَّلام، تباركت ذا الجلال والإكرام**»، قال الوليد: فقلت للأوزاعي: كيف الاستغفار؟ قال: تقول: أستغفر الله، أستغفر الله.

(٦) (ر): «فقاموا بالليل ثم ختموه بالاستغفار»، (م): «فقاموا بالليل وختموه بالاستغفار»، (د): «قاموا الليل =

﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ۝٢ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا ۝٣﴾ [النصر: ١-٣][(١)]، وفي الصَّحيح[(٢)] أنَّه كان ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده[(٣)]: «**سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِيْ**»[(٤)]، يتأوَّلُ القُرْآن[(٥)].

وأمَّا في[(٦)] القدر فعليه أن يستعين بالله في فعل ما أُمِرَ به، ويتوكَّلَ عليه، ويدعوه، ويرغب إليه، ويستعيذ به، فيكون[(٧)] مفتقرًا إليه في طلب الخير وترك الشَّرِّ، وعليه أن يصبر علىٰ المقدور، ويعلم أنَّ ما أصابه[(٨)] لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه، وإذا آذاه النَّاس علم أنَّ ذلك مقدَّرٌ عليه[(٩)].

= ثم ختموا بالاستغفار»، **قلت**: صحَّ عن الحسن أنَّه قال: «مَدُّوا في الصَّلاة ونشطوا، حتَّىٰ كان الاستغفار بسحرٍ»، أخرجه الطَّبري (٢١/ ٥١٠)، وابن أبي الدُّنيا في «التهجد» (٢٩٩) من طريقين عنه.

(١) كما في مسلم (٣٠٢٤) عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما من قوله، وقيل: آخر سورة نزلت التوبة، ويدلُّ عليه ما في البخاري (٤٣٦٤)، ومسلم (١٦١٨) عن البراء رضي الله عنه قال: «آخر سورةٍ نزلت كاملةً براءةٌ»، والخلاف مبسوطٌ في موضعه، **ينظر**: «البرهان» (١/ ٢٠٩-٢١٠)، «الإتقان» (١/ ١٠١-١٠٦).

(٢) (ن، ت): «وفي الحديث الصَّحيح».

(٣) مثبتٌ من (ب، ر، ن، ت، مح، د، م).

(٤) سبق تخريجه (ص: ١٨٤).

(٥) (ن): «ويقال! القرآن».

(٦) ليست في (ن، ت).

(٧) (ر، م): «ويكون».

(٨) (ش): «ويعلم ما أصابه»، (ن، ت): «ويعلم أنَّه ما أصابه».

(٩) (ب، ر، ت، مح، د، م): «مقدور عليه».

قلت: صحَّ عند أبي داود (٤٦٩٩)، وأحمد (٢١٦١١) -واللفظ له- عن ابن الدَّيلمي، قال: وقع في نفسي شيءٌ من القدر، فأتيت زيدَ بن ثابت، فسألته، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لَوْ أَنَّ اللهَ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَاوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ، لَعَذَّبَهُمْ غَيْرَ ظَالِمٍ لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ، كَانَتْ رَحْمَتُهُ لَهُمْ خَيْرًا مِنْ أَعْمَالِهِمْ، وَلَوْ كَانَ لَكَ جَبَلُ أُحُدٍ، أَوْ مِثْلُ جَبَلِ أُحُدٍ، ذَهَبًا، أَنْفَقْتَهُ فِي سَبِيلِ اللهِ، مَا قَبِلَهُ اللهُ مِنْكَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ، وَتَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَأَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَأَنَّكَ إِنْ مِتَّ عَلَىٰ غَيْرِ هَذَا، دَخَلْتَ النَّارَ**».

[احتجاج آدم وموسى]

ومِن هذا الباب احتجاج آدم وموسىٰ، لمَّا قال: يا آدم أنت أبو البشر، خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأسجد لك ملائكته، لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنَّة؟ فقال له آدم: أنت موسىٰ الذي اصطفاك الله بكلامه[١]، فبكم وجدت مكتوبًا عليَّ قبل[٢] أن أُخلَق: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴿١٢١﴾﴾ [طه: ١٢١]؟ قال: بكذا وكذا سنة، قال[٣]: «فَحَجَّ آدَمُ مُوسَىٰ»[٤].

وذلك أنَّ موسىٰ لم يكن عتبُه لآدم لأجل الذَّنب، فإنَّ آدم كان قد تاب منه[٥]، -والتَّائب من الذَّنب كمن لا ذنبَ له- ولكنْ لأجل المصيبة التي لحقتهم من ذلك، وهم مأمورون أن ينظروا إلىٰ القَدَر في المصائب، وأن يستغفروا من المعائب[٦]، كما قال: ﴿فَٱصۡبِرۡ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ﴾ [غافر: ٥٥].

[مراعاة الشَّرع والقدر توجب العبادة والاستعانة]

فمَن راعىٰ الأمر والقدر -كما ذُكِرَ- كان عابدًا لله، مطيعًا له، مستعينًا به[٧]، متوكِّلًا عليه، مِن الذين أنعم الله عليهم من النَّبيِّين والصِّدِّيقين والشُّهداء والصَّالحين[٨].

(١) زاد في (ب): «وكتب لك التوراة بيده».

(٢) (ب، ن، ت): «من قبل».

(٣) «سنة، قال» ليست في (م).

(٤) أخرجه البخاري (٣٤٠٩)، (٤٧٣٦)، (٦٦١٤)، ومسلم (٢٦٥٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بمعناه، وفي الرِّواية الأخيرة للبخاري: «أتلومني علىٰ أمرٍ قدَّره الله عليَّ قبل أن يخلقني بأربعين سنة».

(٥) (ب): «لأن آدم كان قد تاب منه»، (ش): «فإن آدم كان تاب منه»، (م): «فإن آدم قد تاب منه».

(٦) (ن، ت): «المصائب!».

(٧) (ن): «ومطيعًا له، ومستغيثًا به»، (ت): «مطيعًا له، مستغيثًا به».

(٨) زاد في (ر، م): «وحسن أولئك رفيقًا».

وقد جمع سبحانه بين هذين الأصلين في غير موضعٍ، كقوله تعالىٰ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٥]، وقوله: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ﴾ [مريم: ٦٥][(١)]، وقوله تعالىٰ: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨]، وقوله: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ۚ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ۝٣﴾ [الطلاق: ٢-٣]، فالعبادة له والاستعانة به[(٢)]، وكان ﷺ يقول عند الأضحية: «اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلَكَ»[(٣)]، فما لم يكن بالله لا يكون، فإنَّه لا حول ولا قوَّة إلَّا بالله[(٤)]، وما لم يكن لله لا[(٥)] ينفع ولا يدوم.

[شرطا قبول العبادة]

ولا بدَّ في عبادته من أصلين:

- **أحدهما**: إخلاص الدِّين له.
- **والثَّاني**: مواقعة[(٦)] أمره الذي بَعث به رُسُلَه، ولهذا كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول في دعائه[(٧)]: «اللهم اجعل عملي كلَّه صالحًا، واجعله لوجهك خالصًا،

(١) آية مريم ليست في (ش)، وزاد في (ر، م، د): «وقوله: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾».

(٢) (ر): «فالعبادة لله والاستعانة به»، (ن): «فالعبادة له، والاستعانة له»، (م): «فالعبادة لله والاستعاذة به».

(٣) (ن): «اللهم هذا منك ولك»، والحديث ضعيفٌ: أخرجه أبو داود (٢٧٩٥)، وابن ماجه (٣١٢١) من حديث جابر رضي الله عنه، وسنده ضعيفٌ؛ لجهالة أبي عياش الراوي عن جابر، قال الحافظ في «التلخيص» (٤/ ٣٥٤): «لا يعرف».

(٤) (ر، م): «فلا حول ولا قوة إلا بالله».

(٥) في (ر): «فلا».

(٦) (ر، ن، مح، د، م): «أحدهما: إخلاص الدين له، والثاني موافقة»، (ت): «أحدهما: إخلاص الدين لله، والثاني موافقة».

(٧) «في دعائه» ليست في (ش).

ولا تجعل لأحدٍ فيه شيئًا»[١].

وقال الفضيل بن عياض في قوله: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]، قال: «أخلصه وأصوبه».

قيل: «يا أبا عليّ، ما أخلصه وأصوبه؟»[٢].

قال[٣]: «إنَّ العمل إذا كان خالصًا ولم يكن صوابًا لم يُقبَل، [وإذا كان صوابًا ولم يكن خالصًا لم يقبل][٤]، حتَّىٰ يكون خالصًا صوابًا، والخالص أن يكون لله، والصَّواب أن يكون علىٰ السُّنَّة»[٥].

ولهذا ذمَّ الله المشركين[٦] علىٰ اتِّباع ما شرع لهم شركاؤهم من الدِّين الذي لم يأذن به الله من عبادة غيره، وفعلِ ما لم[٧] يشرعه من الدِّين، قال الله تعالىٰ: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾ [الشورىٰ: ٢١]، كما ذمَّهم علىٰ أنهم حرَّموا ما لم يحرِّمه الله، والدِّين الحقُّ أنَّه لا حرام إلَّا ما حَرَّمَه الله[٨]، ولا دين إلَّا ما شَرَعَه الله.

---

(١) أخرجه أحمد في «الزُّهد» (٦١٧) من طريق الحسن، أن عمر كان يقول: فذكره، والحسن لم يسمع من عمر، وأخرجه أبو الشَّيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٤/ ٢٦١) من طريق آخر.

(٢) هذه الفقرة سقطت من الأصل، ووضع الناسخ فوق قوله: «وأصوبه» علامة التَّصحيح، ثُمَّ لم يُصَحِّح، فلعلَّه رسم للحاشية، ثُمَّ نسي أن يضيفها، وهي مثبتةٌ من بقيَّة النُّسخ، ووقع في (د): «... وما أصوبه».

(٣) في (ر): «فقال».

(٤) ما بين المعكوفين مثبت من (ب، ر، مح، د، ن، ت، م)، ووقع في (مح، د): «وإن كان...».

(٥) صحيح: أخرجه ابن أبي الدُّنيا في «الإخلاص والنية» (٢٢) -ومن طريقه الثَّعلبي في «تفسيره» (٢٧/ ٩١)-، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٩٥) من طريق إبراهيم بن الأشعث خادم الفضيل عن الفضيل به، وإبراهيم بن الأشعث وإن كان ضعيفًا، إلا أنه ههنا يروي عن شيخه قولَه.

(٦) زاد في (ب، ر، ت، مح، د، م): «في القرآن».

(٧) ليست في (م).

(٨) لفظ الجلالة ليس في (د).

[أقسام النّاس في عبادة الله واستعانته]

ثُمَّ إنَّ النَّاس في عبادته واستعانته على[(١)] أربعة أقسامٍ:

- فالمؤمنون المتَّقون هم له وبه[(٢)]، يعبدونه ويستعينونه.
- وطائفةٌ تعبده[(٣)] من غير استعانةٍ ولا صبرٍ، فتجد عند أحدهم تحرِّيًا للطَّاعة والورع، ولزوم السُّنَّة، لكنْ ليس لهم توكُّلٌ واستعانةٌ وصبرٌ، بل فيهم عجزٌ وجَزَعٌ.
- وطائفةٌ فيهم استعانةٌ وصبرٌ وتوكُّلٌ[(٤)]، من غير استقامةٍ علىٰ الأمر ولا متابعةٍ للسُّنَّة، فقد يُمَكَّن أحدُهم، ويكون له نوعٌ من الحال باطنًا أو ظاهرًا[(٥)]، ويُعطَىٰ[(٦)] من المكاشفات والتَّأثيرات ما لم يُعطَه الصِّنْفُ الأوَّل، ولكنْ لا عاقبة له، فإنَّه ليس من المتَّقين، والعاقبة للتَّقوىٰ[(٧)]، فالأوَّلون لهم دينٌ ضعيفٌ، لكنَّه[(٨)] مستمرٌّ باقٍ إن لم يُفسده صاحبه بالجزع والعجز، وهؤلاء لأحدهم حالٌ وقوَّةٌ، ولكن لم يبقَ[(٩)] له إلَّا ما وافق فيه الأمر، واتَّبع فيه السُّنَّة.
- وشرُّ الأقسام مَن لا يعبده ولا يستعينه، فهو لا يشهد أنَّ عمله لله[(١٠)]، ولا أنَّه بالله.

---

(١) ليست في (ب، مح، د).

(٢) (ش): «هم به وله».

(٣) (ب): «يعبدونه».

(٤) زاد في (ب، ر، مح، د، م): «وصبر»، ومن قوله: «بل» إلىٰ هنا سقط من الأصل، وأثبت من البقية.

(٥) «أو ظاهرًا» ليست في (ن)، وفي (ب): «ظاهرًا أو باطنًا»، (م): «باطنا وظاهرًا».

(٦) (مح، د): «أو يُعطَىٰ».

(٧) (ن، ت): «للمتقين»، ووقع في (ن): «فأولون...».

(٨) (ر، ن، ت، مح، د، م): «ولكنَّه».

(٩) (ب، ر، ن، ت، مح، د، م): «ولكن لا يبقىٰ».

(١٠) (الأصل، ش): «فهو لا يشهد عمله لله»، (ن، م) «فهو لا يشهد أن علمه لله»، والمثبت من البقية.

فالمعتزلة ونحوُهم من القدريَّة الذين أنكروا القدر هم في تعظيم الأمر والنَّهي والوعد والوعيد خيرٌ[(١)] من هؤلاء الجبريَّة القدريَّة[(٢)] الذين يُعرِضون عن الشَّرع والأمر والنَّهي[(٣)]، والصُّوفيَّة هم في القدر ومشاهدةِ توحيد[(٤)] الرُّبوبيَّة خيرٌ من المعتزلة، ولكن فيهم من فيه بدعٌ مع إعراضٍ[(٥)] عن بعض الأمر والنَّهي، والوعد والوعيد، حتَّىٰ يجعلوا الغاية هي مشاهدة توحيد الرُّبوبيَّة والفناء في ذلك، فيصيرون أيضًا[(٦)] معتزلين لجماعة المسلمين[(٧)] وسنَّتهم، فهم معتزلةٌ من هذا الوجه، وقد يكون ما وقعوا فيه من البدعة شرًّا من بدعة أولئك المعتزلة، وكلتا[(٨)] الطَّائفتين نشأت من البصرة.

[فضل صحابة رسول الله والوصية باتباعهم]

وإنَّما دين الله ما بعث به رسله، وأنزل به كتبه، وهو الصِّراط المستقيم، وهو طريق[(٩)] أصحاب رسول الله ﷺ، خير القرون، وأفضل الأمَّة، وأكرم الخلق علىٰ الله بعد النَّبيِّين، قال الله تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فرضي عن السَّابقين

---

(١) ليست في (ت).
(٢) ليست في (ش).
(٣) (م): «الذين يعرضون عن الأمر والنَّهي».
(٤) (ب): «التوحيد».
(٥) (ب): «من فيه إعراض»، (ر، ت، مح، د، م): «من فيه نوع إعراض».
(٦) (مح): «ويصيروا أيضًا»، (ب، ر، ن، م): «ويصيرون أيضًا»، (د): «ويصيرون في ذلك».
(٧) (ن): «من المسلمين».
(٨) بقية النسخ: «وكلا».
(٩) (ر، ت، مح، د): «وهو طريقة»، (ن): «وطريقة».

الأوَّلين[١] رضًا مطلقًا، ورضي عن التَّابعين لهم بإحسانٍ، وقد قال رسول الله ﷺ في الأحاديث الصَّحيحة[٢]: «خَيْرُ الْقُرُونِ: الْقَرْنُ الَّذِيْ[٣] بُعِثْتُ فِيهِمْ، ثُمَّ الَّذِيْنَ يَلُوْنَهُمْ، ثُمَّ الَّذِيْنَ يَلُوْنَهُمْ»[٤].

وكان عبد الله بن مسعود يقول: «[من كان منكم مستنًّا فليستنَّ بمن قد[٥] مات؛ فإنَّ الحيَّ لا تُؤمَنُ[٦] عليه الفتنة]، أولئك أصحاب مُحَمَّد ﷺ، أبرُّ هذه الأمَّة قلوبًا، وأعمقُها علمًا، وأقلُّها تكلُّفًا، قومٌ اخْتارهم الله لصحبة نبيِّه ﷺ، وإقامة دينه، فاعْرفوا لهم حقَّهم، وتمسَّكوا بهديهم، فإنَّهم كانوا على الهدىٰ المستقيم»[٧].

---

(١) ليست في (ن).

(٢) «في الأحاديث الصَّحيحة» ليست في (ن، ت).

(٣) في (ر): «الذين».

(٤) كما عند البخاري (٣٦٥١)، ومسلم (٢٥٣٣) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه بلفظ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»، وفي الباب أحاديث، منها: عن عمران بن حصين رضي الله عنه، أخرجه البخاري (٢٦٥١)، ومسلم (٢٥٣٥)، وعن أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه مسلم (٢٥٣٤)، وعن عائشة رضي الله عنها، أخرجه مسلم (٢٥٣٦).

(٥) ليست في (ن).

(٦) (ن): «يؤمن».

(٧) **ضعيف دون ما بين المعكوفين**: أخرجه الخطيب في «تلخيص المتشابه» (١/ ٤٦٠)، وابن عبد البر في «الجامع» (١٨١٠)، والهروي في «ذمِّ الكلام» (٧٤٦) من طريق قتادة عنه، ولم يسمع منه.
وأخرج نحوه عن عبد الله بن عمر أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣٠٥) من طريق أبي سفيان، عن عمر بن نبهان، عن الحسن، عن عبد الله بن عمر، به.
وعمر بن نبهان، هو العبدي ضعيف، كما في «التَّقريب» (٤٩٧٥)، والحسن لم يسمع من ابن عمر.
وقد روي عن الحسن من قوله، أخرجه الآجري في «الشَّريعة» (١١٦١)، (١٩٨٤)، وابن عبد البر في «الجامع» (١٨٠٧)، وسنده حسنٌ، وهو أشبه.

وقال حذيفة بن اليمان رضي الله عنه(١): «يا معشر القرَّاء استقيموا وخذوا طريق(٢) مَن كان قبلكم، فوالله لئن اتَّبعتموهم لقد سبقتم سبقًا بعيدًا، ولئنْ أخذتم يمينًا وشمالًا لقد ضللْتم ضلالًا بعيدًا»(٣).

وقد قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: خطَّ لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطًّا، وخَطَّ خطوطًا عن يمينه وشماله(٤)، ثُمَّ قال: «هَذَا سَبِيْلُ اللهِ، وَهَذِهِ سُبُلٌ(٥) عَلَىٰ كُلِّ سَبِيْلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ»، ثُمَّ قرأ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ﴾ [الأنعام: ١٥٣](٦).

وقد أَمَرَنا الله أن نقول في صلاتنا: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة: ٦-٧]، وقال النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم: «الْيَهُودُ مَغْضُوبٌ

= وما بين المعكوفين صحَّ عن ابن مسعود، أخرجه أبو داود في «الزُّهد» (١٣٢) -واللفظ له-، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٢٠٣٤٩)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٣٠) وغيرهم بلفظ: «أَلَا فَلَا يُقَلِّدَنَّ رَجُلٌ مِنْكُمْ دِينَهُ رَجُلًا إِنْ آمَنَ آمَنَ، وَإِنْ كَفَرَ كَفَرَ، فَإِنْ كُنْتُمْ لَابُدَّ فَاعِلِينَ فَبِبَعْضِ مَنْ قَدْ مَاتَ، فَإِنَّ الْحَيَّ لَا تُؤْمَنُ عَلَيْهِ الْفِتْنَةُ».

(١) (ن): «وقال حذيفة بن اليماني رضي الله عنه»، (د): «وقال حذيفة رضي الله عنه».

(٢) (ن): «واحذروا! طريق»، (م): «وخذوا حذو طريق»، و«حذو» كانت في (ر) ثم شطبت، واعتمدها ناسخ (م).

(٣) أخرجه البخاري (٧٢٨٢) وغيره.

(٤) (ب): «وعن شماله».

(٥) (ن): «وهذي سبل»، (ت): «وهذا سبيل».

(٦) **صحيح لغيره**: أخرجه أحمد (٤١٤٢) من طريق عاصم بن أبي النُّجود، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود به.

وهذا سندٌ حسنٌ؛ لحال عاصم، ولحديثه شاهدٌ من حديث جابر أخرجه ابن ماجه (١١) من طريق مجالد عن الشَّعبيِّ عنه، ومجالد ليس بالقويِّ كما في «التَّقريب» (٦٤٧٨)، وينظر بقيَّة تخريجه في حواشي «المسند» (٧/ ٢٠٨).

عَلَيْهِمْ، وَالنَّصَارَىٰ ضَالُّونَ»[١]، وذلك أنَّ اليهود عرفوا الحقَّ ولم[٢] يتَّبعوه، والنَّصارىٰ عبدوا الله بغير علمٍ.

ولهذا كان يقال: «تعوَّذوا[٣] بالله من فتنة العالِم الفاجر والعابد الجاهل، فإنَّ فتنتهما فتنةٌ لكلِّ مفتونٍ»[٤].

وقال تعالىٰ: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ [طه: ١٢٣]، قال ابن عبَّاس رضي الله عنهما: «**تكفَّل الله لمَن قرأ القرآن، وعمل بما فيه ألَّا[٥] يضلَّ في الدُّنيا ولا يشقىٰ في الآخرة**»، وقرأ هذه الآيةَ[٦].

---

(١) (ن، ت): «ضالين!»، **والحديث صحيح لغيره:** أخرجه الترمذي (٢٩٥٣-٢٩٥٤) من طريق سِمَاك عن عباد بن حبيش عن عديٍّ بن حاتم بنحوه في حديثٍ طويل.
وقال الترمذي: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ لا نعرفه إلَّا من حديث سماك بن حرب».
قلتُ: السَّند ضعيفٌ، لجهالة عباد بن حبيش، قال البخاري في «التَّاريخ الكبير» (٦/ ٣٣): «عنْ عَدِي بْن حاتمٍ رضي الله عنه، رَوَىٰ عَنه: سِماك، الكُوفي»، والحديث له شواهد، تنظر في «الصَّحيحة» (٣٢٦٣)، وقد صحَّحه شيخ الإسلام كما في «مجموع الفتاوىٰ» (١/ ٦٤)، (٣/ ٣٦٩)، (٧/ ٥٨٦).

(٢) (ن): «فلم».

(٣) (الأصل، ش): «ولهذا كان يقال: نعوذ»، (ن): «ولهذا يقال: نعوذ»، والمثبت من البقية.

(٤) **صحَّ عن الثَّوري**، قال ابن المبارك كما في زوائد «الزُّهد» لنعيم (٢/ ١٨): سمعت سفيان يقول: يقال...، فذكره، وابن المبارك إمامٌ لا يُلحَق. وأخرجه من طريق ابن المبارك البيهقي في «المدخل» (٥٤٤)، وابن عبد البر في «الجامع» (١١٦١)، والآجري في «أخلاق العلماء» (٨٨). وأخرجه أحمد في «العلل» [رواية عبد الله] (٤٥٠١) -ومن طريقه أبو نعيم (٧/ ٣٦)- عن أبي أحمد الزُّبيري. وأخرجه البيهقي في «الشُّعَب» (١٧٥٢) من طريق قبيصة. وأخرجه أبو نعيم (٦/ ٣٧٦) من طريق حفص بن عمرو.
ثلاثتهم عن الثَّوريِّ به.

(٥) (ن): «وعمل به ألا يضل»، (د): «وعمل بما فيه لا يضل».

(٦) **صحيحٌ موقوفًا:** أخرجه عبد الرَّزاق في «المصنف» (٣/ ٣٨٢)، وابن أبي شيبة (٢٩٩٥٥)، وابن جرير (١٦/ ١٩١)، والطَّبراني في «الكبير» (١٢٤٣٧)، و«الأوسط» (٥٤٦٦)، (٣٤٧٨١)، والحاكم (٣٤٣٨) وأبو نعيم (٩/ ٣٤)، والبيهقي في «الشُّعَب» (١٨٧١)، والخطيب في «الفقيه والمتفقِّه» =

وكذلك[1] قوله تعالىٰ: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۝٤ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٥﴾ [البقرة: ١-٥]، فأخبر ﷻ أنَّ هؤلاء مهتدون مفلحون، وذلك خلاف المغضوب عليهم والضَّالين[2].

فنسأل الله العظيم[3] أن يهدينا وسائر إخواننا صراطه[4] المستقيم: صراطَ الذين أنعم[5] عليهم من النَّبيِّين والصِّدِّيقين والشُّهداء والصَّالحين وحَسُنَ أولئك رفيقًا[6]، ولا حول ولا قوَّة إلَّا بالله العليِّ العظيم، وصلَّىٰ الله علىٰ خير خلقه عبدِهِ ورسوله محمَّدٍ وآله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا إلىٰ يوم الدِّين، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

نجزت العقيدة المباركة التَّدمرية، ولله الحمد في كلِّ بكرةٍ وعشيةٍ، علىٰ يد الفقير موسىٰ بن عبد الله الحلبي غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين في عاشر [...] تسعة عشر وسبعمائة.

= (١/ ١٩٦)، من طرقٍ عن ابن عبَّاسٍ، به.

وفي بعضها: «تضمَّن»، وفي بعضها: «ضمن»، وفي بعضها بلفظ: «مَن قرأ القرآن واتَّبع ما فيه هداه الله من الضَّلالة، ووقاه يوم القيامة سوء الحساب، وذلك بأنَّ الله ﷻ قال: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ۝١٢٣﴾ [طه: ١٢٣]».

قال الحاكم: «هذا حديثٌ صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

وقد رُوِيَ بمعناه مرفوعًا إلىٰ النَّبيِّ ﷺ ولا يصح، ينظر: «الضَّعيفة» (٤٥٣١).

(١) ليست في (ش).

(٢) (ت): «ولا الضَّالين».

(٣) ليست في (م).

(٤) (ت): «إلىٰ صراط»، (مح، د): «صراط».

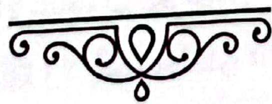
(٥) (ب): «الذين أنعم الله»، وقوله: «صراط» أصابها بياض.

(٦) أصابها بياض في (ب)، ومن هنا إلىٰ نهاية الكتاب هو المثبت في مخطوطة الأصل، ولم أذكر فوارق النسخ؛ لأني ذكرت ما خُتِمَت به كلُّ مخطوطةٍ في وصفها من مقدمة التحقيق، وبالله التوفيق.

خاتمة التحقيق

قلت: ونجز تحقيق العقيدة المباركة التدمرية، ولله الحمد في كلِّ بكرةٍ وعشيةٍ، علىٰ يد الفقير إلىٰ عفو ربِّه القدير/ طلال بن جميل بن محمد الحبيشي، في الثامن والعشرين من شعبان لعام أربعة وأربعين وأربعمائة وألف، في قريتنا الصيح، مديرية ضوران، محافظة ذمار، اليمن السعيد، نسأل الله أن يغفر لنا ذنوبنا كُلَّها، دقَّها وجِلَّها، ما علمنا منها وما لم نعلم، والحمد لله وحده، والصلاة والسلام علىٰ من لا نبيَّ بعده.

إن تجـــد عيبًـــا فســـدَّ الخلـــلا   جـــلَّ مـــن لا عيـــبَ فيـــه وعَـــلَا



مصادر التحقيق

١. الإبانة الكبرىٰ، ابن بطة (ت: ٣٨٧)، ت: جَمَاعة، دار الراية، ط ١.

٢. الإبانة، أبو الحسن الأشعري (ت: ٣٢٤)، ت: العصيمي، دار الفضيلة، ط ١.

٣. إبطال التأويلات، القاضي أبو يعلىٰ (ت: ٤٥٨)، ت: محمد النجدي، دار إيلاف.

٤. أبكار الأفكار، الآمدي (ت: ٦٣١)، ت: أحمد المهدي، دار الكتب بالقاهرة، ط ٢.

٥. إتحاف الخيرة، البوصيري (ت: ٨٤٠)، ت: جَمَاعة، دار الوطن، ط ١.

٦. الإتقان في علوم القرآن، السيوطي (ت: ٩١١)، ت: محمد إبراهيم، الهيئة المصرية للكتاب.

٧. آثار العلامة المعلمي (ت: ١٣٨٦)، عالم الفوائد، ط ١.

٨. اجتماع الجيوش الإسلامية، ابن القيم (ت: ٧٥١)، ت: زائد النشيري، عطاءات العلم، ط ٤.

٩. الآحاد والمثاني، ابن أبي عاصم (ت: ٢٨٧)، ت: الجوابرة، دار الراية، ط ١.

١٠. إخبار العلماء بأخبار الحكماء، القفطي (ت: ٦٤٦)، ت: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط ١.

١١. أخبار مكة، الأزرقي (ت: ٢٥٠)، ت: رشدي الصالح، دار الأندلس.

١٢. أخبار مكة، الفاكهي (ت: ٢٧٢)، ت: دهيش، دار خضر، ط ٢.

١٣. الإخلاص والنية، ابن أبي الدنيا (ت: ٢٨١)، ت: إياد الطباع، دار البشائر، ط ١.

١٤. أخلاق العلماء، الآجري (ت: ٣٦٠)، ت: إسماعيل الأنصاري، رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء - السعودية.

١٥. أخلاق النبي، أبو الشيخ (ت: ٣٦٩)، ت: الونيان، دار المسلم، ط ١.

١٦. الإخنائية، ابن تيمية (ت: ٧٢٨)، ت: الداني بن منير، العصرية، ط ١.
١٧. الآداب، البيهقي (ت: ٤٥٨)، ت: أبو عبد الله السعيد، مؤسسة الكتب، ط ١.
١٨. إرشاد الثقات إلىٰ اتفاق الشرائع علىٰ التوحيد والمعاد والنبوات، الشوكاني (ت: ١٢٥٠)، دار الكتب العلمية، ط ١.
١٩. الإرشاد إلىٰ صحيح الاعتقاد، صالح الفوزان، دار ابن الجوزي، ط ٤.
٢٠. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلىٰ الخليلي (ت: ٤٤٦)، ت: محمد سعيد، مكتبة الرشد، ط ١.
٢١. أساس التقديس، الرازي (ت: ٦٠٦)، مؤسسة الكتب الثقافية.
٢٢. الأسامي والكنىٰ، أبو أحمد الحاكم (ت: ٣٧٨)، ت: الأزهري، دار الفاروق، ط ١.
٢٣. الاستذكار، ابن عبد البر (ت: ٤٦٣)، ت: سالم عطا، ومحمد معوض، دار الكتب العلمية، ط ١.
٢٤. أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية، ابن القيم (ت ٧٥١) [الصواب: لابن رشيق]، ت: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، ط ٤.
٢٥. الأسماء والصفات، البيهقي (ت: ٤٥٨)، ت: عبد الله الحاشدي، مكتبة السوادي، ط ١.
٢٦. الإشارة في علم الكلام، الرازي (ت: ٦٠٦)، ت: هاني محمد، الأهزرية للتراث.
٢٧. أصول السنة، ابن أبي زمنين (ت: ٣٩٩)، ت: عبد الله البخاري، مكتبة الغرباء، ط ١.
٢٨. أضواء البيان، محمد الأمين الشنقيطي (ت: ١٣٩٣)، عطاءات العلم، ط ٥.
٢٩. الاعتقاد، البيهقي (ت: ٤٥٨)، ت: أحمد عصام، الآفاق الجديدة، ط ١.
٣٠. اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، الرازي (ت: ٦٠٦)، ت: علي النشار، دار الكتب العلمية.
٣١. إعراب القرآن، الباقولي (ت: ٥٤٣)، ت: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، ط ٤.

٣٢. أعلام الحديث، الخطابي (ت: ٣٨٨)، ت: محمد آل سعود، جامعة أم القرى، ط ١.

٣٣. أعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم (ت: ٧٥١)، ت: محمد أجمل، عطاءات العلم، ط ٢.

٣٤. الأعلام، خير الدين الزركلي (ت: ١٣٩٦)، دار العلم للملايين، ط ١٥.

٣٥. أعيان العصر وأعوان النصر، صلاح الدين الصفدي (ت: ٧٦٤)، دار الفكر المعاصر، ط ١.

٣٦. اقتضاء الصراط المستقيم، ابن تيمية (ت: ٧٢٨)، ت: ناصر عبد الكريم، عالم الكتب، ط ٧.

٣٧. الإقناع في مسائل الإجماع، ابن القطان (ت: ٦٢٨)، ت: الصعيدي، الفاروق الحديثة، ط ١.

٣٨. الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية، آمال بنت عبد العزيز، الشاملة.

٣٩. الأم، الشافعي (ت: ٢٠٤)، دار الفكر، ط ٢.

٤٠. أمالي ابن بشران (ت: ٤٣٠)، ت: العزازي، دار الوطن، ط ١.

٤١. الأمالي، أبو علي القالي (ت: ٣٥٦)، دار الكتب المصرية، ط ٢.

٤٢. الأمد الأقصى، ابن العربي (ت: ٥٤٣)، ت: عبد الله التوراتي، دار الحديث الكتانية.

٤٣. إنباء الغمر بأبناء العمر، ابن حجر (ت: ٨٥٢)، ت: د حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر.

٤٤. الانتصار لأهل الأثر، ابن تيمية (ت: ٧٢٨)، عبد الرحمن قائد، عطاءات العلم، ط ٣.

٤٥. إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر الأنباري (ت: ٣٢٨)، ت: عبد الرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق.

٤٦. الإيمان، ابن تيمية (ت: ٧٢٨)، ت: الألباني، المكتب الإسلامي، ط ٥.

٤٧. بحر العلوم = تفسير السمرقندي، أبو الليث السمرقندي (ت: ٣٧٣)، ت: مطرجي.
٤٨. بدائع الصنائع، الكاساني (ت: ٥٨٧)، دار الكتب العلمية، ط ١.
٤٩. بدائع الفوائد، ابن القيم (ت: ٧٥١)، ت: علي العمران، عطاءات العلم، ط ٥.
٥٠. البديع في علم العربية، ابن الأثير (ت: ٦٠٦)، ت: فتحي أحمد، جامعة أم القرى، ط ١.
٥١. البرهان في علوم القرآن، الزركشي (ت: ٧٤٩)، ت: محمد إبراهيم، دار إحياء الكتب، ط ١.
٥٢. البعث والنشور، البيهقي (ت: ٤٥٨)، ت: عامر أحمد، الخدمات والأبحاث الثقافية، ط ١.
٥٣. بغية المرتاد، ابن تيمية (ت: ٧٢٨)، ت: موسىٰ الدويش، مكتبة العلوم والحكم، ط ٣.
٥٤. بغية المرتاد، ابن تيمية (ت: ٧٢٨)، ت: موسىٰ الدويش، مكتبة العلوم والحكم، ط ٣.
٥٥. البناية شرح الهداية، العيني (ت: ٨٥٥)، ت: أيمن شعبان، دار الكتب العلمية، ط ١.
٥٦. بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية (ت: ٧٢٨)، مجمع الملك فهد، ط ١.
٥٧. تاج العروس، الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥)، ت: جَمَاعة، وزارة الإرشاد في الكويت.
٥٨. تاريخ ابن معين [رواية ابن محرز]، يحيىٰ بن معين (ت: ٢٣٣)، ت: القصار، مجمع اللغة العربية - دمشق، ط ١.
٥٩. تاريخ الإسلام، الذهبي (ت: ٧٤٨)، ت: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط ١.
٦٠. التاريخ الكبير، الإمام البخاري (ت: ٢٥٦)، ت: المعلمي، دائرة المعارف العثمانية.
٦١. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣)، ت: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط ١.
٦٢. تاريخ دمشق، ابن عساكر (ت: ٥٧١)، ت: العمروي، دار الفكر.

٦٣. التاريخ، خليفة بن خياط (ت: ٢٤٠)، ت: أكرم العمري، الرسالة، ط ٢.
٦٤. تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة (ت: ٢٧٦)، المكتب الإسلامي، ط ٢.
٦٥. التائية في القدر، ابن تيمية (ت: ٧٢٨)، شرح وتحقيق: الحَمَد، دار ابن خزيمة، ط ١.
٦٦. تبصرة الأدلة، أبو المعين النسفي (ت:)، الشاملة.
٦٧. تبيين كذب المفتري، ابن عساكر (ت: ٦٧١)، دار الكتاب العربي، ط ٣.
٦٨. تذكرة الحفاظ، الذهبي (ت: ٧٤٨)، دار الكتب العلمية، ط ١.
٦٩. الترغيب في فضائل الأعمال، ابن شاهين (ت: ٣٨٥)، ت: محمد حسن، دار الكتب، ط ١.
٧٠. التسعينية، ابن تيمية (ت: ٧٢٨)، ت: محمد العجلان، مكتبة المعارف - الرياض، ط ١.
٧١. تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة، صالح آل عثيمين، ت: بكر أبو زيد، مؤسسة الرسالة، ط ١.
٧٢. تصحيح المفاهيم في جوانب العقيدة، الجامي (ت: ١٤١٥)، الجامعة الإسلامية بالمدينة.
٧٣. التصوف، المنشأ والمصدر، إحسان إلهي ظهير (ت: ١٤٠٧)، إدارة ترجمان السنة.
٧٤. التعريفات، الجرجاني (ت: ٨١٦)، ت: جَمَاعة، دار الكتب العلمية، ط ١.
٧٥. تعظيم قدر الصلاة، محمد بن نصر المروزي (ت: ٢٩٤)، ت: الفريوائي، مكتبة الدار، ط ١.
٧٦. تفسير ابن أبي زمنين = تفسير القرآن العزيز، ابن أبي زمنين (ت: ٣٩٩)، ت: حسين بن عكاشة، محمد بن مصطفى، الفاروق الحديثة، ط ١.
٧٧. تفسير ابن المنذر (ت: ٣١٩)، ت: سعد السعد، دار المآثر، ط ١.
٧٨. تفسير الثعلبي = الكشف والبيان، الثعلبي (ت: ٤٢٧)، ت: جَمَاعة، دار التفسير، ط ١.
٧٩. تفسير الرازي = مفاتيح الغيب، الرازي (ت: ٦٠٦)، إحياء التراث، ط ٣.

٨٠. تفسير القرآن العظيم، ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧)، ت: أسعد الطيب، مكتبة نزار الباز، ط ٣.

٨١. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (ت: ٧٧٤)، ت: سامي السلامة، دار طيبة، ط ٢.

٨٢. تفسير الماتريدي = تأويلات أهل السنة، أبو منصور الماتريدي (ت: ٣٣٣)، دار الكتب العلمية، ت: مجدي باسلوم، ط ١.

٨٣. تفسير النيسابوري = غرائب القرآن، الحسن النيسابوري (ت: ٨٥٠)، ت: عميرات، دار الكتب العلمية، ط ١.

٨٤. تفسير عبد الرزاق الصنعاني (ت: ٢١١)، ت: محمود عبده، دار الكتب العلمية، ط ١.

٨٥. التفسير من سنن سعيد بن منصور (ت: ٢٢٧)، ت: سعد آل حميد، دار الصميعي، ط ١.

٨٦. تقريب التدمرية، ابن عثيمين (ت: ١٤٢١)، دار ابن الجوزي، ط ١.

٨٧. تقريب التهذيب، ابن حجر (ت: ٨٥٢)، ت: عوامة، دار الرشيد، ط ١.

٨٨. تلبيس إبليس، ابن الجوزي (ت: ٥٩٧)، دار الفكر، ط ١.

٨٩. التلخيص الحبير، ابن حجر (ت: ٨٥٢)، دار الكتب العلمية، ط ١.

٩٠. تلخيص المتشابه، الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣)، ت: سكينة الشهابي، طلاس للدراسات، ط ١.

٩١. التمهيد، ابن عبد البر (ت: ٤٦٣)، ت: بشار عواد، وآخرين، مؤسسة الفرقان، ط ١.

٩٢. تنبئة الغبي، السيوطي (ت: ٩١١)، الشاملة الذهبية.

٩٣. التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، أبو الحسين الملطي (ت: ٣٧٧)، ت: الكوثري، الأزهرية.

٩٤. تهذيب التهذيب، ابن حجر (ت: ٨٥٢)، دائرة المعارف النظامية، ط ١.

٩٥. تهذيب الكمال، أبو الحجاج المزي (ت: ٧٤٢)، ت: بشار عواد، الرسالة، ط ١.

٩٦. التوحيد، ابن خزيمة (ت: ٣١١)، ت: الشهوان، الرشد، ط ٥.

٩٧. التوحيد، ابن منده (ت: ٣٩٥)، ت: علي الفقيهي، مكتبة العلوم، ط ١.

٩٨. الثقات، ابن حبان (ت: ٣٥٤)، دار الكتب العلمية، ط ١.

٩٩. الثقات، العجلي (ت: ٢٦١)، ت: قلعجي، دار الباز، ط ١.

١٠٠. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري (ت: ٣١٠)، ت: التركي، دار هجر، ط ١.

١٠١. جامع الرسائل لابن تيمية (ت: ٧٨٢)، ت: محمد رشاد سالم، دار العطاء، ط ١.

١٠٢. الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين، الوادعي (ت: ١٤٢٢)، دار الآثار، ط ٤.

١٠٣. جامع المسائل، ابن تيمية (ت: ٧٢٨)، ت: محمد عزير شمس، عالم الفوائد، ط ١.

١٠٤. جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر (ت: ٤٦٣)، ت: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، ط ١.

١٠٥. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله القرطبي (ت: ٦٧١)، ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، ط ٢.

١٠٦. الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون، محمد عزيز شمس، وعلي العمران، عطاءات العلم، ط ٦.

١٠٧. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧)، دائرة المعارف العثمانية، ط ١.

١٠٨. جزء فيه مجلس من أمالي سراج السنة أبي نصر الغازي (ت: ٥٣٢)، ت: خالد عثمان، الفاروق الحديثة، ط ١.

١٠٩. جلاء الأفهام، ابن القيم (ت: ٧٥١)، ت: زائد النشيري، عطاءات العلم، ط ٥.

١١٠. جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، الآلوسي (١٣١٧)، مطبعة المدني.

١١١. جواب الاعتراضات المصرية [قطعة]، ابن تيمية (ت: ٧٢٨)، ت: محمد عزيز شمس، عالم الفوائد، ط ١.

١١٢. الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية (ت: ٧٢٨)، دار العاصمة، ط ٢.

١١٣. حادي الأرواح، ابن القيم (ت: ٧٥١)، ت: زائد النشيري، عطاءات، ط ٤.
١١٤. الحُجَّة في بيان المَحَجَّة، قوام السنة الأصبهاني (ت: ٥٣٥)، ت: محمد بن ربيع المدخلي، الراية ، ط ٢.
١١٥. حلية الأولياء، أبو نعيم الأصبهاني (ت: ٤٣٠)، السعادة - بجوار محافظة مصر.
١١٦. الحموية، ابن تيمية (ت: ٧٢٨)، ت: حمد التويجري، دار العاصمة، ط ٢.
١١٧. حياة الحيوان الكبرى، الدميري (ت: ٨٠٨)، دار الكتب العلمية، ط ٢.
١١٨. الحيوان، الجاحظ (ت: ٢٥٥)، دار الكتب العلمية، ط ٢.
١١٩. خريدة العجائب، ابن الوردي الحفيد (ت: ٨٥٢)، ت: زناتي، الثقافة الإسلامية، ط ١.
١٢٠. خلق أفعال العباد، البخاري (ت: ٢٥٦)، ت: عميرة، دار المعارف.
١٢١. درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية (ت: ٧٢٨)، ت: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط ٢.
١٢٢. دراسات في التصوف، إحسان إلهي ظهير (ت: ١٤٠٧)، دار الإمام المجدد، ط ١.
١٢٣. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر (ت: ٨٥٢)، دائرة المعارف، ط ٢.
١٢٤. الدعاء، الطبراني (ت: ٣٦٠)، ت: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، ط ١.
١٢٥. دقائق التفسير، ابن تيمية (ت: ٧٢٨)، ت: الجلنيد، مؤسسة علوم القرآن - دمشق، ط ٢.
١٢٦. ذم التأويل، ابن قدامة (ت: ٦٢٠)، ت: بدر البدر، الدار السلفية - الكويت، ط ١.
١٢٧. ذم الكلام وأهله، أبو إسماعيل الهروي (ت: ٤٨١)، ت: الشبل، مكتبة العلوم والحكم، ط ١.
١٢٨. الرد على الجهمية، الإمام أحمد (ت: ٢٤١)، ت: صبري شاهين، دار الثبات، ط ١.
١٢٩. الرد على الجهمية، الدارمي (ت: ٢٨٠)، ت: الشوامي، المكتبة الإسلامية، ط ١.
١٣٠. الرد على الشاذلي، ابن تيمية (ت: ٧٢٨)، ت: العِمران، عطاءات، ط ١.
١٣١. الرد على المنطقيين، ابن تيمية (ت: ٧٢٨)، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

١٣٢. الرسالة الأكملية، ابن تيمية (ت: ٧٢٨)، مطبعة المدني.

١٣٣. الرسالة العرشية، ابن تيمية (ت: ٧٢٨)، المطبعة السلفية، ط ١.

١٣٤. الرسالة المدنية، ابن تيمية (ت: ٧٢٨)، ت: محمد عبد الرزاق حمزة، مطبعة المدني، ط ٦.

١٣٥. رسالة في الصفات، الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣)، الشاملة الذهبية.

١٣٦. الروح، ابن القيم (ت: ٧٥١)، ت: محمد أجمل، عطاءات، ط ٣.

١٣٧. روضة المحبين، ابن القيم (ت: ٧٥١)، ت: محمد عزيز شمس، عطاءات، ط ٤.

١٣٨. زاد المسير، ابن الجوزي (ت: ٥٩٧)، ت: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، ط ١.

١٣٩. زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم (ت: ٧٥١)، عطاءات العلم، ط ٣.

١٤٠. الزهد والرقائق، ابن المبارك (ت: ١٨١)، ت: الأعظمي، دار الكتب العلمية.

١٤١. الزهد، أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١)، ت: محمد شاهين، دار الكتب العلمية، ط ١.

١٤٢. الزهد، هناد بن السري (ت: ٢٤٣)، ت: الفريوائي، دار الخلفاء، ط ١.

١٤٣. زهر الفردوس = الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس، ابن حجر (ت: ٨٥٢)، جمعية دار البر، ط ١.

١٤٤. السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، ابن حميد النجدي (ت: ١٢٩٥)، ت: بكر أبو زيد، عبد الرحمن العثيمين، مؤسسة الرسالة، ط ١.

١٤٥. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، الألباني (ت: ١٤٢٠)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١.

١٤٦. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، الألباني (ت: ١٤٢٠)، دار المعارف، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤١٢.

١٤٧. السلوك لمعرفة دول الملوك، المقريزي (ت: ٨٤٥)، ت: محمد عطا، دار الكتب العلمية، ط ١.

المكتب الإسلامي، ط ١.
١٤٨. السنة، ابن أبي عاصم (ت: ٢٨٧)، ت: الألباني، المكتب الإسلامي، ط ١.
١٤٩. السنة، أبو بكر الخلال (ت: ٣١١)، ت: عطية الزهراني، دار الراية، ط ١.
١٥٠. السنة، عبد الله بن أحمد (ت: ٢٩٠)، ت: القحطاني، دار ابن القيم، ط ١.
١٥١. سنن ابن ماجه، ابن ماجه، (ت: ٢٧٣)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسىٰ البابي الحلبي.
١٥٢. سنن أبي داود، أبو داود السجستاني (ت: ٢٧٥)، ت: محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، صيدا.
١٥٣. سنن الترمذي، محمد بن عيسىٰ الترمذي (ت: ٢٧٩)، ت: أحمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي - مصر، ط ٢، ١٣٩٥.
١٥٤. سنن الدارقطني (ت: ٣٨٥)، مؤسسة الرسالة، ط ١.
١٥٥. سنن الدارمي (ت: ٢٥٥)، ت: الداراني، دار المغني، ط ١.
١٥٦. السنن الكبرىٰ، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨)، ت: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنات، ط ٣.
١٥٧. السنن الكبرىٰ، النسائي (ت: ٣٠٣)، ت: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤٢١.
١٥٨. سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ت: ٢٣٣)، ت: أحمد سيف، مكتبة الدار، ط ١.
١٥٩. سير أعلام النبلاء، الذهبي (ت: المتوفىٰ: ٧٤٨)، ت: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤٠٥.
١٦٠. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، هبة الله اللالكائي (ت: ٤١٨)، ت: الغامدي، دار طيبة، ط ٨.
١٦١. شرح الأصبهانية، (ت: ٧٢٨)، ت: السعوي، دار المنهاج، ط ١.
١٦٢. شرح السنة، البغوي (ت: ٥١٦)، ت: شعيب والشاويش، المكتب الإسلامي، ط ٢.

١٦٣. شرح السنة، المزني (ت: ٢٦٤)، ت: عزون، مكتبة الغرباء، ط ١.
١٦٤. شرح العقيدة السفارينية، ابن عثيمين (ت: ١٤٢١)، دار الوطن، ط ١.
١٦٥. شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز (ت: ٧٩٢)، ت: شعيب، التركي، الرسالة، ط ١٠.
١٦٦. شرح المفصل، ابن يعيش (ت: ٦٤٣)، دار الكتب العلمية، ط ١.
١٦٧. شرح حديث النزول، ابن تيمية (ت: ٧٢٨)، المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٥.
١٦٨. شرح عمدة الفقه، ابن تيمية (ت: ٧٢٨)، ت: جَمَاعة، عطاءات، ط ٣.
١٦٩. شرح معاني الآثار، أبو جعفر الطحاوي (ت: ٣٢١)، عالم الكتب، ط ١.
١٧٠. شرح نونية ابن القيم، أحمد ابن عيسىٰ (ت: ١٣٢٧)، ت: الشاويش، المكتب الإسلامي، ط ٣.
١٧١. الشريعة، الآجُرِّيُّ (ت: ٣٦٠)، ت: الدميجي، دار الوطن، ط ٢.
١٧٢. شعب الإيمان، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨)، ت: عبد العلي عبد الحميد، مكتبة الرشد، ط ١.
١٧٣. شفاء العليل، ابن القيم (ت: ٧٥١)، ت: زاهر بلفقيه، عطاءات العلم، ط ٢.
١٧٤. الصحاح، أبو نصر الجوهري (ت: ٣٩٣)، ت: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، ط ٤.
١٧٥. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، ابن حبان البُستي (ت: ٣٥٤)، ت: شعيب، مؤسسة الرسالة، ط ٢.
١٧٦. صحيح ابن خزيمة (ت: ٣١١)، ت: الأعظمي، المكتب الإسلامي.
١٧٧. صحيح البخاري، البخاري (ت: ٢٥٦)، ت: محمد زهي، طوق النجاة، ط ١.
١٧٨. الصحيح المسند من أسباب النزول، الوادعي (ت: ١٤٢٢)، مكتبة ابن تيمية، ط ٤.
١٧٩. الصفات الإلهية، محمد أمان الجامي (ت: ١٤١٥)، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، ط ١.

ط ١.
١٨٠. الصفات، الدارقطني (ت: ٣٨٥)، ت: الغنيمان، مكتبة الدار، ط ١.
١٨١. الصفدية، المؤلف: ابن تيمية (ت: ت: ٧٢٨)، ت: محمد رشاد سالم، الناشر: مكتبة ابن تيمية، مصر، (ت: ط: الثانية، ١٤٠٦.
١٨٢. الصواعق المرسلة، ابن القيم (ت: ٧٥١)، ت: عكاشة، عطاءات العلم، ط ١.
١٨٣. الضعفاء الكبير، العقيلي (ت: ٣٢٢)، ت: قلعجي، دار المكتبة العلمية، ط ١.
١٨٤. الضعيفة، الألباني (ت: ١٤٢٠)، دار المعارف، ط ١.
١٨٥. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاوي (ت: ٩٠٢)، دار مكتبة الحياة.
١٨٦. طبقات الشافعية الكبرىٰ، التاج السبكي (ت: ٧٧١)، ت: الطناحي والحلو، دار هجر، ط ٢.
١٨٧. طبقات الشافعيين، ابن كثير (ت: ٧٧٤)، ت: أنور الباز، دار الوفاء، ط ١.
١٨٨. طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، أبو الشيخ الأصبهاني (ت: ٣٦٩)، ت: البلوشي، مؤسسة الرسالة، ط ٢.
١٨٩. طريق الهجرتين، ابن القيم (ت: ٧٥١)، ت: محمد أجمل، عطاءات، ط ٤.
١٩٠. العُجَاب في بيان الأسباب، ابن حجر (ت: ٨٥٢)، ت: الأنيس، دار ابن الجوزي.
١٩١. العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير، محمد الأمين الشنقيطي (ت: ١٣٩٣)، ت: خالد السبت، عالم الفوائد، ط ٢.
١٩٢. العرش، الذهبي (ت: ٧٤٨)، ت: محمد بن خليفة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط ٢.
١٩٣. العظمة، أبو الشيخ الأصبهاني (ت: ٣٦٩)، ت: رضاء الله المباركفوري، دار العاصمة، ط ١.
١٩٤. العقود الدرية في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، ابن عبد الهادي المقدسي (ت: ٧٤٤)، ت: العمران، عطاءات العلم، ط ٣.
١٩٥. عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي (ت: ٦٠٠)، ت: البصيري، مطابع الفردوس، ط ١.

١٩٦. العلل المتناهية، ابن الجوزي (ت: ٥٩٧)، ت: إرشاد الحق، إدارة العلوم الأثرية، ط ٢.

١٩٧. العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١)، ت: وصي الله عباس، دار الخاني، ط ٢.

١٩٨. العلل، ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧)، ت: جَمَاعة، مطابع الحميضي، ط ١.

١٩٩. العلل، الدارقطني (ت: ٣٨٥)، ت: الدباسي، دار ابن الجوزي، ط ١.

٢٠٠. العَلَم الشامخ، المقبلي (ت: ١١٠٨)، ت: وليد الربيعي، الجيل الجديد، ط ١.

٢٠١. العلو للعلي الغفار، الذهبي (ت: ٧٤٨)، ت: أشرف بن عبد المقصود، أضواء السلف، ط ١.

٢٠٢. العلو، ابن قدامة (ت: ٧٢٠)، ت: أحمد الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، ط ١.

٢٠٣. عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ابن أبي أصيبعة (ت: ٦٦٨)، ت: نزار رضا، مكتبة الحياة.

٢٠٤. غاية الأماني في الرد على النبهاني، محمود شكري الألوسي (ت: ١٣٤٢)، ت: الداني آل زهري، مكتبة الرشد، ط ١.

٢٠٥. الغنية عن الكلام وأهله، الخطابي (ت: ٣٨٨)، الشاملة الذهبية.

٢٠٦. الفتاوىٰ الكبرىٰ، ابن تيمية (ت: ٧٢٨)، دار الكتب العلمية، ط ١.

٢٠٧. فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢)، دار المعرفة.

٢٠٨. فتح القدير، الشوكاني (ت: ١٢٥٠)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، ط ١.

٢٠٩. الفَرْق بين الفِرَق، عبد القاهر البغدادي (ت: ٤٢٩)، دار الآفاق الجديدة، ط ٢.

٢١٠. الفرقان، ابن تيمية (ت: ٧٢٨)، ت: عبد القادر الأرناؤوط، دار البيان، ط ١.

٢١١. الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، (ت: ٤٥٦)، مكتبة الخانجي.

٢١٢. فضائح البطانية، أبو حامد الغزالي (ت: ٥٠٥)، ت: عبد الرحمن بدوي، دار الكتب الثقافية.

٢١٣. فضائل الصحابة، أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١)، ت: وصي الله عباس، مؤسسة الرسالة، ط ١.

٢١٤. فضائل القرآن، أبو عبيد (ت: ٢٢٤)، دار ابن كثير، ط ١.

٢١٥. الفقيه والمتفقه، الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣)، ت: الغرازي، دار ابن الجوزي، ط ٢.

٢١٦. فهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب الظاهريّة، صلاح الخيمي، مجمع اللغة العربية - دمشق.

٢١٧. فهرس آل البيت، إبراهيم شبوح، الشاملة الذهبية.

٢١٨. فوائد أبي بكر النصيبي (ت: ٣٥٩)، برنامج جوامع الكلم.

٢١٩. فوائد تمام (ت: ٤١٤)، ت: حمدي السلفي، الرشد، ط ١.

٢٢٠. قاعدة في المحبة، ابن تيمية (ت: ٧٢٨)، ت: محمد رشاد سالم، مكتبة التراث الإسلامي، ط ١.

٢٢١. القاموس المحيط، ابن تيمية (ت: ٧٢٨)، مؤسسة الرسالة، ط ٨.

٢٢٢. القدر، الفريابي (ت: ٣٠١)، ت: المنصور، أضواء السلف، ط ١.

٢٢٣. قطف الجنىٰ الداني شرح مقدمة ابن أبي زيد القيرواني، عبد المحسن العباد، دار الفضيلة، ط ١.

٢٢٤. القواعد النورانية، ابن تيمية (ت: ٧٢٨)، ت: أحمد الخليل، دار ابن الجوزي، ط ١.

٢٢٥. القول المفيد علىٰ كتاب التوحيد، ابن عثيمين (ت: ١٤٢١)، دار ابن الجوزي، ط ٢.

٢٢٦. الكافي شرح البزدوي، السِّغْنَاقي (ت: ٧١١)، ت: سيد محمد قانت، مكتبة الرشد، ط ١.

٢٢٧. الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي (ت: ٣٦٥)، ت: السرساوي، مكتبة الرشد، ط ١.

٢٢٨. لسان العرب، ابن منظور (ت: ٧١١)، دار صادر، ط ٣.

٢٢٩. لوامع الأنوار البهية، السفاريني (ت: ١١٨٨)، مؤسسة الخافقين، ط ٢.

٢٣٠. المبسوط، السرخسي (ت: ٤٨٣)، مطبعة السعادة.

٢٣١. مثال ابن أبي بشر، أبو علي الأهوازي (ت: ٤٤٦)، الشاملة الذهبية.

٢٣٢. مجاز القرآن، معمر بن المثنىٰ (ت: ٢٠٩)، ت: سزكين، مكتبة الخانجي.

٢٣٣. المجروحين، ابن حبان (ت: ٣٥٤)، ت: حمدي السلفي، دار الصميعي، ط ١.

٢٣٤. مجموع الفتاوىٰ، ابن تيمية (ت: ٧٢٨)، ت: أنور الباز - عامر الجزار، دار الوفاء، ط ٣.

٢٣٥. مجموع فتاوىٰ ورسائل العثيمين، ابن عثيمين (ت: ١٤٢١)، دار الوطن، ط: الأخيرة.

٢٣٦. مجموعة الرسائل والمسائل، ابن تيمية (ت: ٧٢٨)، علق عليه: رشيد رضا، لجنة التراث العربي.

٢٣٧. محاسن التأويل، جمال الدين القاسمي (ت: ١٣٣٢)، ت: محمد باسل، دار الكتب العلمية، ط ١.

٢٣٨. المحصول، الرازي (ت: ٦٠٦)، ت: طه جابر، الرسالة، ط ٣.

٢٣٩. المحيط البرهاني، ابن مازة البخاري (ت: ٦١٦)، ت: عبد الكريم الجندي، دار الكتب العلمية، ط ١.

٢٤٠. مختصر الصواعق، ابن الموصلي (ت: ٧٧٤)، ت: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، ط ١.

٢٤١. مختصر العلو للعلي العظيم، الألباني (ت: ١٤٢٠)، المكتب الإسلامي، ط ٢.

٢٤٢. مختصر طبقات الحنابلة، جميل الشطي (ت: ١٣٧٩)، ت: فواز الزمرلي، دار الكتاب العربي، ط ١.

٢٤٣. مدارج السالكين، ابن القيم (ت: ٧٥١)، ت: محمد أجمل، عطاءات العلم، ط ٢.

٢٤٤. المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ، البيهقي (ت: ٤٥٨)، ت: الأعظمي، دار الخلفاء.

٢٤٥. مذكرة فن المنطق، محمد الأمين الشنقيطي (ت: ١٣٩٣)، الشاملة الذهبية.

٢٤٦. المراسيل، ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧)، ت: قوجاني، الرسالة، ط ١.

٢٤٧. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ابن فضل الله العمري (ت: ٧٤٩)، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط ١.

٢٤٨. المسامرة في شرح المسايرة، ابن أبي شريف المقدسي (ت: ٩٠٦)، الأميرية ببولاق - مصر، ط ١.

٢٤٩. مسائل حرب الكرماني (ت: ٢٨٠) من كتاب النكاح إلىٰ نهاية الكتاب، ت: فايز حابس، جامعة أم القرىٰ.

٢٥٠. المستخرج علىٰ جامع الترمذي، الطوسي (ت: ٣١٢)، ت: أنيس الأندونوسي، الغرباء، ط ١.

٢٥١. المستدرك علىٰ الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم (ت: ٤٠٥)، ت: مصطفىٰ عبد القادر، دار الكتب العلمية، ط ١.

٢٥٢. مسند أبي حنيفة، أبو محمد الحارثي (ت: ٣٤٠)، ت: البهرائجي، المكتبة الإمدادية، ط ١.

٢٥٣. مسند أبي يعلىٰ الموصلي (ت: ٣٠٧)، ت: حسين سليم، دار المأمون، ط ١.

٢٥٤. مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١)، ت: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط ١.

٢٥٥. مسند البزار (ت: ٢٩٢) = البحر الزخار، ت: جَمَاعة، مكتبة العلوم والحكم، ط ١.

٢٥٦. مسند الشاميين، الطبراني (ت: ٣٦٠)، ت: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، ط ١.

٢٥٧. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلىٰ رسول الله ﷺ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي.

٢٥٨. المسند، إسحاق بن راهويه (ت: ٢٣٨)، ت: البلوشي، مكتبة الإيمان، ط ١.

٢٥٩. المصباح المنير، الفيومي (ت: ٧٧٠)، المكتبة العلمية - بيروت.

٢٦٠. مصنف ابن أبي شيبة (ت: ٢٣٥)، ت: الحوت، مكتبة الرشد، ط ١.

٢٦١. المصنف، عبد الرزاق الصنعاني (ت: ٢١١)، ت: الأعظمي، المجلس العلمي بالهند، ط ٢.

٢٦٢. المطالب العالية من العلم الإلهي، الرازي (ت: ٦٠٦)، ت: السقا، دار الكتاب العربي، ط ١.

٢٦٣. المطالب العالية، ابن حجر (ت: ٨٥٢)، ت: جَمَاعة، دار العاصمة، ط ١.

٢٦٤. معاني الأخبار، الكلاباذي (ت: ٣٨٠)، دار الكتب العلمية، ط ١.

٢٦٥. معاني القرآن، الفراء (ت: ٢٠٧)، ت: جَمَاعة، دار المصرية، ط ١.

٢٦٦. معجم ابن المقرئ (ت: ٣٨١)، ت: عادل بن سعد، مكتبة الرشد، ط ١.

٢٦٧. المعجم الأوسط، الطبراني (ت: ٣٦٠)، دار الحرمين.

٢٦٨. معجم البلدان، ياقوت الحموي (ت: ٦٢٦)، دار صادر، ط ٢.

٢٦٩. المعجم الكبير، الطبراني (ت: ٣٦٠)، ت: حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، ط ٢.

٢٧٠. المعجم المختص بالمحدثين، الذهبي (ت: ٧٤٨)، ت: محمد الحبيب، مكتبة الصديق، ط ١.

٢٧١. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة (ت: ١٤٠٨)، إحياء التراث العربي.

٢٧٢. معرفة السنن والآثار، البيهقي (ت: ٤٥٨)، ت: قلعجي، دار الوفاء، ط ١.

٢٧٣. مفتاح دار السعادة، ابن القيم (ت: ٧٥١)، ت: عبد الرحمن قائد، عطاءات، ط ٣.

٢٧٤. المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، ابن مفلح الحفيد (ت: ٨٨٤)، ت: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الرشد، ط ١.

٢٧٥. الملل والنحل، الشهرستاني (ت: ٥٤٨)، مؤسسة الحلبي.

٢٧٦. المنتقىٰ من فرائد الفوائد، ابن عثيمين (ت: ١٤٢١)، دار الوطن.

٢٧٧. المنتقىٰ من منهاج الاعتدال، الذهبي (ت: ٧٤٨)، ت: محب الدين الخطيب.

٢٧٨. منهاج السنة النبوية، ابن تيمية (ت: ٧٢٨)، ت: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط ١.

٢٧٩. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، النووي (ت: ٦٧٦)، دار إحياء التراث، ط ٢.

٢٨٠. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المقريزي (ت: ٨٤٥)، دار الكتب العلمية، ط ١.

٢٨١. موسوعة أقوال الإمام أحمد في رجال الحديث وعلله، جَمَاعة، عالم الكتب، ط ١.

٢٨٢. موسوعة أقوال الدارقطني في رجال الحديث وعلله، جَمَاعة، عالم الكتب، ط ١.

٢٨٣. موسوعة أقوال يحيىٰ بن معين الجرح والتعديل، جَمَاعة، دار الغرب الإسلامي، ط ١.

٢٨٤. ميزان الاعتدال، الذهبي (ت: ٧٤٨)، ت: البجاوي، دار المعرفة، ط ١.

٢٨٥. الناسخ والمنسوخ، أبو جعفر النحاس (ت: ٣٣٨)، ت: محمد عبد السلام، مكتبة الفلاح، ط ١.

٢٨٦. النبوات، ابن تيمية (ت: ٧٢٨)، ت: عبد العزيز الطويان، أضواء السلف، ط ١.

٢٨٧. نسخة وكيع عن الأعمش، وكيع بن الجراح (ت: ١٩٧)، ت: الفريوائي، الدار السلفية، ط ٢.

٢٨٨. نقض عثمان بن سعيد علىٰ المريسي الجهمي العنيد، أبو سعيد الدارمي (ت: ٢٨٠)، ت: الألمعي، الرشد، ط ١.

٢٨٩. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (ت: ٦٠٦)، ت: الزاوي والطناحي، المكتبة العلمية.

٢٩٠. هدية العارفين، إسماعيل باشا (ت: ١٣٣٩)، إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٩١. وفيات الأعيان، ابن خلكان (ت: ٦٨١)، ت: إحسان عباس، دار صادر، ط ١.



فهرس المحتويات

المحتويات الصفحة

تمت بحمد الله